من سلسلة تاريخ الحركة القومية

عصر إسماعيل

بقلم

عبد الرحمن الرافعى بك

الجزء الثانى

ثمن الكتاب

(الجزء الاول) ويشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد اسماعيل


ثمنه مجلداً ١٥ قرشاً


(الجزء الثانى) وفيه ختام الكلام عن عصر اسماعيل

ثمنه مجلداً ١٥ قرشاً

الطبعة الاولى ١٣٥١ هـ — ١٩٣٢ م

مطبعة النهضة بشارع عبد العزيز بمصر
خلف عمر افندى





من سلسلة تاريخ الحركة القومية

عصر اسماعيل

بقلم

عبد الرحمن الرافعي بك

الجزء الثاني

ثمن الكتاب

(الجزء الاول) ويشتمل على عهد عباس وسعيد وأوائل عهد اسماعيل

ثمنه مجلداً ١٥ ص

(الجزء الثاني) وفيه ختام الكلام عن عصر اسماعيل

ثمنه مجلداً ١٥ ص

الطبعة الاولى ١٣٥١ هـ — ١٩٣٢ م

مطبعة النهضة بشارع عبد العزيز بمصر
خلف عمر افندى

بيان

اشتمل الجزء الأول على الفصول الآتية من الكتاب :

(١) الرجعية فى عهد عباس الأول — (٢) النهضة الوطنية فى عهد سعيد باشا (٣) عصر اسماعيل . سياسته الخارجية — (٤) قناة السويس — (٥) السودان (٦) الجيش — (٧) البحرية — (٨) حروب مصر فى عهد اسماعيل — (٩) التعليم والنهضة العلمية والادبية

ويحتوى الجزء الثانى على الفصول الباقية من «عصر اسماعيل»

الفصل العاشر

أعمال العمران

بذل الخديوى اسماعيل جهودا كبيرة فى اقامة أعمال العمران التى عادت على البلاد بالمزايا الجمة ، ولقد ذكرنا فى الفصول السابقة ما أسسه من معاهد التعليم والمنشآت البحرية والحربية، التى تعد من أجل أعماله العمرانية ، والآن نتكلم عن أعمال العمران الأخرى فى ميادين الرى والزراعة والصناعة وتعمير المدن

منشآت الري والزراعة

كان من أوّل ما وجه اليه همته العمل على انماء ثروة مصر الزراعية بتوفير وسائل الري ، فكان لهذه الوسائل الفضل الكبير فى زيادة انتاج الاراضى المزروعة واحياء موات الاراضى القابلة للزراعة

الترع

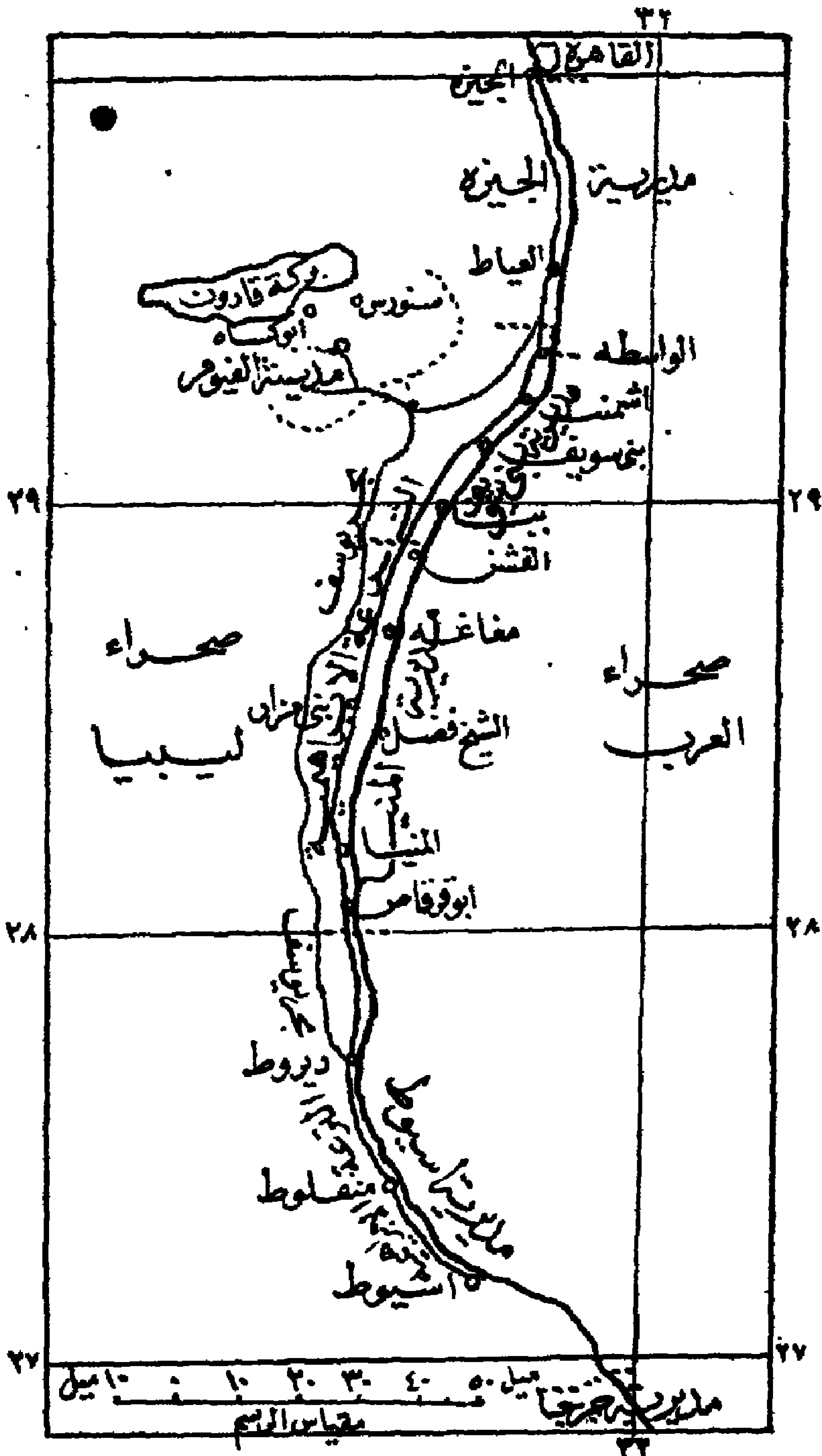
فشق كثيرا من الترع فى الوجه البحرى والوجه القبلى ، وبلغ عدد ما حُفر أو أصلح فى عهده نحو ١١٢ (اثنتى عشرة ومائة) ترعة[١]، وأهمها الترعة الابراهيمية والترعة الاسماعيلية

الترعة الابراهيمية

هى أعظم الترع التى أنشئت فى عهد اسماعيل ، وتعد من أعظم منشآت الرى فى العالم قاطبة ، تأخذ مياهها من النيل عند أسيوط ، وتنتهى عند (اشمنت) بمديرية بنى سويف، ويبلغ طولها ٢٦٧ من الكيلو مترات[٢]، وهذا يدلك على عظم

(١) مصر كما هي . Egypt as it is للمستر ماك كون Mac Coan ص ٢٤٦

(٢) الخطط التوفيقية ج ١٩ ص ١١٤



خريطة الترعة الابراهيمية

المنشأة في عهد اسماعيل

شأنها واتساع مداها ، وهى تروى مديريات أسيوط والمنيا و بنى سويف

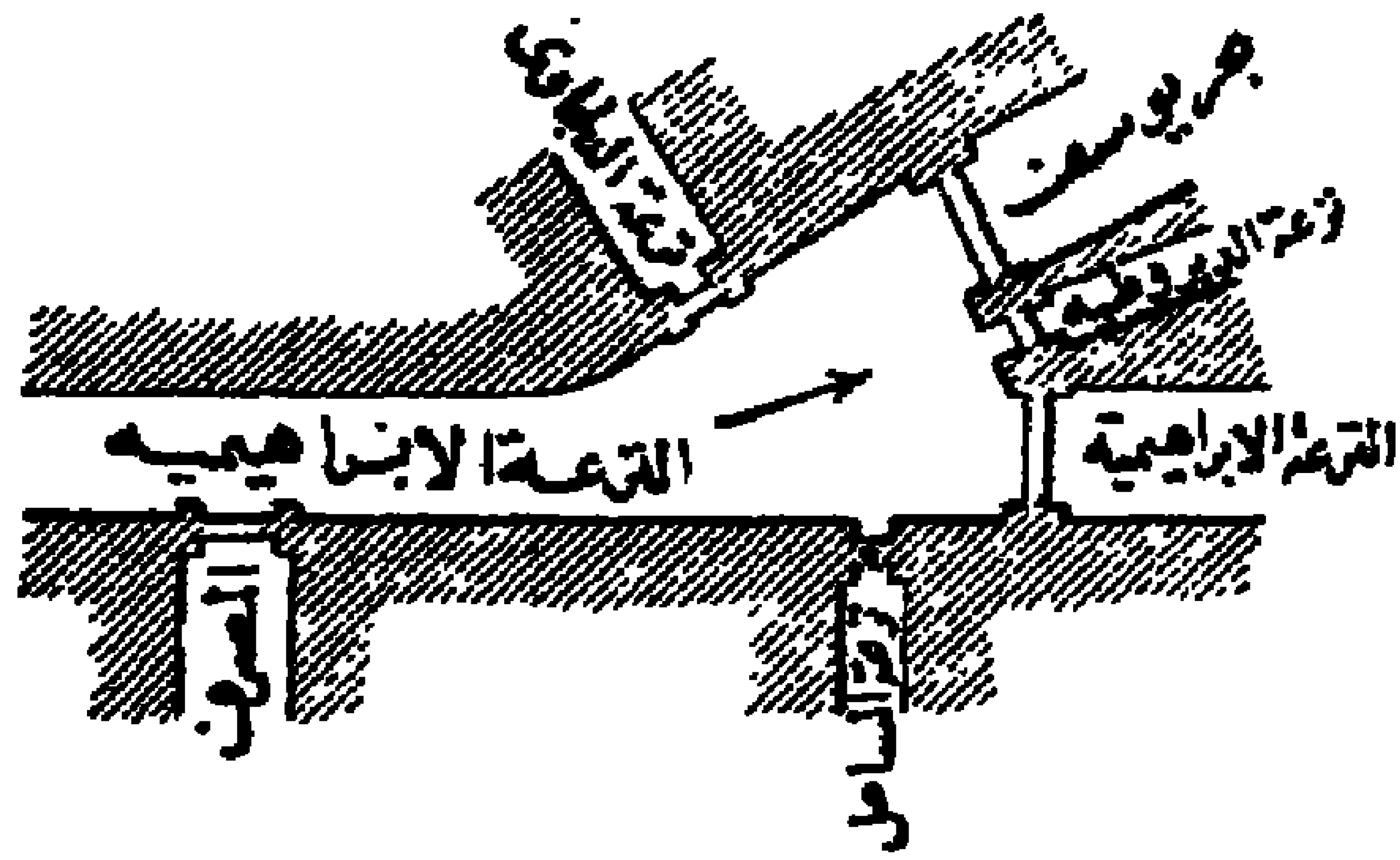
ويرجع الفضل فى وضع تصميمها وانشائها الى المهندس المصرى الكبير مصطفى بهجت باشا ، إذ كان مفتشا لهندسة الوجه القبلى ، وقد بدئ بانشائها سنة ١٨٦٧ ، واشتغل فى حفرها نحو مائة الف نسمة بطريق السخرة (العونة)، وتم حفرها سنة ١٨٧٣، أى أن انجازها اقتضى ست سنوات تقريبا ، وتولى بهجت باشا ملاحظة العمل طبقا للتصميم الذى وضعه ، ولما انتقل فى خلال العمل الى الوجه البحرى خلفه المهندس الكبير سلامة باشا الذى تولى انشاء قناطر الترعة، ثم خلفه اسماعيل باشا محمد، وكان فى عهده تمام العمل ، ولما أنشئت الترعة وقاطعت بحر يوسف القديم تحول فمه من النيل وصار يستمد ماءه منها عند « قناطر التقسيم » المقامة عليها ، وأنشئت أيضا ترعة « الديروطية » وترعة « الفشن » المستجدة ، واستمدتا مياههما منها ، وقد كان لهذه الترعة الفضل العميم على أطيان الوجه القبلى من أسيوط الى بني سويف إذ زاد خصبها ، وتحول الرى فيها من رى الحياض الى نظام الرى الصيفى ، واتسعت فيها زراعة قصب السكر والقطن

قناطر التقسيم

أقيمت على هذه الترعة عدة قناطر ، وهى : « قناطر التقسيم » بديروط ، عند تقاطع الترعة و بحر يوسف ، وقناطر المنيا ، ومطاى ، ومغاغه ، و ببا

وأعظمها شأنا «قناطر التقسيم» التى أقيمت عند ديروط ، على بعد ٦٠ كيلومترا من فم الترعة ، وهى مجموعة قناطر عدة ، متصلة بعضها ببعض ، ومشيدة بشكل هندسى بديع ، توزع كل منها المياه على فرع من الفروع الآخذة من الترعة ، وهاك بيان هذه القناطر : قنطرة ترعة الدلجاوى ، وقنطرة بحر يوسف ، وقنطرة الترعة الديروطية ، وقنطرة موازنة الترعة الابراهيمية ، وقنطرة ترعة الساحل ، ثم قنطرة الصرف التى تصرف المياه الى النيل وتستعمل للتخفيف

وتعد « قناطر التقسيم » من أعظم قناطر الرى فى الدنيا ، وهى من تصميم



قناطر التقسيم بديروط ، أنشئت سنة ١٨٧١

المهندس الكبير بهجت باشا ، وتناوب بناءها هو وسلامة باشا ثم اسماعيل باشا محمد ، ومن المهندسين الذين كانوا يلاحظون أعمال الحفر والبناء فيها: محمد بك أبو السعود . يوسف بك الحكيم . رجب بك سرى . احمد بك سعيد . على بك برهان . محمد بك فهمى . حسن بك وصفى ، وكان ابتداء بنائها سنة ١٨٦٩ م وتمامها ١٢٨٨ هـ (١٨٧١ م) ، وقد نظم الشعراء القصائد تاريخا لهذا العمل العمرانى الجليل ، فمما قاله فى هذا الصدد السيد على أبو النصر المنفلوطى أحد شعراء ذلك العصر :

أحيَتْ عِناياتُ الخديوى ملكَهُ ... فَسما بطالع سعده التنظيم
وأفاد بحر النيل حسن تصرف ... حتى ارتوى بالراحة الاقليم
وأراد ثروته فأحكم ترعةً ... أبدى على عنوانها ابراهيم
وبنى بديروط القناطر مورداً ... تقسيمها قد زانه التصميم
فكأنها جبلٌ بذروته بدت ... آثار مصرٍ حادث وقديم
وبرسم (اسماعيل) بعد (سلامةٍ) ... وافى (ببهجةٍ) شكلها التعميم
فلملك (اسماعيل) فى انشائها ... فضل يدوم لربه التعظيم
عمت منافعها فقلت مؤرخا ... ان القناطر نفعها التقسيم (١)

٥١ ٣٩١ ٢٠٦ ٦٤١

سنة ١٢٨٨ هجرية (١٨٧١ م)

---

(١) عن كتاب تحفة الخديوى اسماعيل لصعيد وادى النيل (الترعة الابراهيمية) لمحمد بك اسماعيل حب الرمان مهندس الترعة الابراهيمية سنة ١٩٠٠

وكانت هذه القناطر ولم تزل محل إعجاب من شاهدوها من المهندسين الوطنيين والأجانب ، مما يسجل الفخر لمهندسى مصر العظام ، فقد وضعوا تصميمها، وتولوا إقامتها، دون أن يرجعوا الى رأى خبراء أو مستشارين من الأجانب ، وجاءت آية فى الفن والابداع ، وقد شاهدها المستر (فولر) المهندس الانجليزى فى ذلك العهد ، وقال عنها مامعناه « يحسن بالسياح الذين يجيئون مصر لمشاهدة الآثار القديمة أن يشاهدوا الآثار الجديدة وهى ترعة الابراهيمية وقناطرها »

الترعة الاسماعيلية

هى الترعة التى تبدأ من النيل بجوار قصر النيل (الآن بجوار شبرا) وتصل الى قناة السويس عند الاسماعيلية ، ثم تتفرع الى فرعين أحدهما يسير الى السويس والآخر الى بورسعيد ، وطول هذه الترعة ١٢٩ كيلو متر (تسعة وعشرون ومائة كيلو متر) من فمها الى « نفيشه » و٨٩ كيلو مترا من نفيشه الى السويس [١] وقد احتفرت شركة قناة السويس جزءا منها وأكمل اسماعيل حفرها طبقا لما تم الاتفاق عليه بينهما كما بينا ذلك بالفصل الرابع (ص ٩٧ ج ١)

وهذه الترعة تروى مديريتى القليوبية والشرقية وجهات قناة السويس

الترع الاخرى

ومن أهم أعمال الرى فى ذلك العهد اصلاح رياح المنوفية الذى أنشىء فى عهد سعيد باشا ، وإعادة احتفاره وتعميقه ، وبناء قناطره ، وقد اجتمع لهذا العمل نحو ثمانين ألفاً من العمال والفلاحين ، وتم حفره من الفم الى التقائه ببحر شبين سنة ١٢٨٥ هـ (١٨٦٨ م) فى مدة ستين يوماً [٢] ، ولما تم حفره تحولت منابع جميع الترع التى كانت تأخذ مياهها من النيل فصارت تستمد مياهها من الرياح المذكور ، وصار أهم مصدر للرى فى مديريتى المنوفية والغربية

(١) الخطط التوفيقية ج ١٩ ص ٤٢ — (٢) الخطط ج ١٩ ص ٢

وفى سنة ١٨٧٠ أصلحت طلمبات العطف وزيدت قوتها فصار فى مقدورها تغذية ترعة المحمودية يومياً بثمانمائة الف متر مكعب من المياه (١)

وأنشئت ترع ناطوره ، والمكاسر ، وجنابية السكة الحديد ، وجنابية أبى كبير ، والعصلوجى (بالشرقية)

وترعة الحاجر الغربية ، وترعة الحاجر الشرقيـة ، وتمديد مصرف النظامية (بمديرية البحيرة)

وتحول كثير من الترع القديمة الى ترع صيفية ، كالسرساوية . وخليج عشما . والسمسمية . والملوانية . وترعة الثعالب . وترعة قطور . وترعة سبطاس . وجنابية القرشية . وبحر دخميش . وترعة نورى اغا . وترعة الالفى . وترعة الساحل . وترعة الخط . وترعة بجيرم . وترعة قويسنا . والعطف . والخضـارات . وترعة حسن . وميت خلف الخ الخ (وجميع هذه الترع بالمنوفية والغربيـة) .

وترعة القرطامية . والفليفلة . ومصرف العموم (بالقليوبية)

وترعة مصطفى افندى . وبحر الرمل بالشرقية

ووسعت ترعة الساحل (٢) بالدقهلية ، وجرى امتدادها الى البوهية ، وأعيد حفر ترعة الدنديطية ، والصافورية ، وجعلت كلتاهما صيفية ، ووسعت ترعة أم سلمى ، وصار تعميقها وتوصيلها بالبحر الصغير فعم ، منها النفع الـكبير

ومن الترع التى جعلت صيفية بالدقهلية . ترعة جصفه . والغفاره . ومصرف المقدام . وترعة الافندية . والخزان الجديد . وترعة معانده . والبزراوى . وبحر طناح . وميت سويد . وميت يعيش

وكانت العناية مبذولة لتطهير الترع فى مختلف المديريات

---

(١) كتاب الري فى مصر للمسيو بارووا ص ١٦٣

(٢) هي التى أنشأها سلامة باشا كما تقدم بيـان ذلك بالصفحة ٢٨٦ من الجزء الاول ، وصارت الآن (الرياح التوفيقى) فى الجزء المار بالدقهلية .

القناطر

وانشىء من قناطر الترع والرياحات ٤٢٦ قنطرة ، منها ١٥٠ فى الوجه القبلى ، و ٢٧٦ فى الوجه البحرى[١] ، وعنيت الحكومة بالمحافظة على جسور النيل والترع

اصلاح القناطر الخيرية

وقدظهر خلل فى بعض عيون القناطر الخيرية سنة ١٨٦٧[٢] بسبب ضغط المياه، فوجه اسماعيل عنايته الى ملافاة هذا الخلل، وعهد بذلك الى فطاحل المهندسين فى عصره ، وهم موجيل بك (وكان قد غادر مصر الى فرنسا) ، وبهجت باشا ، ومظهر باشا ، ثم المستر فولر المهندس الانجليزى، وانجز هذا الاصلاح فى عهد اسماعيل

مجالس تفتيش الزراعة ووزارة الزراعة

وتقرر انشاء مجالس بالاقاليم سميت (مجالس تفتيش الزراعة) ، منها مجلسان بالوجه البحرى ، وثلاثة مجالس فى مصر الوسطى والوجه القبلى[٣]، والغرض منها البحث فى الوسائل الكفيلة بتحسين الزراعة وانمائها وتوزيع مياه الرى ، وكان تأليفها تنفيذا لقرار مجلس شورى النواب

وانشئت وزارة الزراعة للعناية بالشؤون الزراعية عامة ، وجعلت مرجع مجالس تفتيش الزراعة

التوسع فى زراعة القطن والقصب

وعنى الخديوى بالتوسع فى زراعة القطن لما ظهر من ارتفاع اسعاره أثناء الحرب الاهلية الامريكية وما كانت تدره زراعته على البلاد وقتئذ من الارباح العظيمة ، وجلب من اوروبا العدد الوفير من آلات الرى لتوفير المياه وتحسين طرق الرى ،

---

(١) كتاب احصاء مصر سنة ١٨٧٣ ص ١٩٤

(٢) لينان باشا ـ مذكرات عن أهم أعمال المنفعة العامة فى مصر ص ٤٧٤

(٣) انظر لائحة هذه المجالس فى قاموس الادارة والقضاء لفيليب جلاد ج ٤ ص ١٣ طبعة سنه ١٨٩٢

وامدت الحكومة المزارعين بالبزور التي يحتاجون اليها، وازداد الناتج من القطن في ذلك العهد كما سيجيء بيانه بالفصل الخامس عشر

ووجه الخديوى همته الى الاكثار من زرع قصب السكر ، وخاصة فى املاكه بالوجه القبلى، وازدادت عنايته به بعد ان تراجعت أسعار القطن وهبطت الى مستواها العادى عقب انتهاء الحرب الامريكية ، فرأى من الحكمة أن ينهض بزراعة القصب لاستحداث صناعة السكر بانشاء معامله الكبيرة ، ولكى تجد البلاد محصولا آخر تعتمد عليه بجانب محصول القطن

زيادة مساحة الاطيان المزروعة

كان لاعمال العمران التى قام بها اسماعيل فى ميادين الزراعة فضل كبير فى ازدياد مساحة الأطيان الزراعية وزيادة محصولها ، فقد كانت مساحة الأراضى المزروعة فى أواخر عهد محمد على ٣٫٨٥٦٠٠٠ فدان[١] ، فبلغت فى أواخر عهد اسماعيل ٤٫٨١٠٫٠٠٠ فدان[٢] أى انها زادت فى هذا العهد بمقدار مليون فدان تقريبا ، ويدخل فى هذا الاحصاء ما زاد من الاطيان فى عهد سعيد ، لما اشتمل عليه ذلك العهد من الاصلاحات الزراعية التى سبق الكلام عنها بالجزء الاول ص ٢٥ [٣]

---

(١) احصاء كلوت بك فى كتابه لمحة عامة الى مصر ج ٢ ص ٢٦٤ (من الاصل الفرنسى)

(٢) احصاء لجنة التحقيق العليا فى تقريرها الذى قدمته عن حالة مصر المالية فى ابريل سنة ١٨٧٩ والمنشور فى الكتاب الاصفر (مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية عن سنة ١٨٧٨ ـ ١٨٧٩) ص ٢٢٢

(٣) جاء في خطبة العرش التى تليت بمجلس شورى النواب فى يناير سنة ١٨٦٩ انما صار اصلاحه وزراعته فى عهد الخديوى اسماعيل لغاية تلك السنة بلغ ٣٢٧٫٤٥٨ فدان كما سيجىء بيانه بالفصل الثانى عشر، وجاء فى تقرير بعثة « كيف » الانجليزية التى سيرد الكلام عنها ان مساحة الاطيان المزروعة فى عهد سعيد باشا ٤٫٠٥١٫٠٠٠ فدان أى ان زيادتها فى عهد اسماعيل بلغت ١٨½ فى المائة (ص ٣٩١ كتاب مصر كما هى لماك كون)

منشآت الصناعة

معامل السكر

انشأ اسماعيل باشا المعامل الكبرى لصناعة السكر فى الوجه القبلى ،وقد نشطت هذه الصناعة بما أنشأه من تلك المعامل وما جلبه اليها من الآلات الحديثة ، وما خصصه لها من الاطيان لزراعة القصب ، وتعددت معامل السكر ، فبلغت سبعة عشر معملا انشئت فى المدن الآتية

فى مديرية بنى سويف

معمل بباء

فى مديرية المنيا

معامل الفشن . مغاغه . ابا الوقف . مطاى . المنيا . ابو قرقاص . الشيخ فضل . سمالوط . بني مزار .

فى مديرية أسيوط

الروضة

فى مديرية قنا

الضبعية . أرمنت . المطاعنة

فى مديرية الفيوم

سنورس . ابو كساه . وكان بابو كساه مصنعان ، مصنع (ابو كساه) ومصنع (الدوده) .

وكانت هذه المعامل تابعة للدائرة السنية ، أى ملكا خاصا للخديوى ، وقد نجح بعضها نجاحا كبيرا ، وتعطل البعض الآخر بسبب كثرة النفقات ، والارتباك المالى ، وسوء الادارة ، و بذل اسماعيل فى اقامة هذه المعامل أموالا طائلة استوفى معظمها من القروض ...

وصف العلامة على باشا مبارك بعض هذه المعامل لمناسبة كلامه عن البلاد

القائمة بها ، وانا ناقلون هنا على سبيل المثال ، ما ذكره عن مصنع الضبعية (١) بمركز قوص (الآن بمركز الاقصر)، قال « وفي الضبعيـة للدائرة السنية تفتيش أطيان عشرة آلاف فدان تزرع قصبا ، وتسقى بالوابورات ، وبها فاوريقة فرنساوية ذات عصارتين، وآلات كاملة لعصره وعمل السكر منه ، وينقل اليها القصب بسكك حديد زراعية معمولة هناك ، وشغلها دائم ليلا ونهارا ، كباقي الفاوريقات ، بواسطة وابور نور تتفرق أنواره على العنابر والآلات والمخازن وجميع الاماكن اللازمة للشغل ، ويستمر شغلها كل سنة نحو خمسة أشهر ، وتعصر كل يوم محصول ستة وستين فدانا ، وتنتج في اليوم من السكر الابيض المكرر فوق ثمانمائة قنطار سكرا حبا ، ومن السكر الاحمر فوق اربعمائة قنطار اقماعا ، وينقل منها العسل نمرة ٣ الى ورشة الروم بفاوريقة المطاعنة ليستخرج منه السبرتو ، وقد عملت تجربة الفدان من هذا التفتيش ، فوجد متحصله من السكر بانواعه اثنين وعشرين قنطارا ، ثم ان الفاوريقة يخرج منها فرع من سكة الحديد يوصل الى البحر (النيل) لنقل الآلات التي تأتي بطريق البحر »

معامل النسيج

وعاد النشاط الى معمل الطرابيش بفوه ، ومعمل النسيج بها ، وهما المنشآن من عهد محمد على

وانشيء مصنعان لعمل الجوخ ، أحدهما ببولاق ، والثاني بشبرا ، وكانا يصنعان الاجواخ التي تلزم لجنود البر والبحر

معامل الطوب والدباغة والزجاج والورق

وانشيء معمل لضرب الطوب في قليوب ، ومصنع لدبغ الجلود بالاسكندرية ، ومعامل للزجاج ، ومعمل للورق في بولاق وهو الذي أسلفنا الكلام عنه (ص ٢٦٦ ج ١)

(١) الخطط التوفيقية ج ١٣ ص ٢٧

المواصلات والسكك الحديدية

وأصلحت إدارة السكك الحديدية بعد ان كانت مختلة فى أواخر عهد سعيد، و بذل اسماعيل جهداً كبيراً فى مدّ السكك الحديدية فى أنحاء القطر، فقد كان طول ما أنشئ منها قبل ولايته الحكم ٢٤٥ ميل (خمسة وأربعين ومائتى ميل)، فأنشأ هو نحو ١٠٨٥ ميل «خمسة وثمانين والف ميل» (١)

و بحسب احصاء بعثة «كيف» الانجليزية بلغ طول السكك الحديدية التى أنشأها اسماعيل ١٢٠٠ ميل، وقدرت البعثة نفقات انشائها بمبلغ ١٣٫٢٠٠٫٠٠٠ جنيه ونيف، بواقع الميل ١١٫٠٠٠ جنيه (٢)

وهاك بيان أهم الخطوط التى أنشئت فى ذلك العهد وتاريخ انشائها وطولها بالكيلو متر (٣).

الخطوط التى أنشئت فى عهد عباس وسعيد

الخط	السنة التى أنشىء فيها	طوله بالكيلو متر
من القبارى (الاسكندرية) الى كفر الزيات	١٨٥٤	١٠٧
من كفر الزيات إلى طنطا	١٨٥٥	١٨
من طنطا الى القاهرة	١٨٥٦	٨٦
من القاهرة الى السويس رأساً	١٨٥٨	(ثم ألغى سنة ١٨٦٩ بعد انشاء خط مصر — الاسماعيلية — السويس)
من طنطا الى كفر الزيات	١٨٥٩	١٨

(١) الخطط التوفيقية ج ٧ ص ٨٧

(٢) تقرير بعثة كيف Cave المنشور ذيلاً لكتاب (مصر كما هي) لماك كون ص ٣٩٦ و ٤٠٤

(٣) عن مذكرة لمصلحة السكك الحديدية قدمت للمؤتمر الملاحة الدولى سنة ١٩٢٦

الخط	سنة انشائه	طوله
من القاهرة الى قليوب	١٨٦١	١٤
من بنها الى ميت بره	١٨٦١	١٠
من بنها الى الزقازيق	١٨٦٠	٣٧
من طنطا الى محلة روح	١٨٥٧	١٤
من محلة روح الى سمنود	١٨٥٩	٢١

الخطوط التى أنشئت فى عهد اسماعيل

الخط	السنة التى أنشئ فيها	طوله بالكيلومتر
من دمنهور الى القبارى	١٨٦٤	٦٤
من بنها الى طنطا	١٨٦٥	٤١
من كفر الزيات الى دمنهور	١٨٦٥	٤٣
من قليوب الى بنها	١٨٦٦	٣١
من القاهرة الى سراى القبة	١٨٦٥	٧
من القاهرة الى المحطة	١٨٦٥	١٣
خط الجبل الأحمر	١٨٦٥	٤
من المكس الى محاجر الدخيلة	١٨٧٠	١٦
من سيدى جابر الى رشيد	١٨٧٦	٦٦
من المعمورة الى أبو قير	١٨٧٦	٣
من قليوب الى القناطر الخيرية	١٨٦٥	١٠
من شبين الكوم الى طنطا	١٨٦٦	٣٨
من محلة روح الى دسوق	١٨٦٥	٥٢
من الزقازيق الى الاسماعيلية	١٨٦٨	٧٨
من نفيشه الى السويس	١٨٦٨	٩٩

الخط	سنة انشائه	طوله
من الزقازيق الى بنها	١٨٧٠	
من قليوب الى الزقازيق	١٨٦٥	٦٣
من الزقازيق الى المنصورة	١٨٦٥	٧٠
من ابو كبير الى الصالحية	١٨٦٩	٣٤
من سمنود الى طلخا	١٨٦٣	٩٧
من طلخا الى دمياط	١٨٦٩	٦٦
من محلة روح الى طنطا	١٨٧٦	
من قلين الى كفر الشيخ	١٨٧٥	١٧
من محلة روح الى زفتى	١٨٦٥	٣٢
من بولاق الدكرور الى بشتيل	١٨٧٢	٤
من بشتيل الى اتياى البارود	١٨٧٢	١١٦
من بولاق الدكرور الى المنيا	١٨٦٧	٢٣٨
من المنيا الى ملوى	١٨٧٠	٤٨
من ملوى إلى أسيوط	١٨٧٤	٨٢
توصيلة معمل ببا	١٨٧٠	١
توصيلة النيل الى أسيوط	١٨٧٥	١
من الواسطة الى الفيوم	١٨٦٨	٣٨
من الفيوم إلى ابو كساه	١٨٦٩	٢٤
من باب اللوق الى حمامات حلوان	١٨٧٢	٢٥

وعملت التحويلة من الملاحة الى محطة الباب الجديد بالاسكندرية سنة ١٨٧٦، وخصصت محطة القبارى من ذلك الحين للبضائع والقطارات الخاصة الواصلة إلى الميناء

ومد الخط الحديدى من وادى حلفا جنوبا على مسافة ٥٧ كيلومترا كما تقدم بيانه (ص ١٧١ ج ١)

التلغرافات

وعممت الخطوط التلغرافية التي بدئ انشاؤها في عهد سعيد باشا ، وتألفت منها شبكة ممتدة الفروع بين مختلف البلدان ، ومدت أيضا الخطوط التلغرافية بين مصر والسودان وبين المدن المهمة فى الاقاليم السودانية كما تقدم بيانه (ص١٧٤ ج١)

وبلغ طول الخطوط التلغرافية سنة ١٨٧٢ فى مصر والسودان ٥٥٨٢ كيلو متر وطول اسلاكها ١١٫٩٥١ ك م[1]

وهاك أهم هذه الخطوط فى مصر

الخطوط	عدد الاسلاك	طول الخط بالكيلومتر
من مصر الى الاسكندرية	٦	٢٢٣ *[2]
من مصر الى ضواحيها	٢	٨٠ *
من القاهرة الى قليوب والقناطر الخيرية	٢	٢٨
من القاهرة الى غزة (فلسطين) بطريق بنها	٢	٤٥٥
من القاهرة الى السويس بطريق بنها	١	٢٤٢
من القاهرة الى المنصورة بطريق قليوب	٢	١٥٤
من القاهرة الى السويس رأسا	٤	١٤٤ *
من بنها الى سراى ميت بره	٢	١٤
من بنها الى الزقازيق فالسويس	٢	١٩٧
من طنطا الى طلخا فدمياط	٢	١١٥

(١) عن كتاب احصاء مصر سنة ١٨٣٧ ص ١٨٥

(٢) هذه العلامة * تدل على ان الخط منشأ من عهد سعيد باشا

الخط	عدد الاسلاك	طول الخط بالكيلومتر
من طنطا الى زفتى	٢	٥٣
« « « دسوق	٢	٧٤
من طنطا الى شبين الكوم	٢	٣٠
من الاسماعيلية الى بورسعيد	١	٧٤
من القنطرة الى بور سعيد	١	٤١
من دمنهور الى العطف ورشيد	٢	٩٠ *
من القاهرة الى المنيا	٢	٢٧٦
من المنيا الى أسيوط	٢	١٤٤
من أسيوط الى قنا	٢	٢٢٥
من قنا الى اسوان	٢	٢٥٧
من قنا الى القصير	٢	١٨٨
من أسوان الى وادى حلفا	٢	٣٣٧

هذا عدا خطوط السودان وقد سبق الكلام عنها

وبلغ عدد مكاتب التلغراف فى مصر والسودان سنة ١٨٧٨ — ١٥١ مكتب منها ٨٦ مكتباً بالوجه البحرى و٤٤ مكتباً بالوجه القبلى و٢١ مكتباً بالسودان

وأنشأت الشركة الانجليزية الشرقية فى عهده خطا تلغرافياً بحريا من الاسكندرية الى مالطه وصقلية فاوروبا، وخطا آخر من الاسكندرية الى السويس الى عدن فالهند، ويتصل بخط الشرق الاقصى واستراليا، فاتصلت مصر باوروبا بخط الشركة الانجليزية وبالخط الذى أنشأته الحكومة المصرية الى غزة ومنها الى الاستانة

البريد

استمر البريد فى عهد عباس وسعيد يسير على الطريقة التى كانت متبعة فى عصر

محمد على ، فكان يحمل براً على يد السعاة وبحراً على ظهر السفن فى النيل (انظر عصر محمد على ص ٥٦٧)

وكان للجاليات الاوروبية مكاتب للبريد بالاسكندرية والقاهرة ، يقوم عليها طائفة من الافراد يتولون أمر ارسال الخطابات الى أصحابها ، واشتهر منهم رجل يسمى المسيو موتسى Muzzi ، فكان له شبه ادارة لتوزيع البريد بين مصر وأوروبا

فاعتزم اسماعيل انشاء مصلحة بريد مصرية ، تكون فرعاً من فروع الحكومة ، فاشترى ادارة البريد التى أنشأها المسيو موتسى ، وصارت ادارة مصرية تابعة للحكومة من يناير سنة ١٨٦٥ ، وأبقى المسيو موتسى مديراً لها ، بعد أن انعم عليه بلقب بك ، فصار أول مدير لمصلحة البريد فى مصر

واعتزل موتسى بك العمل سنة ١٨٧٦ ، فعين مكانه المستر كليار Caillard الانجليزى ، وأنعم عليه فيما بعد بالباشوية ، فعرف بكليار باشا المسمى باسمه الشارع الذى به دار مصلحة البريد العامة بالاسكندرية (تقرر نقلها إلى القاهرة)

وقد نظمت ادارة البريد وأنشئت لها المكاتب فى الاسكندرية والقاهرة والاقاليم ، و بلغ عددها فى عهد اسماعيل ٢١٠ مكتب (عشرة ومائتى مكتب)

المتحف المصرى

تقدم القول فى الجزء الثالث من تاريخ الحركة القومية (ص ٥٦٦) أن محمد على أمر بمنع خروج الآثار القديمة من مصر ، و بالمحافظة عليها ، وأنشأ داراً للآثار بجهة الأزبكية بمنزل الدفتردار ، ونضيف إلى ذلك أن هـذا الأمر لم يمنع يد السرقة والنهب أن تمتد الى الآثار والعاديات القديمة ، فكان الافرنج ينهبون منها ما تصل اليه أيديهم ، وينقلون منها الى بلادهم من بدائع الآثار المصرية ماتزدان به الآن متاحف أوروبا

وكانت الحكومة ذاتها ، وخاصة فى عهد عباس الأول ، تهب من هذه الآثار الى الأمراء والعظماء من الأجانب بغير حساب ، حتى تضاءلت مجموعة العاديات التى جمعت فى دار الآثار ، فأمر عباس بنقلها الى القلعة ، فنقلت اليها

وحدث سنة ١٨٥٥ أن جاء مصر الأرشدوق ماكسمليان النمسوى زائراً ، فأعجبته تلك الآثار ، فطلب الى عباس باشا أن يهبه شيئاً منها ، وكان عباس لايقدر قيمتها الفنية أو التاريخيــة ، ولا يشعر بواجب المحافظة عليها ، فوهبها إياه كلها ، ولم يتورع عن التفريط فى تلك الكنوز القومية الثمينة

وفى غضون هــذه المآسى جاء مصر عالم من علماء العاديات كان له الفضل الكبير فى الاحتفاظ بآثار مصر ، ذلك هو العالم الفرنسى المسيو « ماربيت » Mariette الذى اشتهر ذكره وعرف فيما بعد بماربيت باشا

جاء المسيو ماربيت مصر سنة ١٨٥٠ ، موفداً من قبــل الحكومة الفرنسية للبحث عن بعض الآثار والمخطوطات ، فعكف على التنقيب عن آثار سقاره ، وأجرى حفائر عظيمــة حتى كشف مدفن العجول (السرابيوم) ، وكان يعمل فى التنقيب منفرداً ، دون أن تــكون له بالحكومة صلة رسمية ، وقد نقل إلى فرنسا كثيراً مما عثر عليه من العاديات واللوحات الاثرية ، وظل يعمل على هذا النحو حتى جعله سعيد باشا سنة ١٨٥٨ مأموراً لاعمال العاديات بمصر ، وكان ذلك بسعى المسيو فرديناند دلسبس صديق سعيد الحميم ، وقد بذل ماربيت جهوداً موفقة فى التنقيب عن العاديات والآثار ونقلت الى مخازن أعدت لها ببولاق

ولما مات سعيد لقى ماربيت من اسماعيل تعضيــداً كبيراً ، فأمره الخديوى باصلاح مخازن بولاق وتوسيعها ، وافتتحها فى حفلة رسميــة حافلة يوم ١٨ اكتوبر سنة ١٨٦٣ ، وظلت دار العاديات فى تقدم مستمر بفضل مثابرة ماربيت ومؤازرة اسماعيل إياه طوال مدة حكمه

وبقى ماربيت مثابراً على تعهــد متحف الآثار حتى توفى سنة ١٨٨١ ، وقد

نقل المتحف الى الجيزة سنة ١٨٩١ ، ثم الى مكانه الحالى بجوار قصر النيل سنة ١٩٠٢ ودفن جثمان ماريت باشا فى ناووس بمدخل المتحف

دار الآثار العربية

وأصدر اسماعيل أمراً بانشاء دار الآثار العربيـة سنة ١٨٦٩ ، وعهد بانفاذ المشروع الى المسيو فرانس بك (باشا) كبير مهندسى الاوقاف ، ليجمع فيها ما كان مبعثراً فى المساجد من الآثار العربية والاسلامية ، ولكن المشروع لم يتحقق فى عهد اسماعيل وانما نفذ فى عهد توفيق باشا

دار الرصد

وأنشأ الرصدخانة (دار الرصد) بالعباسية وعهد برآستها الى اسماعيل بك (باشا) الفلكى العالم المشهور الذى تقدم الكلام عنه (ج ١ ص ٢٨٥)

مصلحة الاحصاء

وأنشئت مصلحة للاحصاء تولاها المسيو دى رينى بك ، ثم عهد برآستها الى المهندس الايطالى المسيو امتشى Amicci ولها احصاءات قيمة عن أحوال مصر الاقتصادية والاجتماعية

وقد اقترحت هذه المصلحة عمل إحصاء جـديد للسكان فى أواخر عهد اسماعيل ، ولـكنه لم ينفـذ إلا فى أوائل عهد توفيق باشا وعرف باحصاء ٤ مايو سنة ١٨٨٢

مصلحة المساحة

وأنشئت (مصلحة المساحة) فى أواخر عهد اسماعيل ، وهى من أهم أعمال العمران المرتبطة بالزراعة والملـكية الزراعية ، وعهد بادارتها الى السير كلفين والمسيو كليجور ، ثم أسندت ادارتها فى ابريل سنة ١٨٧٩ الى الجنرال استون باشا رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى

الاعمال الصحية

كانت المسائل الصحية موضع عناية اسماعيل ، وشاركه فى هـذه العناية نوابغ الاطباء فى مصر وأعضاء مجلس شورى النواب، فقدوجهوا همتهم جميعاً الى تحسين احوال البلاد الصحية، وكان للادارة الصحية فضل كبير فى مقاومة الامراض ومكافحة الاوبئة، وخاصة وباء الكوليرا الذى حل بالبلاد سنة ١٨٦٥ وكان أشد ما أصيبت به البلاد من الاوبئة فى ذلك العصر

وأنشئت مستشفيات عدة. وهاك بيان المستشفيات التى كانت موجودة بمصر والسودان فى ذلك العهد (١)

المستشفيات	عدد الاسرة
القاهرة — المستشفى الاميرى	١١٥٣
« « الاوروبى (٢)	١٥٠
الاسكندرية — المستشفى الاميرى	٣٥٠
« « الاوروبى (٣)	١٥٠
« « اليونانى (٤)	٦٠
« مستشفى الدياكونيس (٥)	٨٠
رشيد	٥٠
بور سعيد	٤٥
الاسماعيلية	٣٤
السويس : المستشفى الاميرى	٤٠
« : المستشفى الاوروبى	٥٠
القصير	٢٥
سواكن	٤٠

(١) عن كتاب احصاء مصر سنة ١٨٧٣ ص ٢٣٤

(٢و٣و٤و٥) مستشفيات اوروبية

المستشفيات	عدد الاسرة
مصوع	٤١
دمنهور	٥٠
العطف	١٥
طنطا	٣٠
المحله الـكبرى	٢٥
شبين الـكوم	٢٥
الزقازيق	٥٥
المنصورة	٥٠
بنها	٢٥
الجيزة	٢٥
القناطر الخيرية	٣٠
بنى سويف	٥٠
الفيوم	١٠
اسيوط	٣٠
سوهاج	٢٥
قنا	٢٥
اسنا	٢٥
دنقله	١٥
كسلا	٣٨
بربر	٢٢٠
الابيض (كردفان)	٣٥
سنار	٦٠
الخرطوم	٧٠

عمران المدن

كان اسماعيل أثناء دراسته بباريس ميالا الى علوم الهندسة ، ومن هنا اتجهت ميوله الى تنظيم المدن وتخطيطها وتجميلها ، وقد وجه جل عنايته فى هذا الصدد الى القاهرة والاسكندرية

فى القاهرة

فمن أعماله فى القاهرة إزالة تلال الأتربة التى كانت تحيط بها ، والتى بدأ محمد على وابراهيم فى إزالتها ، وتخطيط شوارع وميادين جديدة ، كشارع الفجالة الجديد ، وشارع كلوت بك ، وشارع محمد على ، وشارع عبد العزيز ، وشارع عابدين

وأنشأ أحياء بأكملها ، كحى الاسماعيلية ، والتوفيقية ، وعابدين ، وميدان الاوبرا ، ونظم جهات الجزيرة ، والجيزة ، بعد أن أنشأ بهما قصوره العظيمة ، وأنشأ حديقة النبات بالجيزة

وكان لفتح الشوارع والميادين والأحياء الجديدة فضل كبير فى توسيع المدينة وتجميلها ، وتوفير الهواء النقى وتدبير الوسائل الصحية للسكان ، وارتفاع قيمة الاراضى والمبانى وازدهار العمران

وأهم الأحياء التى أنشأها حى (الاسماعيلية) ، وقد سمى باسمه ، لأنه هو الآمر بانشائه ، وكانت جهاته من قبل أراضى خربة تحتوى على كثبان من الأتربة و برك للمياه ، وأراضى سباخ ، فخططها وأنشأ فيها الشوارع والحارات على خطوط مستقيمة ، وأغلبها متقاطع على زوايا قائمة ، ودكت شوارعها وحاراتها بالحجر (الدقشوم) ، ونظمت على جوانبها الأرصفة ، ومدت فى أرضها أنابيب المياه ، وأقيمت فيها أعمدة المصابيح لانارتها بغاز الاستصباح ، فأصبحت كما يقول العلامة على باشا مبارك « من أبهج اخطاط القاهرة واعمرها ، وسكنها الأمراء والأعيان »(١)

---

(١) الخطط التوفيقية ج ٣ ص ١١٨

وبني مسرح الكوميدى ومسرح الاوبرا ، ونسق حديقة الأزبكية تنسيقاً جميلا

وأنشأ كوبرى قصر النيل البديع ليصل الجزيرة بمصر ، وتم انشاؤه على يد شركة فيف ليل Fives Lille الفرنسية سنة ١٨٧٢ وتكلف ١٠٨٠٠٠ جنيه ، والكوبرى المسمى الكوبرى الانجليزى أو كوبرى البحر الأعمى لوصل الجزيرة بالجيزة ، وقامت بانشائه شركة انجليزية وتكلف ٤٠٠٠٠ جنيه وتم انشاؤه أيضا سنة ١٨٧٢

وردم بركة الرطلى وأنشأ بها الشوارع المستقيمة

وأنشأ الطريق المعبّد بين القاهرة والأهرام ، ورصفه بالاحجار ، وكان انشاؤه سنة١٨٦٩ لمناسبة زيارةالامبراطورةأوجينىمصر لحضور حفلات افتتاحقناةالسويس

ومدّ أنابيب المياه فى أحياء المدينة لتوزيع مياه النيل العذبة فى البيوت بعد ان كان يحملها السقاءون فى القرب

وعني بتعميم الكنسوالرش فى شوارع القاهرة، وأدخلفيها نظام الانارة بغاز الاستصباح ، فأكسب المدينة بالليل بهجة وجمالا وبهاء ، وساعدت الأنوار على حفظ الأمن ليلا

وهو أول من شرع فى إقامة تماثيل العظماء فى الميادين العامة تخليداً لذكراهم ، فأمر بصنع التمثالين الكبيرين اللذين يزينان أهم ميادين القاهرة والاسكندرية ، الأول لمحمد على ، وقد نصب فى الاسكندرية ، والثانى لابراهيم باشا وقد نصب فى القاهرة سنة ١٨٧٣

وعمر المسجد الحسيني ، وأصلح ميدان الرميلة ، الواقع بجانب القلعة ، ووسعه وغرس به الأشجار وأوصله بشارع محمد على فصار من أفسح ميادين القاهرة

وأمر ببناء حمامات حلوان لماتبين من مزايا مياهها المعدنية الكبريتية ،وعنى بعمران هذه المدينة وشيد بها قصراً فخما وهو المعروف بقصرالوالدة علىالنيل،وخطط طريقاً معبّداً من النيل الى حلوان، ورغبالى السراة سكناها،وأنشأالسكةالحديدية التى تصلها بالقاهرة ، وبلغ عدد سكان العاصمة فى ذلك العهد ٣٥٠٠٠٠ نسمة

في الاسكندرية

تكلمنا عن عمران الاسكندرية فى عهد محمد على (ج٣ تاريخ الحركة القومية ص ٤٢٠ و ٥٥٦)، وقد ازدادت عمرانا فى عهد ابراهيم وعباس، ثم فى عهد سعيد الذى كان يحب الاقامة فيها، ويؤثرها على عاصمة البلاد، وقد جدد بها مسجد البوصيرى بالميناء الشرقى، وبلغ عدد سكانها فى عهده نحو مائة الف من السكان

وازداد عمرانها فى عهد اسماعيل، فاختط فيها شوارع واحياء جديدة، كشارع ابراهيم الممتد من مدرسة السبع بنات الى ترعة المحمودية، وشارع الجمرك، وشارع المحمودية، وفتح ستة شوارع أخرى ممتدة بين سكة باب شرقى والطريق الحربى الذى كان يحيط بالمدينة

وأنيرت احياؤها بغاز الاستصباح بواسطة شركة أجنبية، وأنشئت بلديتها للاعتناء بتنظيم شوارعها والقيام باعمال النظافة والصحة والصيانة فيها، وتم تبليط كثير من شوارع الاسكندرية وعملت المجارى تحت الارض لتصريف مياه الامطار وغيرها، وعهد الخديوى الى احدى الشركات الاجنبية[١] توصيل المياه العذبة من المحمودية الى المدينة وتوزيعها بواسطة وابور مياه الاسكندرية

وعمرت جهة الرمل فى عهده عمرانا كبيرا، واتصلت بالمدينة بخط حديدى، وانشأ بها الخديوى عدة قصور له ولذويه للاقامة بها فى الصيف، واليه يرجع الفضل فى جعلها مصيف القطر المصرى، وفتح شارعا عظيما يبتدىء من باب رشيد وينتهى الى حدود الملاحة بزمام (المندرة) ماراً بالسراى الخديوية بالرمل طوله من باب شرقى الى السراى ٤٠٠ متر فى عرض ١٢ مترا، ومن السراى الى الملاحة ٤٠٠٠ متر فى عرض ثمانية أمتار، ومد طريقا من الملاحة الى ترعة المحمودية

وانشأ حديقة النزهة على ترعة المحمودية، وجعلها متنزها عاما، وبنى سراى

(١) تأسست هذه الشركة وابرم العقد الأول معها فى عهد سعيد ثم تحرر العقد النهائي فى عهد اسماعيل

الحقانية التى انشئت بها المحكمة المختلطة ، واصلح ميناء الاسكندرية كما بيناه فى الفصل السابع ، وبلغ عدد سكان المدينة فى عهده ٢١٢٫٠٠٠ نسمة(١)

القصور

وانشأ عددا كبيرا من القصور ، منها سراى عابدين التى جعلها مقر الحكم وحلت محل سراى القلعة التى بناها محمد على باشا وسراى الجزيرة . وسراى الجيزة . وسراى بولاق الدكرور . وقصر القبة . وقصر حلوان . وسراى الاسماعيلية . وسراى الزعفران بالعباسية . وسراى الرمل بالاسكندرية . وجدد القصر العالى . وقصر النزهة بشبرا (المدرسة التوفيقية الآن) . وسراى المسافرخانة . وقصر النيل . وسراى رأس التين بالاسكندرية

وانشأ عدة قصور أخرى فى مختلف البنادر كالمنيا . والمنصورة . والروضة

---

(١) كتاب احصاء مصر صحيفة ٢٠ سنة ١٨٧٣

الفصل الحادى عشر

مأساة الديون

مسألة الديون هى الجانب المظلم من تاريخ اسماعيل ، لأنها المأساة التى انتهت بتصدّع بناء الاستقلال ، وتدخل الدول فى شؤون البلاد المالية والسياسية ، فمن الواجب أن نوفى الكلام عنها فى شيء من الايضاح والبيان

بقيت مصر سليمة من آفة الاستدانة فى عهد محمد على وابراهيم وعباس ، و بدأت حكومتها تمد يدها الى الاقتراض فى عهد سعيد باشا ، فاستدان سنة ١٨٦٢ قرضا مقداره ٣٫٢٤٢٫٨٠٠ جنيه انجليزى ، واستدان عدا ذلك مبالغ أخرى من الديون السائرة ، فبلغ الدين العام عند وفاته ١١٫١٦٠٫٠٠٠ جنيه كما تقدم بيانه (ج ١ ص ٧١)

أما الخديوى اسماعيل ، فكانت آفته الاسراف والاقتراض من البيوت المالية والمرابين الاجانب من غير حساب أو نظر فى العواقب ، حتى كبّل البلاد حكومةً وشعباً بالقروض الفاحشة

وفى الجدول الآتى بيان الديون التى اقترضها أو اقترضتها الحكومة فى عهده

ديون مصر فى عهد اسماعيل

تاريخ القرض	قيمة القرض	
سنة ١٨٦٤	٥٫٧٠٤٫٢٠٠	جنيه انجليزى
« ١٨٦٥	٣٫٣٨٧٫٣٠٠	« «
« ١٨٦٦	٣٫٠٠٠٫٠٠٠	« «
« ١٨٦٧	٢٫٠٨٠٫٠٠٠	« «
« ١٨٦٨	١١٫٨٩٠٫٠٠٠	« «
« ١٨٧٠	٧٫١٤٢٫٨٦٠	« «

تاريخ القرض	قيمة القرض
الديون السائرة	٢٥٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى
سنة ١٨٧٣	٣٢٫٠٠٠٫٠٠٠ » »
سنة ١٨٧٨	٨٫٥٠٠٫٠٠٠ » »

يضاف الى ذلك المبالغ الآتية التى تلحق بالقروض وترد فى سياقها وهى :

المتحصل من المقابلة	١٣٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى
دين الرزنامة	٣٫٣٣٧٫٠٠٠ » »
ثمن أسهم مصر فى قناة السويس	٤٫٠٠٠٫٠٠٠ » »
ما أخذ من الاوقاف الخيرية وبيت المال	٥٣٧٫٠٠٠ » »
مطلوبات من الحكومة لم تدخل فى تسوية الدين العام سنة ١٨٧٦	٦٫٢٧٦٫٠٠٠ » »
المجموع	١٢٦٫٣٥٤٫٣٦٠ جنيه انجليزى

بيان هذه القروض

وهل كانت مصر فى حاجة اليها ؟

ونريد الآن ان نتابع سلسلة القروض وتواريخها من عهد ولاية اسماعيل الحكم سنة ١٨٦٣ ، ونبحث ملابساتها وأسبابها ، وفيم انفقت ، لنعرف هل كانت البلاد فى حاجة اليها ؟

(١)

قرض سنة ١٨٦٤

٥٫٧٠٤٫٢٠٠ جنيه

كان على البلاد من الدين العام عند وفاة سعيد باشا نحو احد عشر مليون جنيه كما أسلفنا ، وهو فى الواقع مبلغ جسيم إذا قورن بميزانية مصر فى ذلك العصر

وقد ندد اسماعيل حينما تبوأ عرش مصر باسراف سلفه سعيد،واعتزم أن يسير طبقا لقواعد الاقتصاد والتدبير ، ونوه بذلك فى خطبة القاها[1] بحضور وكلاء الدول، أوضح فيها برنامجه الذى اعتزم اتباعه فى الحكم، فهى بمثابة(خطبة العرش) تفيض بالآمال الكبار والأمانى الحسان

قال فيها « ان أساس الادارة هو النظام والاقتصاد فى الماليـة ، وسأبذل كل جهدى فى اتباع قواعد النظام والاقتصاد ، وقد عزمت أن أرتب لنفسى مخصصات محدودة ، لا أتجاوزها أبداً ، وسأعمل على ابطال السخرة التى اعتمدت عليها الحكومة فى أعمالها وآمل أن تؤدى حرية التجارة الى نشر الرفاهية والرخاء بين جميع طبقات الشعب ، وسأعنى كل العناية بتوطيد دعائم العدالة »

تلك عهود الخديوى فى خطبة العرش وأولها اتباع قواعد النظام والاقتصاد

ولكن لم تكد تمضى عدة أشهر على هذه الدعوة حتى أخذ ينقضها ، ففتح باب القروض متلاحقة بعضها اثر بعض ، واتخذها عادة تكاد تكون سنوية

ولم تكن حالة البلاد المالية مما يستدعى الاقتراض ، لان مصر تعد من أغنى بلاد العالم، وتستطيع إذا هى وجدت ادارة حكيمة أن تسلك سبيل التقدم والعمران دون أن تحتاج الى القروض ، وعلاوة على ذلك فان ما نشأ عن الحرب الامريكيـة الاهلية من ارتفاع أسعار القطن فى أوائل حكم اسماعيل ، قد جعل البلاد فى حالة يسر ورخاء

---

(١) فى ٢٠ يناير سنة ١٨٦٣

واشتملت ميزانية سنة ١٨٦٤ على زيادة فى الدخل على الخرج ، فلم يكن ثمة حاجة الى قرض جديد كما يقول مؤلف (تاريخ مصر المالى) الذى عاش فى ذلك العصر وألف فيه كتابه القيم

ولكن اسماعيل اقترض أول قروضه سنة ١٨٦٤ ، وتذرع لتسويغه بحاجة الحكومة الى المال لمقاومة الطاعون البقرى الذى انتاب البلاد فى ذلك العهد، ولسداد أقساط ديون سعيد باشا ، ويقول مؤلف (تاريخ مصر المالى) ص ١٨ ان مقاومة الطاعون البقرى كانت حجة واهية ، لان الفلاحين والملاك هم الذين احتملوا وحدهم الخسائر الناشئة عن هذا الطاعون ، ولم يرد بميزانية سنة ١٨٦٤ مما انفقته الحكومة فى هذا الصدد سوى ١٢٥٫٠٠٠ جنيه ، ولذلك أبدى دهشته من ان الحكومة تلجأ الى الاقتراض على ما فى ميزانية سنة ١٨٦٤ من زيادة الدخل على الخرج (١)

وقال ان السبب الحقيقى لقرض سنة ١٨٦٤ ان اسماعيل لم يحقق وعود الاقتصاد التي قطعها على نفسه ، بل سار سيرة بذخ وهوى واسراف ، واستكثر من شراء الاطيان والاملاك لنفسه ، والانفاق عليها ، فهذه الاسباب هى التى جعلته يعقد القرض الاول ، وما كان سداد ديون سعيد ، ولا الانفاق على مقاومة الطاعون البقرى ، إلا ذريعة شكلية لذر الرماد فى العيون

هذا ما يقوله مؤلف تاريخ مصر المالى ، وهو كاتب مشهود له بتحرى الحقائق والاعتدال فى الرأى، وليس فى كلامه مبالغة لان المعروف عن اسماعيل باشا انه كان بطبعه ميالا الى الاستكثار من المال والعقار ، وظهرت عليه هذه الميول منذ ولايته الحكم ، فقد كان نظار أملاكه ومفتشوها يفتنون فى حمل الفلاحين على بيع أطيانهم أو التنازل عنها للخديوى ، حتى صار مالكا لخمس أطيان القطر المصرى

كتبت مدام (اولمب ادوار) فى كتابها عن مصر تقول عن الخديوى اسماعيل: انه لم يكن يهتم الا بجمع الملايين ،وكان يقتنى الاطيان فى كل ناحية قدر ما يستطاع، ويلجأ الى السخرة لزرعها واستصلاحها ، ويعقد القرض تلو القرض لآجال طويلة ،

---

(١) تاريخ مصر المالى ص ١٨ و١٩

تاركا لمن يخلفه فى الحكم أن يسدد ديونه ، حتى كأنه يقصد أن يعقد مهمة الحكم لمن يأتى من بعده[1]

كتب هذا الكلام فى ديسمبر سنة ١٨٦٤ ، ولم يكن مضى عامان على اعتلاء اسماعيل العرش ، فهذا الوصف يعطيك صورة عن ميوله الاولى ، فهو قد بدأ يستدين فى الوقت الذى لم تكن البلاد فى حاجة ما الى الاستدانة ، واستدان ليقتنى الاطيان والعقار .

استدان القرض الاول فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٦٤ من بيت فروهلينج وجوشن الانجليزى Fruhling and Goschen ، وقيمته ٥٫٧٠٤٫٢٠٠ جنيه انجليزى بفائدة ٧ فى المائة لمدة ١٥ سنة ، و بلغت الفائدة الحقيقية مع الاستهلاك ١٢ ٪ ، وهى كما ترى فائدة فاحشة ، ولذلك لقى القرض اقبالا عظيما من المكتتبين فى سنداته ، وقد رهنت ضرائب الاطيان بمديريات الدقهلية والشرقية والبحيرة لسداد أقساطه

(٢)

قرض سنة ١٨٦٥

٣٫٣٨٧٫٣٠٠ جنيه

لم ينفق اسماعيل شيئاً يذكر من قرض سنة ١٨٦٤ على مرافق البلاد العامة بل أنفق معظمه على توسيع دائرة أطيانه وأملاكه ، واشترى فى ذلك الحين قصر (ميركون) على ضفاف البوسفور ، ليتخذه مقراً له عند ما ينزل الاستانة ، ولم يكن لولاة مصر قصور خاصة بهذه المدنية ينزلون بها من قبل ، ولكن اسماعيل رأى من استكمال مظاهر البذخ أن يكون له قصر فخم لا يقل بهاءً ورواءً عن قصور السلاطين ، فابتاع ذلك القصر وأنفق المبالغ الطائلة فى توسيعه وزخرفته

وفى ذلك العهد بدأ ينشىء القصور الفخمة فى مصر ، فشرع فى اقامة سراى الجيزة المشهورة ، وكان التصميم على أن تكون دارا أنيقة ، ثم اتسعت فصارت قصراً فخماً ، وتعددت المبانى حولها ، ومدت الطرق الجميلة بين الجيزة والجزيرة ، وانفقت الاموال جزافا فى سبيل انشائها

---

(١) كشف الستار عن أسرار مصر لمدام اولمب ادوار ص ٤٩

فهذه النفقات الباهظة جعلت اسماعيل يفكر فى قرض آخر ولما تمض ثمانية أشهر على القرض الاول

وليس من ضير أن يبتنى ولى الامر ماشاء من القصور والسرايات ، ولكن اذا كانت مالية البلاد لا تسمح بنفقات تلك المبانى ، ولا سبيل الى اقامتها الا من القروض ، فلا تسوغ الاستدانة لهذا الغرض، لانه لا يجوز أن تقترض حكومة رشيدة قرضاً ما لانفاق قيمته على مثل هذه الكماليات

وقد جدّ سبب آخر دعا اسماعيل الى عقد القرض الثانى، وهو الازمة المالية التى عقبت هبوط أسعار القطن ، ذلك ان انتهاء الحرب الامريكية إلاهلية فى أوائل سنة ١٨٦٥ فتح الاسواق أمام القطن الامريكى ، فتراجعت أسعار القطن المصرى الى مستواها القديم، وقد حل الضيق بالاهالى من الفلاحين والملاك ، لأنهم اعتادوا أثناء ارتفاع أسعار القطن أن ينفقوا عن سعة و يستدينوا المال بفوائد فاحشة من المرابين [1] على أمل سداده من ثمن القطن فى الموسم المقبل (كما حدث سنة ١٩١٩، والتاريخ يعيد نفسه) ، فلما هبطت أسعار القطن وقعوا فى أزمة شديدة عرفت بازمة سنة ١٨٦٥ ، ولم يدروا كيف يوفون ديونهم، فاعتزم اسماعيل أن تتدخل الحكومة فى هذه الازمة ، فحصرت ديون الاهلين وسددتها عنهم للدائنين والمرابين على أن ترجع بها على المدينين مقسطة على سبع سنوات بفائدة ٧ ٪ ، وخصص لهذه العملية ١٫٤٠٠٫٠٠٠ جنيه

والفكرة فى ذاتها فكرة حكيمة ، تدل على عطف اسماعيل على الشعب، ولكن اقترانها باستدانة قرض جديد من الخارج يفقدها بهاءها ، ولا شك فى ان اسماعيل لو اتبع التدبير والاقتصاد ، لما كانت الحكومة فى حاجة الى هذا القرض الجديد، ولا الذى سبقه ، فضلاً عن الديون السائرة التى لم يكن يعرف مقدارها، وهى الديون

---

(١) ذكر مؤلف تاريخ مصر المالي ص ٣٣ ان الفائدة كانت من ٣ إلى ٤ ٪ فى الشهر الواحد أى بواقع ٣٦ ٪ و ٤٨ ٪ فى السنة ، وهذا من أفحش ما سمع عن الفوائد الربوية

التى كان الخديوى يقترضها بسندات على الخزانة كما سيجىء بيانه

اقترض اسماعيل قرض سنة ١٨٦٥ من بنك الانجلو، وقدره ٣٠٠ر٣٨٧ر٣ ج ولم يقبض منه سوى ٠٠٠ر٠٠٠ر٣ ج، ورهن فى مقابله ٠٠٠ر٣٦٥ فدان من أملاكه ؛ ويسمى هذا الدين قرض (الدائرة السنية الاول)

(٣)

قرض سنة ١٨٦٦

٠٠٠ر٠٠٠ر٣ جنيه

هو القرض الذى استدانه اسماعيل من بنك او بنهايم فى ٥ يناير سنة ١٨٦٦ ، وقدره ٠٠٠ر٠٠٠ر٣ ج ، ورهن فى مقابله ايرادات السكك الحديدية (١)

وقد جرت المفاوضات بشأن هذا القرض أثناء مفاوضات القرض السابق ، وهذا من أغرب ما سمع فى معرض التبذير وقصر النظر ، وكان قرض او بنهايم هو الأسبق ، لكن المفاوضات بشأنه طالت ، فلم يطق اسماعيل صبراً ، واستدان من بنك الانجلو القرض السابق ، ثم تمت المفاوضات الخاصة بقرض او بنهايم ، فأتم صفقته أيضاً

واستدان اسماعيل فى تلك السنة أيضاً دينين آخرين من الديون السائرة ، ولم يكن فى حاجة الى هذه القروض ، ولكنه أنفقها على بناء قصوره ، ودفع منها ثمن أملاك الأميرين مصطفى فاضل ومحمد عبد الحليم ، فقد كان ميالا الى الاستكثار من الاملاك بكل الوسائل كما أسلفنا ، وامتدت أطماعه الى تجريد الأميرين المذكورين من أملاكهما بالقطر المصرى ، وكان يحقد عليهما لمنافستهما إياه على العرش ، واشتد عداؤه لهما لمقاومتهما إياه فى تغيير نظام التوارث ، وقد أسلفنا أن اسماعيل حصل على فرمان مايو سنة ١٨٦٦ الذى جعل وراثة العرش فى بكر أبنائه (ج ١ ص ٧٩)

---

(١) تاريخ مصر المالى ص ٣٨

ومن قرض سنة ١٨٦٦ والديون السائرة أدى الرشوة التى بذلها للسلطان ولحكام الاستانة للحصول على هذا الفرمان ، وقد بلغت هذه الرشوة ثلاثة ملايين جنيه تقريبا ، ودفع ثمن أملاك الاميرين مصطفى فاضل ومحمد عبد الحليم ، فاشترى أملاك الامير مصطفى فاضل فى نوفبر سنة ١٨٦٦ بثمن بلغ ٢٫٠٨٠٫٠٠٠ جنيه ، مقسطا على خمس عشرة سنة ، و بلغت السمسرة فى هذه الصفقة ٨٠ الف جنيه

واشترى أملاك الأمير محمد عبد الحليم بثمن مقداره ١٫٢٠٠٫٠٠٠ جنيه تسلم منه البائع ٣٠٠٫٠٠٠ جنيه سندات على الدائرة السنية بضمانة الحكومة ، وتعهد بأداء القرض الذى استدانه الامير من قبل (١)

فترى مما تقدم أن هذه القروض ضاعت فيما لاينفع البلاد ، لأن تغيير نظام توارث العرش مسألة شخصية لاسماعيل ، وكذلك شراء أملاك أخيه وعمه ، فكأن اسماعيل اقترض هذه الديون لكى تتسع أملاكه ، وتحقيقا لاطماع شخصية ، وارضاء لحزازات عائلية لاشأن للبلاد فيها

---

(١) تاريخ مصر المالى ص ٤٤ ، والمعروف أن الخديوى اشترى أطيان الامير محمد عبدالحليم وحقوقه ومايحتمل أن يؤول له بالارث وأن لايرجع للقطر المصري بمقتضى حجتين ، احداها في ١٤ ابريل سنة ١٨٦٦ والثانية في ١١ يوليه سنه ١٨٧٠ ، وبمقتضي الحجة الاخيرة تعهد الخديوى والخزانة المصرية بالتضامن أن يدفعا للامير كل سنة ٦٠٫٠٠٠ جنيه لمدة أربعين سنة متوالية ، بشرط أن يتسلم من خزانة مصر ثمانين سندا على المالية ، قيمة كل سند ٣٠٫٠٠٠ جنيه ، وهى المساة (بونات حليم باشا) ومجموع ذلك ٢٫٤٠٠٫٠٠٠ جنيه

(٤)

قرض سنة ١٨٦٧

٢٫٨٠٠٫٠٠٠ جنيه

اقترض اسماعيل سنة ١٨٦٧، قرضاً جديدا قيمته ٢٫٨٠٠٫٠٠٠ جنيه ، ولم يُعرف سبب ظاهر لهذا القرض ، واختلفت الآراء فى تعليله ،ولكن التعليل الصحيح أن الخديوى علاوة على القروض السابقة كان لايفتأ يستدين ديونا سائرة من المرابين الاجانب المقيمين فى مصر ، ولم يكن لهذه الديون حساب ظاهر ولا حد معلوم ، وكل ماعرف عنها انها كانت ذات فوائد فاحشة جدا ، وكان العمل فى ذلك الحين قائما على قدم وساق لتجديدحديقة الازبكية ، و بناء دارالتمثيل ، ومضمار لسباق الخيل ، و بناء قصور عابدين والقبة والزعفران والجيزة والقصر العالى وسراى مصطفى باشا برمل الاسكندرية ، فكل هذه المبانى كان ينفق عليها من الديون ثابتة كانت أو سائرة ، لان ميزانية الحكومة ماكانت تسمح باقامتها

وقد بلغت الديون السائرة الى ذلك الحين نحو عشرة ملايين‌جنيه ، وهو مبلغ باهظ يثقل كاهل الخزانة ، وفوائده تبتلع جزءا كبيراً من الايراد ، فتذرع‌الخديوى الى عقد قرض سنة ١٠٦٧ برغبته فى سداد فوائد هذه الديون التى لايعرف لها أول ولا آخر ، وفى تحويل الديون‌السائرة جميعها الى‌دين ثابت ، على أن الديون‌وفوائدها بقيت كما كانت ، فلا سددت فوائدها ، ولا تم تحويلها

ظهور اسماعيل باشا صديق (المفتش)

سنة ١٨٦٨

إذا تأملتَ فى القروض السابقة ، وجدت أنها قروض كمالية كانت البلاد فى غنى عنها ، لأنها أنفقت فى الجملة فيما لايهم مصالح البلاد الحيوية ، ولكنك إذا قارنتها بالقروض اللاحقة لها تجدها أقل منها مقداراً،وأخف عبثا

ذلك أنه حدث فى سنة ١٨٦٨ حادث مالى كان له شأن كبير فى زيادة القروض ، وانحدار مالية البلاد الى الهاوية ، وهو إسناد وزارة المالية الى اسماعيل صديق باشا المشهور (بالمفتش)

كان وزير المالية سنة ١٨٦٨ اسماعيل راغب باشا ، فعزله الخديوى بحجة عدم خبرته فى المسائل المالية ، وعين مكانه اسماعيل صديق باشا المعروف بالمفتش ، فكان هذا الرجل فى ذاته من الكوارث التى حلت بمصر فى عهد اسماعيل

نشأ اسماعيل صديق نشأة بؤس وعوز ، ثم صار موظفاً فى الدائرة السنية ، ولكنه نال عطف الخديوى لانه أخوه من الرضاعة ، فما زال يرقى حتى نال رتبة الباشوية ، وبلغ منصب مفتش عموم الاقاليم ، ومن هنا جاء لقبه (المفتش) الذى لازمه وصار علما له ، فلما عزل الخديوى راغب باشا عين مكانه اسماعيل صديق ، فتسلم خزائن مصر ، وظل يتصرف فيها نحو ثمانى سنوات طوال الى أن لقى مصرعه فى نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، وهذه السنوات المشئومة هى التى جرت الخراب المالى على البلاد ، وهى أتعس فترة فى تاريخ مصر المالى .

بقى المفتش متقلداً وزارة المالية طول هذه المدة ، اللهم إلا فى فترة وجيزة تولاها عمر باشا لطفى سنة ١٨٧٣ ، ثم عادت الى المفتش ثانية ، وظل طوال هذه السنين حائزاً لرضا الخديوى وعطفه ، وقد كسب هذا الرضا لافتنانه فى جمع المال من القروض ، أو من إرهاق الأهلين بمختلف أنواع الضرائب ، فكان الخديوى يجد مايطلبه من المال كلما أراد ، وكان هو أيضاً يقتطع نصيبه فى الغنيمة ، فأثرى إثراء فاحشا ، وقلد مولاه فى عيشة البذخ والاسراف والاستكثار من القصور والأملاك والجوارى والحظايا ، واليه يرجع السبب فى استدانة الحكومة نحو ثمانين مليون جنيه ضاع معظمها سدى ، أو ذهبت الى جيوب الاجانب ، وكان لنيله رضا الخديوى حائزاً سلطة واسعة المدى فى إدارة شؤون الحكومة ، وصاحب الأمر والنهى بين الموظفين وغيرهم ، فكان بلا مراء أقوى رجال الدولة نفوذاً فى مصر بعد الخديوى

وسترى فى مايلى مبلغ تأثير اصطفاء الخديوى لمثل اسماعيل صديق فى تضخم

الديون وتبديد الملايين من الجنيهات حتى وصلت البلاد الى حالة الافلاس

(٥)

قرض سنة ١٨٦٨

٠٠٠ر٨٩٠ر١١ جنيه

اشترك الخديوى فى المعرض العام الذى اقيم بباريس سنة ١٨٦٧ ، وظهر فيه بمظهر فخم يأخذ بالالباب ، فأنفق فى هذا السبيل وفى رحلته بباريس ملايين الجنيهات ، وغرضه من هذا الاسراف هو الظهور بمظهر العظمة واجتذاب ثقة البيوت المالية الاجنبية لتقرضه من جديد ، وضاع من قبل جانب من هذه الملايين فى الرشا والهدايا التى بذلها فى الاستانة ليحصل على لقب (خديوى) ، وقد نال الفرمان الذى منحه هذا اللقب فى ٨ يونيه سنة ١٨٦٧ (ج ١ ص ٨٢)

فلهذه الاسباب خلت خزانة الحكومة من المال ، ولجأ الخديوى الى الاستدانة من جديد

واقترض فعلا سنة ١٨٦٨ قرضا جديدا قدره ٠٠٠ر٨٩٠ر١١ جنيه من بنك اوبنهايم (١)

وحقيقة هذا القرض ، أى صافى مادخل منه خزانة الحكومة ٣٨٤ر١٩٥ر٧ جنيه ، أى ان سعر القرض ٦١ فى المائة ، فحلت بالخزانة خسارة فادحة من شروط هذا القرض ، وخصص لسداد أقساطه السنوية ايرادات الجمارك وعوائد الكبارى وايراد المصلح (الملح) ومصايد الاسماك ، وقدر دخل هذه الموارد بمليون جنيه فى السنة ، وكان من شروط هذا القرض ان يكف الخديوى عن الاستدانة مدة خمس سنوات

أنفق اسماعيل نحو مليونين من هذا القرض فى الاستانة على حفلات وولائم ورشا للسلطان ولرجال المابين

---

(١) تاريخ مصر المالى ص ٧٥

وانفق جزءا منه فى إتمام بناء قصوره فى عابدين والقبة والعباسية والجيزة وسراى مصطفى باشا بالاسكندرية ، وتأثيثها بفاخر الاثاث والرياش ، ومن هـذا القرض أيضا أنفق النفقات الباهظة على حفلات افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ ، وقد بلغت مليونا ونصف مليون جنيه تقريبا

فانظر كيف ان نفقات تلك الحفلات كانت من القرض ، فكان الخديوى فى هذا الموقف شبيها ببعض الذوات والاعيان فى الاستدانة للانفاق على اقامة الحفلات والولائم، والظهور بمظهر الفخفخة والبذخ، أمام قوم ليس فى قلوبهم ذرة من الاخلاص لمضيفهم، فان ضيوف القناة ومعظمهم من ذوى الرءوس المتوجة، واصحاب النفوذ والسلطان المالى والسياسى فى أوروبا ، هم الذين استعبدوا مصر بعد انتهاء تلك الحفلات، وهم الذين ضربوا عليها الوصاية المالية الشديدة الوطأة .

أحدثت نفقات حفلات القناة فراغا كبيرا فى الخزانة، وبدأت مظاهر الضيق والارتباك تبدو على وزارة المالية، لقرب المواعيد المضروبة لاداء أقساط الديون ، ولم يكن فى خزائنها مايفى بذلك، فاضطر الخديوى تفريجا للضائقة، وكتمانا لاسرارها ، أن يستدين من أحـد معارفه ٣٠٠٠٠٠ جنيه ، وقبلت وزارة المـالية ان تخصم البنوك سنداتها بفائدة ١٤ فى المـائة لمدة ثلاثة أشهر ، وبديهى أن قبول هـذه الشروط القاسية دليل على ما وصلت اليه الحالة من الضيق والاعسار

وكان الدين السائر يزداد يوما بعد يوم، بسبب حاجة الحكومة الى المال ، حتى بلغ ١٢ مليون جنيه فى أواخر عام ١٨٦٩ ، أى بعد انتهاء حفلات القناة، وهو مبلغ فادح تنوء به ميزانية البلاد

فتأمل فيما جرت حفلات القناة على البلاد من فادح الاضرار ، ومع ان الخديوى كان قد وعد ان ينفق على هذه الحفلات من ماله الخاص ، اكباراً لشأنها، فان البلاد وحدها هى التى احتملت نفقاتها

قال مؤلف (تاريخ مصر المالى) فى كتابه ص ٩٥ « إنّ بَهْر هذه الحفلات قد أنسى الناس الى وقت ما أخطار الحالة المالية ، ولكن لم تكد تنطفىء شعلة

الحماسة التى اثارتها ، حتى بدأ الناس يشعرون بان هذه الاخطار آخذة فى ازدياد ، وان هـذه الحفلات ذاتها لم تـكن إلا سلسلة متصلة الحلقات من أعمال جنونيـة لافائدة منها ، فان البلاد لم تنل أى فائدة مقابل النفقات الفادحة التى بذلت فيها »

أما الخديوى اسماعيل فانه لم يفطن الى الاخطار التى استهدفت لها البلاد، ومن المؤلم أن حفلات القناة قد زادته غرورا و إمعانا فى عدم التبصر ، فاستمر ينحدر فى طريق الاسراف والاستدانة

الحصول على المال باستعمال الحيلة

لم تـكد تنتهى حفلات القناة حتى أخذ معين المال ينضب فى الخزانة ، وكان اسماعيل مقيدا بما اشترطه فى القرض السابق ، وهو عدم الاقتراض لمدة خمس سنوات ، فضلا عن أنه خرج من حفلات القناة وقد القى فى روع ضيوفه الأوروبيين أن خزائن مصر تفيض بالمال ، وفى الواقع ان مظاهر هذه الحفلات وما انفق عليها من الملايين ، لا تدع مجالا للشك فى ذلك ، فلم يجد من اللائق ولا من السائغ أن يمد يده الى البيوت المالية و يطلب قرضا جديداً

ولـكنه كان فى حاجة الى المال ، فابتكر له وزيره المفتش طريقة خطرة اتبعها فى صيف سنة ١٨٦٩ ، وهى انه باع الى التجار الافرنج مقادير كبيرة من بذرة القطن ، تربى على خمسمائة الف أردب، قبض ثمنها نقدا ، ووعد بتسليمها بعد خمسة أشهر ، أى بعد جنى محصول القطن الجديد

ولما انقضى الميعاد اتضح أن الحكومة باعت ما لديها من محصول القطن مرة ثانية وقبضت ثمنه ، وقد سويت هذه الفضيحة بان طلبت الحكومة من التجار أن يبيعوها بسعر ٧٨ قرشا ما اشتروه منها بسعر ٧١ قرشا ، واتفقوا على أن تدفع لهم القيمة إفادات مالية تسرى عليها فوائد ١٢٪ سنويا أى أن ربحهم بلغ ١٠٪ سنويا

وتـكررت هـذه العملية غير مرة فى سنوات عدة ، فقد تبين للجنة التحقيق الاوروبية سنة ١٨٧٨ أن الحكومة كانت تبيع للتجار الاجانب غلالا ليست فى

حوزتها ولا ينتظر أن تحوزها ، وتتسلم الثمن فورا ، فاذا جاء موعد تسليم الغلال اشترتها من ذات التاجر الذى باعته اياها ، ودفعت ثمنها أوراقا وسندات على الخزانة، مع فوائد لاتقل عن ١٨٪ او ٢٠ فى المائة ، ولاتحتسب الفوائد على المبلغ الاصلى الذى أخذته من التاجر ، بل على المبلغ التالى المقدر ثمنا لغلاله ، وناهيك بما يصيب الحكومة من جراء هذه العمليات من الخسائر الفادحة .

(٦)

قرض سنة ١٨٧٠

(دين الدائرة السنية)

٧٫١٤٢٫٨٦٠ جنيه

كان اسماعيل مقيدا بعدم الاقتراض طبقا لشروط سلفةسنة ١٨٦٨ ، ومن جهة أخرى فقد لفتت القروض وضخامتها انظار الباب العالى ، فحاول وضع حد لها ، فحظر على الخديوى بمقتضى فرمان سنة ١٨٦٩ أن يقترض إلا باذنه ، ولكن اسماعيل كان يريد الاقتراض بأية وسيلة ،فلم ير بداً من أن يعقدقرضالحسابهالخاص

فاستدان فى ابريل سنة ١٨٧٠ من البنك الفرنساوى المصرى ٧٫١٤٢٫٨٦٠ج ، بفائدة ٧ ٪ بضمانة أطيانه الخاصة ، عدا الاطيان التى رهنها سابقا ، ولذلك سمى هذا القرض قرض الدائرة السنية الثانى ، وصدر بواقع ٦٧ فى المائة ، بعد استبعاد السمسرة والعمولةوالمتعة (١) ،فكانت النتيجة انه لم يدخل منه الى خزائن الخديوى سوى ٥٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه،ولكنه يسددعلى القيمةالاسمية وهى ٧٫١٤٢٫٨٦٠ جنيه فى عشرين سنة ، و بلغ العبء الذى احتملته الدائرة السنية سنويا لاداء هذا الدين ٦٦٨٫٩٦٠ جنيه أى ١٣ فى المائة تقريبا من رأس المال المدفوع

وكانت حجة اسماعيل التى تذرع بها لعقد هذا القرض أنه احتاج اليه لانشاء مصانع السكر ومد سكك الحديد الزراعية لاطيانه التى خصصها لزراعة القصب ،

(١) تاريخ مصر المالى ص ١٠٥

وقد انشئت المصانع فعلا ، ولكنها استلزمت من النفقات أضعاف ماتستحقه ، فضلا عن أن ارباحها تقل عن فوائد الدين ، ومن جهة أخرى فليس من الحكمة اقتراض دين جسيم بهذا المقدار لانشاء مصانع فى الوقت الذى تنوء فيه الخزانة بالقروض السابقة

(٧)

الديون السائرة

٢٥ مليون جنيه

الدين الثابت أو المنتظم هو القرض الذى يحصل الاكتتاب فيه بواسطة أحد البنوك بفائدة مقررة ، و يسدد فى مواعيد محدودة بتأمين معين أو ضمانة معينة ، و بشرط اتمام استهلاكه فى مدة معينة

أما الدين السائر فهو الذى ينشأ عن الاستجرارات والمعاملات المدنية ، والمشتريات والتوصيات ، ويشمل نوعا آخر من الدين ، وهو مايعرف بالافادات أو البونات (الاذون) المالية ، أو بونات الرزنامة ، أو بونات الدائرة السنية ، والبونات عبارة عن كمبيالات تكتتب بقيم مختلفة مسحوبة على الدواوين المتقدمة تحت الاذن ، موقعا عليها من وزير المالية ، أو من يفوضه الوزير بالتوقيع ، وتستحق الوفاء فى الميعاد الموضح بها ، وكانت هذه البونات تودع بالخزائن ، فيأتى الراغبون و يطلبون شراءها ، و بعد مساومتهم على سعر الفائدة والاتفاق معهم عليها يدفعون صافى قيمتها للخزانة و يتسلمون الكمبيالات ، و يتجرون بها ، وعند حلول موعد الدفع يقدمونها للخزانة و يأخذون قيمتها ، ولم يكن للديون السائرة حساب معروف ، بل كان الخديوى كلما احتاج الى المال استدان ماتصل اليه يده من المرابين الاجانب المقيمين بمصر ، وقد اختلفت الآراء فى تقديرها لانه لاسبيل لحصرها

فمؤلف (تاريخ مصر المالى) يقدرها سنة ١٨٧٤ بـ ٢٦ مليون جنيه ، وقدرها بعضهم بـ ٢٨ مليون جنيه ، وجاء فى (الوقائع المصرية)[١] أنها بلغت (سنة ١٨٧٣) ٢٥ مليون جنيه ، وهو الاحصاء الذى اعتمدناه

---

(١) العدد ٥٠١ — اول ابريل سنه ١٨٧٣

أما فوائد الديون السائرة ، فلم يكن لها حساب معلوم ، فالمسيو جليون دبجلار يقول فى رسائله[1] إن الدائرة الخاصة وهى دائرة الخديوى اسماعيل كانت تقترض بفائدة ٢٠٪ و٢٤٪ فى السنة ، وان الحالة المالية فى السنة التى كتب فيها رسائله (عام ١٨٦٧) كانت سيئة لدرجة أن الموظفين لم تدفع لهم رواتبهم مدة ثمانية أشهر

الحالة المالية سنة ١٨٧٠

رأيتَ مما تقدم مبلغ ما بهظ كاهل الخزانة العامة من القروض المتتابعة التى عقدها اسماعيل، ومقدار الارتباك الذى وقعت فيه الحكومة وأوصلها الى حالة سيئة من فقدان التوازن

على ان هذه الحالة ، لو عولجت بالحكمة وحسن التدبير ، لأمكن انقاذ البلاد من الكوارث المالية التى وقعت من بعد ، فلو وضع اسماعيل حداً لاسرافه واهوائه ، لسار بالبلاد فى طريق مأمون، وأمكنه مع الزمن اعادة التوازن الى مالية الحكومة ، ولكنه على العكس استمر فى خطته، وتلت القروض قروض، حتى فقدت البلاد استقلالها المالى

و يؤكد مؤلف (تاريخ مصر المالى) انه كان يمكن فى سنة ١٨٧٠ تلافى الحالة اذا عدل اسماعيل عن خطته وتنكب سبيل الاسراف الذى جعله يقترض فى أقل من سبع سنوات مبالغ تربى على ثلاثة وثلاثين مليون جنيه ، على حين كانت البلاد فى حالة رخاء وسلم لا تستدعى هذه القروض (٢)

ولكن من عيوب اسماعيل انه كان من الناحية المالية لا ينظر فى العواقب ، ولا يحفل إلا بيومه، ومن هنا جاءت أخطاؤه التى أودت بعرشه وتصدع لها بناء الاستقلال ، ففى كل القروض التى استدانها لم يكن يبحث مطلقا كيف يؤديها ، بل كل ما يشغله أن يبحث كيف يقترض، وكيف يحصل على المال ، و يدع ما عدا ذلك، من غير بحث أو تفكير

ومما جعل اسماعيل يتمادى فى الاسراف والاستدانة انه لم تكن فى البلاد هيئات

---

(١) رسائل عن مصر ص ٦٦ (٢) تاريخ مصر المالى ص ١١٠

نيابية تراقب تصرفات الحكومة ، وتحاسبها على الاموال التى تبددها ، أما مجلس شورى النواب فكان يكتفى بالبيانات الملفقة أو المبهمة التى يقدمها وزير المالية اسماعيل باشا صديق فى كل انعقاد، ولم يكن بالمجلس شعور بالمسئولية يدفع أعضاءه الى الاعتراض على سياسة الحكومة المالية ، وما جرته من الخراب على البلاد ، وكذلك لم يوجد من بين بطانة اسماعيل من كان يعترض اعتراضا جديا على تلك السياسة ، أو يبصر الخديوى بعواقبها الوخيمة ، ولو وجدت حكومة مسئولة أمام هيئة نيابية صحيحة لما استمر الخديوى وحاشيته على هذه السياسة المخزنة

(٨)

قانون المقابلة

٣٠ اغسطس سنة ١٨٧١

فى سنة ١٨٧٠ نشبت الحرب بين فرنسا والمانيا، وهى الحرب المشهورة بالحرب السبعينية ، فاضطربت الاسواق فى أوروبا ، وقبضت البيوت المالية يدها عن الاقراض ، وكان الخديوى فى حاجة الى المال ، فعمد وزير ماليته الى زيادة الضرائب، ولكن هذا المعين لم يف بطلباته، فابتدع المفتش طريقة تعد بمنزلة قرض اجبارى يجبى من الاهالى ، أو ضريبة جديدة تفرض على أطيانهم ، وصدر بها القانون المشهور بلائحة المقابلة فى ٣٠ اغسطس سنة ١٨٧١[1]

يقضى هذا القانون بانه اذا دفع ملاك الاطيان الضرائب المربوطة على أطيانهم لمدة ست سنوات مقدماً تعفى الحكومة أطيانهم على الدوام من نصف المربوط عليها (مادة ٣)، ولكى يحصلوا على هذه الميزة يدفعون ضرائب السنوات الست دفعة واحدة أو على أقساط متتابعة ، لا تزيد مدتها عن ست سنوات ، علاوة على الضريبة السنوية، وتحسب لهم فوائد عما يدفعونه مقدماً بواقع ٨ ½ ٪ (مادة ٤)

«١» الوقائع المصرية العدد ٤٢٥ (٢٦ سبتمبر سنة ١٨٧١) والاعداد التالية، وتجد نص القانون أيضا فى قاموس جلادج ٣ ص ٦٢٥ (طبعة سنة ١٩٠٠)

وأساس هـذا المشروع على حسبان اسماعيل صديق أن الدين العام يبلغ ضعف الضرائب العقارية عن ست سنوات ، فاذا دفع الاهالى الضرائب مضاعفة عن هذه السنوات الست ، سدد الدين كله ، وفى مقابل ذلك تعفيهم الحكومة الى الابد من نصف الضريبة المربوطة على أطيانهم ، وتعهدت الحكومة فى هذا القانون (مادة ٣ ومادة ٢٠) بأن من يدفعون المقابلة لا يزاد سعر الضريبة على أطيانهم فى المستقبل ، ولا يجوز مطالبتهم بسلفة ولو مؤقتة ، وقضت المادة ٢٩ بانه لا يجوز لناظر المالية بعد الحصول على المبالغ المطلوبة اصدار سندات على الخزانة أو استدانة ديون جديدة ، ولا تجوز المطالبة بسلف مؤقتة ولو تحت تأثير قوة قاهرة كشرق أو غرق إلا بعد التصديق على ذلك من مجلس النواب (مادة ٣٨) ، وحتمت المادة ٤٣ أن تخصص المبالغ المدفوعة من المقابلة لسداد ديون الحكومة

جعل هـذا القانون دفع المقابلة اختياريا ، ولكن الحكومة لجأت فى تنفيذه الى التوريط بالنسبة للباشوات وكبار الاعيان ، والى الضغط والاكراه والضرب بالكرباج بالنسبة لسائر الأهلين ، ولولا الاكراه لما ارتضى الناس المخاطرة بأموالهم ، لأنهم يعلمون مبلغ عهود الحكومة ، وخاصة فى المسائل المالية ، فهم لم يدفعوا المقابلة إلا مكرهين ، فكانت ضريبة جديدة أو سلفة اجبارية زادتهم ارهاقا وضنكا

وقد استطاعت الحكومة أن تجبى من هذه الضريبة خمسة ملايين من الجنيهات لغاية آخر سنة ١٨٧١ ، و بلغ مجموع ماجبته منها نيفا وثلاثة عشر مليون جنيه ونصفا لغاية سنة ١٨٧٧ .[1]

وغنى عن البيان أنه لم يدفع شيء من هذه الملايين فى الدين العام ، ثابتا كان أو سائراً ، بل ابتلعتها هاوية الاسراف التى ابتلعت القروض الاخرى ، وعلاوة على ذلك فان وزير المالية نقض عهده الذى أعلنه فى الوقائع المصرية[2] ووعد فيه بامتناع الحكومة عن اخراج بونات (سندات) على الخزانة ، فانه رغم هذا العهد

---

(١) تقرير وزير المالية المقدم فى يناير سنه ١٨٨٠ تمهيداً لالغاء قانون المقابلة . قاموس الادارة والقضاء ج ٢ ص ٦٦٩

(٢) العدد ٤٢٨ (١٢ اكتوبر سنه ١٨٧١)

أصدر إفادات مالية استدان بها عدة ملايين أخرى بلغت اثنى عشر مليون جنيه ، كما يقدرها مؤلف (تاريخ مصر المالى)[1] ، ونقضت الحكومة عهدها أيضا فزادت الضرائب على ذات الاطيان التى دفعت المقابلة

وقد وقف العمل بقانون المقابلة مؤقتا بالمرسوم الصادر بتوحيد الديون (٧ مايو سنة ١٨٧٦) ، ووعدت الحكومة برد المبالغ التى حصلت من أصحاب الأطيان أو تخفيض الضريبة عنهم تخفيضا يناسب قيمة هذه المبالغ ، على أن مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ أعاد العمل بالمقابلة ، واحتسبها ضمن ايرادات الحكومة ، وخصصها لاستهلاك الدين العام

كانت «المقابلة» طريقة معوجة فى الاستدانة ، لانه معلوم أن معظم ايرادات الحكومة السنوية فى بلاد زراعية كمصر تجبى من الضرائب على الاطيان ، فانتقاص نصف المربوط من الضرائب الى الابد فى مقابل سداد ضعف الضريبة مقدما عن ست سنوات يؤدى الى نضوب معين المال بعد انتهاء السنوات الست ، وهذا وقع الحكومة فى الضيق المالى الشديد ، وليس من القواعد الاقتصادية الصحيحة تقييد الحكومة بعدم زيادة سعر الضريبة ، لان الضرائب تتبع الحالة المالية العامة ، فتزيد وتنقص بحسب تطور الاحوال ، هذا فضلا عن أن الحكمة التي تذرعت بها الحكومة لوضع قانون المقابلة وهى وفاء الدين العام لم تتحقق البتة ، ولم يسدد شىء من هذا الدين ، بل زاد عما كان عليه ، فكأن المقابلة كانت وسيلة لاقتناص الاموال من الاهلين وتبديدها

وقد ألغيت هذه الضريبة بمقتضى المرسوم الذى أصدره الخديوى توفيق باشا فى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ ، وقضى قانون التصفية الصادر فى ١٧ يوليه سنة ١٨٨٠ بأن مادفع منها يخصم منه ماعساه يكون مطلوبا للحكومة من متأخرات الاموال أو الديون أو غيرها ، والباقى يرد الى أصحابه مقسطا على خمسين سنة ، وخصص لهذه الاقساط كل سنة ١٥٠٫٠٠٠ جنيه

---

(١) ص ١٤١

(٩)
القرض المشئوم سنة ١٨٧٣

٣٢٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه

انتظر اسماعيل بفارغ الصبر انتهاء السنوات الخمس التي حظر فيها على نفسه عقد قروض جديدة تنفيذاً لشروط سلفة سنة ١٨٦٨ ، وسعى جهده فى الاستانة و بذل فيها الاموال الطائلة من الرشا والهدايا ليلغى فرمان سنة ١٨٦٩ ويحصل على الفرمان الذى يبيح له الاقتراض من غير حاجة الى اذن الحكومة التركية ، فناله فى سنة ١٨٧٢ (ج ١ ص ٨٦)

فلم تكد تنتهى هذه المدة و يشعر اسماعيل بفك اعتقاله من هذا القيد ، حتى عقد قرضا جديداً من بيت او بنهام المالى قدره ٣٢٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه ، وهو اكبر القروض من جهة القيمة ، وأسوؤها من جهة الشروط ، وقد دعاه الماليون «القرض الكبير» ، وهو حقيق بان يسمى «القرض المشئوم»

وكانت حجته فى هذا القرض انه اعتزم سداد الديون السائرة ، ولكنه فى فى الواقع لم يخصص شيئاً منه لهذه الغاية ، و بقيت الديون السائرة كما كانت

عقد هذا القرض بفائدة ٧ ٪ وقيمة سنداته ¼ ٨٤٪ فى المائة ، و بلغ ما دخل الخزانة منه بعد استبعاد النفقات والخصم والسمسرة ٢٠٫٧٤٠٫٠٧٧ جنيه ، أى بنقص ٣٧ ٪ من قيمة الدين الاسمية ، فخسرت الحكومة من أصل القرض نيفا وأحد عشر مليون جنيه ، فى حين أنها التزمت بقسط سنوى لسداده يبلغ ٢٫٢٦٥٫٦٧١ جنيه ، ثم انها لم تقبض المبلغ نقداً ، بل تسلمت منه فقط احد عشر مليون جنيه ، والباقى وقدره تسعة ملايين جعلت سندات للخزانة المصرية (١)

ومن هذا يتبين أن قرضاً التى على عاتق البلاد عبئاً جسيما مقداره اثنان وثلاثون

---

(١) مصر كما هى Egypt as it is للمستر ملك كون Mac Coan ص ١٣٦ وتقرير لجنة كيف ص ٣٩٣

مليون جنيه ، بلغ صافى ما تسلمته الحكومة منه نقداً احد عشر مليون جنيه فقط ، وليس فى تاريخ القروض، فى العالم قاطبة، قرض يعقد بمثل هذه الشروط الجائرة ، بل هذه السرقة العلنية، كما انه لا يمكن أن توجد حكومة عندها قليل من الشعور بالمسئولية تقبل التعاقد على مثل هذه الشروط

وقد رهن اسماعيل لسداد هذا الدين ما بقى من موارد الايراد التى لم تخصص كلها أو بعضها للقروض السابقة وهى

أولا — ايرادات السكك الحديدية وقد قدرت بـ ٧٥٠ الف جنيه فى السنة

ثانياً — الضرائب الشخصية والضرائب غير المقررة وقدرها مليون جنيه

ثالثاً — عوائد الملح وقدرها ٢٠٠,٠٠٠ جنيه

رابعاً — مليون جنيه من ضريبة المقابلة

خامساً — كل الموارد التى خصصت للقروض السابقة متى أصبحت حرة (١)

ومن تهكم الاقدار أن السنة التى عقد فيها اسماعيل هذا القرض المنحوس هى ذات السنة التى نال فيها فرمان سنة ١٨٧٣ الجامع الذى خوله أقصى ما حصل عليه من المزايا ، أو بعبارة أخرى ان اسماعيل قد بلغ أوج نفوذه الرسمى فى علاقته مع تركيا فى الوقت الذى أشرفت فيه البلاد على حالة من الافلاس أفقدتها استقلالها المالى ثم السياسى

الشعور بسوء الحالة المالية سنة ١٨٧٤

تفاقمت الديون ، وعجزت الموارد العامة عن اداء أقساطها المتراكمة ، وثقلت وطأتها على الخزانة ، واشتد شعور الخديوى بسوء الحالة سنة ١٨٧٤ ، وأدرك أن الدائنين لا بد أن يرجعوا يوماً على أملاكه الخاصة من عقار وأطيان ، فبادر الى

---

(١) انظر تاريخ مصر المالى ص١٤٣ . وتقرير لجنة « كيف » ص ٣٩٦ من كتاب « مصر كما هي » للمستر ماك كون

التصرف فيها الى أولاده وزوجاته ، وشغلت المحاكم الشرعية مدى شهرين فى تحرير حجج هذه التصرفات وتسجيلها، ولم يبق باسمه خاصة سوى مصانع السكر التى كانت مرهونة على قرض سنة ١٨٧٠ ، ونحو مائة الف فدان

(١٠)

دين الرزنامة

سنة ١٨٧٤

احتاج اسماعيل الى قرض آخر سنة ١٨٧٤ ، فابتدع له المفتش وسيلة جديدة يقترض بها من الاهالى ديناً سمى (دين الرزنامة)

كانت مصلحة «الرزنامة» تودع فيها رءوس اموال للمستحقين مقابل دفع معاشات لهم ، فابتكر اسماعيل صديق فكرة جديدة ، وهى أن يستثمر الاهالى أموالهم فى مصلحة الرزنامة ، بان يودعوا فيها المدخر من هذه الاموال على أن تستثمرها المصلحة فى مشروعات صناعية وتجارية ، وتصدر الرزنامة سندات إيراد دائم بما لا يزيد عن خمسة ملايين من الجنيهات ، على أن تكون المائة فيها مائة ، ويكون ثمن هذه السندات متراوحاً بين جنيهين ونصف وخمسة جنيهات ، وتدفع المصلحة فوائد عنها بحساب ٩ ٪

وقد أوجس الاهلون شراً من هذه الطريقة فى ابتزاز أموالهم ، لانهم عالمون بمصيرها ، ولكن الحكومة لجأت إلى الطريقة التى اتبعتها فى تحصيل المقابلة ، فبلغ ما ساهم فيه الأهالى من سندات هذا القرض الاجبارى ٣٫٣٢٧٫٠٠٠ جنيه ، لم يدخل الخزانة منها سوى ١٫٨٧٨٫٠٠٠ جنيه ، ولم تدفع من فوائدها سوى جزء من فوائد السنة الاولى

(١١)

ما اخذ من بيت المال والاوقاف الخيرية

ولم تكف هذه القروض طلبات الخديوى و بطانته ، بل استولوا أيضاً على ما فى خزائن بيت المال والاوقاف الخيرية من الاموال المودعة على ذمة الخيرات أو لحساب القصر والايتام

و بلغ ما أخذ من هذا الباب ٥٣٧،٠٠٠ جنيه[١]

واستمر اسماعيل صديق يستدين بواسطة المالية من المرابين الاجانب، فيزداد الدين السائر تضخما

(١٢)

مطلوبات من الحكومة لم تدفع قيمتها لغاية سنة ١٨٧٨

٠٠٠ ر٢٧٦ر٦ جنيه

هى ديون حصرتها لجنة التحقيق العليا حين فحصها ديون الحكومة سنة ١٨٧٨ ولم تدخل فى الدين العام الذى صارت تسويته فى نوفمبر سنة ١٧٨٦ ، وهى مطلوبات لتجار ومقاولين ودوائر ، أو رصيد حسابات جارية للبنوك ورواتب متأخرة للموظفين وأرباب المعاشات [٢]

وقد حققت لجنة التحقيق هذه المطلوبات فبلغت ٠٠٠ ر٢٧٦ر٦ جنيه[٣] أضيفت إلى الدين السائر

---

(١) احصاء لجنة التحقيق العليا فى تقريرها المقدم الى الخديوى اسماعيل بتاريخ ١٩ اغسطس سنة ١٨٧٨ ص ٦٢ و٦٧ (طبعة موريس)

(٢) بلغ المتأخر من رواتب الموظفين والعمال ومن المعاشات ٨٦٠ ر٧٧٣ ج . «احصاء لجنة التحقيق العليا ص ٥٣ من التقرير المتقدم ذكره »

(٣) ص ٧٨ تقرير لجنة التحقيق

مقدار ما دخل مخزانة الحكومة من القروض

رأيت مما تقدم ان الفائدة الاسمية للقروض كانت تتراوح بين٦و٧ /٠ ، ولكن فائدتها الحقيقية كانت تصل الى ١٢ و١٨ و٢٦ و٢٧ فى المائة ، وكان الخديوى كلما أعوزه المال يستدين بفوائد باهظة جالبة للخراب ، وزادت هذه الفوائد الربوية فى أواخر سنة ١٨٧٥ وأوائل سنة ١٨٧٦ لاضطرار الحكومة الى أداء أقساط الديون المتراكمة وفوائدها ، فكانت تتحايل للحصول على المال باية وسيلة ، ومنها الاستدانة بواسطة السندات على الخزانة بفوائد فاحشة بالغة مابلغت، فكانت سائرة فى سبيل الخراب لا محالة .

ولم تكن قيمة القروض تصل كاملة الى الخزانة ، بل كان أصحاب البيوت المالية والمرابون يخصمون منها مبالغ طائلة لحساب السمسرة والمصاريف والفوائد، وما الى ذلك ، ولم يكن اسماعيل يدقق أو يعارض فى الحسابات التى يقدمها له الماليون والسماسرة

فالقرض المشئوم الذى عقد سنة ١٨٧٣ بلغ مقداره الاسمى ٣٢ مليون ج لم يدخل منه الخزانة سوى ٢٠٫٧٠٠٫٠٠٠ جنيه، منها احدعشر مليوناً من الجنيهات نقداً ، والتسعة الملايين سندات

ولم يتسلم من القرض الذى عقده سنة ١٨٧٠ سوى خمسة ملايين فقط ، وكان أصله سبعة ملايين ، وقس على ذلك باقى القروض

أما الديون السائرة فلم يكن لها ضابط ولا حساب ، وكانت تبلغ ثلاثة أمثال قيمتها الحقيقية ، وفى بعض الاحوال أربعة أمثالها

وقد أحصى بعض الماليين مقدار ماتسلمه الخديوى من القروض فبلغ ٥٤ مليوناً من الجنيهات تقريباً فى حين ان قيمتها الرسمية ٩٦ مليونا

وقال المسيو جابرييل شارم Gabriel Charmes أحد كتاب فرنسا السياسيين ومن محررى جريدة (الديبا) وقد عاصر اسماعيل ودرس حالة مصر فى عهده « ان

اسماعيل باشا قد اقترض فى الثمانية عشر عاماً التى تولى الحكم فيها نحو ثلاثة مليارات من الفرنكات (١٢٠ مليون جنيه تقريباً) ، ولكن الواقع ان نصف هذا المبلغ على الأقل بقى فى يد الماليين وأصحاب البنوك والمضاربين من مختلف الأجناس ممن كانوا يحيطون به على الدوام»[1] وهذا هو الخراب بعينه

الخلاصة

يتضح مما تقدم بيانه أن القروض شغلت معظم سنى حكم اسماعيل ، وان الاقتراض كان له عادة سنوية ، لم يكن يقوى على التخلص منها ، و يتبين أيضا انه كان يقترض المال بشروط خاسرة ، وأن القروض التى عقدها لم تكن البلاد فى حاجة اليها ، ومعظمها كان الغرض منه سداد الديون السائرة ، وهذه الديون لم تعرف لها حكمة ، ولم ينفق منها على الضرورى من مصالح البلاد سوى النزر اليسير ، وأن ميزانية الحكومة لو حسن تدبيرها كانت تفى بنفقاتها المعتدلة ، وتفى بأعمال العمران دون حاجة الى الاستدانة

وفى ذلك يقول المستر « كيف » الذى عهد اليه اسماعيل فحص مالية مصر سنة ١٨٧٥ «ان المبالغ الحاصلة من ميزانية مصر عن المدة الواقعة بين سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٧٥ بلغت ٩٤٫٨٢١٫٤٠٠ جنيه، وان مقدار المنصرف فى هذه المدة على نفقات الحكومة وعلى الجزية المدفوعة لتركيا وعلى أعمال العمران بلغ ٩٧٫٢٤٠٫٩٦٦ جنيه، ومعنى ذلك ان ايرادات الحكومة أقل بقليل مما اقتضته مصروفاتها وأعمال العمران التى قامت بها ، فالديون الجسيمة الحالية كانت بلا داع أوجب اقتراضها . فيما عدا ما اقترض لقناة السويس ، وكل المبالغ المقترضة والديون السائرة ضاعت فى سبيل الفوائد الربوية والاستهلاك ، ما عدا المبلغ الذى أنفق على العمل الضخم السابق ذكره » (٢)

---

(١) مجلة العالمين Revue des Deux mondes عدد ١٥ أغسطس سنة ١٨٧٩ ص ٧٧٧

(٢) تقرير المستر كيف عن مالية مصر سنة ١٨٧٦ المنشور ذيلا لكتاب (مصر كما هى) للمستر ماك كون ص ٣٩٥

وقداستنفدت فوائدالديون معظم دخل الخزانة ، فقد كانت ايرادات الحكومة (سنة١٨٧٧) ٩٫٥٨٩٫٠٠٠ ج . خصص منها لحملة الأسهم نحو ستة ملايين من الجنيهات [١] ، أى أن مخصصات الديون ابتلعت معظم الميزانية ، وظهر فى ميزانية تلك السنة عجز مقداره ١٫٣٨٢٫٢٠٠ ج .[٢] نشأ عن فداحة مخصصات الديون

ولا يمكن أن تستقيم شؤون دولة تفقد توازنها المالى بهذه الحالة المخيفة

اسراف اسماعيل

إذا لم تكن حاجات البلاد هى التى دعت الى اقتراض تلك الملايين ففيم كانت تنفق إذن ؟ ان الجواب لايحتاج الى عناء كبير ، فان إسراف اسماعيل هو الباعث الأكبر على مأساة القروض

ان الجانب السيء من شخصية اسماعيل هو إسرافه وانفاقه الأموال من غير حساب أو نظر فى العواقب ، وهو بلا مراء مضرب الامثال فى هذا الصدد ، فقد كان متلافا للمال ، وظهر هذا العيب فى حياته العامة ، وحياته الخاصة ، ظهر فى بناء قصوره ، وتأثيثها ، وتجميلها ، كما ظهر فى حياته الخاصة ،فى حفلاته وأفراحه، ومراقصه ، ورحلاته وسياحاته ، وأهوائه وملذاته

أمثلة من اسراف اسماعيل

بنى الخديوى اسماعيل نحو ثلاثين قصراً من القصور الفخمة ، فلم هذا العدد ومالية البلاد لاتسمح به ؟ وكان دائم الرغبة فى التغيير والتبديل ، وكان بعض القصور التى يبنيها لايكاد يتم بناؤها وتأثيثها حتى يعرض عنها ويهبها لأحد أنجاله أو حاشيته

ذكر العلامة على باشا مبارك عن قصرى الجزيرة والجيزة « انهما من أعظم

---

(١)و(٢) التقرير النهائى للجنة التحقيق العليا ص٢٠٦ من الكتاب الأصفر (مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية) ١٨٧٨ ـ ٧٩

المبانى الفخيمة التى لم يُبن مثلها، وتحتاج لوصف ما اشتملت عليه من المحلات والزينة والزخرفة والمفروشات ، وما فى بساتينهما من الاشجار والازهار والرياحين والأنهار والبرك والقناطر والجبلايات الى مجلد كبير » ،(١) وذكر عن أرض سراى الجزيرة ان مساحتها ستون فدانا ، وان ماصرف عليها على كثرته قليل بالنسبة لما صرف على سراى الجيزة ، وكانت هذه السراى فى منشئها قصراً صغيراً وحماما بناهما سعيد باشا ، ثم اشتراهما اسماعيل من ابنه طوسون مع مايتبعهما من الارض ومساحتها ثلاثون فدانا ، ثم هدم القصر وبناه من جديد ، وأضاف اليه أراضى أخرى ، وأحضر المهندسين والعمال من الافرنج لبناء القصر وملحقاته ، وأنشأ بستانه العظيم وبستان الاورمان ، وبلغت مساحة الأرض التى شغلتهـا سراى الجيزة وسراى الجزيرة وحدائقهما ٤٦٥ فدان (خمسة وستين واربعمائة فدان)

وذكر (ص ٨٥) أن ما أنفق على إنشاء سراى الجيزة بلغ ١٫٣٩٣٫٣٧٤ ج

وسراى عابدين	٥٦٥٫٥٧٠	جنيه
وسراى الجزيرة	٨٩٨٫٦٩١	»
وسراى الاسماعيلية (الصغيرة)	٢٠١٫٢٨٦	»
وباقى القصور	٢٫٣٣١٫٦٧٩	»
من ذلك سراى الرمل	٤٧٢٫٣٩٩	»

وبالرغم مما وصلت اليه حالة الحكومة المالية من الارتباك وتوقفها عن الدفع فى سنة ١٨٧٦ ، فان الخديوى استمر فى تلك السنة يكمل سراى الجيزة الفخمة التى لم تتم إلا قبيل خلعه (٢)

وتكلف تجميل هذه القصور وتأثيثها مالا يحصى من الملايين ، فقد بلغت النقوش والرسوم فى قصور الجيزة والجزيرة وعابدين مليونى جنيه ونيفا ، وبلغت تكاليف الستارة الواحدة ألف جنيه ، أما الطنافس والارائك والابسطة والتحف

(١) الخطط التوفيقية ج ١ ص ٨٤

(٢) مصر وأوروبا . للقاضى المختلط فان بملن Van Bemmelen ج ١ ص ١٥٥

والطراف والاوانى الفاخرة ، فلا يتصور العقل مبلغ ماتكافته من ملايين الجنيهات

ومن أسباب اسراف اسماعيل ميله الى الملذات ، وهذه مسألة تعد مبدئيا من المسائل الشخصية ، التى لايصح التعرض لها ، ولكن إذا تعدى أثرها الى حياة الدولة العامة كانت من المسائل التى لاحرج من الخوض فيها ، وقد تعرض لهذه الناحية الكتاب والمؤرخون حتى الذين كانوا من أصدقاء اسماعيل ، ويلوح لنا أنها كانت من العيوب التى أخذت عليه وهو بعد أمير ، قبل أن يتولى العرش ، فقد ذكر المسيو فردينان دلسبس أنه رآه فى عهد سعيد قبل أن تؤول اليه ولاية العهد ، وكان عمره وقتئذ خمسا وعشرين سنة ، وقال عنه انه على جانب عظيم من الذكاء والحصافة والجاذبية ، وانه اذا لم ينهمك فى ملذاته بمقدار ماهو عليه الآن (سنة ١٨٥٤) فانه سيعرف قدر نفسه ويأتى منه النفع الكبير (١)

ومما يدعو إلى الأسف أن أمواله التى كانت تتدفق ذات اليمين وذات الشمال لم يكن ينال الوطنيين منها الا النزر اليسير ، بالنسبة لما ينال الاجانب الذين كانوا يحيطون به ويشملهم بثقته ورعايته ، قال المسيو جاربيل شارم فى هذا الصدد

« كان اسماعيل يغترف المال من الخزانة العامة بكلتى يديه ، لا ليرضى أهواءه الشخصية فحسب ، بل ليسد نهم الطامعين الملتفين حوله ، فكم من الفرنسيين والايطاليين والانجليز كانوا تعساء فى بلادهم ، ثم نالوا بعد أن هبطوا مصر الرخاء والنعيم ! لقد كان الخديوى مستعدا على الدوام أن يهبهم المراكز والقصور والمنح (البقاشيش) ، أو يعهد اليهم بالتوصيات على التوريدات ، وما كان أشد دهشة السياح إذ يرون فى القاهرة أو الاسكندرية جماعة من الأوروبيين ليس لهم من المزايا إلا مظهر الرجل الأنيق ، يقومون بمهمة الموردين لنائب الملك (الخديوى) ، ويربحون من هذه التجارة أرباحا باهظة ، لا يتصورها العقل ، فليس ثمة وسيلة لجمع الثروة الطائلة أسهل من الحصول على عطاء تأثيث إحدى السرايات الخديوية ، أو توريد بعض

(١) ذكريات أربعين سنة ، للمسيو فردينان دلسبس ج ٢ ص ٥٨

الصور أو التحف والطرف ، وكم من أناس جاءوا من أوروبا مثقلين بالديون ، فما كادوا يستقرون فى القاهرة ويأوون الى إحدى قاعات الانتظار فى سراى عابدين، حتى صاروا طغمة من أصحاب الملايين »(١)

وقد فحصت لجنة التحقيق الاوروبية سنة ١٨٧٨ أسباب تراكم الديون والعجز فى ميزانية الحكومة ، فكشفت عن تصرفات مدهشة تدل على أقصى أنواع الاسراف والتبذير،فمن ذلك أن إحدى الاميرات من بيت اسماعيل بلغ المطلوب منها لخياط فرنسى ١٥٠ الف جنيه ، وان مبالغ طائلة ضاعت فى الاستانة دون أن تعرف أبواب انفاقها ، وأن الخديوى كان يشترك مع اسماعيل باشا صديق فى مضاربات البورصة،وأن الحكومة ارادت يوماأن تؤدى بعض ماعليها من الدين لأحد البنوك المحلية،فاعطته سندات من الدين الموحد قيمتها ٢٣٠ الف جنيه بحساب السند ٣١ ج.،أو بعبارة أخرى لكى تسدد دينا قدره ٧٢ الف جنيه حملت البلاد دينا مقداره ٢٣٠،٠٠٠ جنيه(٢)

وكان الاسراف قاعدة اسماعيل المتبعة،حتى فى أعمال العمران ، فقد اتفق مع شركة جرنفلد الانجليزية على اصلاح ميناء الاسكندرية فى مقابل ٢،٥٠٠،٠٠٠ جنيه، فى حين أن أعمال الاصلاح لم تتكلف سوى ١،٤٠٠،٠٠٠ جنيه كما اعترف بذلك اللورد كرومر(٣)

(١) مجلة العالمين عدد ٥ اغسطس سنة ١٨٧٩ ص ٧٨١

(٢) مصر الحديثة Modern Egypt للورد كرومر ج ١ ص٥١و٥٢ (من الاصل الانجليزى)

(٣) فى كتابه مصر الحديثة ج ١ص ٥١ (من الاصل الانجليزى)

التدخل الاجنبى فى شؤون مصر المالية

لم يكن ممكناً أن يبقى استقلال البلاد سليما مع بلوغ القروض الحد الذى شرحناه ، لأن هذه القروض هى أموال أجنبية ، دفعها ماليون ومرابون ينتمون الى دول أوروبية تطمح من قديم الزمن الى التدخل فى شؤون مصر ، وهذه الملايين من الجنيهات المقترضة من شأنها أن تفقد البلاد استقلالها المالى ، كما يفقد الفرد استقلاله وكيانه الذاتى إذا ركبته الديون ، فيصبح أسير دائنيه، والقروض التى استدانها الخديوى صار لها من الفوائد ما يبتلع معظم ميزانية الحكومة ، وهذا وحده يعطيك فكرة عن فداحتها ، فلا عجب أن تكون النتيجة فتح أبواب التدخل الاجنبى فى شؤون مصر على مصراعيه ، وقد بدأ هذا التدخل ماليا، ولكنه كان يطوى فى ثناياه عوامل التدخل السياسى ، فكان تدخلا مزدوجا

بيع أسهم مصر فى قناة السويس

(نوفمبر سنة ١٨٧٥)

أخذ هذا التدخل شكلا خطيرا لافتاً للانظار سنة ١٨٧٥، حين اشترت انجلترا أسهم مصر فى قناة السويس

تكلمنا بإيجاز عن هذه الصفقة الخاسرة (ج ١ ص ١٠٧) ، والآن نعود اليها فى شىء من التفصيل ، إذ يجب علينا ان نتعرف أصول الكوارث التى حلت بالبلاد ، ولا شك ان شراء الحكومة البريطانية أسهم مصر فى القناة كان كارثة على مصر ، اذ كانت أول خطوة خطتها انجلترا نحو الاحتلال

كانت الحكومة فى سنة ١٨٧٥ على شفا الافلاس ، فقد ركبتها الديون، ورهن اسماعيل موارد الدولة موردا بعد آخر فى سبيل القروض المتلاحقة، وفوائدها الباهظة ،

كان عليه أن يؤدى فى ديسمبر من تلك السنة مبالغ جسيمة قيمة بونات (سندات) على الخزانة تستحق فى هذا الموعد ، فاما الوفاء ، و إما اعلان الافلاس ، وكان معين المال قد نضب بين يديه ، فبحث فى خزائن الحكومة عن مورد من الموارد المالية لم يُرهن بعد ، فرأى أن لمصر فى أسهم تأسيس قناة السويس ١٧٦٫٦٠٢ سهم لاتزال ملكا خاليا من الرهن ، وهى توازى ٧/١٦ من رأس مال الشركة ، أى أنها تكاد تبلغ نصف رأس المال ، ففكر فى أن يقترض بضمانتها عدة ملايين من الجنيهات ، كى يؤدى قيمة المبالغ المستحقة ، أو أن يبيعها اذا تعذر الاقتراض

بدأت هذه الفكرة تساور اسماعيل فى أوائل نوفمبر سنة ١٨٧٥ ، وكان بباريس فى ذلك الحين أحد الماليين الفرنسيين واسمه ادوارد درفيو Edouard Dervieu له اتصال بالحالة المالية فى مصر ، ويعرف ارتباك الخديوى واضطراره الى المال ، فارسل الى أخ له فى الاسكندرية يدعى المسيو اندريه درفيو André Dervieu وهو أيضا من رجال المال ، يطلب اليه ان يعرض على الخديوى بيع أسهم مصر فى القناة ، وانه مستعد اذا قبل الخديوى البيع ان يجد المشترى لها فى باريس ، فذهب اندريه درفيو الى القاهرة ، وهناك تلقى تلغرافا من أخيه بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٨٧٥ يبعث على الامل فى نجاح الصفقة ، فقابل على اثره اسماعيل باشا صديق « المفتش » وزير المالية فى ذلك العهد، وصاحب الحظوة الكبرى عند الخديوى ، وعرض عليه الفكرة ، فلقيت منه قبولا ، إذ كان المفتش يبغى تدبير المال اللازم باية وسيلة ، ولو بتضحية تلك الذخيرة العظيمة ، لاداء المبالغ المستحقة فى ديسمبر ، وبادر الى تقديم الرسول الفرنسى الى الخديوى ، فقص عليه نبأ مهمته ، فارتاح الخديوى الى الفكرة ، وقبل البيع مقابل ٩٢ مليون فرنك(١)

---

(١) انظر بحث المسيو شارل لساج Charles Lesage فى (شراء أسهم قناة السويس) المنشور فى مجلة باريس Revue de Paris بالعدد ٢٢ من السنة الثانية عشرة (١٥ نوفمبر سنه ١٩٠٥) ص ٣٢٥

وكانت الحكومة مدينة لشركة القناة فى عدة ملايين من الفرنكات تعهدت بادائها نفاذا للاتفاقات المبرمة بينهما من قبل ، ووفاء لهذه المبالغ كانت الحكومة قد نزلت للشركة عما يخص أسهمها من الربح لمدة خمس وعشرين سنة تنتهى فى سنة ١٨٩٤ ، وذلك خصما مما عليها للشركة ، وكان مفهوما بالطبع ان من يشترى هذه الاسهم يسرى عليه هذا الاتفاق ، فلا يأخذ ربحا عنها حتى سنة ١٨٩٤ ، فكان مما عرضه المسيو اندريه درفيو أن يدفع الخديوى للمشترين فائدة سنوية مقدارها ١٢ ٪ عن مبلغ الثمن ، يعوض عليهم الحرمان من الربح من سنة ١٨٧٥ الى سنة ١٨٩٤ ، فرضى الخديوى أن تكون الفائدة ٨ ٪ بضمانة ايراد جمرك بورسعيد ، وترك للمسيو درفيو خيار القبول لغاية ١٦ نوفمبر ، فأبرق درفيو الى أخيه بباريس بنتيجة المفاوضة الاولى ، فبادر هذا الى السعى الحثيث لدى جماعة من الماليين الفرنسيين لاعداد الثمن ، واتمام الصفقة قبل فوات الفرصة ، ولعدم اتفاق الماليين الفرنسيين طلب درفيو مد أجل الخيار ، فمده الخديوى ثلاثة أيام أخرى ، تنتهى فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٧٥

تمت المفاوضة الاولى بين درفيو والخديوى فى طى الخفاء ، دون أن يعلم بها أحد من رجال المال والسياسة فى القاهرة ، وخفى نبؤها على قنصل انجلترا العام فى مصر ، الماجور جنرال ستانتون Stanton ، ولكن عين السياسة الانجليزية فى لندن وباريس ، كانت ساهرة ، ترقب كل كبيرة من الامور وصغيرها ، فبلغها نبأ المساعى التى يبذلها ادوار درفيو فى باريس ليجمع الثمن المطلوب ، فأبرق اللورد دربى Derby وزير خارجية انجلترا الى الماجور جنرال ستانتون الرسالة التلغرافية الآتية :

« علمت حكومة جلالة الملكة أن نقابة من الماليين الفرنسيين عرضت على الخديوى شراء أسهمه فى قناة السويس ، وأن الصعوبات المالية التى تكتنف سموه تجعل قبوله فى حيز الامكان ، فالمرجو أن تتحققوا من صحة هذا النبأ — دربى »

وصلت هذه الرسالة الى القاهرة صبيحة يوم الثلاثاء ١٦ نوفمبر ، فبادر القنصل البريطانى الى مقابلة نوبار باشا ، وكان وقتئذ وزيرا للخارجية ، وسأله عن الحقيقة ،

فأخبره بالواقع من الامر ، فابدى القنصل دهشته من أن الحكومة المصرية لم تكاشف حكومة انجلترا بنبأ هذه الصفقة ، وقال ان الخديوى يجب أن يعتقد إن تنازله عن أسهم مصر فى قناة السويس لا يمكن أن تقابله انجلترا بعدم الاكتراث ، وانه اذا كان الخديوى راغبا حقا فى بيع هذه الاسهم ، فمن المحقق ان انجلترا ستعرض عليه أعلى ثمن ، فأجاب نوبار باشا ان الحكومة المصرية فى حاجة ملحة الى مبلغ يتراوح بين ٧٥ و ١٠٠ مليون فرنك (اربعة ملايين من الجنيهات) ، ولكن ليس ثمة مايضطرها الى بيع هذه الاسهم للحصول على هذا المبلغ ، ويكفى أن تقرضها البنوك قيمته بضمانة الاسهم المذكورة ، فطلب الجنرال ستانتون من نوبار باشا ومن اسماعيل باشا صديق وقف المفاوضة مع البيوت المالية الفرنسية ، الى أن يتلقى رأى وزارة الخارجية الانجليزية فى مسألة القرض بضمانة الاسهم ، فوعده نوبار بوقف المفاوضة لمدة ثمان وأربعين ساعة، تنتهى يوم الخميس ١٨ نوفمبر ، وقابل القنصل الخديوى فى اليوم نفسه ، وأفضى اليه بحديثه مع نوبار ، فلم يخرج جواب الخديوى عن جواب وزيره ، غير أنه طلب الى القنصل شروط الحكومة الانجليزية ، ولما لم يكن لدى القنصل تعليمات من حكومته فى هذا الشأن ، استمهل الخديوى الى أن ينتهى الموعد الذى حدده نوبار باشا

وفى اليوم التالى (الاربعاء ١٧ نوفمبر) قابل القنصل البريطانى نوبار ثانية فعلم منه شدة اضطرار الحكومة إلى الخمسة والسبعين أو مائة المليون من الفرنكات، لتدفع السندات التى تستحق فى ديسمبر ، ورأى منه ميلا إلى إيثار بيع الأسهم على رهنها ، وذلك أنه لم يكن ثمة أمل فى أن تؤدى الحكومة ما تقترضه ، وأن الاسهم فى حالة الرهن مآلها حتما إلى الضياع ، فابرق القنصل نبأ هذا التحول فى الرأى الى حكومته .

وفى الساعة الثامنة من مساء ١٨ نوفمبر وصلت القنصل الرسالة البرقية حاملة جواب الحكومة الانجليزية ، وفيها يطلب اللورد دربى « ابلاغ الخديوى قبول حكومته شراء الـ ١٧٧٫٦٤٢ سهم بشروط معقولة » ، فذهب القنصل من فوره الى

الخديوى، وأبلغه النبأ ،فشكر الخديوى الحكومة الانجليزية على ما عرضته، ولكنه اعتذر عن القبول ، قائلا أنه يبغى تحويل الديون السائرة الى دين ثابت ، وأنه فى حاجة الى تقديم هذه الاسهم ضمانة لهذا التحويل، على أنه اذا عدل عن رأيه وآثر البيع فانه يفضل الحكومة الانجليزية على سواها

هذا ما صارح به الخديوى القنصل البريطانى مساء ١٨ نوفمبر ، على أنه فى بضعة الايام التالية لهذا الحديث ، رجحت عنده كفة البيع على الرهن ، فابرق القنصل البريطانى الى حكومته يوم ٢٣ نوفمبر ، ينبئها بان الخديوى رضى بان يبيع الـ ١٧٧٫٦٤٢ سهم مقابل مائة مليون فرنك (أربعة ملايين جنيه)، فجاءه الرد فى اليوم ذاته بطريق البرق بان الحكومة الانجليزية قبلت الثمن المطلوب ، وأن بنك روتشلد بلندن تعهد باذائه للخديوى فوراً

وصل هذا الرد ليلاً ، وتلقاه القنصل فى صبيحة اليوم التالى (٢٤ نوفمبر) ، فذهب مبكراً الى سراى الخديوى ، حيث قابل نوبار باشا واسماعيل باشا صديق ومهردار الخديوى ،وأنبأهم بفحوى الرسالة ، فانعقد الاتفاق على البيع والشراء، وفى يوم ٢٥ نوفمبر تحرر عقد البيع ، ووقع عليه كل من اسماعيل باشا صديق نائباً عن الحكومة المصرية والجنرال ستانتون نائباً عن الحكومة الانجليزية (١)

وتبين قبل ابرام العقد أن الاسهم لم تكن ١٧٧٫٦٤٢ سهم كما كان مفهوما بل هى ١٧٦٫٦٠٢ ، أى أنها تنقص ١٠٤٠ سهم (أربعين والف سهم)، فسوى حساب الثمن بعد استبعاد الاسهم الناقصة ،فصار صافى الثمن ٣٫٩٧٦٫٥٨٢ جنيها انجليزيا ، بعد أن كان أربعة ملايين ، واتفق الطرفان على أن يدفع من الثمن ٢٥ مليون فرنك فى أول دسمبر ، والباقى خلال شهر دسمبر و يناير الذى يليه ، فى المواعيد التى تحددها الحكومة المصرية ، باتفاقها مع بيت روتشلد بلندن ، والتزمت الحكومة المصرية

---

(١) انشر نص العقد فى كتاب (قناة السويس) للمسيو فوزان بك Voisin Bey ج ٢ ص ٢٨٨

بان تدفع الحكومة الانجليزية كل سنة ابتداء من عام ١٨٧٥ حتى سنة ١٨٩٤ فوائد ٥ ٪ عن قيمة الثمن، أى ٢٩ ر١٩٨ ج سنويا، مقابل حرمان الحكومة الانجليزية من أرباح الاسهم طوال هذه المدة، وعلى ذلك تمت الصفقة ولما تمض عشرة أيام على علم الحكومة الانجليزية برغبة الخديوى فى البيع، ففى هذه المدة الوجيزة فحصت الوزارة البريطانية أمر الصفقة وأجمعت رأيها فيها ورسمت خطتها وأعدت المال اللازم لاتمامها وفازت بها، على حين كانت المفاوضة بشأنها دائرة بين الخديوى والدوائر الفرنسية.

واستعجلت الحكومة الانجليزية تنفيذ العقد، فاشترطت فيه أن لا يدفع الثمن الا بعد تسليم الاسهم، ولذلك بادر اسماعيل باشا صديق فى صبيحة ٢٦ نوفمبر، أى غداة توقيع العقد، بتسليم القنصلية البريطانية جميع الاسهم، مودعة فى سبعة صناديق كبيرة، وانتهت عملية التسليم فى ذلك اليوم، بان بصمت الاسهم باختام كل من اسماعيل صديق، والقنصلية البريطانية، ومحكمة القنصلية، واهتمت الحكومة البريطانية بامر نقلها الى انجلترا، فاصدرت وزارة البحرية أمرها فى أوائل دسمبر الى الباخرة ملابار Malabar القادمة من الهند أن تعرج على الاسكندرية فى منتصف هذا الشهر، وإذ علم الجنرال ستانتون باجتياز الباخرة قناة السويس، استقل من القاهرة قطاراً خاصاً، سار به الى الاسكندرية وحمل معه الاسهم محفوظة بعناية تامة فى أربعة صناديق مصفحة بالزنك، ولما رست الباخرة فى ميناء الاسكندرية نقلوا اليها الصناديق، ثم أقلعت رأساً الى بورتسموث، فبلغتها يوم ٣١ دسمبر، وفى أول يناير سنة ١٨٧٦ جاء موظف من الخزانة البريطانية وتسلم الصناديق من قومندان الباخرة، وأودعت الاسهم فى اليوم نفسه بنك انجلترا

كانت هذه الصفقة فوزاً عظيما للسياسة الانجليزية، ويرجع هذا الفوز الى التلكؤ الذى بدا من الماليين الفرنسيين فى الشراء، فقد اختلفوا فى أن تكون الصفقة شراء أو قرضاً، وكان لا بد من تضامن عدة ماليين لتقديم مبلغ المائة المليون

من الفرنكات، فكان اختلافهم عقبة عطلت المفاوضات التى تولاها المسيو درفيو ، و بلغ المسيو فردينان دلسبس نبأ هذا التلكؤ ، فطلب الى وزير الخارجية الفرنسية ، الدوق دى كاز Decazes ، أن يبذل نفوذه لاتمام الصفقة ، وفى خلال المفاوضات انعقد الاتفاق بين درفيو والخديوى على أن يقترض هذا من نقابة الماليين الفرنسيين ٨٥ مليون فرنك بضمانة الاسهم بحيث تصبح ملكا للنقابة اذا لم يردها فى ثلاثة أشهر ، وهذا معناه البيع المستتر وراء الرهن ، وتحرر بذلك العقد الابتدائى ، ولم يكن باقيا لنفاذه الا قبول الماليين الفرنسيين ، وكان فى مقدور الدوق ديكاز أن يتدخل فى الامر و يتعجل القبول قبل أن تفوز انجلترا بالشراء ولكن العوامل السياسية ثبطت عزيمته ، ذلك أنه خشى إذا آلت الاسهم إلى فرنسا بأية طريقة ما ، سواء بالبيع أو بالرهن ، أن تؤدى إلى تكدير علاقات الود بين الدولتين ، وكانت فرنسا وقتئذ فى حاجة إلى صداقة انجلترا ، بعد أن خرجت مهزومة من الحرب السبعينية وصارت هدفا لحرب جديدة تشنها عليها ألمانيا ، وكانت هذه الدولة لا تفتأ تهددها وتتوعدها بالحرب ، وتبغى الغارة عليها حتى تحول دون استعادة مركزها وتجديد قوتها ، من أجل ذلك أحجمت وزارة الخارجية الفرنسية عن ابرام الصفقة لحساب الماليين الفرنسيين ، وزاد فى احجامها أنها فى خلال المفاوضات استطلعت رأى وزارة خارجية انجلترا فيما يكون لابرامها من الاثر فى العلاقات الودية بين الدولتين ، فجاءها الجواب بما يدل على معارضة انجلترا فى ايلولة الاسهم المصرية إلى أيدى الماليين الفرنسيين ، فثبط هذا الجواب عزيمة الدوق دى كاز ، وجعله يرى أن لا يتم التعاقد عليها ، وانتهزت انجلترا هذه الفرصة لتبادر إلى الشراء ، وكان لمهارة دسرائيلى (لورد بيكنسفلد) رئيس الوزارة الانجليزية ، وعظيم كفاءته، وصلته بالبارون روتشلد ، فضل كبير فى ابرام العقد ، فانه لم يكد يتصل بعلمه سعى الماليين الفرنسيين فى شراء الاسهم حتى بادر الى الاتفاق مع البارون روتشلد ، وكانت تربطهما صداقة قديمة فضلا عن اتفاقهما فى الدين لان كليهما اسرائيلى ، على أن يقدم

لحساب الحكومة الانجليزية ثمن الاسهم ، فقبل البارون عن طيب خاطر تقديم المال اللازم فوراً ، فى الوقت الذى كان الماليون الفرنسيون مختلفين فى أن تكون الصفقة شراء أو ارتهانا ، وقد لجأ دسرائيلى الى روتشلد لان الفرصة عرضت فى غيبة مجلس العموم ، ولم يكن فى مقدور الحكومة فتح اعتماد بمبلغ الثمن دون موافقة المجلس ، وكان الوقت لا يسمح بالتأجيل أو انتظار عقد البرلمان ، فتغلب دسرائيلى على هذه الصعوبة بالاتفاق مع البارون روتشلد على أن يدفع هذا المبلغ عن الحكومة الانجليزية مقابل سمسرة ٢ ½ ٪ من الثمن علاوة على فائدة ٥ ٪ سنويا تحتسب له من يوم أدائه المبلغ الى الحكومة المصرية الى أن يتسلمه من الحكومة الانجليزية

أذاعت الصحف نبأ هذه الصفقة غداة ابرام عقدها، فكان لها دوى كبير فى الدوائر السياسية الدولية، فقوبلت فى فرنسا بالالم والاستياء ، واعتبرت هزيمة للسياسة الفرنسية، وقابلتها المانيا بالسرور لانها رأت فيها سبباً لفتور العلاقات الودية بين فرنسا وانجلترا ، واستاءت الروسيا منها ، اذ رأت فيها خطوة جريئة من السياسة الانجليزية لتحقيق اطماعها فى المسألة المصرية

ولما اجتمع البرلمان الانجليزى فى فبراير سنة ١٨٧٦ ألمعت خطبة العرش الى شراء الاسهم، فقوبل العمل من المجلس بالابتهاج والاستحسان العام، ووافق البرلمان على الاعتماد المطلوب وعلى عقد الاتفاق

أضاع اسماعيل بهذه الصفقة الخاسرة رأس مال عظيم القيمة فى شركة القناة، وجعل استقلال مصر هدفا للخطر ، دون أن تنال فائدة من الثمن ، إذ ماذا تنفع أربعة ملايين فى انقاذ الخزانة من الهاوية التى انحدرت فيها ؟ أضف إلى ذلك أن مصر خسرت خسارة مالية هائلة فى بيع أسهمها، فقد اشترتها انجلترا بثمن بخس أربعة ملايين من الجنيهات، على حين أن ثمنها بلغ ٣٢ مليون جنيه سنة ١٩٠٥، ثم صعد الى ٧٢ مليون جنيه سنة ١٩٢٩ ، هذا فضلا عما فقدته مصر من أرباح هذه الاسهم كما بيناه فى موضعه (ج ١ ص ١٠٨)

وان المرء ليدهش كيف تصل الحالة بالخديوى اسماعيل الى أن التفريط فى هذه الذخيرة القومية الكبيرة ، وأين ذهبت تلك الملايين التى جباها من الضرائب أو حصل عليها من القروض طوال هذه السنين؟ وهل يتفق هذا التصرف مع قوله حين ولى الحكم : « انى أريد أن تكون القناة ملكا لمصر لا أن تكون مصر ملكا للقناة » ؟

لا شك أن تلك الاسهم كانت رمزاً حياً ومظهراً فعليا لملكية مصر للقناة ، فتفريطه فيها قضى على أمل مصر فى أن تكون القناة على عهده ملكا لمصر .

وقد كان لهذا العمل عواقب سياسية تفوق العواقب المالية ضرراً ، فان انجلترا انما قصدت بهذه الصفقة أن تجعل لنفسها الكلمة العليا فى شؤون القناة ، ومن ثم تمهد لنفسها سبيل التدخل فى شؤون مصر ، بواسطة امتلاك القناة ، وقد صار لها فعلا صوت مسموع فى التحدث عن القناة ومصيرها ، ومصير الارض التى تجتازها ، ولم يفت كتاب أوروبا وساستها أن يلمحوا الخطر الماثل فى هذه الصفقة ، غداة عقدها ، فقد كتب المسيو شارل مازاد Mazade فى مجلة العالمين الفرنسية بالعدد المؤرخ أول ديسمبر سنة ١٨٧٥ يقول :

« ان هذا العمل سياسى محض ، وهنا وجه الخطر فيه ، فاذا لم يكن فى ذاته احتلالا لمصر ، فانه الخطوة الأولى لهذا الاحتلال ، والآن وقد اصبح لانجلترا عميل يحتاج الى ان تعطيه مائة مليون فرنك لتسوية ديونه ، فهى لن تتركه وشأنه ، بل تراقب ماليته ، وتقرضه ، وتبذل له المال من جديد ، وستطلب منه طبعاً ضمانات وتأمينات أخرى ، وهكذا بعد أن كانت انجلترا تعارض فى انشاء القناة تحولت سياستها الى العمل لامتلاكها »(١)

كتب هذا الكلام سنة ١٨٧٥ ، وقد حققت الأيام مع الاسف هذه النبوءة ،

(١) مجلة العالمين Revue des Denx Mondes عدد اول ديسمبر سنة ١٨٧٥ ص ٧٠٠

فان انجلترا أخذت تحقق اطماعها فى التدخل فى شؤون مصر ، حتى احتلت البلاد سنة ١٨٨٢، أى قبل أن تنقضى سبع سنوات على حيازة أسهمها فى القناة، فالعوامل المالية للاحتلال الانجليزى ترجع اذن الى قروض اسماعيل ، ومنها الاربعة الملايين من الجنيهات التى اشترت بها انجلترا أسهم مصر فى القناة ، فلا جرم أن كانت هذه الصفقة كارثة على البلاد

بعثة « كيف » CAVE الانجليزية

لفحص مالية مصر — ديسمبر سنة ١٨٧٥

لما ساءت حالة الخزانة، ورأى اسماعيل أن البيوت المالية الاوروبية قد تزعزعت ثقتها فى كفاءة الحكومة المصرية ومقدرتها على الوفاء ، أراد أن يقدم لها برهانا على أن مصر مازالت رغم الديون الباهظة قادرة على السداد، فابتكر وسيلة ظن أنها تصل به الى هذه الغاية ، وذلك أنه عرض على انجلترا إيفاد موظف مالى كفء يدرس حالة الحكومة المالية ، ويعاون وزير المالية المصرية على اصلاح الخلل الذى يعترف به فى هذه الوزارة

وكان تقدير اسماعيل أن هذه البعثة تحت تأثير ارشاده ونفوذه ، وما يحيطها به من الحفاوة والاكرام ، وما يلوّح به أمامها من مظاهر البذخ والاسراف ، لاتلبث أن تقدم تقريراً بأن حالة الخزانة المصرية حسنة تسمح بالثقة بها ، فيرتكن على هذا التقرير ، لكى يقنع البيوت المالية الاوروبية باقراضه من جديد ، فالغاية كما ترى لم تكن متفقة مع مصلحة البلاد ، لانه على فرض أن هذه البعثة تنساق الى ارشاداته، فان اقتراضه من جديد لم يكن علاجا ناجعا لحالة البلاد المالية ، بل هو مضاعفة للداء الذى أصابها من القروض

وقد اتجه اسماعيل صوب انجلترا فى طلب هذه البعثة ، لان فرنسا كانت قد خرجت مضعضعة من الحرب السبعينية ، ومع أنها كانت قبلة أنظاره من قبل ، فان هزيمتها فى تلك الحرب جعلته يدير شراعه نحو انجلترا ، فطلب اليها إيفاد تلك البعثة

لبّت الحكومة الانجليزية نداء اسماعيل ، لأنها وجدت فى طلبه فرصة جديدة للتدخل فى شؤون مصر ، وأوفدت اليه بعثة مؤلفة من أربعة من موظفيها برآسة المستر «استفن كيف» أحد الماليين المعدودين من الانجليز ، ومن هنا جاءت تسميتها «بعثة كيف»

كانت هذه البعثة وما خوّلها اسماعيل من حق معاونة وزير المالية على إصلاح الخلل الذى أصاب وزارته ، مظهراً من مظاهر التدخل الاجنبى فى شؤون مصر الداخلية ، وقد وقع هذا التدخل بعد أن أبرم اسماعيل بيع الأسهم المصرية فى القناة ، فكانتا ضربتين قاصمتين ، أصابتا مصر فى استقلالها المالى وكيانها القومى .

جاءت البعثة الى مصر فى ديسمبر سنة ١٨٧٥ ، وفحصت حالة المالية المصرية ، ووضعت تقريرها ، ولم يجئ كما يروم اسماعيل ، فانها عنيت أولا بمصالح الدائنين الانجليز خاصة ، والاوروبيين عامة ، فقدمت تقريراً أشارت فيه الى أن سوء الحالة المالية يرجع معظمه الى فداحة الشروط التى عقدت بها القروض المتوالية ، والى الاسراف فى إنفاق مبالغ جسيمة فى وجوه معدومة النفع ، وفى حملات حربية قليلة الجدوى ، أو التهمتها أطماع الافاقين السياسيين والماليين ، وأشارت باستعمال محصلات المقابلة لايفاء الديون القصيرة الآجال (التى اقترضت فى سنوات ١٨٦٤ و ١٨٦٥ وسنة ١٨٦٧) و بتحويل جميع الديون الاخرى الى دين موحد قدره ٧٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه يسدد فى مدة خمسين سنة بفائدة ٧ ٪ (١)

وأشارت اللجنة فى تقريرها الى سوء حالة المالية المصرية ، واقترحت كشرط ضرورى لاصلاحها أن تخضع للمشورة الاوروبية ، بأن تنشىء الحكومة مصلحة للرقابة على ماليتها برآسة شخص ذى ثقة أشارت تلميحاً بأن يكون انجليزيا ، واشترطت أن يحترم الخديوى قرارات هذه المصلحة ولا يعقد قرضا الا بموافقتها

وهذا الاقتراح يدلك على أن انجلترا لم توفد بعثة (كيف) للسبب الذى يطلبه اسماعيل ، بل جعلت لها مهمة سياسية وهى تمهيد السبيل للتدخل الانجليزى

---

(١) تقرير لجنة «كيف» المنشور ذيلا لكتاب (مصر كما هى) للمستر ماك كون ص ٤٠٠

التنافس فى النفوذ بين انجلترا وفرنسا

لما جاءت بعثة (كيف) الى مصر ، لحظت فرنسا من إيفاد الحكومة الانجليزية إياها ، انها تريد الاستئثار بالنفوذ لدى اسماعيل ، ولم تكن انجلترا ترمى الى النفوذ المالى فقط ، بل كانت تقصد الى ماهو أبعد من ذلك، وهو التدخل السياسى ، فنشط التنافس بين النفوذ الانجليزى والنفوذ الفرنسى ، ووصل هذا التنافس الى حاشية اسماعيل و بلاطه ، ففريق كان ينقاد الى النفوذ الانجليزى، وفريق آخر كان يميل الى النفوذ الفرنسى، وهذا يدلك على مبلغ الضعف السياسى الذى تغلغل فى كيان الحكومة بسبب الارتباك المالى ، ولا غرو فالمال هو عصب النفوذ السياسى

وقد اعتزمت الحكومة الفرنسية ان تعارض مسعى الحكومة الانجليزية بمسعى مثله ، فأوفدت هى أيضا أحد موظفيها ، وهو المسيو فيلييه Villet ليعاون اسماعيل على تنظيم ماليته ، وكانت ترمى بذلك الى أن لاتنفرد الحكومة الانجليزية بالتدخل فى شؤون مصر ، فقدم مشروعا أبدى اسماعيل ميله الى الأخذ به ، فاستاءت الحكومة الانجليزية من رجحان كفة النفوذ الفرنسى ، وعارضت عمل اسماعيل بضربة آلمته ، ذلك انها كانت على اتفاق معه أن لاتذيع تقرير لجنة (كيف) ، حتى لايسوء مركزه المالى ، فلما رأت منه ميلا الى اتباع المشورة الفرنسية لوّحت بأنها ستنشر التقرير ، فلما احتج اسماعيل على إذاعته ، أوعزت الى أحد نواب البرلمان البريطانى أن يسأل متى ينشر التقرير ؟ فكان جواب دسرائيلى رئيس الوزارة أنه لايعارض فى نشره ، وان الخديوى هو الذى يمانع فى ذلك ، فكان هذا الجواب أشد وطأة من نشر التقرير ، لانه ترك الاذهان تعتقد سوء حالة المالية المصرية ، وأدى ذلك الى نزول أسعار السندات المصرية نزولا هائلا

التوقف عن الدفع

ابريل سنة ١٨٧٦

سارت الضائقة المالية فى طريقها ، وأعوز الخزانة المصرية المال اللازم لاداء أقساط الديون ، وأخيراً عجزت عن الوفاء ، فأصدر الخديوى مرسوما فى ٦ ابريل سنة ١٨٧٦ بتأجيل دفع السندات والأقساط المستحقة على الحكومة فى ابريل ومايو ثلاثة أشهر ، ولم يكن تحديد هذه الثلاثة الاشهر الا للمحافظة على الظواهر ، وكان الغرض هو التأجيل الى ماشاء الله ، وأعلن هذا المرسوم فى بورصة الاسكندرية يوم ٨ ابريل ، فكان هذا إيذانا بالتوقف عن الدفع ، أو بعبارة أخرى بالافلاس ، ولما ذاع هذا المرسوم سرى السخط والذعر الى الاسواق المالية الاوروبية ، واستهدف اسماعيل لمطاعن الماليين والمرابين الاجانب ، وانقلبوا يتهددون ويتوعدون ، بعد أن كانوا حتى الامس يداهنون ويتملقون ، وأخذوا يتحدثون بوجوب خلع الخديوى

انشاء صندوق الدين

(٢ مايو سنة ١٨٧٦)

بدء الوصاية الاجنبية على مصر

شعر الخديوى بارتباك الحالة المالية ، وما تنطوى عليه من الأخطار ، وما يجر اليه سخط الماليين الاوروبيين من العواقب ، فأراد استرضاء الدائنين بوضع نظام يكفل لهم استيفاء ديونهم ، فطلب الى وكلاء الدائنين بمصر وضع النظام الذى يرتضونه ، فقدم وكلاء الماليين الفرنسيين مشروعا بانشاء صندوق الدين وتوحيد الديون ، أما الماليون الانجليز فانهم لم يشتركوا فى هذه المفاوضات ، انتظاراً للخطة التى ترسمها حكومتهم

استجاب اسماعيل لمطالب وكلاء الدائنين الفرنسيين ، واصدر مرسوما فى

٢ مايو سنة ١٨٧٦ [1] بانشاء صنـدوق الدين ، ومهمته ، أن يكون خزانة رعيـة للخزانة العامة تتولى تسلم المبالغ المخصصة للديون من المصالح المحلية ، وخصص له ايراد مديريات الغربية ، والمنوفيـة ، والبحيرة ، وأسيوط ، وعوايد الدخولية فى القاهرة والاسكندرية ، وايراد جمارك الاسكندرية والسويس وبورسعيد ورشيد ودمياط والعريش ، وايراد السكك الحديدية ، ورسوم الدخان ، وايراد المصلح (ضريبة الملح) ، ومصايد المطرية (دقهلية) ، ورسوم الـكبارى ، وعوائد الملاحة فى النيل ، وايراد كوبرى قصر النيل ، وايراد أطيان الدائرة السنية ، أى أنه خصص لسداد الديون معظم موارد الخزانة المصرية

كان صندوق الدين أول هيئة رسمية أوروبية انشئت لفرض التدخل الاجنبي فى شؤون مصر ، والسيطرة الأوروبية عليها ، وغل سلطة الحـكومة المصرية فى شؤونها المالية والادارية ، وهو أداة اعتداء على استقلال مصر المالى والسياسى ، لانه بمثابة حكومة أجنبية ، داخل الحـكومة ، لها سلطة واختصاصات واسعة المدى ، فقد نص المرسوم الصـادر بانشائه على أنه يختص بتسلم النقود المخصصة لوفاء الديون العمومية ، ويتولى ادارته مندوبون أجانب ، تندبهم الدول الدائنة ، ويعينهم الخديوى وفقا لهذا الانتداب ، وقضت المادة الثانية بأن الموظفين المنوط بهم تحصيل الايرادات المتقدم ذكرها ، عليهم أن يوردوا مايحصلونه الى صندوق الدين لا الى وزارة المالية ، ونصت المادة الثامنة على أن الحـكومة ممنوعة من تعديل الضرائب التى خصصت ايراداتها لصندوق الدين تعديلا يفضى الى انقاص الوارد منها ، إلا بموافقة أغلبية أعضاء الصندوق ، وأن لاتعقد الحـكومة أى قرض جديد ولا تصدر افادات مالية على الخزانة إلا لاسباب تقضى بها حاجة البلاد ، وبعد موافقة صندوق الدين ، على انه قد حفظ للحكومة الحق فى ان تقترض بالحساب الجارى مبلغا لايزيد عن خمسين مليون فرنك ، للقيام بخدمة الخزانة ، ونص المرسوم على ان المحاكم المختلطة تختص

---

(١) نص المرسوم منشور فى القاموس العام للادارة والقضاء لفيليب جلاد جزء ٢ ، ص ١٤٤ (طبعة سنة ١٩٠٠)

بنظر كل الدعاوى التى يرى صندوق الدين إقامتها على الحكومة خدمةً لمصالح أصحاب الديون

ولا نزاع فى انه ، من جهة الحق والقانون ، لم يكن للدائنين الاجانب ان يطلبوا إنشاء هيئة مالية رسمية داخل الحكومة بهذه السلطة ، و بتلك الاختصاصات ، ولكن فكرة الطمع والاستعمار ، وغلبة القوى على الضعيف ، هى التى أملت مشروع صندوق الدين لاستغلال موارد البلاد ، وفرض الوصاية الأوروبية على ماليتها

مشروع توحيد الديون

مرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦

وفى ٧ مايو سنة ١٨٧٦ ، أصدر الخديوى مرسوما ثانيا[١] بتحويل ديون الحكومة ودين الدائرة السنية والديون السائرة الى دين واحد، سمى (الدين الموحد) قدره ٠٠٠ر٠٠٠ر ٩١ جنيه انجليزى ، بفائدة سبعة فى المائة ، يسدد فى ٦٥ سنة ، والغرض من هذا المرسوم توحيد الديون وتأمين الدائنين على استيفاء ديونهم ، وقد ميز المرسوم بين مختلف الديون فيما يتعلق بالفائدة وطريقة الوفاء ، فقضى بأن قروض سنوات ١٨٦٢ و ١٨٦٨ و ١٨٧٠ و ١٨٧٣ ، أى القروض الطويلة الاجل ، تبقى قيمتها كما كانت ، فتستبدل بسنداتها سندات جديدة من الدين العمومى بحساب المائة مائة ، وان أصحاب قروض سنوات ١٨٦٤ و ١٨٦٥ و ١٨٦٧ (وهى القروض القصيرة الاجل) يعطون سندات جديدة تحسب لهم بواقع مائة لكل خمسة و تسعين من قيمتها الاسمية ، وذلك مقابل اطالة أجل سدادها ، أما سندات الدين السائر فتستبدل بها سندات جديدة مع اضافة ٢٥ ٪ الى قيمتها ، أى بواقع مائة لكل ثمانين جنيها من قيمتها الاسمية ، وذلك مقابل اطالة أجل السداد

وخصص لسداد الدين الموحد وفوائده الموارد المبينة فى مرسوم صندوق الدين ،

---

(١) نصه فى قاموس جلاد ج ٢ ص ١٣٣ (طبعة سنة ١٩٠٠)

وقدر مجموع الايرادات الحاصلة من الموارد المذكورة بمبلغ ٦٫٤٧٥٫٢٥٦ من الجنيهات الانجليزية سنويا ، بما فى ذلك المبلغ المقرر على الدائرة السنية ومقداره ٦٨٤٫٤١١ ج ، وتقرر أيضا وقف جباية المقابلة

إنشاء مجلس أعلى للمالية

ولكى يطمئن الدائنون على حسن ادارة وزارة المالية ، أصدر الخديوى فى ١١ مايو سنة ١٨٧٦ مرسوما ثالثا(١) بانشاء مجلس أعلى للمالية، مؤلف من عشرة أعضاء ، خمسة منهم أجانب ، وخمسة وطنيون ، ومن رئيس يعينه الخديوى ، و يتألف هذا المجلس من ثلاثة أقسام ، القسم الأول يختص بمراقبة خزائن الحكومة ، والثانى بمراقبة الايرادات والمصروفات (وهى غير المراقبة الثنائية التى سيرد الكلام عنها)، والثالث بتحقيق الحسابات ، و يبدى المجلس رأيه فى ميزانية الحكومة السنوية التى يضعها وزير المالية قبل نهاية كل سنة بثلاثة أشهر ، وعين السنيور شالو يا Scialoja أحد أعضاء مجلس الشيوخ الايطالى رئيسا لهذا المجلس

الرقابة الثنائية

١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦

إن انشاء صندوق الدين ، و إنشاء مجلس أعلى مختلط للمالية ،وتوحيد الديون ، كل هذه الوسائل ، على ما فى معظمها من افتئات على سلطة الحكومة ، لم تقنع الحكومة الانجليزية ، ولم ترفيها الكفاية لضمان مصالح الدائنين ، فامتنعت عن تعيين مندوب عنها فى صندوق الدين، على حين رضيت فرنسا باختيار مندوب عنها فيه وهو المسيو دى بلنيير De Bligineres ، واختارت النمسا فون كريمر Kremer ، وايطاليا السنيور بارافللى Baravelli ،وجاهرت انجلترا بان من الواجب وضع تسوية أخرى لكفالة مصالح الدائنين

---

(١) نصه فى قاموس جلاد ج ٢ ص ١٥١ طبعة ١٩٠٠

والواقع ان هذا لم يكن غرضها الحقيقى ، بل كانت ترمى الى وضع نظام جديد يمكنها من التدخل الفعلى فى ادارة الحكومة المصرية ، ويجعل مصر اكثر خضوعا للدول الاجنبية فى سياستها وتصرفاتها الداخلية ، ولكى تمهد الى وضع هذا النظام ، أوفدت الى فرنسا أحد أعضاء البرلمان الانجليزى وهو مستر جوشن[1] Goschen ، كى يتفق وإياها على التعديلات التى يرى لزوم اجرائها فى تسوية ديون اسماعيل ، وعلى الخطة المشتركة لاكراه الخديوى على قبول هذه التعديلات ، وندبت الحكومة الفرنسية من ناحيتها المسيو جوبير Joubert مندوبا عن الدائنين الفرنسيين ليشترك مع المندوب الانجليزى فى عرض مطالب الدائنين على الخديوى

جاء جوشن ثم جوبير الى مصر فى أكتوبر سنة ١٨٧٦[2] ، وطلبا الى اسماعيل باشا قبول التعديلات التى اتفقا عليها ، وأهمها فرض الرقابة الأوروبية على المالية المصرية ووضع السكك الحديدية وميناء الاسكندرية تحت ادارة لجنة مختلطة ، وتدخل قنصلا انجلترا وفرنسا وهما المستر (اللورد) فيفيان Vivian والبارون دى ميشيل Des Michels بايعاز من دولتيهما للضغط على الخديوى واكراهه على الاذعان ، فتردد اسماعيل فى قبول هذه المطالب الجائرة ، وقامت فى البلاد حركة استياء شديدة من جورها ، ولكن الخديوى خشى على مركزه أن تزعزعه مقاومة الدولتين الانجليزية والفرنسية ، فنزل أخيراً على ارادتهما ، وأصدر مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ الذى سيأتى بيانه

«١» كان جوشن وزيرا سابقا فى الوزارة الانجليزية ، ثم عاد الى الوزارة سنة ١٨٨٧ وهو ابن المالى جوشن أحد أصحاب بنك فرهلنج وجوشن بانجلترا وهو البنك الذى أقرض مصر قروضها الاولى

«٢» كما ورد فى كتاب «مصر كما هى» Egypt as it is للمستر ماك كون ص ١٤٠

مقتل اسماعيل باشا صديق (المفتش)

نوفمبر سنة ١٨٧٦

وفى خلال المفاوضة بصدد الرقابة الثنائية ، وقع حادث رهيب ، له اتصال وثيق بارتباك مصر المالى ، وهو قتل اسماعيل صديق باشا

كان جوشن مع مطالبته بالرقابة الثنائية ، يحتم إقصاء اسماعيل صديق عن وزارة المالية ، كشرط جوهرى لاصلاحها ، فقبل الخديوى مضطراً تضحية وزيره الذى كان موضع ثقته سنوات عديدة ، واستقال اسماعيل صديق من منصبه بناء على إلحاح جوشن ، واذعان الخديوى ، وعين الأمير حسين كامل (السلطان حسين) خلفا له

ولم يكتف جوشن بذلك ، بل اعتزم مقاضاة اسماعيل صديق باشا أمام المحاكم المختلطة عن العجز الواقع فى الميزانية ، متهما اياه بتبديد هذا العجز اضراراً بحقوق حملة الاسهم ، فاضطرب الخديوى من هذا التهديد ، وأدرك من حديثه مع وزيره الأمين ، انه لا يبقى على ولائه لمولاه ، فى سبيل الدفاع عن نفسه ، وأنه إذا قدم للمحاكمة فانه سيشرك الخديوى معه فى تبديد أموال الدولة ، بل ربما ألقى عبء المسئولية على عاتقه ، ففكر اسماعيل فى التخلص منه ، ودبر مشروع محاكمته بتهمة التآمر على الخديوى ، واثارة الخواطر الدينية ضد مشروع جوشن وجوبير ، وقبل أن تبدأ المحاكمة اعتزم أن يتخلص منه بلا جلبة ولا محاكمة ، وانفاذاً لهذا الغرض استدعاه الى سراى عابدين ، كعلامة على الثقة به ، وهدأ روعه ، وتلطف فى محادثته ، ثم اصطحبه الى سراى الجزيرة ، مظهرا أنه رضى عنه ، ولكن لم تكد العربة التى أقلتهما تجتاز حدائق السراى ، وتقف أمام باب القصر ، حتى نزل الخديوى ، وبادر الى اصدار أمره بالقبض على صديق واعتقاله فى ناحية من القصر ، ومن تلك اللحظة اختفى نبؤه عن الجمهور ، إذ عهد الخديوى الى اتباعه بقتله فقتلوه ، وألقوا جثته فى النيل (نوفمبر سنة ١٨٧٦)

ولم يعلم الناس بادئ الأمر بما حل بالمفتش ، واستمرت المحاكمة الصورية ماضية فى سبيلها ، وحكم المجلس الخصوصى بنفيه الى دنقله وسجنه بها ، فى حين انه لقى حتفه قبل ان تتم المحاكمة

ولعمرى ان هـذه الوسيلة فى التخلص من الرجل ليست مما تسيغه الشرائع ، ولا النظم والاخلاق ، فان اغتيال الناس غدراً عملٌ لايليق أن يصدر من النبلاء ، بلهَ الملوك والأمراء .

ثم ماذا كان ينقم اسماعيل من المفتش ؟ انه لم يكن ينفذ إلا السياسة التى وضعها الخديوى ، أو كما يقول مؤلف (تاريخ مصر المالى) «يجب أن نعطى ما لقيصر لقيصر ، فاذا كان المفتش هو الاداة التى تحضر وتنفذ ، فان الرأس الذى كان يبتكر وينظم هو الخديوى (١) »

ومهما يكن من الرأى فى مقتل المفتش ، فقد انتهت بهذه الخاتمة المفزعة حياة رجل فاقد الذمة والضمير ، تسلط على حكومة مصر ومصايرها ثمانى سنوات طوال ، جرت الخراب المالى على البلاد

اعتقـد اسماعيل أنه بقتل المفتش قد حقق غرضين ، أولهما أن يتخلص من إذاعة أسرار اشتراكه وإياه فى تبـديد أموال الدولة ، وثانيهما أن ينال عطف المندو بين الاورو بيين جوشن وجو بير فى مطالبهما منه ، وقد حقق اسماعيل الغرض الأول ، فانه بمقتل المفتش والقاء جثته فى قاع اليم ، قد غيِّبت معه أسرار التلاعب والعبث بأموال الخزانة العامة ، اما الغرض الثانى فلم يتحقق ، لأن اسماعيل صار تحت رحمة المندو بين الاورو بيين وتدخلهما المستمر فى شؤون الحكومة

و بعد قتل المفتش صدر مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ القاضى بفرض الرقابة الثنائية على المالية المصرية

---

(١) تاريخ مصر المالى ص ١٠٢

مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦

وتسوية الدين العام

ان المرسوم الذى أصدره الخديوى فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ قد وضع النظام الذى قررته الدولتان الانجليزية والفرنسية لتسوية الدين العام ، [1] وهو (أولا) التعديلات التى ارتأى جوشن وجوبير ادخالها على مشروع مايو سنة ١٨٧٦ (ثانيا) فرض الرقابة الاجنبية على المالية المصرية

أما التعديلات التى قررها مرسوم ١٨ نوفمبر فخلاصتها ما يأتى:

(١) إخراج ديون الدائرة السنية وقدرها ٨٫٨١٥٫٠٠٠ ج ، من الدين الموحد وعقد اتفاق خاص بشأنها (المادة الأولى)

(٢) إخراج قروض سنى ١٨٦٤و١٨٦٥و١٨٦٧ (القصيرة الأجل) من الدين الموحد، واستهلاكها بموجب أحكام العقود الخاصة بكل منها ، على أن تسدد بواقع ثمانين فى المائة من ايرادات المقابلة (مادة ٤) ، ومعنى ذلك أن توفى هذه الديون فى مواعيدها بعد ان كان مرسوم ٧ مايو يدمجها فى الدين الموحد ويطيل أجل سدادها ، وكان رصيد هذه الديون نحو ٤٫٢٩٣٫٠٠٠ ج .

(٣) تخفيض العلاوة المقررة لاصحاب الدين السائر من خمسة وعشرين الى عشرة فى المائة

(٤) مابقى من الدين المصرى جُعل قسمين ، قسم سمى (الدين الممتاز) ومقداره ١٧٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى ،صدرت به سندات سميت سندات الدين الممتاز ، فائدتها خمسة فى المائة ،وتسدد فى مدة خمس وستين سنة ، على أن يبدأ بأخذ المبالغ اللازمة لسداد فوائدها من الايرادات المخصصة للدين العام ، وخاصة من ايرادات مصلحة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية ، وهذه السندات تعطى بالافضلية لحاملى سندات القروض المعقودة فى سنى ١٨٦٢و١٨٦٨و١٨٧٣ (الطويلة الاجل)

---

(١) نصه فى قاموس جلاد ج٢ ص ١٣٥ (طبعة سنة ١٩٠٠)

(مادة ٣)، والقسم الباقى سمى (الدين الموحد)،وقد صار تخفيضه الى ٥٩٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه انجليزى ، وابقاء الايرادات المبينة بالمرسوم الصادر فى ٧ مايو سنة ١٨٧٦ مخصصة بخدمة هذا الدين ،وجعلت فائدته الاجمالية ٧٪

(٥) اعادة العمل بقانون المقابلة (مادة ٢)

(٦) ابقاء صندوق الدين بصفة دائمة لغاية استهلاك الدين العام بأكمله (مادة ١٨)

واتماماً لهذه التسوية عقد فى ١٢ و ١٣ يوليه سنة ١٨٧٧ اتفاقان لتسوية ديون الدائرة السنية والدائرة الخاصة

نظام الرقابة الثنائية

وقضى مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ بفرض الرقابة الاجنبية على المالية المصرية ، وان يتولاها رقيبان (مراقبان)بوظيفة« مفتشين عموميين »(١) ، أحدهما انجليزى ، والآخر فرنسى،فالأول لمراقبة الايرادات العامة للحكومة، ويسمى مفتش الايرادات، والثانى لمراقبة المصروفات ، ويسمى مفتش الحسابات والدين العمومى (مادة ٧ من المرسوم) ، وتختار الحكومتان الانجليزية والفرنسية الرقيبين المذكورين

ووظيفة رقيب الايرادات كما تنص المادة ٨ هى تحصيل جميع ايرادات الحكومة، وتوريدها للخزائن المخصصة لها ، وله السلطة على مأمورى التحصيل جميعهم ، ماعدا مأمورى تحصيل الرسوم القضائية فى المحاكم المختلطة ، وهو الذى يرشحهم لوظائفهم

---

(١) كلمة « مفتش » كانت تؤدى فى ذلك العصر معنى السلطة الواسعة ، كما يتبين ذلك من السلطة المخولة لمفتشى الاقاليم ، فانها اكبر من سلطة المديرين ، ومن هنا جاءت تسمية اسماعيل صديق بالمفتش ، وكان لمفتشى عموم الاقاليم سلطة تزيد أحيانا عن سلطة النظار (الوزراء) ، ولذلك كان يتولاها كبار الحكام والامراء الذين نالوا ثقة الخديوى ، فكلمة « مفتش عمومى » الواردة فى مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ تؤدى معنى السلطة المطلقة المخولة للرقيبين الاوروبيين

ويقفهم ، وله ان يعزل من يشاء منهم بعد تصديق (اللجنة المالية) ، وهى لجنة مؤلفة من وزير المالية ومن الرقيبين الاجنبيين ، أى أن الكلمة فيها لهذين العضوين

أما رقيب المصروفات (أو مفتش الحسابات والدين العمومى) فوظيفته ملاحظة تنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بالدين العام ، وتفتيش حسابات الخزانة ، وجميع صناديق الحكومة ، وليس لنظار الدواوين (الوزراء) ورؤساء المصالح أن يأمروا بصرف الأذون والتحاويل الصادرة منهم إلا بعد التأشير عليها من الرقيب ، وله أن يعترض على صرف أى مبلغ يراه قد تجاوز المربوط فى الميزانية ويترتب عليه عدم القيام بالمصروفات الاخرى المقررة فى الميزانية

ويقوم رقيب المصروفات بوظيفة مستشار مالى بوزارة المالية (مادة ٩)، ومن هنا جاء منصب المستشار المالى الذى انفرد به الانجليز بعد الاحتلال ، وللرقيبين الاشتراك فى تحضير ميزانية الحكومة السنوية (مادة ١٠)

وأنت تعرف معنى الاشتراك ، ومعنى الاستشارة فى هذا الصدد ، فهى كلمات تؤدى معنى السيطرة التامة

وتقضى المادة (١١) بان جميع الاتفاقات التى يترتب عليها انفاق مبلغ تزيد قيمته عن واحد من ١٢ من أصل المربوط السنوى فى الميزانية، أو تستلزم انفاق مبالغ على جملة سنوات ، يجب الاقرار عليها من اللجنة المالية المتقدم ذكرها

ادارة صندوق الدين

وقضت المادة ٦ من مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ المتقدم ذكره ان الايرادات المخصصة لصندوق الدين بمقتضى مرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦ ، تبقى مخصصة له ، ويبقى صندوق الدين هيئة دائمة الى أن يسدد كامل الدين العام (مادة ١٨)، ولاعضائه أن يتسلموا الايرادات المخصصة لاستهلاك الدين ، ويرسلوها رأسا الى بنكى انجلترا وفرنسا ، ويكون تعيين أعضاء صندوق الدين بناء على طلب حكوماتهم ،

لجنة مختلطة لادارة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية

وأسند المرسوم ادارة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية ، وهى التى رهنت ايراداتها لوفاء فوائد الدين الممتاز ، الى لجنة مختلطة مؤلفة من خمسة مديرين ، منهم اثنان انجليزيان ، واثنان مصريان ، وواحد فرنسى ، ويكون أحد المديرين الانجليز رئيسا للجنة (مادة ٢٣) ، أى أن الغالبية والرياسة للعنصر الأوروبى ، ويتولى المديرون ادارة السكك الحديدية والميناء ، ولهم السلطة العليا على موظفيها ، وعليهم تسليم جميع ايراداتها الى صندوق الدين

وعملا بهذا المرسوم عين الرقيبان الاوروبيان ، وهما المستر رومين Romaine رقيبا (مراقبا) انجليزيا على الايرادات ، والبارون دى مالاريه De Malaret رقيبا فرنسيا على المصروفات ، وعين الماجور افلن بارنج Baring (اللورد كرومر) عضوا انجليزيا فى صندوق الدين ، والمسيو دى بلنيير عضوا فرنسيا ، و بقى المندوبان النمسوى والايطالى المعينان من قبل ، وهما فون كريمر Kremer ، والسنيور بارفللى Baravelli ، وعين الجنرال ماريوت Maraiott الانجليزى رئيسا لقومسيون (لجنة) السكك الحديدية وميناء الاسكندرية

يتبين مما تقدم أن نظام الرقابة الثنائية قد خول الرقيبين سلطة مطلقة فى ادارة الحكومة المالية ، وهو أشبه ما يكون بالحجر على الافراد ، فان قرارات الوصاية أو الحجر التى تصدر من المجالس الحسبية على فاقد الاهلية تغل سلطته عن التصرف فى أمواله ، وتنصب وصياً أو قيما عليه يتولى هذا التصرف ، وكذلك الرقابة الثنائية قد جعلت من الرقيبين الاوروبيين قواما على الحكومة المصرية ، واقترنت هذه القوامة أو الوصاية بتلك الشروط الشديدة الوطأة فى أداء ديون الحكومة ، ووضع مصلحة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية فى يد ادارة مختلطة ، ولا شك أن هذا النظام انما هو من النظم الاستعمارية الجائرة ، التى ما تدل على جشع الماليين والسياسيين الانجليز والفرنسيين ، وسوء نيتهم نحو مصر ، فان توقف الحكومة عن الدفع

لم يكن يقتضى هذه الشروط القاسية المهينة ، وتتبين لك قسوتها من أن عدة دول كانت فى ذلك الحين متوقفة عن الوفاء بديونها للماليين الاوروبيين ، ومع هذا لم تستهدف دولة منها الى مثل تلك الشروط الجائرة فى تسوية ديونها ، وهكذا المطامع الاستعمارية ، لا تعرف حقا ولا انصافا ، وقد اندفعت فرنسا الى وضع هذه القيود والاغلال متوهمة أنها تخدم مصالحها المالية ، على أنها فى الواقع انما خدمت مقاصد انجلترا السياسية ، فان النظم الثنائية محكوم عليها دائما بالاخفاق ، ومآلها حتما الى تغلب أحد الشريكين على الآخر ، إعتبر ذلك فيما صار اليه السودان على أثر اتفاقية سنة ١٨٩٩ الباطلة ، وكذلك حدث للرقابة الثنائية ، فقد استحالت مع الزمن سيطرة انجليزية كما سيجىء بيانه ، وفى ذلك يقول المسيو فريسينيه Freycinet الوزير الفرنسى المشهور ما خلاصته « اننا ارتكبنا فى هذا الصدد خطأين ، أولهما اننا جعلنا التدخل فى مسألة مصر مقصوراً على أنفسنا وعلى الانجليز ، والعمل المثنوى هو فى ذاته عمل متعب ، وخاصة اذا كان بين شريكين يختلفان فى الطباع والمناهج ووجهات النظر ، مثل فرنسا وانجلترا ، ولا بد فى مثل هذه الاتفاقات من ضحية ، وكان من الواجب علينا أن نشرك معنا الدول الأخرى ، ونتخذ فى هذه المسألة وسائل دولية ، على النحو الذى حدث فى انشاء صندوق الدين والمحاكم المختلطة ، أو كما حدث بعد ذلك فى قانون التصفية ، والخطأ الثانى أننا أسرفنا فى جعل سياستنا تابعة للمسألة المالية ، فانه وان كان يحسن بالحكومة أن تحمى مصالح رعاياها ، ولكن الحالة تختلف اذا كان أصحاب الديون لا يكتمون ما تنطوى عليه أعمالهم المالية من المغامرة ، ففى هذه الحالة لا يطلب من الحكومات أن تتدخل فى شؤون الدول الأخرى الى هذا الحد ، فنحن لم نحارب تركيا أو البرتغال أو البلاد الأخرى التى توقفت عن أداء أقساط ديونها ، فلماذا كنا قساة نحو مصر ؟ مع انها كانت أقل اخلالا بتعهداتها المالية من تلك الدول (١) »

---

(١) فريسينيه Freycinet ـ المسألة المصرية La Question d'Egypte ص١٦٨

وقد بقى نظام الرقابة الثنائية معمولا به الى أن تألفت الوزارة المختلطة برآسة نوبار باشا، فى اغسطس سنة ١٨٧٨ ، وفيها وزيران أجنبيان ، أحدهما انجليزى والآخر فرنسى ، فاستغنى مؤقتا عن الرقيبين الاجنبيين ، ولما وقعت الأزمة السياسية التى انتهت بخلع اسماعيل ، أعيد العمل بنظام الرقابة الثنائية فى أوائل عهد توفيق باشا ، وبعد الاحتلال الانجليزى ألغيت الرقابة فى أوائل سنة ١٨٨٣ وحلت محلها سلطة المستشار المالى الانجليزى، و بذلك تحولت الرقابة الثنائية الى سيطرة انجليزية

أما إدارة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية فقد بقى الجنرال مريوت يتولاها الى أن توفى ، ثم صدر مرسوم فى ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٧٩ فى أوائل عهد توفيق باشا بتعديل تأليف اللجنة المختلطة الموكولة اليها تلك الادارة بأن جعلت من ثلاثة مديرين أحدهما انجليزى وله الرآسة ، والآخر فرنسى ، والثالث مصرى ، ثم تسلم الانجليز إدارتها فى عهد الاحتلال

لجنة التحقيق العليا الاوروبية

٢٧ يناير سنة ١٨٧٨

كانت مهمة الرقيبين الأجنبيين مراعاة مصالح الدائنين الاجانب، وتدبير المال اللازم لوفاء الاقساط المطلوبة لهم ، ولكن أحوال الحكومة المالية سارت من سيء الى أسوأ ، وازداد ارتباكها وعجزها ، و بالرغم مما أسرف فيه الرقيبان الأجنبيان من ابتزاز أموال الأهالى بطرق القهر والعسف ، فقد عزيا الى اسماعيل انه يقيم العقبات فى سبيل انتظام شؤون الحكومة المالية ، واتفق الرقيبان وأعضاء صندوق الدين على المطالبة بتأليف لجنة تحقيق اوروبية لفحص شؤون الحكومة المالية

لاجرم ان هذا الطلب وما ينطوى عليه من اعتداء فادح على استقلال مصر وتدخل فى شؤونها الداخلية ، يدلّ على مبلغ استهانة الدائنين بكرامة الحكومة

المصرية ،ولكن الخديوى اسماعيل اضطر تحت ضغط الحكومات الأوروبية الى الاذعان لهذا الهوان،وأصدر مرسوما فى ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ بتأليف لجنة أوروبية عرفت بلجنة التحقيق العليا ، ومهمتها تحقيق العجز فى أبواب الايرادات وأسبابه وأوجه النقص فى القوانين واللوائح الخاصة بالضرائب ، ووسائل إصلاحها ، وتحقيق موارد الميزانية عن سنة ١٨٧٨ ، وأذن المرسوم للجنة بالاتصال بجميع المصالح والدواوين وسماع من ترى لزوما لسماعه لجمع البيانات التى تطلبها

وكان هذا المرسوم يقصر اختصاص اللجنة على تحقيق موارد الايراد ، دون المنصرف ، فلم يرض الدائنون بذلك ، وتدخلت الدولتان الانجليزية والفرنسية ، وأصرتا على أن يتناول اختصاص اللجنة تحقيق حالة الايراد والمنصرف معاً ، فأذعن اسماعيل الى طلباتهما ، وأصدر فى ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨ مرسوما آخر بتعميم اختصاص اللجنة، وجعله شاملا حالة الحكومة المالية بجميع عناصرها، أى انه يشمل الايرادات والمصروفات ، وفرض المرسوم على وزراء الحكومة وسائر موظفيها اعطاء اللجنة جميع البيانات التى تطلبها منهم وتقديمها اليها رأسا من غير إبطاء

تألفت اللجنة طبقا لهذا المرسوم من المسيو فردينان دلسبس (فاتح قناة السويس) رئيسا، والسير ريفرس ويلسن Rivers Wilson ورياض باشا وكيلين، وأعضاء صندوق الدين وهم دى بلينيير . وبارافللى . وبارنج (كرومر) . وفون كريمر

وتم هذا التعيين تنفيذاً لما اقترحته الدولتان الانجليزية والفرنسية ، وعين المسيو ليرون ديرول Liron D'Airoles مفتش المالية بفرنسا سكرتيراً للجنة، والمسيو كولون Coulon المحامى المستشار لشركة قناة السويس كاتباً لمحاضر جلساتها

وأخذت اللجنة تتولى مهمتها ، وتفحص كل نواحى الادارة المالية ، وتستدعى من تشاء من الموظفين المصريين ، وترسل مندوبيها الى الاقاليم لتحقيق ماترى فحصه ، وظهرت بمظهر الهيئة المسيطرة على الادارة المصرية

وكان شريف باشا الوزير المشهور يتولى وقتئذ وزارتى الحقانية والخارجية ، ولم يكن راضياً عن تدخل الدول فى شؤون مصر بهذا الشكل المهين ، ولا عن اذعان

الخديوى لطلباتها الجائرة ، وأرادت اللجنة أن تجبره على الاعتراف بسلطانها ، فأرسلت اليه تستدعيه أمامها لتسمع أقواله ، فعرض عليها أن يجيب على ما تسأله كتابةً ، ولكن اللجنة أصرت على حضوره ، فرفض بإباء أن يطاطىء الرأس أمامها ، وامتنع عن المثول بين يديها ، ووقعت أزمة بسبب إبائه انتهت باستقالته من الوزارة ، وكان ريفرس ويلسن صاحب النفوذ الاكبر فى اللجنة ، وتولى رآستها الفعلية لكثرة تغيب المسيو فردينان دلسبس فى باريس ، و بعد أن قطعت اللجنة المرحلة الأولى من أعمالها وضعت تقريراً مبدئيا ، يتضمن شرح الحالة المالية وعيوبها ، وما تقترحه لاصلاحها ، وأحصت فى تقريرها الديون غير المسجلة التى لم تدخل ضمن تسوية سنة ١٨٧٦ ، وهى قيمة المطلوبات المتأخرة على الحكومة لتجار ومقاولين وغيرهم ، ورواتب متأخرة للموظفين وأرباب المعاشات ، فبلغ مقدار ذلك ٦٫٢٧٦٫٠٠٠ ج بخلاف الدين العام ، واعتبرته عجزاً فى ميزانية الحكومة ، وأحصت العجز فى ميزانية سنة ١٨٧٨ ومقداره ٢٫٥٨٦٫٠٠٠ جنيه ، وفى ميزانية سنة ١٨٧٩ ومقداره ٣٨١٫٢٦٣ ج ، فبلغ مجموع العجز ٩٫٢٤٣٫٢٦٣ ج اعتبرت أن الخديوى مسئول عن قيمته ، وطلبت لسد هذا العجز أن ينزل عن أطيانه وأطيان عائلته ، فعرض الخديوى أن ينزل عن أطيانه المعروفة بأطيان الدائرة السنية والدائرة الخاصة ، وعن ٢٨٨٫٧٦٢ فدان من أطيان عائلته ، ولكن تبين أن أطيان الدائرة السنية والدائرة الخاصة مرهونة فى ديونه السابقة ، فطلبت اللجنة أن يخصص لسداد العجز المتقدم ذكره أطيانا أخرى للعائلة الخديوية ، فقبل هذا الطلب ، ونزل بعض الامراء والاميرات عن جزء من أملاكهم ، رهنت فيما بعد ضمانا لقرض الدومين ، وطلبت اللجنة أن يحدث الخديوى تغييراً فى نظام الحكم ، وينزل عن سلطته المطلقة ، إخلاءً لمسئوليته فى المستقبل عن العجز فى ميزانية الدولة

« ان بلادى لم تعد فى افريقية »

رفعت اللجنة تقريرها الى الخديوى ، ثم قابله السير ريفرس ويلسن يوم ٢٣ أغسطس سنة ١٨٧٨ ، ليتلقى منه رأيه فى الموقف السياسى والمالى بعد اطلاعه على

التقرير، ومع أن هذا التقرير يحتوى على بيانات وتهم موجهة الى شخصه، فانه اضطر الى الاذعان، وقبل مطالب اللجنة، وأدلى بالبيان الآتى فى حديثه للسير ويلسن :

« قرأت تقرير لجنة التحقيق، وهو مملوء بالبيانات التفصيلية، ولئن أعوزكم الوقت للتعمق فى بعض المسائل، فهذا لا يقلل من جزيل شكرى لكم ولزملائكم الذين أسفت لسفرهم، وكنت أود أن أشكرهم بنفسى، فأرجو منكم أن تبلغوهم تشكراتى اللجنة .

« وفيما يتعلق بالنتائج والمقترحات التى انتهيتم اليها، فانى أقبلها، وطبيعى أن أفعل ذلك، فانى أنا الذى رغبت فى هذا العمل لصالح بلادى، وعلىّ الآن أن أنفذ هذه المقترحات؛ وكن على يقين بأنى عازم على ذلك عزما جديا، ان بلادى لم تعد فى أفريقية، بل نحن الآن قطعة من أوروبا، فطبيعى أن نطرح الأغلاط الماضية، وأن نسير على نظام يتفق وحالتنا الاجتماعية، وسترى عن قريب تغييرات هامة تحدث بأسهل مما يظنون، وقوامها وضع الأمور فى نصابها، واحترام القانون، ومن الواجب أن لا نكثر من الكلام، وأنا من جهتى قد اعتزمت أن أتوخى الحقائق العملية، وانى بادئ عملى بتكليف نوبار باشا أن يؤلف لى وزارة لكى أفتتح العهد الجديد، و أظهر مبلغ ما أنا عازم على عمله

«وقد يبدو ان هذا التغيير ليس من الامور الهامة، ولكن سترون انه اذا حسن فهمه سينشأ منه الاستقلال الوزارى، وليس هذا بالامر الهين، فانه أساس نظام جديد فى الحكم، وهو خير ما أعطيه من التأكيدات والضمانات على مبلغ ما انتويته من العمل بمقترحاتكم، وأريد ان تعتقدوا انكم اذا كنتم قد واجهتم عملا شاقا متعبا فان مجهوداتكم لن تذهب عبثا، لان كل عمل ينتج و يؤتى ثمره فى تلك الارض الازلية التى تظلها سماء مصر[1] »

---

(١) عن الكتاب الاصفر (مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية سنة ١٨٧٨ — ٧٩ ص١١٥) عدا الفقرة الاخيرة فقد ذكرها المسيو جابريل شارم، ووردت أيضا فى جريدة (المونيتور اجبسيان) عدد ٢٤ اغسطس سنة ١٨٧٨

هذا ما أجاب به الخديوى على تقرير لجنة التحقيق الاوروبية

فنى هذا المعرض اذن قال اسماعيل كلمته المشهورة « ان بلادى لم تعد فى افريقية الخ » ، ومن تهكم الاقدار ان تصبح مصر على مايقول اسماعيل قطعة من أوروبا ، فى الوقت الذى فقدت فيه استقلالها المالى وضربت أوروبا وصايتها القهرية عليها، ولعمرى ليس مما يفخر به صاحب العرش ان يجعل بلاده جزءا من أوروبا على هذه الطريقة المعكوسة

وهذا الجواب فى ذاته يدلك على مبلغ ما أصاب استقلال مصر من الصدع ، فان تدخل لجنة تحقيق أوروبية فى شؤون مصر المالية والسياسية ، واملاءها ارادتها على ولى الأمر ، واضطرار ولى الامر الى قبول تدخلها ، وشكرها على هذا التدخل، والعمل بمقترحاتها ، وقبول الرقابة الثنائية من قبل ، كل هذه الظواهر المحزنة تنم عن الضعف الذى أصاب مصر فى ذلك العهد ، وهذا الضعف نتيجة السياسة المالية التى اتبعها اسماعيل، والديون الباهظة التى اقترضها، والتى جعلته والبلاد تحت رحمة الدائنين

مرامى السياسة الانجليزية
وتأليف الوزارة المختلطة

كان السير ريفرس ويلسن صاحب النفوذ الفعال فى لجنة التحقيق ، والموحى بالفكرة الاساسية فى التقرير الذى انتهت اليه، وهو الذى وجه اللجنة الى حيث يخدم المطامع الاستعمارية الانجليزية ، إذ كانت وجهة النظر الانجليزية ان تزداد تدخلا فى شؤون مصر ، بالاشتراك ظاهرا مع فرنسا ، على ان تزحزحها مع الزمن من الميدان ، وتستأثر هى بالنفوذ والسلطان ، فاتفقت وفرنسا على النظام الذى يحل محل الرقابة الثنائية ، وهو تأليف وزارة مختلطة برآسة نوبار باشا ، يدخلها وزيران أوروبيان ، أحدهما انجليزى لوزارة المالية ، والثانى فرنسى لوزارة الاشغال ، فكان ذلك بمثابة مضاعفة للرقابة الثنائية المضروبة على مصر من قبل ، وقد كان مؤتمر برلين منعقدا قبل انفضاض لجنة التحقيق الاوروبية، وكان منتظرا أن تطرح عليه المسألة المصرية ، ويقرر مصيرها ، ولكن الدولتين الانجليزية والفرنسية اتفقتا على استبعاد المسألة

المصرية من المؤتمر ، وان يكون أمر تسويتها موكولا اليهما دون سواهما ، وقد فازتا ببغيتهما ، إذ لم يعرض المؤتمر لهذه المسألة ، واتفقتا أيضا على أن يكون حظ كل منهما مساويا لحظ الاخرى فى التسويات المالية والسياسية التى تتعلق بمصر ، وكان من مظاهر هذا الاتفاق تواطؤهما على اقتسام النفوذ فى الوزارة المصرية على النحو المتقدم، وأوعزتا الى الخديوى باختيار نوبار باشا لرآسة الوزارة المختلطة ، لاطمئنانهما الى ميوله الأوروبية ، وخاصة الانجليزية ، كى يحقق ما اتفقت عليه الدولتان ، وينفذ مطالب لجنة التحقيق

لم يخدم هذا الاتفاق فى الواقع سوى المطامع الانجليزية ، لان انجلترا كانت تمهد السبيل لتنفرد هى بالنفوذ فى الحكومة المصرية ، وقد بدت هذه النية على السير ريفرس ويلسن خلال اجتماع لجنة التحقيق ، وفى ذلك يقول البارون دى ميشيل Des Michels قنصل فرنسا العام فى مصر « ان السير ريفرس ويلسن لم يكن يرى أن فى مصر موظفين اكفاء سوى مواطنيه ، وان من الواجب مضاعفة عددهم ، ووضع الاهلين تحت حماية أجنبيـة (يقصـد انجليزية) ، قال وفى خلال اجتماع لجنة التحقيق ذاعت اشاعة فى القاهرة بانه بعد الانتهاء من عملها ستظهر فى الافق فكرة تعيين وزير أجنبى ، وان هذا الوزير سيكون السير ريفرس ويلسن ذاته ، فهـذه الاعراض وغيرها جعلتنى قليل الثقة فى مقاصد حلفائنا ، فان المسألة موضع النظر ليست فى الواقع مصالح الدائنين وتسوية الشؤون المالية ، بل صارت تتناول مصير مصر باكمله ، من أجل ذلك يبدو المستقبل أمامى فى صورة تدعو حقا الى أشد القلق »(١)

وكان البارون دى ميشيل يرى أنه بعد الغاء الرقابة الثنائية يجب أن يحل محلها نظام أوروبى مشترك ، قال فى هذا الصدد « ان الرقابة الثنائية كان يمكن أن تؤدى الى اتفاق سعيد ، ولـكن مادام الضعف قد وصل بنا الى ترك الانحلال يتطرق اليها ، وكل الدلائل تدل على أن الانجليز عادوا الى مطامعهم الذاتية واستئثارهم بالمنافع ،

---

(١) فريسينيه Freycinet ـ المسألة المصرية La Question d'Egypte ص ١٦٦

فقد حان الوقت لنطرح هذا الضعف جانبا ،وننظر الى الامور نظراً أعلى ، فنعرض على ممثلى الدول المجتمعين الآن فى مؤتمر برلين جعل مسألة مصر مسألة دولية »(١)

ولكن الحكومة الفرنسية لم تستمع الى هذه النصيحة ، إذ كان يتولى وزارة خارجيتها فى ذلك الحين سياسى ضعيف الرأى مشهور بميوله الانجليزية ، وهو المسيو وادنجتون Waddington ، فقاد السياسة الفرنسية الى حيث خدمت الاطماع البريطانية ، واتفقت الدولتان على أن يكون لكل منهما وزير فى الوزارة المصرية ، واتفقتا على تعيين الوزيرين ، وهما السير ريفرس ويلسن رئيس لجنة التحقيق الانجليزى وزيرا للمالية ، والمسيو دى بلينيير De Blignières العضو الفرنسى بصندوق الدين و بلجنة التحقيق وزيرا للاشغال ، مع بيان اختصاص كل منها ،حتى يعرف كل وزير حدوده فى الغنيمة ،وهذا من أغرب ما سمع فى تاريخ النهب الاستعمارى

انشاء مجلس النظار

أصدر اسماعيل فى ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ أمره المشهور بانشاء مجلس النظار وتخويله مسئولية الحكم ، وعهد الى نوبار باشا فى ذات الامر تأليف الوزارة على هذه القاعدة ، ولما كان هذا الامر هو أساس نظام الحكم فى مصر من ذلك الحين، فقد رأينا أن نثبته هنا لما له من الشأن الكبير فى تطور هذا النظام

قال الخديوى مخاطباً نوبار باشا (٢)

« وزيرى العزيز

« انى أطلت الفكرة وأمعنت النظر فى التغييرات التى حصلت فى أحوالنا الداخلية والخارجية الناشئة عن تقلبات الاحوال الاخيرة، وأردت فى وقت مباشرتكم لمأمورية تشكيل هيئة النظارة الجديدة التى فوضت أمرها اليكم أن أؤكد لكم

---

(١) المرجع السابق ص ١٧٩

(٢) كتب أصل الامر بالفرنسية ،وهو منشور فى جريدة (المونيتور اجبسيان) عدد ٣٠ اغسطس سنة ١٨٧٨، ثم ترجم الى العربية ضمن وثائق الحكومة، وقد أبقينا الترجمة كما هى لانها من الوثائق الرسمية

ما توجه قصدى اليه ، وثبت عزمى عليه ، من إصلاح الادارة وتنظيمها على قواعد مماثلة للقواعد المرعية فى إدارات ممالك أوروبا ، وأريد عوضا عن الانفراد بالأمر المتخذ الآن قاعدة فى الحكومة المصرية سلطة يكون لها إدارة عامة على المصالح تعادلها قوة موازنة من مجلس النظار . بمعنى انى أروم القيام بالأمر من الآن فصاعداً باستعانة مجلس النظار والمشاركة معه ، وعلى هذا الترتيب أرى أن اجراء الاصلاحات التى نبهت عليها يستلزم أن يكون أعضاء مجلس النظار بعضهم لبعض كفيلا ، فان ذلك أمر لازم لا بد منه

« يجب على مجلس النظار أن يتفاوض فى جميع الامور المهمة المتعلقة بالقطر ، ويرجح رأى أغلبية أعضائه على رأى الأقل عدداً فيكون حينئذ صدور قراراته على حسب الأغلبية ، و بتصديق عليها أقرر الرأى الذى تكون عليه الاغلبية »

« يتعين على كل ناظر من النظار أن يجرى قرارات المجلس المصدق عليها منافى الادارة المنوطة به »

« تعيين المديرين والمحافظين ومأمورى الضبطيات يكون بالمداولة بين الناظر التابعين هم لأدارته و بين رئيس المجلس ، وما يستقر عليه الرأى يعرض علينا بواسطة رئيس المجلس لأجل تصديقنا عليه

« الناظر الذى يكون المأمورون وأرباب الوظائف السالف ذكرهم تحت إدارته مباشرة له الحق فى توقيفهم عند الاقتضاء عن إجراء وظائفهم ، وذلك بعد اتفاقه مع رئيس هيئة النظار ، وأما انفصالهم عن وظائفهم فلا يكون إلا بعد اتفاق الناظر التابعين له مع رئيس المجلس والتصديق عليه منا

« للنظار أن ينتخبوا المأمورين ذوى المناصب العالية اللازمين لادارتهم وأن يعرضوا ذلك علينا للتصديق عليه منا ، وأما الوظائف الصغيرة فيكون تعيين المستخدمين اللازمين لها بخطاب أو قرار من ناظر الديوان

« أعمال كل ناظر تجرى فى الأمور التى تكون من خصائصه لا غير ، وأرباب الوظائف والمستخدمون فى كل فرع من فروع الادارة لا يتلقون الأوامر إلا من

رئيس المصلحة التى هم مستخدمون بها وتابعون لها ، ولا يجب عليهم طاعة أمر غيره

« ينعقد مجلس النظار تحت رياستكم، لأنى فوضت هذا التنظيم الجديد تحت عهدتكم وجعلت مسئوليته عليكم

« و إنى أرى تشكيل هيئة نظارة حائزة لهذه الخصوصيات ليس مخالفاً لعوائدنا وأخلاقنا ، ولا لآرائنا وأفكارنا ، بل موافقاً لأحكام الشريعة الغراء ، و بتعميم ترتيب محاكم الحقانية تكون فيها الكفاءة لحاجات هيئتنا الاجتماعية والمساعدة على تتميم مقاصدنا الحقيقية ونياتنا الخيرية

« و إنى معتمد عليك فى إجراء الاصلاحات التى صممت عليها ، مؤملا أن تكفل للبلاد جميع التأمينات التى لها الحق فى انتظارها والحصول عليها من حكومتنا »

« ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ اسماعيل »

وأهم ما فى هذا الأمر (١) ان مجلس النظار هو هيئة مستقلة عن ولى الأمر ، تشاركه فى الحكم وتحتمل مسئوليته (٢) ان أعضاء مجلس النظار متضامنون فى المسئولية (٣) ان قراراته بالأغلبية (٤) رآسة مجلس النظار من حقوق رئيس المجلس ، فلا يرأسه الخديوى

وقد بقى هذا الأمر دستور الحكومة من ذلك العهد ، ولكن الخديوى توفيق باشا ألغى مجلس النظار مؤقتاً بعد استقالة وزارة شريف باشا الثانية وذلك بمقتضى الأمر الصادر فى ١٨ اغسطس سنة ١٨٧٩ (٣٠ شعبان سنة ١٢٩٦) ، وعين نظاراً منفصلين تحت رآسته هو ، ثم أعاد هيئة المجلس بتكليفه رياض باشا تأليف الوزارة فى ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ، وحفظ لنفسه فى كتابه الى رياض باشا حق حضور جلسات مجلس النظار وتولى رآسته عند الاقتضاء ، ومن ذلك الحين جرت العادة بأن تعقد جلسات المجلس تارة برآسة ولى الامر وطوراً برآسة رئيس النظار (الوزراء)

وزارة نوبار باشا الأولى

شكل نوبار باشا الوزارة التى عهد اليه تأليفها على النحو الآتى (بعد التعديل الذى دخل عليها)

نوبار باشا رئيساً لمجلس النظار (الوزراء) وناظراً (وزيراً) للخارجية والحقانية . رياض باشا للداخلية . راتب باشا للحربية . السير ريفرس ويلسن للمالية . المسيو دى بلينيير للأشغال . على باشا مبارك للمعارف والاوقاف

وعرض نوبار على شريف باشا أن يشترك فى الوزارة متوليا الحربية فلم يقبل ، ولعله رأى أن تأليف وزارة يدخلها عضوان أجنبيان مهزلة لايليق أن يشترك فيها ، وحسنا فعل .

تولى الوزيران الاوربيان كما ترى أهم الوزارات ، وكان أحدهما يمثل الحكومة والمصالح الانجليزية ، والثانى يمثل الحكومة والمصالح الفرنسية

وصار حكم البلاد فعلا فى يد الوزيرين الاوروبيين ، لانحياز نوبار باشا ورياض باشا الى جانبهما ، ووقف العمل مؤقتا بنظام الرقابة الثنائية ، لأن فى تعيين الوزيرين الاوروبيين مايغنى عنها وزيادة ، واتفق الخديوى والحكومتان الانجليزية والفرنسية على أن تعاد الرقابة الثنائية حتما إذا فصل أحد الوزيرين الاجنبيين من منصبه من غير موافقة حكومته .

(١٣)

قرض جديد (سلفة الدومين)

كان من أول أعمال الوزارة «الاوروبية» أنها عقدت قرضاً جديداً من بنك روتشلد الانجليزى مقداره ٨٫٥٠٠٫٠٠٠ من الجنيهات ، وهو الذى عرف بقرض الدومين ، أو دين روتشلد ، ورهنت فى مقابله الاملاك التى نزل عنها بعض أفراد الأسرة الخديوية ومقدارها ٤٢٥٫٧٢٩ فدان ، [1] وعهد بادارتها الى لجنة دولية تسمى قومسيون الاملاك الميرية (الدومين) مؤلفة من ثلاثة أعضاء ، عضو مصرى واثنان أجنبيان أحدهما انجليزى والآخر فرنسى .

وقد خسرت البلاد فى هذا القرض خسارة فادحة لاتقل عن خسائرها فى

(١) المادة ٣ من المرسوم الصادر فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٧٨

قروض اسماعيل السابقة ، فانه وان كانت قيمته الاسمية ٨٫٥٠٠٫٠٠٠ من الجنيهات الانجليزية ، لكن قيمته الحقيقية لم تزد عن ٦٫٢٠٥٫٠٠٠ ج ، لان أسهمه صدرت بسعر ٧٣ ٪ فخسرت مصر ٢٫٢٩٥٫٠٠٠ جنيه من هذا الباب وحده ، و بلغ صافى القرض بعد خصم السمسرة والمصاريف ٥٫٩٩٢٫٥٠٠ من الجنيهات، وهذا يدلك على أن الادارة الأوروبية لم تكن تعنى بمصلحة مصر ، بل بالمصالح المالية الاجنبية ، وقد وصف القاضي الهولاندى فان بملن هذا القرض بأنه اختلاس بكل معانى الكلمة (١)

دفعت الوزارة من هذا القرض بعض أقساط الديون ، ولم تعبأ بما دون ذلك من مصالح البلاد ، ومطالب الاهلين ، فلم تسدد ما كان متأخرا للموظفين من الرواتب ، ولم تخصص شيئا لمرافق البلاد العامة

ثم عمدت بحجة الاقتصاد الى انقاص عدد الجيش واحالة ٢٥٠٠ من ضباط الجيش على الاستيداع ، فكان هذا العمل من أسباب هياج الضباط وثورتهم على الحكومة ، كما سنفصل ذلك فى الفصل الآتى

ختام النزاع بين الخديوى والدائنين

استقال نوبار باشا من رآسة الوزارة على أثر ثورة الضباط ، ولم يعين اسماعيل خلفا له ، وأبدى ميله الى أن يتولى بنفسه رآسة مجلس الوزراء

و بعد مفاوضات لم تدم طويلا أعلن اسماعيل مضطرا ان الاتفاق تم على أن لايرأس الخديوى مجلس الوزراء ولايحضر مداولاته ، وأن يتولى الامير محمد توفيق باشا رآسة المجلس ، ويكون للوزيرين الاوروبيين حق (الفيتو) أى المعارضة فى كل مالا يوافقان عليه ، وكل أمر لايقرانه لاينفذ ، فقلد الخديوى ابنه توفيق باشا رآسة الوزارة فى ١٠ مارس سنة ١٨٧٩، ولم تدم وزارته طويلا ثم استقالت إجابة لمطالب الاحرار ، وأخلت الطريق لوزارة شريف باشا المعروفة بالوزارة الوطنية ، وفى عهدها اشتدت أزمة الخلاف بين الخديوى والدول وانتهت الازمة بخلع اسماعيل كما تراه مفصلا فى الفصل الثالث عشر

---

(١) مصر وأوروبا للقاضي المختلط فان بملن ج ١ ص ١٨٥

الفصل الثانى عشر

الحركة الوطنية والحياة النيابية

لم يكن فى مصر هيئة نيابية تمثل الشعب وتشترك فى مظاهر الحكم حين ولى اسماعيل الأمر سنة ١٨٦٣ ، وكانت البلاد محرومة مثل هذه الهيئة منذ إبطال « مجلس المشورة » الذى أسسه محمد على سنة ١٨٢٩ وكان بمثابة أول هيئة نيابية ظهرت فى عهد الاسرة المحمدية العلوية ، وقد تكلمنا عن هذا المجلس بالجزء الثالث من تاريخ الحركة القومية ص ٥٧١ ، وانتهينا الى أنه لم يكن طويل العمر ، ولم يظهر له أثر فى معظم عهد محمد على

انشاء مجلس شورى النواب

ثم انقضى عهد عباس وسعيد دون أن يجتمع مجلس المشورة أو مجلس يشبهه ، فلما تولى اسماعيل الحكم فكر فى انشاء مجلس شورى على نظام جديد دعاه (مجلس شورى النواب)

ان فكرة انشاء هذا المجلس فى ذاتها فكرة سديدة صائبة ، تدل على ميل اسماعيل الى تقدم الشعب وتعويده الاشتراك فى الشؤون العامة ، وتلك ميزة يمتاز بها عصره من عهد سعيد وعباس

نظام المجلس

انشىء هذا المجلس سنة ١٨٦٦ ، ووضع الخديوى اسماعيل نظامه فى لائحتين عرفت الأولى باللائحة الاساسية ، وهى مؤلفة من ثمانى عشرة مادة مشتملة على بيان سلطته ، وطريقة انتخابه ، وموعد اجتماعه ، وسميت الثانية اللائحة النظامية (نظامنامة) ، وتشبه أن تكون لائحة داخلية للمجلس مؤلفة من ٦١ مادة

ومن أحكام اللائحتين نستطيع أن نتبين نظام المجلس ومدى سلطته ، وانا موجزون هنا القواعد التي استخلصناها من مجموع هاتين اللائحتين

(أولا) ان المجلس لم تكن له سلطة قطعية فى أى أمر من الأمور ، وهو وان كان يصدر قرارات فيما يعرض عليه من الشؤون إلا ان هذه القرارات لا تعدو أن تكون « رغبات » ترفع الى الخديوى ، وله فيها القول الفصل ، ولم تحدد اللائحة الأساسية ولا اللائحة النظامية المسائل التي يبدى رأيه فيها ، بل عبر عنها بانها المسائل « التي تراها الحكومة من خصائصه » ، وأشير فى بعض المواد الى أنها المسائل المتعلقة « بالمنافع الداخلية » ويبدى رأيه أيضاً فى المقترحات التي يتقدم بها الاعضاء

(ثانياً) يتألف المجلس من عدد لا يزيد عن ٧٥ عضوا ، ينتخبون لمدة ثلاث سنوات ، ويتولى انتخابهم عمد البلاد ومشايخها فى المديريات ، جماعة الاعيان فى القاهرة ، والاسكندرية ، ودمياط ، وكان عدد نواب كل مديرية بحسب التعداد ، فينتخب واحد أو اثنان عن كل قسم من أقسام المديرية بحسب كبر القسم وصغره ، وينتخب ثلاثة نواب عن القاهرة ، واثنان عن الاسكندرية ، وواحد عن دمياط

(ثالثاً) يشترط فيمن ينتخب عضواً أن يكون مصرياً ، ومن المتصفين « بالرشد والكمال » ، ولا تقل سنه عن خمس وعشرين سنة ، وأن لا يكون ممن صدرت ضدهم أحكام جنائية بالليمان أو من المحكوم عليهم بالافلاس ، أو الطرد من وظائف الحكومة بحكم ، واشترط فى العضو العلم بالقراءة والكتابة فى الانتخاب السابع ، أى بعد مضي ثمانى عشرة سنة على تأسيس هذا النظام ، لان مدة كل مجلس ثلاث سنوات ، ومعنى ذلك ان النواب كانوا يعفون من هذا الشرط فى الانتخابات الستة الأولى

ولوحظ فى هذا التمييز أن هذه المدة تكفى لانتشار التعليم فى البلاد ، بحيث يشترط فى الاعضاء بعد انقضائها أن تكون لهم دراية بالقراءة والكتابة ، واشترط فى الناخبين أن يكون لهم إلمام بالقراءة والكتابة فى الانتخاب الحادى عشر ، أى بعد انقضاء ثلاثين سنة على الانتخاب الأول

(رابعاً) يحصل انتخاب نواب كل مديرية فى عاصمتها ، وكل ناخب ينتخب

العضو النائب عن قسمه ، ويناط فرز أوراق الانتخاب بلجنة مؤلفة من المدير والوكيل وناظر قلم الدعاوى (١) وقاضى المديرية

(خامساً) يجتمع المجلس شهرين فى كل سنة ، من ١٥ كيهك لغاية ١٥ أمشير (أى من منتصف ديسمبر الى منتصف فبراير) ، أما المجلس الاول فيجتمع من ١٠ هاتور الى ١٠ طوبه (نوفمبر ، يناير) ، ويكون اجتماعه فى القاهرة ، وجلساته سرية ، وللخديوى جمع المجلس أو تأخيره أو إطالة مدة اجتماعه أو تبديل أعضائه (حله) واجراء انتخابات جديدة (مادة ١٦ و ١٧ من اللائحة الاساسية)

(سادساً) تعيين رئيس مجلس شورى النواب ووكيله منوط بالخديوى دون أن يكون للمجلس رأى أو ترشيح فى هذا التعيين (مادة ٣ من اللائحة النظامية)

(سابعاً) يفتتح الخديوى المجلس بمقالة (خطبة العرش) ويقدم المجلس جوابه عنها بكتاب لا يقطع فيه بشىء من الامور التى يقتضى نظرها المجلس (مادة ٤ و ٥ من اللائحة النظامية)

(ثامنا) ينتخب المجلس من بين أعضائه لجانا تسمى (أقلاما) ، ومن أعمالها فحص صحة نيابة الاعضاء ، وتعرض قراراتها على هيئة المجلس ، ومن يقرر المجلس صحة انتخابهم تعرض اسماؤهم على الخديوى ليعطى كل واحد منهم « البيرولدى » أى الامر باعتماد عضويته

(تاسعا) للمجلس توقيع عقوبات على من يتخلف من الاعضاء بدون عذر عن حضور الجلسات (مادة ١٢ من اللائحة النظامية)

(عاشراً) يتمتع الاعضاء أثناء انعقاد المجلس بشىء من الحصانة النيابية ، فلا ترفع عليهم دعوى (جنائية) فى أثناء الانعقاد الا إذا ارتكب أحدهم جريمة القتل (مادة ٥٣ من اللائحة النظامية)

(حادى عشر) ادارة نظام الجلسات منوطة برئيس المجلس ، ولا يجوز للعضو

---

(١) يشبه أن يكون كرئيس النيابة اليوم

أن يتكلم الا اذا طلب الكلام وأذن له الرئيس بذلك ، ولا يتكلم الا وهو فى موضعه ، وتصدر القرارات بطريقة أخذ الآراء علانية وبالاغلبية

وعلى المجلس احترام رأى الاقلية ، والاصغاء لاقوالها وملاحظاتها (مادة ٣٥ من اللائحة النظامية ، وهذه القاعدة من أهم أركان النظام النيابى)

(ثانى عشر) أعضاء المجلس يحضرون الى المجلس بملابس « الحشمة اللائقة » وجلوسهم فيه يكون « بهيئة الادب » (مادة ٤٠) ، ولا يجوز لاى عضو نشر مناقشات المجلس أو طبعها الا باذن من الرئيس ، والا كان عرضة للجزاء الذى يوقعه به المجلس (مادة ٥٤)

هذه هى القواعد الجوهرية التى على اساسها أنشىء مجلس شورى النواب ، وخلاصتها أنه مجلس استشارى ينتخب أعضاؤه بواسطة عمد البلاد ومشايخها لمدة ثلاث سنوات ، ويجتمع شهرين فى كل سنة ، وجلساته سرية ، وليس له رأى نافذ فيما يعرض عليه من الشؤون

ولا ريب فى أن المجلس النيابى الذى يقوم على هذه القواعد لا يمكن أن يؤثر تأثيراً عمليا فى سياسة الحكومة ، مالم يتطور نظامه مع الزمن ، ويكتسب حقوقا ومزايا جديدة ، ولو جعل اسماعيل باشا للمجلس سلطة قطعية فى شؤون الحكم ، وخاصة فى مسألة الضرائب والقروض ، لبعث فيه روحا من الحياة والنهضة ، ولأمكن أن تنال مصر على يده مزايا عظيمة ، فان تصرفات الحكومة المالية كانت فى حاجة الى رقابة فعلية تتولاها هيئة نيابية ، ولو وجدت هذه الرقابة لوضعت حداً للقروض الجسيمة التى تلاحقت فى عصر اسماعيل وأفضت الى التدخل الاجنبى فى شؤون مصر

الحياة السياسية فى عصر اسماعيل

ان الحياة النيابية فى كل أمة تتبع أولا النظام الذى تسير عليه ، ثم تتأثر من الحياة السياسية فى عصرها ، وقد بينا القواعد الاساسية لنظام مجلس شورى النواب ، فلنبحث الآن ، عن مبلغ تأثره من الحياة السياسية فى عصره

كان عهد اسماعيل فى الجملة عصر تقدم ونهضة ، ولكنه من ناحية نظام الحكم يعد من عصور الحكم المطلق ، فقد كان من أخص صفات الخديوى اسماعيل ميله الى الانفراد بالحكم ، والاستئثار بالامر والنهى ، و يدل منطق الحوادث ، على انه حين أنشأ مجلس شورى النواب لم يعتزم التخلى عن سلطته المطلقة ، بل أراد أن يجعل منه هيئة استشارية تزيد من رونق الحكم وبهائه

ثم ان تأسيس هذا المجلس من غير أن تسبقه حركة مطالبة من الامة جعله يأخذ شكل المنحة ، ومن هنا نشأت سلطته ضئيلة ، ونفوذه يكاد يكون شكليا ، ومن جهة أخرى فنظام الانتخاب كان له أثر بالغ فى تكوين المجلس ، ذلك أن حصر حق الانتخاب فى العمد والمشايخ أسفر عن انتخاب معظم النواب من العمد وأعيان البلاد ، حتى صار جديراً بان يسمى « مجلس الاعيان »

فهذه الطبقة من الأمة هى التى كانت ممثلة فيه تمثيلا واسعا ، أما طبقة التجار والصناع فلم يكن لهم ممثلون إلا النزر اليسير الذى لا يؤثر فى طابع المجلس ، وكذلك خلا من الطبقات المتعلمة التى تخرجت من المدارس والبعثات العلمية منذ عهد محمد على ، فهؤلاء لم يكونوا ممثلين فيه ، لان نظام الانتخاب فى ذاته لا يجعل لهم حظا فى عضوية المجلس ، أضف الى ذلك أن هذه الطبقة كانت الى ذلك العصر منصرفة الى مناصب الحكومة ، ولم تتجه الى الحياة الحرة ، ولم تألفها بعد ، فكانت بحكم هذه الظروف جزءاً من الأداة الحكومية ، و بذلك حرم المجلس تلك العناصر الحرة المثقفة التى ترسل الى الهيئات النيابية نورا من الحياة والحرية والاستقلال فى الرأى ، وتبعث فيها روحا من الشعور بالواجب ، والشجاعة الادبية ، والتطلع الى المثل الاعلى

ولم تكن فى البلاد حين تأسيس المجلس صحافة تنبه الافكار ، وترشد النواب الى واجباتهم ، وتبصرهم بحقائق الأمور ، وتنشر مداولاتهم ، وتستثير اهتمام الكافة بمباحثهم ، ولا ثمة جمعيات سياسية تبث افكارها ومبادئها القويمة فى نفوس النواب ، و يتألف منها ومن الصحافة رأى عام يراقب المجلس و يوجهه الى الوجهة التى ينشدها

ومن ناحية أخرى لم تكن فى البلاد ضمانات نظامية أو قانونية أو قضائية أو فعلية تحمى حرية الآراء وتكفلها ، كل هذه الظروف كان لها أثرها فى تضييق حياة المجلس وتحديد مواقفه وخططه وأعماله

الانتخابات الاولى للمجلس

يهمنا أن نذكر هنا أسماء الاعضاء الذين أسفرت عنهم الانتخابات الاولى ، لأن منهم تألف أول مجلس نيابى فى عهد اسماعيل ، وجدير بنا أن نتعرف أسلافنا فى الحياة النيابية(١) ، ونتبين مبلغ ما أدوا من واجبات النيابة وتكاليفها

أعضاء مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦

نواب القاهرة

موسى بك العقاد . الحاج يوسف عبد الفتاح . السيد محمود العطار

نواب الاسكندرية

الشيخ مصطفى جميعى . السيد عبد الرزاق الشوربجى

نواب روضة البحرين (الغربية والمنوفية)

(الغربية) اتربى بك أبو العز . على كامل عمدة القصرية . الحاج شتا يوسف عمدة أبى مندور . محمد حمودة عمدة برما . سيد احمد رمضان عمدة قسطا . عبد الحميد زهرة عمدة حانوت . على ابو سالم دنيا عمدة مسهلة . سليمان الملوانى عمدة ميت حبيش القبلية . احمد الشريف عمدة ابيار

(المنوفية) الحاج على الجزار عمدة شبين الكوم . محمد افندى شمير عمدة كفر

---

(١) راجع أعضاء (مجلس المشورة) فى عهد محمد علي بالجزء الثالث من «تاريخ الحركة القومية » ص ٥٧٣ ، واعضاء الهيئات التمثيلية التي تألفت على التعاقب فى عهد الحملة الفرنسية بالجزء الاول ص ٩٦ والجزء الثانى ص ١٦و١٨و ٢٢٠

عشما . موسى افندى الجندى عمدة منوف : احمد ابو حسين عمدة كفر ربيع ، حماد ابو عامر عمدة جنزور . على ابو عماره عمدة مليج . محمد الانبابى عمدة جزى

نواب البحيرة

الشيخ محمد الصيرفى عمدة قليشان ، حسنين حمزة عمدة البريجات ،احمددبوس عمدة نكله العنب . الحاج على عمارعمدة بيبان . الشيخ محمد الوكيل عمدة سمخراط

نواب الشرقية والقليوبية

الحاج نصر منصور الشواربي من قليوب . الامام الشافعى أبو شنب عمدة الخانكه . على حسن حجاج عمدة الرملة . محمد الشواربى (قليوب) . احمد افندى أباظه (منيا القمح) . الشيخ محمد جمال الدين عمدة الجديدة . محمد عبد الله عمدة الصنافين . المعلم سليمان سيدهم عمدة بندف . بركات الديب عمدة القرين . محمد افندى عفيفى عمدة الزوامل . عبد الله عياد عمدة كفر عياد

نواب الدقهلية

هلال بك . سيد احمد افندى نافع عمدة دنديط . محمد بك سعيد (نوسا البحر). اسماعيل افندى حسن عمدة تمى الامديد ، الشيخ محرم على عمدة السنبلاوين . الشيخ العدل احمد عمدة جزيرة القباب

نواب الجيزة

عامر افندى الزمر عمدة ناهيه . ابراهيم احمد المنشاوى عمدة زاوية دهشور . عبد الباقى عزوز عمدة الرقق (الرقة)

نواب بنى سويف والفيوم

حزين الجاحد عمدة العجميين .على سيد احمد عمدة الزربى . زايد هندى عمدة جزيرة بيا . محمد حسن كساب عمدة النويره . جرجس برسوم عمدة بنى سلامة

نواب المنيا و بنى مزار

ابراهيم افندى الشريعى عمدة سمالوط . اسماعيل احمد عمدة بنى احمد . احمد

علی عمدة الزاوية . احمد حبيب عمدة الفنت. ميخائيل اثناسيوس عمدة اشروبة. حسن افندى شعراوى عمدة المطاهرة

نواب أسيوط

سليمان افندى عبد العال (ساحل سليم) . عثمان غزالى عمدة بنى رزاح . يوسف محمد عمر عمدة الشيخ تمى . رميح شحاته عمدة القوصية . عمر حمد عمدة الشغبة . عبد العال موسى عمدة دروه

نواب جرجا

محمد حمادى عمدة بلصفوره . حميد أبو ستيت من أولاد عليوه . عبد الرحمن حمد الله عمدة الجبيرات . عثمان أبو ليله من الكتكاته . عطيه مهران من ناحية نزه . احمد سلطان عمدة بندار

نواب قنا واسنا

عمر افندى أبو يحيى عمدة أبو مناع . محمد سحلى عمدة فرشوط . على ابراهيم عمدة حجازه . احمد افندى عبدالصادق من أسوان . احمد على اسماعيل عمدة السليمية

نائب دمياط

على بك خفاجى

افتتاح المجلس وخطبة العرش

٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٦

كان افتتاح المجلس يوم الاحد ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٦٦ (١٧ رجب سنة ١٢٨٣)، اذ اجتمع الاعضاء بمكان انعقاده (بالقلعة) برياسة اسماعيل راغب باشا الذى عين رئيساً للمجلس في دور إنعقاده الاول ، وحضر الخديوى حفلة الافتتاح ، يصحبه من أركان حكومته شريف باشا (الوزير المشهور) وزير الداخلية ، وحافظ باشا وزير المالية ، وعبد الله باشا عزت رئيس مجلس الأحكام ، واسماعيل باشا صديق مفتش

الأقاليم ، ورياض باشا المهردار (حامل الختم)، واحمد خيرى بك كاتب الخديوى

وتليت خطبة العرش التى كانت تسمى مقالة الافتتاح ، وهذا نصها :

« من المعلوم أن جدى المرحوم حين تولى مصر وجدها خالية عن آثار العمار ، ووجد أهلها مسلوبى الأمن والراحة ، فصرف الهمم العالية لتأمين الأهالى وتمدين البلاد بإيجاد الاسباب والوسائل اللازمة الى ذلك ، حتى وفقه الله تعالى لما أراده من تأسيس عمارية الأقطار المصرية ، وكان والدى عوناً له ونصيراً فى حياته ، فلما آلت اليه الحكومة المصرية اقتفى أثر أبيه فى اتمام تلك المساعى الجليلة ، بكمال الجد والاجتهاد ، فلو ساعده عمره لكملها على أحسن نظام ، ثم انقلبت أحوال مصر بعدهما ، الى أن قدر الله تعالى تسليم زمام ادارة حكومتها الى يدى ، ومن حين تسلمته لهذا الآن رأيتم دوام سعيى واجتهادى فى اكمال ماشرعاه من المقاصد الخيرية ، بتكثير أسباب العمارية والمدنية ، أعانني الله على ذلك ، وكثيرا ما كان يخطر ببالى إيجاد مجلس شورى النواب ، لأنه من القضايا المسلمة التى لاينكر نفعها ومزاياها أن يكون الامر شورى بين الراعى والرعية ، كما هو مرعى فى أكثر الجهات ، ويكفينا كون الشارع حث عليه بقوله تعالى « وشاورهم فى الامر » وبقوله تعالى « وأمرهم شورى بينهم » ، فلذا استنسبت افتتاح ذلك المجلس بمصر ، تتذاكر فيه المنافع الداخلية ، وتبدى به الآراء السديدة ، وتكون اعضاؤه متركبة من منتخبى الاهالى ، ينعقد بمصر فى كل سنة مدة شهرين ، وهو هذا المجلس المقدر بعناية المولى فتحه فى هذا اليوم المبارك على يدنا ، الذى أنتم فيه أعضاء منتخبون من طرف الأهالى ، وانى أشكر الله على ماوفقنى لهذا الامر المبرور ، وواثق من فطانتكم بحصول النتيجة الحسنة من حسن المداولة فى المنافع الداخلية الوطنية ، وفقنا الله تعالى لما فيه منفعة للجمهور ، وعلى الله الاعتماد فى كل الأمور » (١)

وتعد هذه الخطبة من الوثائق الهامة فى تاريخ الحياة النيابية بمصر ، وهى فى

---

(١) عن المضبطة الاصلية لجلسة افتتاح مجلس شورى النواب المحفوظة بدار النيابة

مجموعها سديدة المعانى ، وجيزة العبــارة ، وأهم ما فيها أنها قررت قاعدة الشورى فى نظام الحــكم ، واستندت فى تقريرها الى القرآن الـكريم ، مما يجعلها قاعدة لامحيص عنها ، ويثبتها فى نفوس الشعب ، وفيها تمجيــد لنظام الشورى وإشادة بمزاياه ومنافعه ، واعلان بأن الغاية من الحــكم هى منفعة الجمهور ، فورود هــذه المبادئ الهامة فى النطق الخديوى هو خير دعاية لها واعلان عنها

لجنة الرد على خطبة العرش

وافق يوم افتتاح المجلس عيد ميلاد الخديوى اسماعيل ، فأعلن الرئيس أن هذا يوم عيد يجب عدم الاشتغال فيه ، فوافق الأعضاء على ذلك ، ثم انتخبوا من بينهم لجنة تتولى تقديم الجواب على خطبة العرش ، فتألفت من عشرة أعضاء. وهم اتربى بك أبو العز . هلال بك . محمد افندى عفيفى . محمد افندى شعير . الشيخ محمد الصيرفى . سليمان افندى عبد العال . ابراهيم البشريعى . عمر افندى ابو يحيى . حسن افندى شعراوى . الشيخ على سيد احمد

وفى اليوم التــالى (٢٦ نوفمبر) ذهب رئيس المجلس ومعه أعضاء اللجنة الى السراى الخديوية بملابسهم الرسمية وقدموا الى الخديوى جواب المجلس على الخطبة

الجواب على خطبة العرش

والجواب طويل، صيغ فى قالب تمجيد وتقديس للذات الخديوية ، يكاد يقرب من العبودية ، مما لا يتفق والروح النيابية الصحيحة ، ويتضمن خلاصة لتاريخ مصر ، وما كان لها من المجــد والسؤدد فى سالف العصور ، وما آلت اليه من الاضمحلال والتقهقر ، الى أن تولى زمامها محمد على باشا ، فنهض بها وأعاد مجدها القديم ، ونوه بفضل ابراهيم باشا لمؤازرة أبيه فى أعماله الجليلة ، وما أعقب عصرها من وقوف نهضة التقدم ، الى أن تولى الخديوى اسماعيل الحــكم ، فاستأنف العمل لنهضتها ، وأفاض الجواب فى ذكر مآثر اسماعيل، ثم أظهر ابتهاج المجلس لما ناله الخديوى من تعديل نظام وراثة العرش

واليك نص الجواب،نثبته هنا على طوله ، لأنه يعطينا صورة من الروح التى تسود المجلس ، ومن أسلوب الكتابة فى ذلك العصر، وما تحويه من العبارات المملة والسجع المتكلف والتملق البالغ لولى الأمر . قال الاعضاء

« بعد ما تشرفنا بالاصغاء للمقالة الجليلة . الجامعة جوامع الكلام الجميلة . نبادر الى الاعتراف بما حوته بغاية الانشراح . وكمال الارتياح . ونقول ان مما قطفناه من زواهر الاخبار التاريخية . وعرفناه من سوالف آثار الديار المصرية . أنها كانت فى الاعصار الخالية . رافلة فى حلل المفاخر الحالية . وأن بقية الاقطار كانت تستمد من نيل معارفها الوافر . معترفة بأنها مغترفة فى الاصل من نيل عوارفها الزاخر . لكن لتداول أيدى من لم يحسن تدبير ملكها من الملوك السالفين . تناوبتها نوائب الزمن . وتناولتها ايدى المحن . حيناً بعد حين . فاندرست معالمها الباهرة . وانطمست آثار مفاخرها الزاهرة . ولعبت بها أيدى الدهور . وتكاثرت فيها الحروب والشرور . حتى رجعت القهقرى . وأصبح غيرها من الممالك فى أنواع التمدن متقدما وملكها متأخراً . وقاسى أهلها من الذلة والمسكنة ماصاروا به فى غاية الحقارة والمهانة . الى آن أراد الله تعالى أن يعيد شبابها بعد الهرم . ويجدد ما كان من بنيان محاسنها قد انهدم . وينقذ أهلهامن هذه المهالك . وينظمها فى سلك أحاسن الممالك . فشرفها بجد العزيز جنتمكان محمد على باشا.فأعاد لها من العمارية ومحاسن الآثار الاصلية ما كان تلاشى . وافرغ قلبه وقالبه فى اصلاح حالها . واعمل سديد رأيه وشديد عزمه فى اعادة جمالها وكمالها . حتى أزاح عنها تلك الوخامة .وألبسها حلل الشهامة والفخامة .واحكم معالم الاحكام.واقام بها دعائم العدل بين الانام.ودون فيها دواوين المعارف المتسقة . وجمع بها أصناف المآثر المفترقة . وجدد فيها القوانين العسكرية . وانشأ دوارس المدارس العلمية والحكمية . حتى ظهرت بعد الخفا . وأزهرت افنانها بزهور الصفا . وعاد اليها من البهاء والبهجة ما كانت فقدته فى سالف الايام . وانتظمت مصالحها الاهلية والملكية بحسن تدبيره أحسن نظام . مع مافازت به من غرائب الصنائع الفائقة . وعجائب الآثار الرائقة . مما

شوهد لنا جميعا . وتبوأنا به بيتا من العز رفيعا . فضلا عما اورثها من الغنى الاتم . والفخار الاعم . من الاستحكامات الملكية . و إحكام العمليات الوطنية . العائدة بعظيم النفع على عموم الرعية . حتى بذلك حسدت مصرنا الامصار . وصرنا بحمد الله متقدمين فى درجات العمار . وقد كان والد العزيز الاكرم عونا لوالده وهو الجد الامجد فى حال حياته ممضيا الطرق الموصلة الى التقدم والعمار بسديد آرائه وشديد عزماته . ولما آلت اليه الحكومة سلك سبيل ابيه . و بنى على تأسيساته الباهرة مما حسن مساعيه . واخذ ينشىء ما يكمل به رونق الوطن . و يجدد من العمارية والآثار الجليلة ما يبقى على ممر الزمن ، من انشاء المجالس الحقانية ، وتكثير الرجال الحربية ، والاستحكامات الملكية ، وغير ذلك مما عقدته نيته ، وأضمرته طويته ، فحسدتنا الايام عليه ، فلم نتمتع بعز حكومته الا قليلا حتى نقله الله اليه ، ثم تولى على الاقطار المصرية و ولايتها من لم يراعوا تلك المآثر العظيمة حق رعايتها ، ففترت همة مصر السابقة ، وضعفت حركة تقدمها الفائقة ، الى أن نفحتنا النفحات الالهية ، وأسعفتنا العناية الربانية ، بالحضرة الاسماعيلية ، وأعطى القوس باريها ، لطفاً من الله بهذه الديار ومن فيها ، وتولاها العزيز ابن العزيز ، ذلك الجناب الافخم ، والداورى الاكرم ، فقام فى تنظيم أمورها على ساق وقدم ، وشمر عن ساعد الجد والاجتهاد فى تجديد ما انهدم واحياء ما انعدم ، وأخذ يداوى تلك العلل ، ويسد ما تخلل بعد أبيه من الخلل ، وسعى فى مقاصد أبيه وجده ، باذلا فى موجبات التقدم والتمدن الوطنى غاية جهده ، شاغلا باله بأقصى أنواع العمارية ، مديراً فكره فيما يستدعى لهذه الاقطار كمال الرفاهية ، فأبدى من ذلك ما لم يكن فى الحساب ، و زادها من البهجة وأسباب الثروة مالم تره فى سالف الاحقاب ، ورتب ملكها أحسن ترتيب ، ونظم عقده فى سلك غريب ، بأسلوب عجيب ، ومن تمام عناية رب العالمين أن ألهم سلطاننا الاعظم ، ولا غرو لان الملوك من الملهمين ، حصر وراثة الحكومة على التأبيد فى نسل اسماعيل بأن يتولاها أكبر أولاده بعد عمره المديد ، فيالها من فكرة جليلة رائقة ، أسست فى هذه الديار ، من دواعى العمار الاسباب الفائقة ، واستلزمت تحسينا لاحوالها ، وتأميناً

لخالها واستقبالها ، أطال الله عمر سلطاننا المهاب (الصواب المهيب) ، وذلك دعاء ان شاء الله مستجاب ، ثم ازدادت الهمم الاسماعيلية ، بصرف أفكاره الخيرية العلية ، فيما يعلى قدر هذا الوطن ، و يرقى انتظام حاله على أسنى سنن، ومن كمال همته السنية ، وتمام رأفته و رحمته بالرعية ، وشغفه بدوام راحتهم ، وتمام رفاهيتهم ، اقتضت ارادته العلية ، انشاء مجلس شورى أهلية وطنية ، لما يعلمه من ان جمع الآراء فى أمور العالمين ، والمداولة فى مصالح الرعية ، مع عقلاء الوطنيين ، من مقتضيات حسن النظام ، وموجبات كمال الالتئام ، وتمام راحة الأنام ، وفوض انتخاب أعضاء ذلك المجلس لعموم الاهالى حتى يكون ما يحكمون فيه من الامور بواقع مألوفهم ، وعرض جميع ذلك الى حضرة الوالى ، تبرؤاً من غوائل المغدورية ، وتوفيراً لدواعى العدالة العمومية ، فكنا نحن المنتخبين من سائر الجهات ، المصادفين بموسم مولد الحضرة الخديوية أسر الأوقات (١) ، واذ كان انشاء هذا المجلس الانيق من أجل المساعى الحميدة ، وأتم نعمة اسداها ولى النعم عبيده ، فمن الواجب الاهم التشكر لتلك الحضرة العلية ، والتباهى بتلك المنقبة البهية ، ورفع أكفنا أناء الليل واطراف النهار بالدعوات ، فى اجل الاوقات ، وسائر الحالات ، ان يخلد عز قطرنا هذا بدوام سعود افندينا الافخم ، وولى عهده حضرة محمد توفيق باشا الاعز الاكرم ، وكذا بقية الانجال الفخام ، ولا يحرم جميعنا من حسن انظارهم ، ونفائس محاسن افكارهم ، بجاه خاتم الرسل الكرام ، عليه افضل الصلاة واتم السلام (٢) »

لجان المجلس

اجتمع الاعضاء يوم الثلاثاء ٢٧ نوفمبر سنة ١٨٦٦ فى مكان انعقاد المجلس (بالقلعة)، واشتغلوا بانتخاب لجانه ، وكانت تسمى (الاقلام) ، وعددها خمسة طبقا لما تقضى به المادة ٨ من اللائحة النظامية ، فوزع الاعضاء أنفسهم على اللجان الخمس

(١) افتتح المجلس يوم عيد ميلاد الخديوى اسماعيل

(٢) عن المضبطة الاصلية لمجلس شورى النواب ، وهى تختلف قليلا عن الصيغة المنشورة بمجموعة الجوائب

وتألفت كل لجنة من خمسة عشر عضواً ، أى أن اللجان (أو الاقلام) اشتملت على جميع أعضاء المجلس ، ونذكر هنا بيان اللجان وأسماء رؤسائها

لجنة المدائن (العواصم) و رئيسها موسى بك العقاد

لجنة روضة البحرين (الغربية والمنوفية) ورئيسها اتربى بك أبو العز ، ثم سميت لجنة الغربية فى الدور الثانى

لجنة الشرقية ، ورئيسها هلال بك ، وتشمل أعضاء من نواب الشرقية والدقهلية

لجنة المنيا ، ورئيسها ابراهيم فندى الشريعى

لجنة أسيوط ، ورئيسها سليمان أفندى عبد العال

والمهمة الاولى لهذه اللجان (الاقلام) تحقيق صحة نيابة الاعضاء ، فنظرت كل لجنة فى تحقيق نيابة أعضاء اللجنة الاخرى ، وقد قامت اللجان بهذه المهمة ، فكانت النتيجة اقرار صحة نيابة جميع الاعضاء ، وأرسلت النتيجة بكتاب من رئيس المجلس الى مهردار الخديوى لكى تعرض على الاعتاب الخديوية لاعطاء تذكرة الاعتماد (البيرولدى) للاعضاء

وللاقلام مهمة ثانية ، وهى انتخاب لجان أخرى من بين أعضائها تسمى (قومسيونات) لبحث المسائل التى يحيلها عليها المجلس كلما رأى لزوما لذلك ، وطريقة تأليفها أن ينتخب كل قلم من الاقلام الخمسة عضوا واحدا من أعضائه ، فتؤلف اللجنة من خمسة أعضاء

اعتماد عضوية النواب

واليك نص امر الاعتماد (البيرولدى) الذى أصدره الخديوى للنواب بعد تحقيق صحة نيابتهم .

« قدوة الوجوه المعتمدين ، والاعيان المنتخبين « فلان من بلدة كذا بقسم كذا بمديرية كذا » زيد اقباله ، ودام كماله ، قد علم آل الوطن العزيز ، وفهم أهل

الفطن والتميز، دوام شغف فؤادنا ، واشتغال أفكارنا بما فيه معمورية بلادنا هذه وسعة منفعة ديارنا ، وما يقدم أهلها فى مدارج التمدن ، و يصعد بهم فى معارج التمكن، وقد علمت ان ترتيب مجلس الشورى الوطنية ، مما يعود على ديارنا هذه بمزيد المزية، كما جرت فى سائر المدن المتمدنة ، وشوهد بين جميع الملل المتمكنة ، فان تلاحق الافكار ، وتصادق الآراء والانظار ، يستنتج ثمرات الالباب من أغصانها ، ويستخرج محسنات الصواب من أفنانها ، وقد رأيت فى أهل وطننا المبارك بحمد الله تعالى وتبارك . من مزيد الاهلية والاستعداد . ما يكون عوناً على حصول هذا المراد . فلذا رسمت بترتيب المجلس المذكور وانشائه . وأصدرت لائحة مخصوصة فى كيفية انتخاب أعضائه . بحيث يكونون من وجوه أهل وطننا . لينوبوا عن سائر أهالى مدائننا و بلداننا . وقد كمل أمر الانتخاب الآن . ممن يصلح لهذا الشأن . وأنت ممن انتخبوا لهذا الخصوص . وصدق عليهم فى قرار القومسيون المخصوص . وعرض ذلك بواسطة رئيس المجلس الينا . فقوبل بقبوله واستحسانه لدينا . فأصدرت هذا اليك اعلاما بأنك ممن حاز شرف الامتياز بالعضوية . فى ذلك المجلس مجلس شورى النواب الوطنية . وذلك لمدة ثلاث سنين شمسية . حسبما تقرر فى اللائحة الانتخابية . وكلكم أصحاب روية وأهلية . وأرباب فطنة جلية . وكمال معرفة بالمصالح الداخلية والمنافع المحلية . فأملى فى سمو افكاركم . وعلو انظاركم . ان يكون فى اجتماعكم هذا مايزيد اوطننا به فلاحا وتمدينا . وتجارى غيرها من الممالك المعمورة والمدائن المشهورة إصلاحا وتحسينا . فتعاونوا فى النظر الصائب . وتبينوا الفكر الثاقب . وخذوا فيما يتعلق بهذا المجلس من المصالح الداخلية . والمواد التى ترى الحكومة انها من خصائص هذه الشورى الوطنية . وأدوا وظائف هذه الجمعية على وفق حدودها . وابدوا من شرائف الآراء البهية خير موجودها . وتبصروا لما فيه اعتلاء اقدارنا باقطارنا . واجتلاء اوطاننا باوطارنا . ومزيد الرفاهية لاهاليها وساكنيها على وفق المطلوب . وانتظام حال الزراعة والتجارة والصناعة فيها على

احسن اسلوب . نسأل الله دوام التوفيق و بلوغ الآمال . وحسن الحال والمآل . فهو مولى الخير ومولى الـكمال » فى رجب سنة ١٢٨٣

محاضر الجلسات

لم تـكن جلسة الافتتاح معدودة ضمن جلسات المجلس، وانما بدأت الجلسات بعـد تأليف الاقلام ، ومحاضر الجلسات كان يكتبها كاتب المجلس ، ويوقع رئيس المجلس على محضر كل جلسة، اما القرارات فيوقع عليهـا رئيس المجلس وجميع الاعضاء

طريقة المداولة فى المجلس

كان للمجلس أن يتداول فيما تعرضه عليه الحـكومة من الشؤون و يبدى رأيه فيها، وله أن يتداول فى الاقتراحات التى يقدمها أحد الاعضاء ، فاذا تقدم عضو بأى اقتراح، يعرضه رئيس المجلس على الهيئة لتبحث أولا فى هل تنظر فيه أم لا، فاذا استقر رأيها على المداولة فيه ترسل صورته الى المجلس الخصوصى (مجلس الوزراء) ليحاط به علما ، ثم يطرح على بساط البحث ، و يتداول الاعضاء فيه ، و يحيلونه فى الغالب علي لجنة تنتخبها الاقلام ، فاذا أتمت اللجنة بحثه قدمت عنه تقريرا يطبع و يوزع على الاعضاء ، ثم يتداولون فيه ، واذا استقر رأى المجلس على قرار فى موضوعه يرسل القرار الى المعية السنية لعرضه على الخديوى و يقرر فيه مايراه ، واذا استدعت المناقشة حضور بعض كبار الموظفين لتوضيح وجهـة نظر الحـكومة يحضر الوزير (الناظر) المختص أو الموظف الفنى، فيدلى بالايضاحات المطلوبة ، و يكون حضور النظار أو كبار الموظفين بناء على طلب المجلس أو برأى الحـكومة

ونذكر ممن حضروا فى الدور الاول من الوزراء وكبار الموظفين ، شريف باشا وزير الداخلية .ومحمد حافظ باشا وزير المالية ،ومحمد مظهر باشا وكيل وزارة الاشغال، ومحمد ثاقب باشا مفتش هندسة الوجه القبلى،وسلامة بك(باشا)ابراهيم مفتش هندسة الوجه

البحرى ، وعلى بك مبارك (باشا) وكان وقتئذ رئيس هندسة المعية السنية ، واسماعيل صديق باشا مفتش عموم الاقاليم ، وكان أكثرهم حضوراً

وقد شغلت مقترحات الاعضاء معظم جلسات الدور الأول ، فكان عمل المجلس قاصرا على المداولة فيها ، وانا موجزون هنا أهم هذه المقترحات كما استخلصناها من مضابط المجلس (١)

(١) أول المقترحات التى تقدم بها الاعضاء اقتراح من هلال بك أحد نواب الدقهلية فى بحث مسألة السخرة ووضع نظام يخفف من وطأتها ، فتداول الاعضاء عدة جلسات فى هذه المسألة ، ثم أحيلت على لجنة (قومسيون) سميت لجنة (العمليات) مؤلفة من خمسة أعضاء ، وهم محمد بك سعيد ، وحسن افندى شعراوى ، ويوسف محمد ، والسيد احمد الشريف ، والشيخ محمد الصيرفى

وقد بحثت اللجنة هذه المسألة واشترك معها فى البحث اسماعيل باشا صديق ، وسلامة بك ابراهيم ، وثاقب باشا ، وعلى بك مبارك ، وكان ايفاد هؤلاء المهندسين من طرف الحكومة لارتباط مسألة السخرة بمشروعات الرى والهندسة ، فقدمت اللجنة تقريراً مطولا خلاصته تنظيم السخرة على أساس اعتبارها من المنافع العامة ،

---

(١) راجعنا هذه المضابط فى «الوقائع المصرية» التى كانت تنشرها فى حينها ، ولكن لاحظنا فقدان بعض سنوات بأكملها من مجموعة الوقائع المصرية الموجودة فى دار الكتب ، أو بالدفترخانة المصرية بالقلعة ، وفقدان أعداد كثيرة من السنوات المحفوظة ، فاستكملنا هذا النقص بالرجوع الى المضابط الاصلية المحفوظة كاملة فى مكتبة البرلمان ، ويجدر بنا فى هذا المقام أن ننوه بالجهود المحمودة التى بذلها الاستاذ محمد خليل صبحى رئيس قلم مكتب مجلس النواب في جمع هذه المضابط وتبويبها وتنسيقها بعد ان كانت مشتتة في مختلف المصالح والدواوين ، وما بذله من البحث والتنقيب لجمع صور رؤساء مجلس شورى النواب والهيئات النيابية القديمة والحديثة ، فأدى بهذه الجهود خدمة للتاريخ يستحق من أجلها جزيل الشكر والثناء

وأنها مفروضة على من تتراوح أعمارهم بين ١٥و٥٠ سنة من أهل البلاد التى تستفيد من أعمال السخرة ، وجعلها مبنية على قاعدة المساواة بين الاهلين (والمساواة فى الظلم عدل) ، فوافق المجلس على تقرير اللجنة ، وطلب عمل احصاء للانفس تطبيقا لهذه القاعدة حتى يؤخذ الانفار للسخرة بالدور

واستتبع بحث السخرة إثارة مسألة أخرى أوعزت بها الحكومة وكان المجلس فى غنى عنها ، وهى وضع ضريبة على المواشى ، وحجتها فى ذلك أن أعمال المنافع العامة التى تنفذ بواسطة السخرة تقتضى مهمات وأدوات يجب شراؤها بالثمن ، ولما كانت المواشى الموجودة بالاقاليم مخصصة لاعمال الزراعة، فوجب أن يفرض عليها مقدار معلوم من الضريبة ، بما يوفى ثمن هذه المهمات ، وعلى ذلك وافق المجلس على فرض هذه الضريبة ، ومقدارها عشرون قرشاً فى السنة على كل رأس من مواشى الزراعة كالأبقار والجاموس والثيران والخيول والبغال ، أما الجمال ففرض على كل رأس منها ثلاثون قرشاً ، وعلى كل رأس من الحمير عشرة قروش ، واستثنيت من هذه الضريبة مواشى المدن والبنادر

(٢) اقترح ابراهيم افندى الشريعى رئيس لجنة المنيا ، النظر فى مسألة تقسيط الاموال الاميرية ، وتحديد مواعيد لدفعها ، تسهيلا لسدادها ، وأحيلت هذه المسألة على لجنة مؤلفة من خمسة اعضاء ، وهم محمد افندى شعير ، ونصر الشواربى ، وميخائيل اثناسيوس ، ومحمد عفيفى ، وحميد أبو ستيت ، ورأت اللجنة وجوب تحديد مواعيد للسداد فى اوقات جنى المحاصيل توفيراً لراحة الاهالى فى دفع الاموال ، وقد حضر حافظ باشا وزير المالية الى المجلس بعد ان قدمت اللجنة تقريرها فى هذا الموضوع ، وأوضح وجهة نظر الحكومة ، وهى ان رأى اللجنة فى محله ، ولكن الحكومة لا يمكنها تعديل مواعيد الضرائب لانها مرتبطة بدفع فوائد ديونها فى المواعيد المحددة لسداد الاموال ، واستحسن تأجيل النظر فى هذه المسألة الى السنة المقبلة ، اذ ينظر المجلس فى مسألة الديون ومسألة التقسيط معاً ، فأقر المجلس ذلك

(٣) أقترح اتربى بك ابو العز أحد نواب الغربية ، تعميم المدارس (الابتدائية) بإنشاء مدرسة فى كل مديرية ، فأقر أعضاء المجلس الاقتراح وحبذوه ، وظهر منهم الميل الشديد الى تعميم التعليم بين طبقات الامة كافة ، وأحالوا المشروع على لجنة مؤلفة من عمر افندى ابو يحيى ، ومحمد حموده ، وعلى سيد احمد ، والسيد محمود العطار واحمد افندى أباظه ، وانتهت اللجنة فى تقريرها الى وجوب انشاء مدرسة فى كل مديرية وكل محافظة ، وأن يكون التعليم فيها مجانا ، وحضر شريف باشا ووافق باسم الحكومة على تقرير اللجنة ، غير انه طلب تأجيل انشاء المدارس فى السويس والقصير والعريش حتى يتم انشاء المدارس فى المديريات والمحافظات الاخرى ، فوافق المجلس على ذلك ، وأفضى شريف باشا فى بيانه بالجهود التى تبذلها الحكومة فى سبيل نشر التعليم ، وأنهى الى المجلس ان الخديوى وقف على المدارس جميع الاطيان التي يتألف منها تفتيش الوادى ، فقابل المجلس هذا البيان بالشكر والدعاء للخديوى

(٤) اقترح سليمان افندى عبد العال من نواب اسيوط النظر فى وضع نظام لسندات التعامل بين الناس ، وأحيلت هذه المسألة على اللجنة المؤلفة لبحث مسألة التقسيط ، وحضر اسماعيل صديق باشا حين المناقشة فيها ، وأنهى الى المجلس ان الحكومة مشتغلة بسن قانون عن الرهون والمعاملات ، وان المنوط بوضع مشروع القانون المذكور هو رئيس المجلس (اسماعيل راغب باشا) فاكتفى المجلس بذلك

(٥) اقترح ميخائيل افندى اثناسيوس من نواب المنيا الغاء نظام العهد (جمع عهدة) ، وخلاصة هذا النظام أن الحكومة فى عهد محمد على باشا كانت تعهد الى بعض الاعيان والمأمورين ورجال الجهادية جباية ضرائب بلاد بأكملها ممن كان أهلها غير قادرين على زراعة جميع زمامها أو متأخرين فى سداد مالها ، فكان المتعهدون يتكفلون بسداد الضريبة من مالهم الخاص اذا لم يجبوها من الاهلين ، وقد أدى هذا النظام الى إرهاق الفلاحين ، لان المتعهدين كانوا يسخرونهم لمصالحهم الخاصة ، فألغته الحكومة سنة ١٨٥٠ اذ أصدرت أمرها باسترجاع البلاد من المتعهدين

ثم عاد العمل به فى أوائل عهد اسماعيل ، فضج الناس من مساوئه ، فلا غرو ان قوبل اقتراح ميخائيل افندى اثناسيوس بالاستحسان

وقال الحاج يوسف عبد الفتاح ، ما خلاصته ، ان الاصل فى اعطاء البلاد عهدة هو مساعدة الاهالى على سداد الاموال لعدم اقتدارهم على زراعة اطيانهم وسداد اموالها ، ولكن المتعهدين كانوا يغتصبون ما يزيد عن المال من محصولات الاهالى وأخذ بعضهم لعهدتهم أراضى لاتزرع لمجرد الرغبة فى تسخير الفلاحين للعمل فى مزارعهم الخاصة ، وطلب فكّ العهد جميعها لان الاهالى فى مقدورهم سداد ماعليهم من الاموال رأساً للحكومة دون وساطة المتعهدين

وحبذ الاعضاء فك العهدواعادة الاطيان الى أصحابها ، ثم قرروا احالة المسألة على لجنة انتخبت لهذا الغرض ، مؤلفة من الشيخ العدل احمد ، واحمد على ، والحاج شتا يوسف ، واحمد عبد الصادق ، ومحمد الوكيل

وانتهت المناقشة فى الموضوع بان قرر المجلس بجلسة ١٦ شعبان سنة ١٢٨٣ فك العهد جميعها ابتداء من سنة ١٢٨٤ ه ووافقت الحكومة على هذا القرار ونفذته

(٦) اقترح محمد افندى حمادى من نواب جرجا ، وضع نظام لضبط عملية تحصيل الاموال فى المديريات لمنع العبث فى قيد المتحصلات ، وذكر ان الاهالى فى الوجه القبلى يدفعون المال ليد (الشاهد) ويقيد مايدفعونه فى ورق عادة ويبقى المتحصل عند (الشاهد) لآخر الشهر حتى يحضر الصراف ، وانه لطول المدة وعدم القيد بالدفاتر المعتمدة يحصل « لخبطة ومغشوشية فى الايراد »

وأحيلت هذه المسألة على لجنة « التقسيط » وقدمت عنها تقريراً طلبت فيه ضبط عملية التحصيل ، واتباع طريقة يعرف منها كل ممول مقدار مادفعه على وجه التحقيق ، حتى تحفظ حقوق الاهلين ، ويمنع عبث الصيارفة ، فوافق اسماعيل باشا صديق على ما رأته اللجنة ، ووعد بوضع الطريقة المطلوبة

(٧) اقترح سليمان افندى الملوانى من نواب الغربية ، منع مجازاة العمد بالضرب ، وقال الشيخ محمد الشواربى بمنع الضرب عن العمد وغيرهم من الافراد ، وأن يرفع

من القانون النص الذى يبيح الضرب للحكام ، وتناقش الاعضاء طويلا فى هذه المادة، ثم صرح رئيس المجلس بان القانون الذى تجرى الحكومة وضعه وتنقيحه منصوص فيه على منع الضرب ، فاكتفى المجلس بذلك

(٨) اقترح هلال بك ، النظر فى الاطيان الناشئة عن زيادة المساحة من صالحة و بور ، واضافتها بالمال الى أصحاب الاطيان المتداخلة فيها أو الملحقة بها

وأحيلت هذه المسألة على لجنة العهد ، وقدمت تقريرها وحصلت المناقشة فيه بحضور اسماعيل باشا صديق ، وخلاصة ما قرره المجلس فيها بجلسة ٢٥ شعبان سنة ١٢٨٣ اضافة أطيان الجزائر بثمن يساوى قيمة إيجارها عن ثلاث سنوات، ويربط عليها مال المثل ، أما أطيان الحيضان فتعطى أيضا بالثمن بواقع ايجار ثلاث سنوات، و يربط عليها مال الحوض ، والاطيان البور التى يرغب الاهلون استصلاحها تعطى لهم من غير ثمن على أن يدفعوا مالها بعد مدة لاتزيد عن ثلاث سنوات ،أما أطيان الاخراس والمستبحرة والمالحة فتعطى لمن يستصلحها من غير ثمن على أن يدفع الضريبة المماثلة عنها بعد مدة لاتتجاوز ست سنوات ، وأطيان البرارى تعطى لمن يرغبها من غير ثمن وتعفى مدة عشر سنوات من الضرائب ثم تربط عليها ضريبة عشورية من درجة الدون لمدة خمس سنوات ، ثم تربط عليها ضريبة المثل بعد انقضاء هذه المدة ، وقد وافقت الحكومة على هذا القرار على أن لا يطبق على أطيان الضواحى والبنادر وأطرافها ، لانها تعد من الاراضى القابلة للبناء ، و زاد الخديوى مدة الاعفاء من الضريبة بالنسبة لاطيان البرارى فجعلها خمس عشرة سنة بدلا من عشر

(٩) اقترح الشيخ محرم على من نواب الدقهلية فتح قنطرة البوهية وازالة ما بها من السدود لتجرى المياه فى ترعة البوهية ولا تحرم بلاد مركز السنبلاوين من الرى

(١٠) اقترح الشيخ العدل احمد من نواب الدقهلية . اعادة فم البحر الصغير على النيل بدلا من فمه الذى كان على ترعة المنصورية لسهولة وصول مياه الرى الى البلاد الواقعة عليه



اسماعيل راغب باشا
رئيس مجلس شورى النواب فى دور انعقاده الاول
(من ٢٥ نوفمبر ١٨٦٦ الى ٢٤ يناير ١٨٧٦)

(١١) واقترح على بك خفاجى نائب دمياط توصيل مياه ترعة الشرقاوية الى البلاد الكائنة بشطوط دمياط ، وقال الشيخ العدل احمد ان هذه الترعة واصلة فى ذلك الحين (سنة ١٨٦٧) الى القنطرة البيضاء المجاورة لبلاد الشطوط ، وارتأى مدها لنهاية الشطوط حتى لا تحرم مياه الرى

(١٢) واقترح كل من حميد ابو ستيت . و محمد سحلى من نواب قنا ، إصلاح الرى بحوض سمهود الواقع على حدود مديرية قنا وعمل مصرف للحوض المذكور

وأحيلت هذه الاقتراحات الاربعة على لجنة العمليات ، و بحثت فيها بحضور اسماعيل باشا صديق وكبار المهندسين السابق ذكرهم ، ولمناسبة بحث هذه المقترحات فى لجنة العمليات قدم أعضاء اللجنة مقترحات أخرى خاصة بأعمال الرى والهندسة ببلادهم ؛ فبحثتها اللجنة على ضوء ملاحظات المهندسين ؛ واتخذت فيها جميعا من القرارات ما يكفل توفير الرى و راحة الاهلين، وصدق المجلس على قراراتها فى هذا الصدد

انتهاء الدور(١)

وفى جلسة الاربعاء ٢٤ يناير سنة ١٨٦٧ (١٥ رمضان سنة ١٢٨٣) أعلن رئيس المجلس ختام الدور ، وألقى خطبة وجيزة أعرب فيها عن التشكر للخديوى على منشآته العظيمة « الموجبة لازدياد عمران الوطن » وعلى الاخص انشاء هذا المجلس ، وشكر الاعضاء على سديد أفكارهم التى أبدوها فى المسائل التى عرضوا لبحثها كانشاء المدارس والعمليات (السخرة) وتقسيط الاموال وفك العهد وإصلاح الاطيان واجراءات صيارف القرى ، وسندات المعاملات ، وألمع الى ماذكره مندوبو الحكومة الذين حضروا الجلسات من أن أفكار المجلس فى هذه المسائل حلت محل القبول لدى الخديوى « ولى النعم » ورجال حكومته ، وأعرب عن أمله فى ان تنال البلاد مزيد التقدم بما يبديه الاعضاء فى السنين المقبلة من سديد الآراء ، وختم خطبته بالدعاء للذات الخديوية ، وانصرف المجلس على ذلك

وكان يبدو على مقترحات الاعضاء ومداولاتهم حسن القصد ، والرغبة الصادقة فى خدمة المصالح العامة ، واصلاح حالة البلاد من الوجهة الاقتصادية ، وتحسين حالة الاهلين الاجتماعية ، كما يبدو عليهم الاتزان فى الآراء ، وسلامة المنطق ، والخبرة بالمسائل المحلية التى تباحثوا فيها ، وكان يعوزهم الى حد ما — الاستقلال فى الرأى ، والاضطلاع بالمسائل العلمية والمالية

أما الحكومة فكانت تعنى بتتبع مباحثات المجلس وتوفد رجالها فى بعض الجلسات ، للاتصال بالاعضاء فى مباحثهم ، واطلاعهم على وجهة نظرها ، وكان حضورهم يحكم صلة التفاهم بين الاعضاء والحكومة ، واكثر رجال الحكومة عملا فى هذا الصدد اسماعيل باشا صديق مفتش عموم الاقاليم وقتئذ ، وصاحب الحظوة الكبرى عند الخديوى اسماعيل

---

(١) كلمة (دور) كانت تستعمل للتعبير عن الهيئة النيابية بسنواتها الثلاث ، ولكننا رأينا اتباعا للمصطلحات الحديثة أن نقصر كلمة (دور) على الانعقاد السنوى

ولم يتناول الاعضاء في مباحثهم بالدور الاول إلا الاصلاحات المحلية ، أما المسألة المالية التي كانت تشغل الافكار في ذلك الحين فانهم لم يتعرضوا لها ، كما لم يطلبوا اطلاعهم على ميزانية الحكومة ليتباحثوا فيها ، ولم يبدأ تطلعهم الى البحث فيها إلا في دور الانعقاد الثاني كما سيجيء بيانه

وصفوة القول اننا اذا لاحظنا نظام المجلس الاساسي وملابسات العصر الذي اجتمع فيه، نجد ان أعماله ومباحثه تدل على مستوى برلماني لابأس به من أعضاء أول هيئة نيابية ظهرت في عهد اسماعيل

رواية لا أصل لها

ولا يسعنا أن نختم هذا المبحث قبل أن نشير الى رواية يرددها بعض المؤلفين عن موقف المعارضة بمجلس شورى النواب في أول ادوار انعقاده ، فقد زعموا أن شريف باشا ، وكان إذ ذاك وزيراً للداخلية ، أفهم النواب أن المجالس النيابية تنقسم دائماً إلى حزبين ، أحدهما يؤيد الحكومة ، والآخر يعارضها ، وانه يجدر بهم أن يؤلفوا من بينهم ذينك الحزبين ، وأن أعضاء حزب الحكومة يجلسون في مقاعد اليمين ، ونواب المعارضة يجلسون في مقاعد اليسار ، فاستنكر النواب أن يكون من بينهم من يعارض الحكومة ، وجلسوا جميعاً في مقاعد اليمين ، فافهمهم شريف باشا أنه لابد أن يجلس بعضهم في مقاعد اليسار ، فلم يكن من الاعضاء إلا أن تحولوا اليها جميعاً.

وظاهر على هذه الرواية مسحة الهزل والخيال ، فهي ولا شك من مخترعات بعض الكتاب الاوروبيين الذين يطيب لهم أن يبتدعوا أمثال هذه الحكاية ، وقد بحثنا كثيراً فلم نجد لها سندا من اقوال شاهد عيان ، ولاجاء ذكرها ولوتلميحا في مضابط المجلس ، على أن الرواية في ذاتها لا يسيغها المنطق ، فان نظام المجلس وحدوده واختصاصه وملابساته ، كل ذلك لايدع مجالا لتأليف حزب للحكومة وحزب للمعارضة ، فالاحزاب الموالية والمعارضة انما توجد حيث يكون للمجلس حق الاقتراع على الثقة بالوزارة ، ولم يكن لمجلس شورى النواب هذا الحق أصلا ، هذا

من جهة ، ومن جهة أخرى فقد شهد أحد الكتاب الفرنسيين وهو المسيو جليون دنجلار Gellion Danglar حوادث مصر من سنة ١٨٦٥ إلى سنة ١٨٧٥،وله عن مشاهداته فيها « رسائل » تكلم فيها عن مجلس شورى النواب، فلم يذكر هذه الحكاية ولا أشار اليها ، ولو كان لها ظل من الواقع لما فاته أن يذكرها ، وهذا يقطع ببطلانها ، وكل ما ذكره المسيو دنجلار عن موقف المعارضة فى المجلس أنه ظهر من بين أعضائه نائبان معارضان أبديا رأيهما بما يخالف وجهة نظر الحكومة ، قال فكان جزاؤهما الطرد من المجلس بأمر الخديوى باعتبار أنهما عضوان مشاغبان للحكومة وأنهما خطر على الأمن العام(١)

فهذه الرواية يسيغها العقل و يؤيدها المنطق ، فان نزعة الحكومة الاستبدادية تأبى أن يقف نائب فى ذلك العصر موقف المعارضة ، فلا غرابة أن تبادر الحكومة الى طرد النائبين المعارضين من المجلس ، وكنا نود أن نعرف من هما هذان النائبان الجريئان اللذان ظهرا بهذا المظهر المشرف فى أدوار الانعقاد الأولى لمجلس شورى النواب ، ولكننا لم نظفر بهذه الأمنيـة ، ولم نتبين نواب المعارضة إلا فى أدوار انعقاده الأخيرة كما سيجىء بيانه

دور الانعقاد الثانى

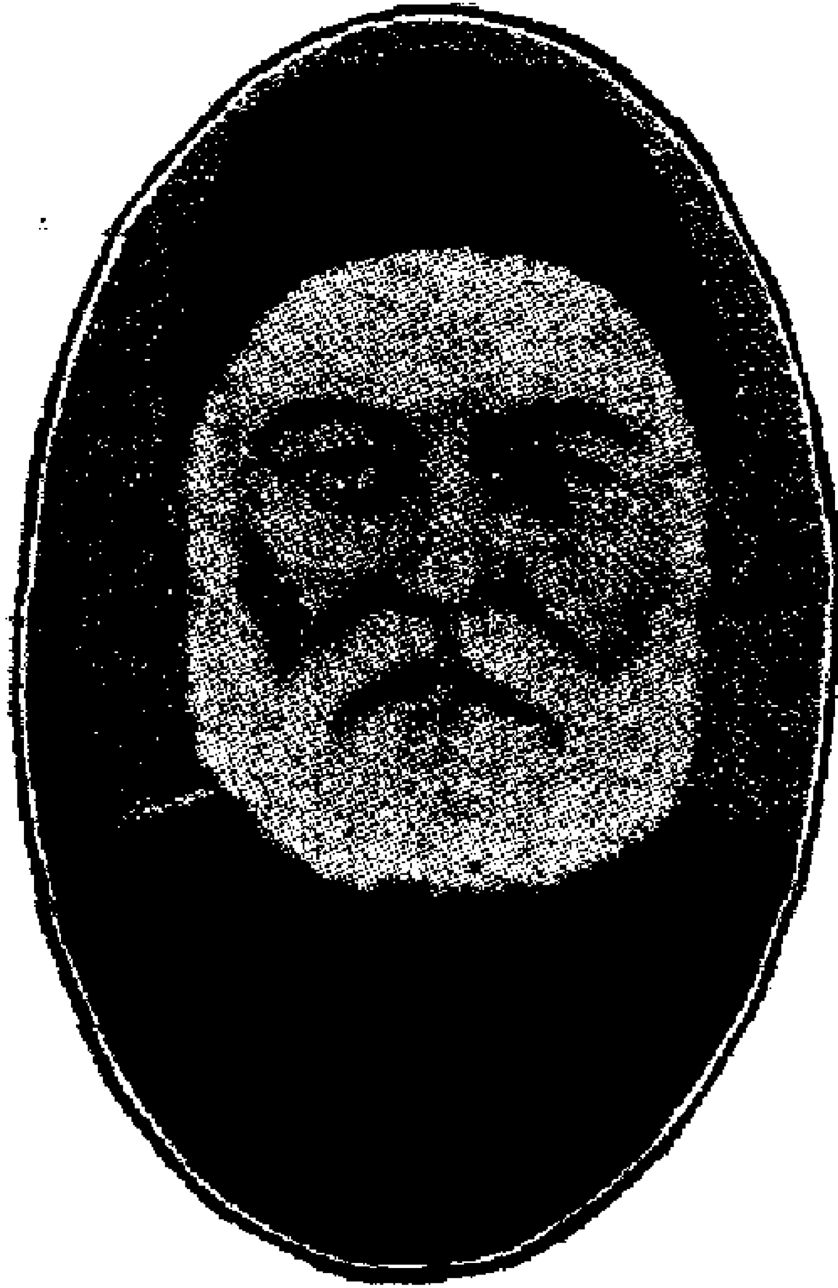
١٦ مارس سنة ١٨٦٨ — ٢٣ مايو سنة ١٨٦٨

افتتح الخديوى اجتماع المجلس يوم الاثنين ١٦ مارس سنة ١٨٦٨ (٢٢ ذى القعدة سنة ١٢٨٤) فى مكانه المعتاد (بالقلعة) ، وكان يصحبه شريف باشا رئيس مجلس الاحكام ، وشاهين باشا وزير الحربية ، واسماعيل باشا صديق مفتش عموم الاقاليم ، وذو الفقار باشا وزير الامور الخارجية ، وأحمد رشيد باشا محافظ القاهرة ،

---

(١) وسائل عن مصر الحديثة للمسيو جليون دنجلار . الرسالة السابعة المؤرخة يونيه سنة ١٨٦٨ ص ١٤٢ Letterssur l Epypte Contempo raine

وحسين باشا أمين بيت المال ، وراتب باشا ناظر ديوان الاوقاف ، وحسن راسم باشا ، وطلعت باشا كاتب الديوان الخديوى ، وأحمد خيرى بك المهردار ، واجتمع الاعضاء برآسة عبد الله باشا عزت الذى عين رئيساً للمجلس فى هذا الدور



عبد الله باشا عزت

رئيس مجلس شورى النواب فى الادوار الآتية

(١) ١٦ مارس سنة ١٨٦٨ — ٢٣ مايو سنة ١٨٦٨
(٢) ٢٨ يناير سنة ١٨٦٩ — ٢٢ مارس سنة ١٨٦٩
(٣) أول فبراير سنة ١٨٧٠ — ٣١ مارس سنة ١٨٧٠
(٤) ٧ اغسطس سنه ١٨٧٦ — ١٠ أغسطس سنة ١٨٧٦
(٥) ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٧٦ — ١٦ مايو سنة ١٨٧٧

***

وقد تأخر المجلس عن موعده المحدد فى اللائحة الاساسية وهو شهر كيهك (ديسمبر) ، وأشار الخديوى عند افتتاح الدور إلى أسفه لهذا التأخير الناشىء عن مرضه ، ثم عهد إلى خيرى بك بتلاوة خطبة العرش (مقالة الافتتاح) فتلاها

وهى خطبة طويلة أشار فيها إلى المسائل التى قررها المجلس فى العام الماضى ، وما أنفذته الحكومة منها ، وما لم تنفذه وبيان الاسباب ، فذكر مما نفذ إنشاء

مدرستى بنها وأسيوط «والباقى تحت الاجراء» ، وفك العهد ، واضافة الاطيان الزائدة فى المساحة ، وضم الاراضى القابلة للزراعة إلى من يرغبها من الأهلين ، وانفاذ معظم المقترحات الخاصة بالرى

وذكر أن ترتيب الانفار للسخرة بالدور طبقا لقرار المجلس متوقف على اتمام تعداد الانفس ، وأن مسألة سندات المعاملة موقوفة على اصدار قانون الرهون الذى كان موضع البحث والمذاكرة ، وقال عن مسألة تعديل أقساط الاموال الاميرية ، ان اجراء هذا التعديل لايخلو من صعوبة «والحكومة لاتقصر عن اجرائه حسب الامكان» ووعد باطلاع أعضاء المجلس على الاسباب التى أخرت تنفيذه ، وطلب المذاكرة فى هذا الموضوع لتقريره على «صورة مستحسنة»

وأشار إلى مشاريع الاصلاح التى اعتزمت الحكومة اجراءها وقررت عرضها على المجلس للمداولة فيها ، كتحسين الاحوال الصحية ، والعناية بزراعة القطن ، وتحسين باقى الزراعات ، واتمام الرياحات الكبيرة التى تؤدى «إلى تكثير المياه فى الغربية والمنوفية والبحيرة وبسببها تزداد عمارية بلاد كثيرة ، فالاسراع الى اتمامها من أهم الامور»

وختم الخطبة بقوله «والواجب علينا الاجتهاد فى تدارك الاسباب الموصلة إلى عمارية الوطن ، والله المرشد الى أقوم طريق ، ومنه العناية والتوفيق»

وبعد انتهاء جلسة الافتتاح استأنف المجلس اجتماعه ، وانتخب لجنة الرد على خطاب العرش ، فتألفت من عشرة أعضاء وهم

الشيخ مصطفى جميعى ، الشيخ محمد الصيرفى ، ابراهيم افندى الشريعى ، الشيخ على سيد احمد ، محمد افندى شمير ، السيد احمد الشريف ، سليمان افندى عبد العال عمر افندى ابو يحيى ، هلال بك ، محمد بك سعيد

وقدمت اللجنة إلى الخديوى جواب المجلس ، مشتملا على العبارات المألوفة فى تقديم فروض التشكر للذات الخديوية ، مع التنوية بمشاريع الاصلاح التى جاءت فى خطبة العرش ، وابتهجت لما أذن به الخديوى من اطلاع الأعضاء على

أحوال المالية للوقوف على الاسباب التى أخرت تعديل أقساط الاموال الاميرية .

لجان المجلس

بقيت لجان (أقلام) المجلس المنتخبة من الدور الماضى كما هى من غير انتخاب جديد .

تغييرات فى الاعضاء

توفى من الاعضاء موسى بك العقاد من نواب القاهرة ، وانتخب بدله السيد محمود عبد المعطى ، ومحمد حمادى من نواب جرجا ، وانتخب بدله همام حمادى من المنشاة ، ومحمد الوكيل من نواب البحيرة ، وانتخب بدله الشيخ ابراهيم الوكيل عمدة سمخراط .

ولما كان موسى بك العقاد رئيساً للجنة المدائن فى الدور السابق فقد انتخب لرآستها الحاج يوسف عبد الفتاح من نواب القاهرة

قرارات المجلس

أصدر المجلس قرارات فى عدة مسائل تتعلق بالمنافع العامة والمحلية ، ومن أهم قراراته : انشاء مجلس زراعى فى كل مديرية يسمى (مجلس تنظيم الزراعة) ينتخب أعضاؤه بمعرفة العمد بنسبة عضوين عن كل مركز للنظر فى الشؤون الزراعية وتحسينها وتقدمها ، وانشاء حقول للتجارب الزراعية يعهد إلى علماء النبات إجراء تجارب الزراعات الحديثة فيها ، و إجراء تعداد السكان لتنظيم السخرة على قاعدة المساواة ، وجواز دفع البدل النقدى للاعفاء من الخدمة العسكرية وأن تكون قيمة البدل بالنسبة للمقترعين الجدد ثمانين جنيها ، وقرر أيضاً إتمام الرياحات الكبرى وما تستتبعه من منشآت الرى ، وردم البرك والمستنقعات ، وتعميم لقاح الجدرى وزيادة عدد أطباء الصحة فى الاقاليم ، وانشاء المستشفيات ، وتعديل الضرائب وقد قرر فيها اعتماد درجات ترتيب الضرائب التى تعمل فى كل مديرية بمعرفة مندوبى الحكومة ومن يرافقهم من العمد والاعيان ، ونفذت فعلا

وممن حضر من الوزراء وكبار موظفى الحكومة جلسات هذا الدور : شريف باشا وعلى باشا مبارك وقد صار وزيراً للمعارف والاشغال، واسماعيل باشا صديق ، ومصطفى بهجت باشا المهندس الكبير مفتش هندسة الوجه القبلى ، وسلامة بك (باشا) مفتش هندسة الوجه البحرى ، والدكتور كلوتشى بك ، والدكتور محمد على البقلى بك ، والقى كل منهما بياناً هاما فى الاصلاحات الصحية

المناقشة فى المسألة المالية

عين اسماعيل باشا صديق فى خلال هذا الدور وزيراً للمالية، مع بقائه مفتشاً لعموم الاقاليم ، فعظمت سلطته، إذ انتهى اليه زمام الشؤون المالية

وشغلت المسألة المالية أفكار الناس فى ذلك الحين لتلاحق قروض الخديوى اسماعيل منذ ولايته العرش ، فقد تولى الحكم سنة ١٨٦٣ وعلى الحكومة من الديون التى اقترضها سعيد باشا نحو احد عشر مليونا من الجنيهات، فبدلا من أن يبذل جهده لوفاء هذا الدين استدان فى سنوات ١٨٦٤و٦٥و٦٦و٦٧ من الديون الثابتة نيفاً وأربعة عشر مليون جنيه ، ومن الديون السائرة نحو عشرة ملايين جنيه

وتحركت نفوس النواب لاستطلاع حقيقة الحالة المالية التى كانت أسرارها محجوبة عن الانظار ، وانقضى دور الانعقاد الاول دون أن يعرضوا لهذه المسألة على أهميتها ، ثم أثاروا بحثها فى الدور الثانى ، والفوا لجنة من ثلاثة أعضاء لدرسها وتقديم بيان عنها للمجلس ، وتوجه الاعضاء إلى وزارة المالية واطلعوا على بعض دفاترها ، ثم عادوا إلى المجلس، وأفضوا اليه ببيانات غير صحيحة عن ديون الحكومة تلقوها من اسماعيل باشا صديق الذى كان معروفا عنه أن كل ما يذكره من الارقام عن مالية الحكومة مبنى على الكذب والتضليل

وذكروا أن الباقى من ديون الحكومة نحو سبعة ملايين جنيه، وهو رقم خيالى دون الحقيقة بكثير، لان الديون بلغت فى ذلك العام نيفاً وأربعة وثلاثين مليون جنيه ، وقالوا ان الحكومة تفكر أيضاً فى عقد قرض جديد

ميزانية سنة ١٨٦٨—١٨٦٩

وقدم اسماعيل باشا صديق ميزانية ١٨٦٨ — ١٨٦٩ وخلاصتها كما يأتى بالجنيهات .

الايرادات	٧٫٢٩٠٫٠٠٠ جنيه
المصروفات	٤٫٧٠٦٫٠٠٠ جنيه
الزيادة المزعومة فى الايرادات	٢٫٥٨٤٫٠٠٠ «

وهذه الارقام لا حقيقة لها ، وتخالف الواقع من كل الوجوه ، فان مصروفات تلك السنة زادت عن ايراداتها بنحو عشرة ملايين جنيه ، استدانتها الحكومة بقروضها المتلاحقة وديونها السائرة ، ولم يقم فى المجلس من يناقش الحكومة ويسألها عن سبب الضيق المالى الذى تشعر به ويستدعى عقد سلفة جديدة إذا كانت الايرادات تزيد عن المصروفات بالمقدار الذى يظهر فى الميزانية

وألف المجلس لجنة أخرى من خمسة أعضاء ينضم اليهم أعضاء اللجنة الاولى ، للبحث عن الوسائل الكفيلة بمعالجة الحالة المالية ، فقدمت اللجنة تقريراً تدل القرائن والملابسات على أنه موعز به من الحكومة ، وخلاصته أنها ترى زيادة الضرائب على الاطيان بمقدار السدس ، وعقد قرض داخلى

وحضر اسماعيل صديق بجلسة ٢٧ محرم سنة ١٢٨٥ ، وأفضى ببيان خلاصته أنه مع ما يزعمه من زيادة الايرادات عن المصروفات فان الحاجة تدعو إلى زيادة الضرائب ، وعقد قرض داخلى بخمسة ملايين من الجنيهات ، لاداء الباقى من ديون الحكومة ، فوافق المجلس على وجهة نظره ، وانتهت المناقشة فى المسألة المالية بنتيجتين سيئتين .

(الاولى) زيادة الضرائب على الاطيان بمقدار سدس المربوط من الاموال لمدة أربع سنوات (وبعد انتهائها تقررت بصفة دائمة)

(الثانية) عقد قرض جديد زاد من عبء القروض ، ولم يخصص شىء منه

لسداد الديون السابقة ، بل ابتلعته سياسة الاسراف التى كان يتبعها الخديوى. وينفذها اسماعيل صديق .

ولم يعقد القرض الجديد فى داخل البلاد ، بل اقترضته الحكومة فى الخارج من بيت أو بنهايم المالى ، ولعلها أرادت بذلك أن تكتم حقيقته وشروطه عن الانظار ، ولم يكن مقداره خمسة ملايين ، كما وعد بذلك اسماعيل باشا صديق، بل كان مبلغاً ضخماً بلغ ١١٫٨٩٠٫٠٠٠ من الجنيهات ، وهو المعروف بقرض سنة ١٨٦٨ ، وهذا التصرف يدلك على مبلغ استهانة الحكومة بقرارات مجلس شورى النواب، وانفرادها بالتصرف فى المسائل المالية التى تعتبر الرقابة عليها من أخص حقوق الهيئات النيابية .

وكان ختام الدور الثانى جلسة ٢٣ مايو سنة ١٨٦٨

دور الانعقاد الثالث

٢٨ يناير سنة ١٨٦٩ — ٢٢ مارس سنة ١٨٦٩

عين الخديوى لرآسة المجلس فى هذا الدور عبد الله باشا عزت الذى تولى الرآسة فى الدور السابق ، وافتتح اجتماعه يوم الخميس ٢٨ يناير سنة ١٨٦٩ (١٥ شوال سنه ١٢٨٥) بالقلعة ، يصحبه شريف باشا وزير الداخلية ، وشاهين باشا وزير الحربية ، واسماعيل باشا صديق وزير المالية ، ومحمد حافظ باشا رئيس مجلس الاحكام ، وذو الفقار باشا وزير الامور الخارجية ، وحسن باشا راسم مفتش عموم الاقاليم ، وطلعت باشا كاتب الديوان الخديوى، واحمد خيرى بك حامل الختم

خطبة العرش وأهميتها

وتليت خطبة الافتتاح ، وهى أطول خطب الخديوى اسماعيل فى مجلس شورى النواب، وأغزرها مادة، لما جمعت من البيانات عن أعماله منذ ولايته العرش إلى سنة ١٨٦٩ ، ولاهمية هذه الخطبة نلخصها هنا تلخيصاً وافيا

ابتدأ الخديوى خطابه « بالسلام على أهل المجلس »، وأعرب عن سروره لاجتماعهم بقصد المذاكرة فيما يعود على الوطن بالنفع العظيم ، وذكر الشؤون المالية فأبدى سروره لحسن سيرها ...من غير مضايقة للحكومة أو مشقة للاهالى، مع نقص النيل فى ذلك العام ، وذكر ما بذلته الحكومة من الجهود والوسائل للافاة هذا النقص ، وتوفير أسباب الرى ، وأن هذه الوسائل أثمرت فى الوجه البحرى، ولكنها لم تأت بكل ما تبتغيه الحكومة فى الوجه القبلى ، وحرمت بعض الجهات ماء الرى لعلو أراضيها ، فأعفيت من الضريبة ، ووزعت الحكومة الغلال على أهلها ساعدتهم فى مؤونتهم ، وأعطتهم تقاوى الزراعة ، وأعفتهم من أعمال السخرة ، وأجلت ميعاد جباية الاموال من كافة الاهلين، «وبهذه الوسائط لم يحصل لهم أدنى مشقة ، ولا قيل بأن أحداً من أهالى القطر حصل له ضيق ولا فاقة بهذا الداعى ، بل الجميع فى غاية الراحة والمحتاج منهم متحصل على قوته »، ثم ذكر أن الحكومة اعتزمت تأليف لجنة من كبار المهندسين لاتخاذ الوسائل الفعالة لتوفير أسباب الرى فى السنة التى ينقص فيها النيل مثل هذا العام

وتكلم عن المالية ، فقال انه بفضل «حسن تدابير الحكومة » وتصرفاتها ، وما اقتصدته من المصروفات ، وما اقترضته من السلفة الاخيرة « قد توازنت ادارة المالية » ، وسددت مقدارا جسيما من الديون « التى كانت باقية من عهد المرحوم عمنا سعيد باشا وقدرها ٢٢ مليون جنيه (كذا)، وصار الباقى الآن من الديون ١٧ مليون جنيه تقريبا (كذا) بما فى ذلك القرض الجديد»

اعمال العمران فى عهد اسماعيل

وذكر الاعمال التى أنفقت عليها الحكومة من هذه القروض ، فقال انها دفعت لشركة قناة السويس ثمانية ملايين جنيه ؛ وأعرب عن أمله فى أن ما تكبده الاهالى من المشقة فى تشغيلهم فى حفر القناة ، وما دفع للشركة من التعويضات لا تضيع ثمرته ، فان القناة ستفتح الملاحة فى شهر اكتوبر سنة ١٨٦٩ ، وللحكومة نصف أسهم

الشركة تقريبا ، ولها عدا ذلك ١٥ ٪ من أرباحها ، وسيكون ذلك بابالايراد جديد مستمر ، ثم ذكر ما أنفقته الحكومة على أعمال العمران ، كالسكك الحديدية ، فقال ان ما أنشيء منها في عهده بلغ ٨٥٠ (خمسين وثمانمائة) ميل ، وأنشيء كوبرى ترعة الوادى ، وثلاثة كبار جسيمة بخطوط الوجه القبلى ، ومائة قنطرة ، أربعون منها بالوجه البحرى ، وستون بالوجه القبلى ، وأشار الى ما صرف على اصلاح ميناء السويس ، وكوبريين آخرين على ترعة المحمودية بقرب محطة السكة الحديدية ، وكوبرى ثالث شرعت الحكومة فى انشائه على رياح المنوفية

وعدد ما أنشأه من أعمال الرى فبلغت ٢٠٧ قنطرة و٤٠ ترعة ومصرفاً ، وكوبريا واحدا ، و٥ هويسات و٣٠ بابا للهويسات ، وأربعة أرصفة من الحجر ، و٢٥ من البدالات والسحارات وما اليها

الجيش والبحرية

وتكلم عن الجيش وما أنفقه فى اصلاحه ، فقال انه لما تولى العرش لم يكن موجودا سوى ٣ آلاف من جنود البر (كذا) وستمائة من جنود البحر ، وعدد قليل من السفن الحربية لا يزيد عن ثلاث أو أربع قطع « مع عدم الانتظام على العموم فى الامور العسكرية ، ونقص المهمات الحربية » بحيث لم يكن ممكنا تسليح خمسة عشر الفا أو عشرين الفا من الجنود ، وذكر ما أجراه من التنظيمات المستجدة ، وما جدد من المهمات الحربية وأنشأ من الورش والمصانع لتشغيل الملبوسات والمهمات العسكرية ، والسفن الحربية وسفن النقل التى اشتراها أو أنشأها ، وبلغ عددها ٢٢ قطعة ، وذكر شراء عدد كبير من البنادق الحديثة الطراز ، وعاد الى ذكر الديون فقال انها صرفت على الاعمال والمشروعات العامة العائدة على الوطن بالنفع العظيم ، وألمع إلى فكرة بيع السكك الحديدية التي عرضت على الحكومة ، قال ولو باعتها السددت أغلب ديونها « وبهذا يظهر أن قيمة السكة الحديدية على حدتها توازى ديون الحكومة » ثم قال :

« واحمد المولى وأشكره سبحانه وتعالى ، على أنه من منذ ما أخذت زمام

هذه الحكومة بيدى ، وأنا صارف نيتى وأفكارى فى اجراء مايكون فيه المنفعة والفائدة لهذا الوطن بكمال العمران وازدياد رفاهية الاهالى وتوسيع دائرة الزراعة والتجارة »

مقاصد اسماعيل

وذكر أنه يوم تقلده الحكم أبدى فى خطبته لقناصل الدول مقاصده التى جعلها برنامجه وهى (١) رفع السخرة عن الاهالى (٢) توسيع دائرة الزراعة والتجارة (٣) نشر التعليم العمومى (٤) ترتيب مخصصات سنوية لمصروفاته الخاصة (٥) ترتيب المحاكم ، واستعرض مابذله فى اتمام هذه المقاصد الخمسة

فقال عن رفع السخرة ان الحكومة تكلفت صرف مبالغ جسيمة فى هذا الصدد « انما قد تم أمرها بانضمام حسن همتكم وصائب آرائكم ، وجرت العمليات على أتم نظام » (يشير إلى تنظيم السخرة)

وقال عن توسيع دائرة الزراعة والتجارة ، إن ما تم من الاعمال العظيمة كمد السكك الحديدية واقامة المبانى والقناطر وغيرها قد أدى إلى تحسين الزراعة وتكثيرها واستصلاح مقدار جسيم من الاراضى ، « و بلغ ما صار اصلاحه وزراعته فى عهد حكومتنا لغاية هذه السنة (١٨٦٩) ٣٢٧٫٤٥٨ فدان » .

السودان فى خطبة العرش

وذكر أعمال العمران فى السودان فقال « وأما الاقاليم السودانية بالمثل لم أترك أمرها ، بل بذلت غاية جهدى فى اصلاح أحوالها وترقى أسباب الزراعة والتجارة بها ، كما أنه جارى العمل الآن فى امتداد خطوط التلغراف إلى مدينة الخرطوم التى هى مركز تلك الاقاليم والى سواكن حتى قارب الانتهاء ، و بالمثل صارت المباشرة فى عمل خط تلغرافى أيضاً من سواكن إلى مصوع ، وعند نهو و إتمام ذلك سيصير تفرع جملة خطوط بحسب اللزوم ، لان كامل الأدوات والمهمات اللازمة لذلك موجودة وجاهزة للعمل ، و بواسطة ماصار إجراؤه هنالك من التنظيمات والاجراءات النافعة حسبما اقتضاه الموقع لله الحمد قد بدا ظهور الثمرة المقصودة ، وتزايد إيراد الحكومة

هناك أضعاف ما كان، فبعدما كانت نظارة المالية تمد هذه الاقاليم بمبلغ ثلاثين الف كيس (١٥٠٠٠٠٠ جنيه) صارت هى الآن ترسل لخزينة المالية سنويا مبلغا وقدره ١٥٠٠٠ كيس (٧٥٠٠٠ جنيه) بخلاف مصاريفها الملكية والعسكرية »

التعليم

وقال عن « مادة التعليم التى هى أساس التمدن » انه من وقت تأسيس مدرستى المبتديان والتجهيزية بمصر وظهور ثمراتهما تعددت المدارس التى أنشأها وأحصاها فى الخطبة كما يأتى

المدارس التابعة لديوان المدارس (وزارة المعارف) — ١٢ مدرسة

بالقاهرة: مدرسة المبتديان، المدرسة التجهيزية، المهندسخانة والأبنية، الادارة والألسن (الحقوق)، المساحة والمحاسبة، العمليات (الفنون والصنائع)، مدرسة الرسم

بالاسكندرية: المدرسة الابتدائية، المدرسة التجهيزية، المدرسة البحرية

بالاقاليم: مدرسة طنطا، مدرسة اسيوط

المدارس التابعة لديوان الجهادية (وزارة الحربية) — ١٠ مدارس

مدرسة الطوبجية، مدرسة السوارى (الفرسان)، مدرسة البيادة (المشاة)، مدرسة أركان حرب، الطب البيطرى، مدرسة قلفاوات الشيش، المحاسبة، الزراعة، الجبخانجية، العمليات.

ثم ذكر تنظيم المكاتب الاهلية

وقال عن المقصد الرابع. إنه رتب لنفسه مخصصات معلومة فى الميزانية منذ عدة سنين(١)

---

(١) مقدارها ٦٠٠٠٠ كيس أى ٣٠٠٠٠٠ جنيه، و٢٢١٤٥ كيس أى ١١٠٧٢٥ ج للعائلة الخديوية كما ورد فى الميزانيات السنوية، ثم خفضت مخصصات الخديوي والعائلة الخديوية فى ميزانية سنة ١٨٧٨ الى ٢٦٦٠٠٠ جنيه، منها ١٠٠٠٠٠ للخديوى وذلك بسبب العجز الذى نشأ عن الارتباك المالى وفداحة فوائد الديون (ملحق نمرة ٦ للتقرير الاول لاجنة التحقيق العليا ص ١٤٣)

وتكلم عن المقصد الرابع فألمع إلى مفاوضات الحكومة مع الدول الاوروبية من أجل إنشاء المحاكم المختلطة وموافقة الدول على استحسان إنشائها وقرب انعقاد لجنة دولية لوضع نظم هذه المحاكم

وختم خطبته بتصميمه النية على اتباع هذا المنهج ، وبأن الحكومة قد نفذت آراء المجلس فى العام الماضى والذى قبله ، وأعرب عن أمله فى أن يتذاكر المجلس هذه الدورة فيما يؤدى الى توسيع دائرة العمران والتقدم والثروة « والمسئول من المولى الكريم ، توفيق جمعنا الى ما فيه الخير والاصلاح العميم »

الجواب على خطبة العرش

انتخب المجلس لجنة للرد على خطبة العرش مؤلفة من عشرة أعضاء وهم:

احمد افندى على . الشيخ على سيد أحمد . سليمان افندى عبد العال . عمر افندى أبو يحيى . اتربى بك ابو العز . السيد احمد الشريف . محمد بك سعيد . الشيخ محمد الشواربى ، السيد محمود العطار ، الشيخ مصطفى جميعى

وقدموا جواب المجلس الى الخديوى ، وهو جواب طويل ، استهلوه بقولهم على لسان المجلس

« الشرف كل الشرف ما حزناه ، والفخر كل الفخر ما حظيناه فوق ما أملناه ، لما ترادف علينا من النعم الجليلة ، والمنن الجزيلة ، بتكرار افتتاح هذا المجلس فى ظل الساحة الخديوية ، والمؤسس على موجبات رفاهية الأهالى والعمارية ، ونهنىء انفسنا بمحاسن التهانى المنيفة ، ونبهج ارواحنا لتشرفنا بالاصغاء الى المقالة الشريفة »

وبهذا الاسلوب كتب الجواب ، وكله ثناء بالغ ، ومديح واطراء للذات الخديويه ، وترديد لما جاء فى خطبة العرش من البيانات والاقوال

تغييرات الاعضاء

استعفى محمد افندى شعير ، وانتخب بدله على افندى شعير ، وعين الشيخ محمد

الصيرفى (بك) وكيلا لمديرية المنوفية ، وهلال بك وكيلا لمديرية الغربية ، واحمد افندى اباظه وكيلا لمديرية البحيرة ، ومحمد افندى عفيفى وكيلا لمديرية الشرقية ، وابراهيم افندى الشريعى وكيلا لمديرية الجيزة ، ولم ينتخب اعضاء بدلهم

وانتخب محمد بك سعيد رئيسا للجنة الشرقية بدلا من هلال بك ، واحمد افندى على رئيسا لقلم المنيا بدلا من ابراهيم افندى الشريعى

المسائل التى تباحث فيها المجلس

تناولت مباحثات المجلس فى هذا الدور مقترحات الاعضاء فى المنافع العامة المحلية ، ومما قرره ان يكون تنصيب مشايخ البلاد وعددهم برغبة الاهالى ، وتكليف المديرين التحرى عن سلوكهم ، وان لا يعزل احد منهم إلا اذا ثبت عليه ارتكاب جنحة

وقرر ترغيب الاهالى فى تحرير حجج بملكيتهم بالمحاكم حتى تستقر الملكية والتصرفات العقارية ، والتصريح لكل مالك باثبات ملكيته امام القضاء سواء اكان بطريق التعاقد ام التوارث ، وان تحرر له الحجة بذلك فى المحكمة

ومما قرره تنظيم المبانى بالمدن والقرى ورسم خرائط عن مبانى كل بندر بمعرفة مهندس التنظيم ، وقرر فتح الشوارع فى البنادر والقرى ، واصلاح الطرق الزراعية ، وشق الترع والعناية بتطهيرها ، وتوفير وسائل الرى

وقرر منع فرز الحصص فى الاطيان الموروثة ، وكان الفرز حقا مخولا لكل وارث طبقا للمادة الثانية من لائحة الاطيان المعروفة باللائحة السعيدية الصادرة سنة ١٢٧٤ هـ (١٨٥٨ م) ، وقرر المجلس جعل التكليف على أكبر أولاد المتوفى ، وخوله حق ادارة الملك المشترك وتقسيم صافى الريع على الورثة ، وبنى المجلس قراره على وجوب «استمرار فتح البيوت ذوى العائلات» ، و بناء على هذا القرار الغى النص على الفرز الوارد فى اللائحة السعيدية

وقرر أيضا تشكيل مجالس زراعة تسمى (مجالس تفتيش الزراعة) مؤلفة من موظفين فنيين للنظر فى شؤون الاراضى والزراعات ، واجراء مايؤدى إلى

توسيع نطاق الزراعة ، وأن يكون بالوجه البحرى مجلسان ، و بالوجـه القبلى ثلاثة مجالس ، وذلك عدا (مجالس تنظيم الزراعة) التى قرر المجلس انشـاءها فى الدور السابق ، ثم قرر المجلس استعجال الحكومة فى انشائها وانشاء حقول التجارب

الميزانية

واحضر وزير المالية (اسماعيل باشا صديق) ميزانية سنة ١٨٦٩ — ١٨٧٠ بجلسة ٢٨ ذى القعدة سنة ١٢٨٥ وخلاصتها كما يأتى :

جنيـه

٧٫٣٣٥٫٠٠٠ مجموع الايرادات

المصروفات وأقساط الديون

جنيـه

٣٫١٧٥٫٠٠٠ المصروفات

٢٫٥١٥٫٠٠٠ أقساط الديون

٥٫٦٩٠٫٠٠٠ ج مجموع المصروفات ٥٫٦٩٠٫٠٠٠

١٫٦٤٥٫٠٠٠ ج الزيادة المزعومة فى الايرادات

ومن هذه الارقام يتبين أن أقساط الديون زادت عن نصف مجموع المصروفات وهذا يدلك مبدئيا على جسامة القروض لغاية سنة ١٨٦٩ ، وقد تضاعفت بعد ذلك كما تقدم بيانه فى الفصل الحادى عشر ، ولم تجر مناقشة ذات بال فى الميزانية ، واعتمدت كما هى

وختم الدور يوم الاثنين ٢٢ مارس سنة ١٨٦٩ بخطبة وجيزة لرئيس المجلس شكر فيها الاعضاء على ما أبدوه « من صائب الآراء » وأعلن ختام المجلس وانصرف الاعضاء

الهيئة النيابية الثانية

انتخابات سنة ١٨٧٠

انتهت عضوية مجلس شورى النواب الاول بانقضاء ثلاث سنوات على انتخابه ، وأجريت الانتخابات للهيئة النيابية الثانية فى أوائل سنة ١٨٧٠ ، وتولى الانتخاب عمد البلاد ومشايخها طبقاً للائحة النظامية

وهاك أسماء النواب الذين أسفرت عنهم الانتخابات الجديدة (١)

نواب القاهرة

السيد حسن موسى العقاد . السيد امين الدنف . السيد يوسف العقبى

نواب الاسكندرية

الشيخ مصطفى خليل جميعى . السيد ابراهيم على جميعى

نواب الغربية

ابو النجا دنيا (من مسهلة) . سعد الجزار (من دماط). الشيخ سلمان العبد عمدة شبرا النملة . السيد عيسوى الشريف (ابيار) . محمد ابو حمد عمدة حليس. احمد الديب عمدة كفر الديب . عمارة العشرى عمدة ميت بدر حلاوه . سيداحمد القاضى عمدة مطوبس . ابراهيم عامر عمدة تطاى

نواب البحيرة

الشيخ حسين امين عمدة شابور . الشيخ على مهنا عمدة كفر سلامون . الشيخ احمد على محمود عمدة الرحمانية . الشيخ عبد الله ناصر عمدة محلة بشر . الشيخ محمد الانصارى عمدة ادفينا

نواب الشرقية

الشيخ شحاته شاش عمدة بنى هلال . الشيخ حسن زايد عمدة كفر الشر

---

(١) الوقائع المصرية العدد ٣٤٤ (٧ فبراير سنة ١٨٧٠) بعد التصحيح الذى رجعنا فيه الى دفتر قيد أسماء الاعضاء المحفوظ ضمن الوثائق الاصلية لمجلس شورى النواب

القبلى . الشيخ حسن غيث عمدة كفر شلشلمون . حسن عامر عمدة العزيزية . المعلم موسى خليل عمدة كفر الدير . الشيخ محمد الفرماوى عمدة الزوامل . محمد ايوب سليمان عمدة كفر ايوب سليمان . الشيخ محمد صالح الحوت عمدة الصالحية

نواب الدقهلية

يوسف رزق عمدة كفر يوسف رزق . الشيخ حسنين سويلم عمدة صهرجت الصغرى . محمد الاتربى عمدة اخطاب . الامام العشماوى عمدة الطرحة . احمد ابوسعده عمدة بدواى . الشيخ حسنين حسن عمدة طوخ الاقلام

نواب القليوبية

الحاج سالم الشواربى عمدة قليوب . بيومى عابد عمدة كفر عابد . الحاج قاسم منصور عمدة كفر شبين . محمود زغلول عمدة ميت كنانه

نواب المنوفية

على افندى شعير عمدة كفر عشما . السيد الفقى عمدة كمشيش . شاهين احمد الجنزورى عمدة بلمشط . رضوان ابراهيم بلال عمدة طوخ دلكه : الشيخ احمد عبد الغفار عمدة تلا . على محمود عمدة المصيلحة

نواب مديرية اسنا

منصور حماده عمدة تجار اسوان . عبد الرحمن خالد عمدة المطاعنة

نواب مديرية قنا

خليفه ابراهيم عمدة ابو مناع بحرى . احمد افندى حسن عمدة حجازة . احمد خلف الله عمدة هو

نواب مديرية جرجا

احمد حسين عمدة البلينا . حميد حمد عمدة ونينه . ضيف الله حسن عمدة شندويل . عبد الرحمن همام عمدة اولاد اسماعيل . الشيخ عبد الرحمن السيد عمدة ام دومه . السيد رفاعة عنبر (طهطا)

نواب اسيوط

حسنين النجدى عمدة المشايعة . حسن ابراهيم من بنى رزاح ابنوب . مهنى يوسف عمر عمدة الشيخ تمى . المعلم فرج ابراهيم عمـدة ديرمواس . الشيخ محفوظ رشوان عمدة الحواتـكة . محمد جابر عمدة صنبو

نواب مديرية المنيا وبنى مزار

عبد الله مصطفى عمدة الفشن . حسن افندى عبد الرازق عمدة ابو جرج . بدينى افندى الشريعى عمدة سمالوط . حنا افندى يوسف عمدة نزلة الفلاحين . اسماعيل افندى سليمان عمدة ماقوسه . خليفه مرزوق عمدة بنى احمد

نواب بنى سويف

محمد ابو المـكارم عمدة طنسا بنى مالو . حنفى العريف عمدة بوش . ابو زيد عبد الله الوكيل عمدة الميمون

نواب الفيوم

على اليمانى عمدة مطر طارس . محمد الدهشان عمدة اهريت الغربية

نواب الجيزة

حسنين افندى الزمر عمدة طناش . مراد افندى السعودى عمدة المحرقة . سالم افندى حماد عمدة حلوان

نائب دمياط

على بك خفاجى

دور الانعقاد الاول

سنة ١٨٧٠

افتتح الخديوى اسماعيل المجلس الجديد بالقلعة فى الحفلة المعتادة يوم الثلاثاء اول فبراير سنة ١٨٧٠ (غاية شوال سنه ١٢٨٦) يصحبه شريف باشا وزير الداخلية وشاهين باشا وزير الحربية ، واسماعيل باشا صديق وزير المالية ومفتش عموم الاقاليم ،

ونوبار باشا وزير الخارجيــة ، وعلى مبارك باشا وزير المعارف والاشغال والسكك الحديدية ، واحمد خيرى بك مهردار الخديوى

وكان رئيس المجلس فى هــذا الدور عبد الله باشا عزت رئيسه فى الدورين السابقين .

وقرئت خطبة العرش ، وكانت وجيزة العبارة ، على عكس خطبة الدور الماضى والذى سبقه ، واقتصرت على الاشارة إلى مرور العام المنصرم « بكل خير وبركة » وان المزروعات بالجهات كافة فى غاية الخصوبة ، أما شؤون الحكومة فى خلال العام فلم يشر اليها الخديوى ، وأحال بيانها على الوزراء بقوله « وأما إدارة الحكومة فى ظرف هذه السنة فما تريدون معرفته من اجراءاتها كالجارى بكل عام فلكم أن تسألوا عنه من حضرات النظار »وأعرب عن أمله فى أن تسفر مداولات المجلس فى هذا العام عن المنافع الجليلة التى عادت من مداولات المجلس فى الاعوام الماضية

وغير خاف أنه فى أوائل سنة ١٨٧٠ حين افتتح الخديوى جلسات المجلس الجديد كان الضيق المالى قد ظهرت بوادره فى دوائر الحكومة ، وأخذ الناس يتشوفون إلى سماع خطبة العرش لعلهم يرون فيها بارقة أمل فى تحسن الحالة المالية ، وخاصة فيما له مساس بتلاحق القروض ، وتضخم الديون السائرة ، ولكن الخطبة جاءت خلواً من الاشارة الى الدين العام ثابتاً كان أو سائراً

وجاء الجواب على خطبة العرش خلواً أيضاً من الاشارة إلى هذه المسائل الهامة ، وعلى طول عبارات الجواب فانه اقتصر على صوغ قلائد المديح والتمليق للخديوى

وقدم هذا الجواب الى الخديوى لجنة من رئيس المجلس ومن عشرة أعضاء منتخبين ، وهم بدينى افندى الشريعى . حسن افندى عبد الرازق . على افندى شعير . الشيخ عيسوى الشريف . على بك خفاجى . الشيخ مصطفى جميعى . الشيخ عبد الرحمن السيد . الشيخ محفوظ رشوان . الشيخ احمد ابو سعده . الشيخ شحاته شاش .

لجان المجلس

وانتخب المجلس لجانه الخمس لتحقيق صحة نيابة الاعضاء ، ونذكر هنا بيان هذه اللجان واسماء رؤسائها

لجنة المدائن (العواصم) وتشمل نواب القاهرة والاسكندرية ودمياط والبحيرة و بعض نواب القليوبية والشرقية والجيزه ، ورئيسها السيد يوسف العقبى

لجنة الغربية ورئيسها على افندى شعير وتضم نواب الغربية والمنوفية

لجنة الشرقية ورئيسها الشيخ محمد الفرماوى . وتتألف من نواب عن الشرقية والدقهلية والقليوبية

لجنة اسيوط ورئيسها الشيخ .عبد الرحمن السيد ، وتتألف من نواب عن أسيوط وجرجا وقنا واسنا

لجنة المنيا ورئيسها بدينى افندى الشريعى ، وتضم نوابا من المنيا واسيوط وجرجا و بنى سويف .

ونظرت اللجان فى صحة نيابة الاعضاء فاقرت نيابتهم جميعا

تغييرات فى الاعضاء

وانتخب الشيخ على جعفر عمدة صنافير بدلا من الحاج سالم الشواربى الذى عين مأمورا لضواحى مصر والشيخ، محمد حجازى عمدة قرمله (شرقية) بدل الشيخ محمد صالح الحوت .

أعمال المجلس

واقتصرت مباحثات الاعضاء على ابداء رغبات، أهمها يتعلق بالشؤون الزراعية كطلب تحسين وسائل الرى والصرف، والبحث فى مسألة الرياحات، وانشاء الجسور وتقويتها ، وتطهير الترع وما الى ذلك ، و بعض الشؤون القضائية، كزيادة عدد المحاكم (المجالس المحلية) وقد قرر المجلس فيها إنشاء مجلس محلى أى محكمة ابتدائية فى كل مديرية بعد أن كان لكل مديريتين أو ثلاثة مجلس واحد ، وقرر إنشاء

بلسين استئنافيين (بدل مجلس واحد) فى الوجه القبلى، احدهما فى جرجا ويختص لفصل فى القضايا المستأنفة من اسيوط وجرجا وقنا واسنا ، والآخر فى المنيا ويختص قضايا المنيا و بنى سويف والفيوم ، وقد نفذت الحكومة هذا القرار

الميزانية .

وقدم اسماعيل باشا صديق الميزانية ، وهى أرقام اجمالية لا يمكن تعرف الحقيقة منها ذلك انها قاصرة على ذكر أبواب الايراد العمومى والابواب الاجمالية للمنصرف ، وليس فيها بيان تفصيلى لاقساط الديون ، ولا ثمة ذكر الديون السائرة التى كانت آخذة كل يوم فى ازدياد

وهذه خلاصة الميزانية

جنيه	
٧٫٣٤٧٫٠٠٠	الايرادات
	المصروفات وأقساط الديون

	جنيه	
	٣٫٤٠٠٫٠٠٠ ج	المصروفات
	٢٫٤٨٥٫٠٠٠ ج	أقساط الديون
٥٫٨٨٥٫٠٠٠	٥٫٨٨٥٫٠٠٠ ج	مجموع المصروفات وأقساط الديون
١٫٤٦٢٫٠٠٠ ج		زيادة الايرادات عن المصروفات

ولم يسأل أحد من الاعضاء لمناسبة نظر الميزانية عن الابواب التى صرف فيها القرض الاخير الذى عقد سنة ١٨٦٨ ومقداره ١١٫٨٩٠٫٠٠٠ جنيه ، وفيم كانت زيادة الديون السائرة التى بلغت ١٢ مليون جنيه فى اواخر سنة ١٨٦٩ ، ومقدار ما أنفق على حفلات افتتاح قناة السويس ، وغير ذلك من أبواب السفه والاسراف ، واقتصرت المناقشة فى الميزانية على ملاحظات تافهة ، وانتهى الدور فى ٣١ مارس سنة ١٨٧٠ (٢٩ ذى الحجة سنة ١٢٨٦)

دور الانعقاد الثانى

سنة ١٨٧١

عين السيد ابو بكر راتب باشا رئيسا للمجلس فى هذا الدور ، وتأخر انعقاده عن موعده المعتاد ، فإن اللائحة الاساسية تقضى باجتماعه فى كل سنة من ١٥ كيهك لغاية ١٥ امشير، أى من منتصف ديسمبر الى منتصف فبراير ، ولكن هذا الدور ابتدأ يوم ٤ بؤونه أى ١٠ يونيه سنة ١٨٧١ ، فى شدة الصيف ، فكأنه قد تأخر عن موعده نحو ستة أشهر ، وكان الخديوى يصطاف فى الاسكندرية ، فجاء إلى مصر خصيصا لافتتاح المجلس

ولا ندرى سببا لهذا التأخير ، وهل كان عن عمد وعدم اكتراث ، أم لارتباك أحوال الحكومة المالية واشتغال اسماعيل صديق بتدبير المال اللازم لمطالبها ، ولعله يكون لسبب منها أو لها مجتمعة

افتتح الخديوى المجلس بالقلعة فى الحفلة المعتادة ، يصحبه اسماعيل باشا صديق وزير المالية ، وقاسم رسمى باشا وزير الحربية ، وعبد الله عزت باشا رئيس مجلس الاحكام ، ومصطفى رياض باشا خازندار الخديوى ، واحمد خيرى باشا المهردار ، ومحمد زكى باشا التشريفاتى

وتليت خطبة الافتتاح ، وكانت وجيزة العبارة ، اقتصرت على التحيات الطيبة والتمنيات الحسنة ، قال فيها « بعد التحيات اللائقة لحضراتكم ، أنهى انه تتضاعف مسراتى كلما تكرر اجتماع حضراتكم ، لما يحصل فيه من المنافع العائدة على الوطن وازدياد الثروة والرفاهية ، وأعد ذلك منة عظيمة وتوفيقا من الله تعالى ، ومأمولى فى هذا العام أيضا بفضله تعالى ، انه بما تبدونه بالمجلس من آرائكم الصائبة ، والاهتمام من الحكومة فى إجراء مقتضاه ، ينتج زيادة الثمرة وحسن المزية لتكثير العمارية والتقدم ، ونرجو من كرم المولى سبحانه وتعالى دوام التعطف علينا بما يزداد بموطننا عمارا وتقدما ، وأن يوفقنا لما فيه الخير والاصلاح انه هو المعين »

ولم تشر الخطبة الى شىء من أحوال الحكومة المالية أو السياسية فى السنة

الماضية، ولا إلى ما التزمت عمله فى السنة المقبلة، مع أن البلاد كانت تنحدر فى ذلك الحين إلى هاوية الضيق المالى، والحكومة مشغولة بتحضير قانون المقابلة المشهور الذى ألجأها إلى اصداره نضوب معين المال فى خزائنها

تغيير بعض الاعضاء

حدث تغيير فى بعض الاعضاء بسبب الوفاة أو تعيين بعض النواب فى وظائف الحكومة

فانتخب الشيخ محمود السيد عمدة فاو (قنا) بدل الشيخ خليفة ابراهيم . وعلى افندى الزعفرانى بدل اسماعيل افندى سليمان (المنيا)، والشيخ مبروك الديب عمدة تبوك (بحيرة) بدل عبد الله ناصر، والشيخ نصير شريف عمدة كفر بولين (بحيرة) بدل الشيخ حسين امين، والحاج على عمران عمدة سرسموس (منوفية) بدل على افندى شعير ، والشيخ حسين بكير عمدة سندوه (قليوبية) بدل الحاج قاسم منصور، والحاج سالم صوار عمدة محلة أبو على القنطرة (غربية) بدل عمارة العشرى، والشيخ احمد ابو حمر عمدة كفر المنشى بدل محمد ابو حمد (غربية) والشيخ على الشامى عمدة دهمشا (شرقية) بدل الشيخ شحاته شاش، والسيد احمد المرسى عمدة ادشاى (منوفية) بدل رضوان افندى بلال

وانتخب السيد عيسوى الشريف رئيسا للجنة الغربية بدلا من على افندى شعير

لجنة الرد على خطاب العرش

انتخب المجلس لجنة لتقديم الرد على خطاب العرش مؤلفة من عشرة أعضاء، وهم: حسن افندى عبد الرازق . الشيخ محمد ابو المكارم . الشيخ سليمان العبد . الشيخ احمد ابو حمر . الشيخ حسنين سويلم . الشيخ محمد الاتربى . السيد مصطفى جميعى السيد امين الدنف . مهنى افندى يوسف . الشيخ عبد الرحمن خالد

وقدموا الرد الى الخديوى، وهو لا يخرج عن المألوف من أجوبة السنين الماضية، ومما ذكروه فى الجواب ان النيل قد زاد زيادة غير عادية فى هذا العام (١٨٧١)،

ولكن بفضل تدابير الحكومة لم يقع منه ضرر ، كان محصول القطن رغم ما أصابه من التلف بلغ مليونى قنطار ، بما يزيد كثير عن محصول السنة الماضية ، ورغم نزول أسعاره فلم يصل النزول الى درجة ضارة ، ونوهوا بمساعى الحكومة فى نشر التعليم وانشائها ديوانا للمكاتب الاهلية لاصلاح حالتها وترقيتها

ابحاث المجلس

اقتصر عمل المجلس على بعض أسئلة ورغبات تتعلق بشؤون الزراعة وما اليها، وترتيب المحاكم ، و بعض ايضاحات ابداها الوزراء رداً على الاسئلة التى قرر المجلس قبولها

ومما قرره فى هذا الدور الغاء ضريبة الفردة مقابل رسوم وعوائد أخرى

وقرر أيضا الغاء ضريبة المواشي، وذلك ان وزارة المالية كانت قد قررت فى يناير سنة ١٨٧١ زيادة عشرة فى المائة على مربوط المال للقيام بنفقات الرى ، فوجد المجلس مندوحة لالغاء ضريبة المواشى التى وضعت فى الاصل للقيام بهذه النفقات ، وقد وافقت الحكومة على هذا القرار

ونظر المجلس فى تعديل النظام القضائى ، وذلك ان احكام الاخطاط ونظار الاقسام كانوا يفصلون فى القضايا فوق اختصاصاتهم الادارية ، مما ادى الى شكوى الاهلين من تعطيل الفصل فى الدعاوى ، فاقترح أحد الاعضاء زيادة عدد المحاكم، وقرر المجلس مخابرة الحكومة لوضع نظام جديد لترتيب المحاكم ، تسهيلا للتقاضى، فاجابت الحكومة طلبه وقدمت اليه مشروع لائحة جديدة لهذا الغرض وضعها المجلس الخصوصى (مجلس الوزراء) بحضور اربعة من أعضاء مجلس شورى النواب ، وأحيلت اللائحة على المجلس فصدق عليها ، وهى تقضى بان ينشأ فى كل بلد مجلسان، أحدهما يسمى مجلس (مشيخة البلد) ، ويختص بامور الادارة ، والثانى (مجلس دعاوى البلد) للفصل فى الدعاوى الصغيرة ، وانشاء محكمة مركزية بكل مركز تسمى (مجلس الدعاوى المركزية) ، وتستأنف أحكامها أمام (المجلس المحلى) أى المحكمة

الابتدائية بالمديرية ، وهـذه (المجالس) هي المعروفة بالمجالس الملغاة ، وقد بقيت قائمة الى أن تقرر النظام القضائي الحالى

الميزانية

وطلب بعض الاعضاء ميزانية هذا العام ، فقدمت ،وألفت لجنة لبحثها كانت بمثابة (اللجنة المالية) بالمجلس ، مؤلفة من بديني افندى الشريعى والسيد عيسوى الشريف والشيخ محمد الفرماوى ، وأبديت ملاحظات عن الميزانيـة . وقرئ تقرير « اللجنة المالية » وحصلت ، مناقشات عديمة الجدوى انتهت باعتماد الميزانية كما هي وهاك خلاصتها

	جنيـه	
	٧٫٢٩٠٫٠٠٠	الايرادات
	٦٫٤١٥٫٠٠٠	المصروفات
	٨٧٥٫٠٠٠	زيادة الايرادات

وانتهى دور الانعقاد فى جلسة ٦ اغسطس سنة ١٨٧١ (١٩ جمادى الاولى سنة ١٢٨٨) ،ثم صدر قانون المقابلة فى ٣٠ اغسطس أى بعد ان انفض المجلس ورجع النواب الى بلادهم ، فـكأنه اجتمع ثم انفض دون أن يحاط علما بهـذا التشريع الخطير ،أو يتسنى له النظر فيه ، وهـذا يدلك على مبلغ ما كان عليه المجلس وقتئذ من الضعف وهوان الشأن

سـنة ١٨٧٢

ولم ينعقد المجلس أصلا سنة ١٨٧٢

الدور الثالث

سنة ١٨٧٣

افتتح الخديوى دور انعقاد المجلس فى ٢٦ يناير سنة ١٨٧٣ (٢٧ ذى القعدة سنة ١٢٨٩) ، يصحبه شريف باشا وزير الحقانية ، واسماعيل باشا صديق (وزير الداخلية) ، وقاسم رسمى باشا وزير الحربية، وعمر باشا لطفى (وزير المالية)، وعبدالله باشا عزت رئيس مجلس الاحكام ، ورياض باشا مستشار رياسة المجلس الخصوصى (مجلس الوزراء) ، واحمدخيرى باشا المهردار، واجتمع الاعضاء برآسة السيد أبى بكر راتب باشا الذى عين رئيسا للمجلس فى هذا الدور كما كان فى الدور الماضى

وتليت خطبة العرش، وهى أطول من خطب السنتين الماضيتين، وقد اشار فيها الخديوى الى اعتزام الحكومة اصلاح القناطر الخيرية من الخلل الذى طرأ عليها ، وما تبذله من الهمة فى انجاز رياح البحيرة ، وانشاء سكة حديد السودان التى تربط السودان بمصر ، وقدر لاتمامها ثلاث سنوات أو أربع ، وذكر عن محصول القطن انه رغم التحاريق واصابته بالدودة فانه لا يقل عن محصول العام الماضى

وانتخب المجلس لجنة للرد على خطبة العرش مؤلفة من عشرة أعضاء وهم :

السيد امين الدنف . على بك خفاجى . الشيخ احمد ابو حمر . الحاج على عمران . الحاج حسنين سويلم . الشيخ على الشامى . بدينى افندى الشريعى . حسن افندى عبد الرازق . مهنى افندى عمر . الشيخ احمد ابو حسين . وقدموا جواب المجلس متضمنا الثناء المستطاب على المكارم الخديوية والاشادة بأعمال العمران التى أشارت اليها خطبة العرش

تغيير فى الاعضاء

انتخب الشيخ مصطفى غنيم عمدة جزى بدل السيد الفقى الذى عين مأمور ضبط بمركز منوف ، والشيخ سليمان عامر عمدة جنزور بدل الشيخ احمد عبد الغفار الذى عين مأمور ضبط مركز مليج ، والحاج ابراهيم حسن عمدة الباجور بدل

الشيخ على محمود الذى عين رئيس مجلس الدعاوى بمركز اشمون ، ومحمد افندى حسنين النجدى بدل أبيه الشيخ حسنين لوفاته (اسيوط) ، والسيد عبد الرازق الشوربجى بدل الشيخ مصطفى خليل جميعى لوفاته ، والسيد سليمان الغربى بدل السيد ابراهيم على جميعى لوفاته ، والسيد محمد الشوربجى بدل السيد يوسف العقبى الذى عين بقومسيون المقابلة (مضر) ، والشيخ يوسف ابو شنب عمدة الخانكة بدل محمود زغلول الذى عين وكيل قسم الخانكة ، وشرف الدين عياد عمدة منية السيرج بدل بيومى عابد الذى عين وكيل قسم (مركز) بنها ، ومحمد افندى بغدادى أباظه عمدة كفر أباظه بدل محمد افندى حجازى ، وطه عبد الله عمدة البقاشين بدل حسن افندى عامر ، واحمد نصر بدل عبد الرحمن خالد (اسنا)

وانتخب السيد احمد الدنف من نواب القاهرة رئيسا للجنة المدائن بدل السيد يوسف العقبى .

مباحث الاعضاء

تداول الاعضاء البحث والنظر فى مقترحاتهم الخاصة بمسائل الرى والزراعة وما اليها .

ومن المسائل الهامة التى عرضت فى هذا الدور مشروع سكة حديد السودان ، التى كان الخديوى اسماعيل يعنى بانشائها ، وأشار اليها فى خطبة العرش ، فأرسلت الحكومة الى المجلس صورة تقرير وضعه المستر فولر المهندس الانجليزى الذى عهد اليه الخديوى منذ سنة ١٨٧١ ، بحث المشروع ، فتلى التقرير فى جلسة ٢٣ المحرم سنة ١٢٩٠ ، واكتفى المجلس بالاستماع اليه دون احالته على لجنة أو ابداء ملاحظات هامة عنه ، واقترح حسن افندى عبد الرازق اطلاع المجلس فى العام المقبل (١٨٧٤) على ما تراءى للحكومة انفاذه من المشروع ، وان تبادر الى العمل من غير انتظار انعقاد المجلس لما لهذا المشروع من الاهمية والنفع العام ، واقترح مهنى افندى عمر اتمام الخط الحديدى من الروضة حيث كانت تنتهى السكة الحديدية فى ذلك العهد الى وادى حلفا لما يعود منه على البلاد من المنافع ، فاستقر رأى المجلس على ذلك .

المسألة المالية

لم يرد فى خطبة العرش ولا فى الرد عليها ذكر للحالة المالية السيئة التى وصلت اليها الحكومة بسبب طغيان سيل القروض وتضخم الديون السائرة ، على أن سوء الحالة المالية كان يستدعى امعان النظر فيها لتدارك الخطر الذى يتهدد البلاد

ومعلوم أن هذا الدور كان أول اجتماع للمجلس بعد صدور قانون المقابلة الشهير ، وهذا القانون يقضى بدفع ضرائب ست سنوات مقدما علاوة على الضريبة السنوية فى مقابل اعفاء أصحاب الاطيان من نصف المربوط عليهم على الدوام ، والغرض منه كما زعمت الحكومة سداد ديونها من متحصلات المقابلة

وقد حصلت الحكومة لغاية اجتماع المجلس نحو سبعة ملايين جنيه دون أن تخصص شيئا منها فى استهلاك الدين العام ، بل ابتلعته هاوية الاسراف التى ابتلعت معظم القروض

وقدمت الحكومة ميزانية سنة ٧٣ — ١٨٧٤ ، وليس فيها ذكر للسبعة الملايين جنيه فى باب الايرادات ، وانما ذكر فقط عجز الضرائب المترتب على اعفاء الممولين الذين أدوا هذا المبلغ من نصف المربوط عليهم ، فكان هذا مدعاة للتساؤل أين ذهبت السبعة الملايين المذكورة ؟ ولكن أحدا من النواب لم يسأل هذا السؤال ، ولم يتحرك المجلس رغم اجتماعه سبعاً وثلاثين جلسة للبحث عن الابواب التى ضاعت فيها هذه الملايين .

وأغرب من ذلك أن وزير الداخلية (وكان وقتئذ اسماعيل صديق) أدلى فى جلسة ١٨ المحرم ببيان عن الحالة المالية ، ذكر فيه الديون السائرة (وهى غير القروض الثابتة) ، فقال انها بلغت ٢٥ مليون جنيه ، وهذا يدل على تضخم الدين السائر بشكل مخيف ، فانه الى سنة صدور قانون المقابلة (سنة ١٨٧١) ، كان يبلغ اثنى عشر مليون جنيه ، فكأن هذا القانون الذى كان المراد منه استهلاك قروض الحكومة كان وسيلة لابتزاز ضرائب جديدة من الاهلين دون أن يخصص شىء منها لاستهلاك القروض ، بل زادت الديون السائرة نيفا وثلاثة عشر مليون جنيه ! !

وجاء فى هذا البيان كلام طويل قوامه الكذب ، والارقام الخيالية ، لتسويغ القروض ، وأهم ما ذكره ان صادرات البلاد فى السنوات العشر التى ابتدأت بولاية الخديوى اسماعيل زادت قيمتها عن السنوات العشر التى سبقتها بنحو ٩٦ مليون جنيه ، وهذا يدل على تقدم أعمال العمران ، وذكر ان مجموع الصادرات زادت عن الواردات فى عهد اسماعيل نيفا وسبعين مليون جنيه ، وزعم المفتش أن ثمة عشرين مليون جنيه دفعت من هذا المبلغ الجسيم فى أقساط القروض الخارجية ، والباقى نحو خمسين مليون جنيه موجودة نقدا فى البلاد ، وأبدى أسفه من بقاء هذه الملايين معطلة بدون فوائد « يعود نفعها على القطر »

وغنى عن البيان ان ما يزعمه من أن ثمة خمسين مليون جنيه موجودة فى خزائن الاهلين « بلا منفعة » هو افتراء وتضليل ، والبرهان القاطع على ذلك أن الحكومة لم تحصل ما حصلته من المقابلة الا بوسائل الاكراه والضغط ، وقد بلغ الضيق بالاهلين الى اضطرارهم للاستدانة من المرابين الاجانب لسداد ما يطلب منهم

ويلوح لنا أن المفتش لم يدل بهذه الارقام المكذوبة الا ليبرر وسائل الضغط التى تذرعت بها الحكومة لاستصفاء أموال دافعى الضرائب اعتماداً على الخمسين مليون جنيه المزعومة

وعرضت الميزانية على المجلس بجلسة ٧ المحرم وخلاصتها كما يأتى :

جنيه	
٦٫٩٦٢٫٣١٥	الايرادات
٦٫٣١٣٫٦٦٠	المصروفات
٦٤٨٫٦٥٥	زيادة الايرادات عن المصروفات

ولا شك فى مخالفة هذه الارقام للواقع ، فليس ثمة وفر فى الميزانية ، بل فيها عجز هائل يعد بالملايين ، استنفدته الحكومة من الديون السائرة

وقد انتخب المجلس لجنة من ثلاثة أعضاء وهم : بدينى افندى الشريعى ، وحسن افندى عبد الرازق ، والشيخ محمد الفرماوى ، للتوجه الى وزارة المالية ومراجعة

بعض أقلام الميزانية ، على ما هو وارد فى حساباتها ، ولم تستغرق المراجعة وقتاما ، واكتفت اللجنة بتقديم تقرير وجيز العبارة يتضمن انها راجعت فى وزارة المالية بعض أقلام الميزانية على حسابات الديوان، فوجدت «قرين الصحة» ، ولم تزد على ذلك شيئا٠

ونظر تقريرها بجلسة ١١ المحرم،ولم تحصل مناقشة ما فى الموضوع ، واقتصرت الجلسة على اقتراح أبداه الشيخ احمد ابو حجر « باعتماد الميزانية المذكورة وعرضها علي الاعتاب السنية حسب المعتاد ، فاستقر رأى المجلس على ذلك »

ولا يخفى أن الحكومة كانت فى ذلك الحين تفكر فى عقد السلفة الجسيمة المعروفة بالقرض المشئوم (قرض يوليو سنة ١٨٧٣) الذى جر الخراب على البلاد ومقداره ٣٢ مليون جنيه ، ومع خطورة هذه العملية الجسيمة لم تعرض الحكومة أمرها على المجلس اطلاقا، ولم تشر اليها لاصراحة أو ضمنا

وانفض المجلس يوم ٢٤ مارس سنة ١٨٧٣ (٢٥ المحرم سنة ١٢٩٠)

ايقاف الحياة النيابية سنتين

انقضت سنتا ١٨٧٤ و ١٨٧٥ دون أن يدعى مجلس شورى النواب للاجتماع أو تجرى انتخابات جديدة بعد انقضاء مدة الهيئة النيابية الثانية، وهذا يعطيك صورة واضحة من نزعة الخديوى الاستبدادية التى جعلته ينتقص الحقوق المتواضعة التى ارتضاها هو للمجلس ، ولا ندرى العلة فى تعطيل الحياة النيابية طول هذه المدة ، ولا نجد لذلك تعليلا (من وجهة نظر الحكومة) الا الارتباك المالى الذى وقعت فيه ، على أن هذا الارتباك كان أدعى الي عقد المجلس للتشاور مع النواب فى الوسائل الكفيلة بانقاذ البلاد من هذا الارتباك ، ولكن الحكومة فى تصرفاتها المالية والسياسية كانت تأبى أن تشرك نواب الأمة فى آرائها وقراراتها ، بل تضن عليهم بالاطلاع على حقائق الحالة المالية .

ويبدو لنا غريبا ان نواب البلاد وأعيانها وذوى الرأى فيها يسكتون عن

تعطيل الحياة النيابية سنتين متواليتين،دون أن يتحركوا للمطالبة بعقد المجلس احتراما لاحكام اللائحة الاساسية ، وخاصة لما وقع فى هذه المدة من تتابع الاحداث المالية بعد فض الدورة النيابية الاخيرة (مارس سنة ١٨٧٣)

ففى (يوليو سنة ١٨٧٣) عقدت الحكومة القرض الأكبر المشئوم كما تقدم البيان ، ثم ابتدعت القرض الداخلى المعروف بدين الروزنامة سنة ١٨٧٤ وجبت منه أكثر من ثلاثة ملايين من الجنيهات ، ثم استدانت عدة ملايين أخرى من الديون السائرة ، وفى سنة ١٨٧٥ باعت أسهم مصر فى القناة الى الحكومة الانجليزية مقابل ثمن بخس أربعة ملايين جنيه ، وتحت تأثير العجز المستمر فى الخزانة ، استدعت البعثة الانجليزية المعروفة ببعثة « كيف » لفحص شؤون الحكومة المالية ، ثم توقفت عن دفع أقساط الديون فى ابريل سنة ١٨٧٦ ، فوقع التدخل الاجنبى الذى كان من نتائجه الاولى انشاء صندوق الدين فى ٢ مايو سنة ١٨٧٦

فهذه الاحداث الجسام كانت تقتضى عقد المجلس للنظر فى تداركها وتستدعى من النواب مطالبة الحكومة بعقده ، ولكن شيئا من ذلك لم يحصل

أدوار النهضة والمعارضة

١٨٧٦ — ١٨٧٩

دخلت الحياة النيابية منذ سنة ١٨٧٦ عصرا جديدا يمتاز بظهور روح النهضة والمعارضة فى نفوس النواب ، و بدت هذه الروح فى مناقشاتهم وأعمالهم ومواقفهم وأخذت مظاهر الحياة والنشاط ترتسم فى أفق المجلس بعد ان كان يخيم عليه فى الادوار السابقة شيء من الخمول والجمود

ويجدر بنا قبل ان نستعرض أدوار المجلس فى هذا العصر الجديد ان نذكر العوامل التى أدت الى هذا التطور

إن النكبات والكوارث التى حلت بالبلاد من جراء سياسة الحكومة المالية قد حركت خواطر الناس ، واثارت مافى نفوسهم من القلق والتذمر

فالتدخل الاجنبى فى شؤون البلاد ، وخضوع الحكومة لمطالب الدول،وقبولها الوصاية الاجنبية على شؤونها المالية ، وتعيين الهيئات واللجان الاوروبية لتنظيم هذه الوصاية ، واشتداد الحكومة فى ارهاق الفلاحين بمختلف أنواع الضرائب الجائرة ، كل ذلك جعل الناس يتبرمون بهذه الحالة السيئة ، ويبحثون عن الوسائل المؤدية للخلاص منها ، لانها حالة لم يعد فى طاقة النفوس احتمالها ، مهما أوتيت من الصبر وخفض الجناح ، ومن هنا نشأت نهضة عامة ،فى أفكار الخاصة،قوامها التطلع الى اصلاح الحال ،وانقاذ البلاد من الكوارث التى نزلت بها ، لتتبوأ مكانها بين الامم الحرة المستقلة .

وساعد على تهيئة الافكار لهذه النهضة انتشار التعليم فى الطبقة الممتازة من المجتمع ، وظهور الصحافة ، وإنارتها أفكار القراء بما تنشره من المقالات الوطنية وأخبار الامم وشؤونها السياسية والاجتماعية ، فالطبقة المثقفة قد استنارت بصائرها، وشعرت بسوء الحالة التى وصلت اليها البلاد،فاستثار هذا الشعور عواطفها الوطنية ، تلك العواطف الكامنة فى الأمة ، تظهرها الحوادث والمناسبات ، وتوقظها المحن والشدائد

وصف القاضى الهولاندى فان بملن الذى تولى القضاء فى المحاكم المختلطة على عهد اسماعيل هذا الشعور بقوله : « يخطىء الذين يظنون أن المصريين المثقفين لايهتمون إلا بمصالحهم الشخصية ومصالح عائلاتهم ، فانهم على العكس يكرهون الحكم التركى والحكم الاوروبى على السواء ، ويريدون حكومة وطنية بكل معانى الكلمة وهم يحبون مصر الحديثة ومصر التاريخية ، ويهتمون بمصير الشعب ، ويتألمون لمصائبه التى لانهاية لها [١] »

وقال المستر ماك كون يصف الشعور السائد بين الأمة فى عهد اسماعيل (سنة١٨٧٦):

(١) مصر وأوروبا للقاضى المختلط فان بملن VanBemmelen ج١ ص٣٦

« ان شعور الولاء السياسى نحو الباب العالى قد تلاشى بسبب احساس المصريين بفداحة الجزية التى تؤدى لتركيا دون مقابل، وأصبح شعار الامة المصرية « مصر للمصريين »، ولا يشك فى ذلك أحد ممن عرف حقائق الامور فى مصر، ولو ان الخديوى اسماعيل أراد أن يعلن الاستقلال التام للقى التعضيد والتأييد من جميع طبقات الأمة ، على أن الشعور الدينى نحو الخلافة لم يفقد شيئا من قوته ، بحيث اذا شعر المصريون بخطر يستهدف له الاسلام او دولة الخلافة ، فانهم يتعاونون مع الترك ، ومثلهم فى ذلك كمثل الارلنديين فى شعورهم نحو البابا »(١)

وظهر فى الميدان عامل له أثر كبير فى نهضة الافكار ، وهو مجىء السيد جمال الدين الافغانى الى مصر منذ سنة ١٨٧١ ، فقد كان يحمل أينما سار علم الحرية والاستقلال ، ويفيض على من يتصلون به من نوره ، وينفخ فى نفوسهم من روحه ومبادئه وتعاليمه ، وقوامها الاستقلال فى الفكر ، والجهر بالرأى ، واستنكار الظلم ، وإباء الضيم ، والتعلق بالحرية

وجاء اعلان الدستور العثمانى لأول مرة فى تركيا سنة ١٨٧٦ عاملا آخر من عوامل النهضة، وهو وان لم يمتد به العمر، لكنه كان حادثا هاما نبه الافكار الى حقوق الشعوب وواجب رعايتها

ثم جاءت الحرب بين تركيا والصرب سنة ١٨٧٦ ، ثم بين الترك والروس سنة ١٨٧٧ ، فاسترعت أنظار المصريين ونبهتهم الى تتبع اخبارها والتساؤل عن أسبابها وعواملها ، وأخذت الصحف المصرية تطالع قراءها بما يتشوفون اليه من هذه الشؤون، وما تستتبعه من التحدث عن مطامع أوروبا فى الشرق وواجب المصريين خاصة والشرقيين عامة الى الحذر من مطامع المستعمرين ، فاتجهت الافكار والعزائم الى الأخذ باسباب الرقى والتقدم ، والذود عن الاستقلال ، وظهر مع الزمن صدى هذه العوامل فى مجتمعات الاحرار وتطور الافكار فى مجلس شورى النواب

---

(١) مصر كما هى للمستر مالكوكون ص ٨٥



جمال الدين الافغاني

باعث نهضة الشرق

١٨٣٨ — ١٨٩٧

ان الأمم الشرقية جمعاء مدينة بنهضتها السياسية والفكرية الى الزعيم الكبير ، والفيلسوف الشهير ، السيد جمال الدين الافغانى

ظل الشرق قرونا عديدة رازحا تحت نير الجمود الفكرى ، والتأخر العلمى ، والاستعباد السياسى ، و بقى فى سبات عميق ، الى أن قيض الله له الحكيم الافغانى « جمال الدين » ، فنفخ فيه روح اليقظة والحياة ، وأهاب بالنفوس أن تنهض

وتتحرك ، و بالعقول أن تستيقظ ،وبالأمم والجماعات أن تتطلع الى الحرية،فكانت رسالته الى الشرق مبعث نهضته الحديثة

واذا أردنا أن نتبين فى كلمة عامة فضل جمال الدين،ومدى الرسالة التى أداها ، فلنذكر أنه كان فى حياته مصلحا دينياً ، وفيلسوفا حكيما ، وزعيما سياسيا ، فجمع بين الزعامات الروحية ، والفكرية ،والسياسية ، واضطلع بها معاً، فأدى من الناحية الدينية مهمة الاصلاح والتجديد التى أدى مثلها مارتان لوثير للمسيحية ، وأهاب بالأمم الاسلامية أن تفهم الاسلام على حقيقته ، وترجع به الى مبادئه الصحيحة ، وفطرته الاولى ، وتطهره من الأوهام والخرافات التى أفضت الى تأخر المسلمين

ومن الناحية الفكرية ، أدى المهمة التى قام بها فى أوروبا فلاسفة الفكر ، أمثال جان جاك روسو ومونتسكيو وغيرهما ، فعمل على انارة البصائر ، وتوجيه الافكار الى البحث عن الحقائق ، وتحرير العقول من قيود الجمود والتقليد

ومن الوجهة السياسية ،استنهض الهمم ،واستثار فى النفوس روح العزة والكرامة والتطلع الى الحرية ، وغرس بزور الحركات الوطنية فى مختلف البلاد الشرقيــة ، وقام بمثل العمل الذى اضطلع به زعماء النهضات السياسية فى الغرب ، كواشنطون ، وجاريبلدى ، ومازينى ، وكوشوت وغيرهم

فالذى يجمع بين هذه المهام الجليلة ، ويضطلع بها معاً ، فى عهد اشتد فيه ظلام الجهالة ، وتفرقت الكلمة، وعزّ النصير ، وتشعبت الأهواء ، يجب ان يتسامى فى قوة النفس والفكر والوجدان ، الى مراتب العبقرية ، و يقيننا أن الأمم الشرقية لم تقدر حتى الآن حكيم الشرق حق قدره ، ولا أدت له حقه من الوفاء والتكريم ، وسيظهر فضله على مر السنين

و إذ كانت النهضة الفكرية والسياسية على عهد اسماعيل يرجع جانب كبير من ظهورها الى السيد جمال الدين ، رأينا واجبا علينا أن نترجم له فى سياق الحديث ، وقد جعلنا معظم اعتمادنا فى « وقائع » الترجمة على ما كتبه تلميذه الاكبر الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده

منشؤه

ولد المترجم سنة ١٨٣٨ (١٢٥٤هجرية).فى «أسعد آباد» احدى القرى التابعة لخطة (كنر) من أعمال (كابل) عاصمة الافغان ، ووالده السيدصفدر من سادات (كنر) الحسينية ، ويتصل نسبه بالسيد على الترمذى المحدث المشهور ، ويرتقى الى سيدنا الحسين بن على بن أبى طالب ، كرم الله وجهه ، ومن هنا جاء التعريف عنه بالسيد جمال الدين الحسينى الافغانى

ولاسرته منزلة عالية فى بلاد الافغان ، لنسبها الشريف ، ولمقامها الاجتماعى والسياسى ، إذ كانت لها الامارة والسيادة على جزء من البلاد الافغانية ، تستقل بالحكم فيه ، الى أن نزع الامارة منها « دوست محمد خان » امير الافغان وقتئذ ، وامر بنقل أبى السيد جمال الدين وبعض أعمامه الى مدينة كابل ، وانتقل المترجم بانتقال أبيه اليها ، وهو بعد فى الثامنة من عمره ، فعنى أبوه بتربيته وتعليمه ، على ماجرت به عادة الأمراء والعلماء فى بلاده

وكانت مخايل الذكاء ، وقوة الفطرة ، وتوقد القريحة تبدو عليه منذ صباه ، فتعلم اللغة العربية ، والافغانية ، وتلقى علوم الدين ، والتاريخ ، والمنطق ، والفلسفة ، والرياضيات ، فاستوفى حظه من هذه العلوم ، على أيدى أساتذة من أهل تلك البلاد ، على الطريقة المألوفة فى الكتب الاسلامية المشهورة ، واستكمل الغاية من دروسه وهو بعد فى الثامنة عشرة من عمره ، ثم سافر الى الهند ، وأقام بها سنة وبضعة أشهر يدرس العلوم الحديثة على الطريقة الاوروبية ، فنضج فكره ، واتسعت مداركه ، وكان بطبعه ميالا الى الرحلات ، واستطلاع أحوال الامم والجماعات ، فعرض له وهو فى الهند ان يؤدى فريضة الحج ، فاغتنم هذه الفرصة وقضى سنة يتنقل فى البلاد ، ويتعرف أحوالها ، وعادات أهلها ، حتى وافى مكة المكرمة ، سنة ١٢٧٣هـ (١٨٥٧ م) ، وأدى الفريضة

بدء حياته العملية

ثم عاد الى بلاد الافغان ، وانتظم فى خدمة الحكومة على عهد الامير (دوست محمد خان) المتقدم ذكره ؛ وكان أول عمل له مرافقته إياه فى حملة حربية جردها لفتح (هراة) ، احدى مدن الافغان ، وليس يخفى ان النشأة الحربية تعود صاحبها الشجاعة ، واقتحام المخاطر ، ومن هنا تبدو صفة من الصفات العالية ، التى امتاز بها جمال الدين ، وهى الشجاعة ، فان من يخوض غمار القتال فى بدء حياته تألف نفسه الجرأة والاقدام ، وخاصة اذا كان بفطرته شجاعا

ففى نشأة المترجم الأولى ، وفى الدور الاول من حياته ، تستطيع أن تتعرف أخلاقه ، والعناصر التى تكونت منها شخصيته ، فقد نشأ كما رأيت من بيت مجيد، ازدان بشرف النسب ، واعتز بالامارة ، والسيادة ، والحكم ، زمنا ما ، وتربى فى مهاد العز ، فى كنف أبيه ورعايته ، فكان للوراثة والنشأة الأولى ، أثرهما فيما طبع عليه من عزة النفس ، التى كانت من أخص صفاته ، ولازمته طول حياته ، وكان للحرب التى خاضها أثرها أيضا فيما اكتسبه من الاخلاق الحربية

فالوراثة ، والنشأة ، والتربية، والمرحلة الأولى فى الحياة العملية، ترسم لنا جانبا من شخصية جمال الدين الافغانى .

سار المترجم إذن فى جيش « دوست محمد خان » لفتح « هراة »،ولازمه مدة الحصار ، الى أن توفى الامير ، وفتحت المدينة بعد حصار طويل ، وتقلد الامارة من بعده ولى عهده (شير على خان) سنة ١٨٦٤ (١٢٨٠ هـ)

ثم وقع الخلف بين الامير الجديد واخوته ، إذ أراد ان يكيد لهم و يعتقلهم ، فانضم السيد جمال الدين الى «محمد اعظم» أحد الاخوة الثلاثة ، لما توسمه فيه من الخير ، واستعرت نار الحرب الداخلية ، فكانت الغلبة لمحمد أعظم ، وانتهت اليه امارة الافغان ، فعظمت منزلة المترجم عنده ، وأحله محل الوزير الأول ، وكاد بحسن تدبيره يستتب الامر للأمير ، ولكن الحرب الداخلية ، ما لبثت ان تجددت ، إذ

كان (شير على) لا يفتأ يسعى لاسترجاع سلطته ، وكان الانجليز يعضدونه بأموالهم ودسائسهم ، فايدوه وناصروه ، ليجعلوه من أوليائهم وصنائعهم ، وأغدق (شيرعلى) الاموال على الرؤساء الذين كانوا يناصرون الامير محمد أعظم ، « فبيعت امانات ونقضت عهود ، وجددت خيانات » كما يقول الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده ، وانتهت الحرب بهزيمة محمد اعظم ، وغلبة شيرعلى ، وخلص له الملك

بقى السيد جمال الدين فى كابل لم يمسسه الامير بسوء ؛ « احتراما لعشيرته وخوف انتقاض العامة عليه حمية لآل البيت النبوى » ، وهنا أيضا تبدو لك مكانة المترجم ، ومنزلته بين قومه ، وهو بعد فى المرحلة الاولى من حياته العامة ، ويتجلى استعداده للاضطلاع بعظائم المهام ، والتطلع الى جلائل الاعمال ، فهو يناصر أميرا يتوسم فيه الخير ، ويعمل على تثبيته فى الامارة ، ويشيد دولة يكون له فيها مقام الوزير الاول ، ثم لا تلبث أعاصير السياسة والدسائس الانجليزية أن تعصف بالعرش الذى أقامه ، فيدال من أميره ، ويغلب على أمره ، ويلوذ بايران لكى لا يقع فى قبضة عدوه ، ثم يموت بها ، أما المترجم فيبقى فى عاصمة الامارة ، ولا يهاب بطش الامير المنتصر ، ولا يتملقه أو يسعى الى نيل رضاه ، ولا ينقلب على عقبيه ، كما يفعل الكثيرون من طلاب المنافع ، بل بقى عظيما فى محنته ، ثابتا فى هزيمته ، وتلك لعمرى ظواهر عظمة النفس ، ورباطة الجأش ، وقوة الجنان

وهذه المرحلة كان لها أثرها فى الاتجاه السياسى للسيد جمال الدين ، فقد رأيت ما بذلته السياسة الانجليزية لتفريق الكلمة ، ودس الدسائس فى بلاد الافغان ، ولاشعال نار الفتن الداخلية بها ، واصطناعها الاولياء من بين امرائها ، ولا مراء فى ان هذه الاحداث قد كشفت للمترجم عن مطامع الانجليز ، وأساليبهم فى الدس والتفريق ، وغرست فى فؤاده روح العداء للسياسة البريطانية خاصة ، والمطامع الاستعمارية الاوروبية عامة ، وقد لازمه هذا الكره طول حياته ، وكان له مبدأ راسخاً يصدر عنه فى أعماله وآرائه وحركاته السياسية

رحيله الى الهند

لم ينفك الامير (شير على) يدبر المكايد للسيد جمال الدين ، ويحتال للغدر به ، فرأى السيد أن يفارق بلاد الافغان ، ليجد جوا صالحا للعمل ، فاستأذنه فى الحج ، فأذن له ، فسار الى الهند سنة ١٨٦٩ م (١٢٨٥ هـ) ، وكانت شهرته قد سبقته الى تلك الديار ، لما عرف عنه من العلم والحكمة ، وما ناله من المنزلة العالية بين قومه ، ولم يكن يخفى على الحكومة الانجليزية عداؤه لسياستها ، وما يحدثه مجيئه الى الهند من اثارة روح الهياج فى النفوس ، وخاصة لان الهند كانت لا تزال تضطرم بالفتن على الرغم من اخماد ثورة سنة ١٨٥٧ ، فلما وصل الى التخوم الهندية تلقته الحكومة بالحفاوة والاكرام ، ولكنها لم تسمح له بطول الاقامة فى بلادها ، وجاء أهل العلم والفضل يهرعون اليه ، يقتبسون من نور علمه وحكمته ، و يستمعون الى أحاديثه وما فيها من غذاء العقل والروح ، والحث على الانفة وعزة النفس ، فنقمت الحكومة منه اتصاله بهم ، ولم تأذن له بالاجتماع بالعلماء وغيرهم من مريديه وقصاده ، الا على عين من رجالها ، فلم يقم هناك طويلا ، ثم أنزلته الحكومة احدى سفنها فأقلته الى السويس .

مجيئه مصر لأول مرة

جاء مصر لأول مرة أوائل سنة ١٨٧٠ م (أواخر سنة ١٢٨٦ هـ) ، ولم يكن يقصد طول الاقامة بها ، لانه انما جاء ووجهته الحجاز ، فما ان سمع الناس بقدمه حتى اتجهت اليه أنظار النابهين من أهل العلم ، وتردد هو على الازهر ، واتصل به كثير من الطلبة ، فآنسوا فيه روحا تفيض معرفة وحكمة ، فأقبلوا عليه يتلقون بعض العلوم الرياضية ، والفلسفية ، والكلامية ، وقرأ لهم شرح (الاظهار) فى البيت الذى نزل به بخان الخليلى ، وأقام بمصر أربعين يوما ، ثم تحول عزمه عن الحجاز ، وسافر الى الاستانة .

سفره الى الاستانة

ثم رحيله عنها

وصل السيد جمال الدين الى الاستانة ، فلقي من حكومة السلطان عبد العزيز حفاوة واكراما، إذ عرف له الصدر الاعظم « عالي باشا » مكانته ، وكان هذا الصدر من ساسة الترك الافذاذ ، العارفين بأقدار الرجال ، فأقبل على السيد يحفه بالاحترام والرعاية ، ونزل من الامراء والوزراء والعلماء منزلة عالية ، وتناقلوا الثناء عليه ، ورغبت الحكومة أن تستفيد من علمه وفضله ، فلم تمض ستة أشهر حتى جعلته عضوا في مجلس المعارف ، فاضطلع بواجبه ، واشار باصلاح مناهج التعليم ، ولكن آراءه لم تلق تأييداً من زملائه ، واستهدف لسخط شيخ الاسلام حسن فهمي افندي ، اذ رأى في تلك الآراء ما يمس شيئا من رزقه ، فأضمر له السوء ، وأرصد له العنت ، حتى كان رمضان سنة ١٢٨٧ هـ ، (ديسمبر سنة ١٨٧٠ م) ، فرغب اليه مدير دار الفنون أن يلقي فيها خطابا للحث على الصناعات ، فاعتذر بادئ بدء بضعفه في اللغة التركية ، فألح عليه ، فأنشأ خطابا طويلا كتبه قبل القائه ، وعرضه على نخبة من أصحاب المناصب العالية ، فأقروه واستحسنوه .

والقى السيد خطابه بدار الفنون، في جمع حاشد من ذوي العلم والمكانة ، فنال استحسانهم ، ولكن شيخ الاسلام اتخذ من بعض آرائه مغمزاً للنيل منه بغير حق ، ورميه بالزيغ في عقيدته ، واغتنمها فرصة للايقاع به ، وألب عليه الوعاظ في المساجد ، وأوعز اليهم أن يذكروا كلامه محفوفا بالتفنيد والتنديد ، فغضب السيد لمكيدة شيخ الاسلام ، وطلب محاكمته ، ولكن الحكومة انحازت الى شيخها ، وأصدرت أمرها الى المترجم بالرحيل عن الاستانة بضعة أشهر ، حتى تسكن الخواطر ، ويهدأ الاضطراب ، ثم يعود اليها ان شاء ، ففارقها مهضوما حقه ، ورغب اليه بعض مريديه أن يتحول الى الديار المصرية ، فعمل برأيهم وقصد اليها

عودته الى مصر واقامته بها

جاء السيد جمال الدين الى مصر فى أول المحرم سنة ١٢٨٨ هـ (مارس سنة ١٨٧١ م) ، لا على نية الاقامة بها ، بل على قصد مشاهدة مناظرها ، واستطلاع أحوالها ، ولكن (رياض باشا) وزير اسماعيل فى ذلك الحين رغب اليه البقاء فى مصر ، وأجرت عليه الحكومة راتبا مقداره الف قرش كل شهر ، نزلا أكرمته به ، لا فى مقابل عمل ، واهتدى الى المترجم كثير من طلبة العلم ، يستورون زنده ، ويقتبسون الحكمة من بحر علمه ، فقرأ لهم الكتب العالية فى فنون الكلام ، والحكمة النظرية ، من طبيعية وعقلية ، وعلوم الفلك ، والتصوف ، وأصول الفقه ، بأسلوب طريف ، وطريقة مبتكرة ، وكانت مدرسته بيته ، ولم يذهب يوما الى الازهر مدرسا ، وانما ذهب اليه زائرا ، وأغلب ما يزوره يوم الجمعة ، وكان اسلوبه فى التدريس مخاطبة العقل ، وفتح أذهان تلاميذه ومريديه الى البحث والتفكير ، وبث روح الحكمة والفلسفة فى نفوسهم ، وتوجيه أذهانهم الى الادب ، والانشاء ، والخطابة ، وكتابة المقالات الادبية ، والاجتماعية ، والسياسية ، فظهرت على يده نهضة فى العلوم والأفكار أنتجت أطيب الثمرات

وهنا موضع للتساؤل ، عما حمل الخديوى اسماعيل الى استمالة الحكيم الافغانى للاقامة فى مصر ، واكرام مثواه ، فقد يبدو هذا العمل غريبا ، لأن جمال الدين ماضيا سياسيا ، ومجموعة أخلاق ومبادىء ، لا ترغب فيه الملوك المستبدين ، ولم يكن السيد من أهل الملق والدهان ، فينال عطفهم ورعايتهم ، ويجرون عليه الارزاق بلا مقابل ، ولكن الامر لا يعسر فهمه اذا عرفنا أن فى اسماعيل جانبا ممدوحا من صفاته الحسنة ، وهو حبه للعلم ، ورغبته فى نشره ورعايته ، وكانت شخصية جمال الدين العلمية ، وشهرته فى الفلسفة ، أقوى ظهورا ، وخاصة فى ذلك الحين ، من شخصيته السياسية ، فلا غرو أن يكرم فيه اسماعيل العالم المحقق ، الذى يفيض على مصر من بحر علمه وفضله ، وفى الحق ان اسماعيل لم يكن يقصر فى اغتنام الفرصة لتنشيط النهضة العلمية ورعاية

العلماء والأدباء، فترغيبه جمال الدين فى البقاء بمصر يشبه أن يكون فتحا علمياً ، كتأسيس معهد من معاهد العلم العالية التى أنشئت على يده

أما آراء الحكيم السياسية، وكراهيته للاستبداد، ونزعته الحرة، فلم يكن مثل اسماعيل يخشاها أو يحسب لها حساباً كبيراً ، لانه فى ذلك الحين (سنة ١٨٧١) كان قد بلغ أوج سلطته ومجده، فكان يحكم البلاد حكما مطلقا ، يأمر وينهى ، ويتصرف فى أقدار البلاد ومصاير أهلها، دون رقيب أو حسيب، وكان مجلس شورى النواب آلة مطواعة فى فى يده، والصحافة فى بدء عهدها تكيل له عبارات المديح، وتصوغ له عقود الثناء، ولم يكن سلطانه قد استهدف بعد للتدخل الاجنبى، لان هذا التدخل لم يقع إلا فى سنة ١٨٧٥، كما رأيت فى سياق الحديث، فليس ثمة ما يخشى منه اسماعيل ، على سلطته المطلقة، من الناحية الداخلية أو الخارجية، حين رغب الى حكيم الشرق الاقامة والتدريس فى مصر، وقد بدأت النهضة التى ظهرت على يد السيد ، علمية ، أدبية ، ولم تتطور إلى الناحية السياسية إلا حوالى سنة ١٨٧٦، على أنها فى تطورها السياسى لم تتجه ضد اسماعيل بالذات، بل اتجهت فى الجملة ضد التدخل الاجنبى

وثمة اعتبار آخر، لايفوتنا الالماع اليه، ذلك أن جمال الدين قد بارح الاستانة، إذ لم يجد فيها جوا صالحا للنهضة العلمية، والفكرية، وقصد إلى مصر وقد سبقته اليها أنباؤه، وما لقيه فى « دار الخلافة » من العنت والاضطهاد، وكان اسماعيل ينافس حكومة الاستانة فى المكانة والنفوذ السياسى، وينظر اليها بعين الزراية، ولا يرضى لمصر أن تكون تابعة لتركيا، ولا أن يكون هو تابعا للسلطان العثمانى، وليس خافيا ما كان يبذله من المساعى للانفصال عن تركيا فى ذلك الحين، وظهوره بمظهر العاهل المستقل، فى معرض باريس العام سنة ١٨٦٧، وفى اغفاله دعوة السلطان إلى حضور حفلات القناة سنة ١٨٦٩، وعزمه على اعلان استقلال مصر التام فى تلك الحفلات، لولا العقبات السياسية التى اعترضته، ولا يعزب عن الذهن ما كان بين الخديوى والسلطان من مظاهر الفتور والجفاء التى كادت تقطع الروابط بينهما، وأخصها فرمان نوفمبر سنة ١٨٦٩ الذى أصدره السلطان منتقصا سلطة الخديوى كما تقدم بيانه (ج ١ ص ٨٤)

ففي هذا الجو هبط جمال الدين مصر مبعدا من الاستانة، فلم يفت ذكاء اسماعيل أن يغتنم الفرصة ليحيي العلم في شخص الفيلسوف الافغاني ، ولا يخفى ما لهذا العمل من حسن الأثر وجميل الاحدوثة، إذ يرى النـاس فيه أن مصر تؤوى العلماء والحكماء ، حين تضيق عنهم « دار الخلافة»، وأن عاهل مصر العظيم ، أحق من السلطان العثماني بالثناء والتقـدير لانه يفسح للعلم رحابه ، ويوطىء له في وادي النيل أكنافه

وقد يكون لرياض باشا يد في اكرام وفادة المترجم ، ولكن إذا علمنا أن وزراء اسماعيل لم يكونوا يصدرون الا عن رأيه وأمره، أدركنا أن رياض باشا لم يكن الرجل الذي ينفرد بهذا الصنيع، نحو المترجم، ومهما يكن من واقع الامر فان لرياض فضـل المشاركة في عمل كان له الأثر البالغ في نهضة مصر العلمية والفكرية والسياسية

أثره العلمي والادبي

أقام المترجم في مصر، وأخذ يبث تعاليمه في نفوس تلاميذه، فظهرت على يده بيئة استضاءت بأنوار العلم والعرفان، وارتوت من ينابيع الادب والحكمة، وتحررت عقولها من قيود الجمود والاوهام، وبفضله خطا فن الكتابة والخطابة في مصر خطوات واسعة، ولم تقتصر حلقات دروسه ومجالسه على طلبـة العلم، بل كان يؤمها كثير من العلماء والموظفين والاعيان وغيرهم، وهو في كل أحاديثه « لا يسأم ، كما يقول عنه الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده ، من الكلام فيما ينير العقل ، أو يطهر العقيدة أو يذهب بالنفس الى معالي الامور أو يستلفت الفكر الى النظر في الشؤون العامة مما يمس مصلحة البلاد وسكانها، وكان طلبة العلم ينتقلون بمـا يكتبونه من تلك المعارف الى بلادهم أيام البطالة، والزائرون يذهبون بما ينالونه الى احيائهم، فاستيقظت مشاعر وتنبهت عقول، وخف حجاب الغفلة في أطراف متعددة من البلاد خصوصا في القاهرة »

وقال الاستاذ الامام فى موطن آخر يصف تطور الكتابة على يد المترجم « كان ارباب القلم فى الديار المصرية القادرون على الاجادة فى المواضيع المختلفة منحصرين فى عدد قليل، وما كنا نعرف منهم الا عبدالله باشا فكرى، وخيرى باشا، ومحمد باشا سيد احمد على ضعف فيه، ومصطفى باشا وهبى على اختصاص فيه، ومن عداهؤلاء فاماساجعون فى المراسلات الخاصة ، واما مصنفون فى بعض الفنون العربية أوالفقهية ، وماشا كلها، ومن عشر سنوات ترى كتبة فى القطر المصرى، لايشق غبارهم ولا يوطأ مضمارهم ، وأغلبهم أحداث فى السن ، شيوخ فى الصناعة ، وما منهم الا من أخذ عنه أو عن أحد تلاميذه ، أو قلد المتصلين به » انتهى كلام الامام

فروح جمال الدين كان لها الاثر البالغ فى نهضة العلوم والآداب فى مصر، ولا يفوتنا القول بان البيئة التى نهض بها كانت مستعدة للرقى ، صالحة لغرس بزور هذه النهضة، وظهور ثمارها ، أو بعبارة أخرى ، ان مصر بما فيها من الازهر ، والمعاهد العلمية الحديثة ، والتقدم العلمى الذى ابتدأ منذ عهد محمد على ، كانت على استعداد لتقبل دعوة الحكيم الافغانى، ولولا هذا الاستعداد، لقضى على هذه الدعوة فى مهدها، ولأخفق هو فى مصر كما أخفق فى الاستانة، حيث وجد أبواب العمل موصدة أمامه ، وهذا يبين لنا جانباً من مكانة مصر ، وسبقها الاقطار الشرقية فى التقدم العلمى والفكرى، والسياسى، ويزيد هذه الحقيقة وضوحا ، انك اذا استعرضت حياة جمال الدين العامة وما تركه من الاثر فى مختلف الاقطار الشرقية التى بث فيها دعوته ، وجدت أثره فى مصر أقوى وأعظم منه فى أى بلد من البلدان الاخرى ، وفى هذا ما يدلك على مبلغ استعداد مصر للنهضة والتقدم ، اذا تهيأت لها أسباب العمل ، ووجدت القادة الحكماء

أثره الاخلاقى والسياسى

جاء المترجم مصر يحمل بين جنبيه روحا كبيرة ، ونفسا قوية ، تزينها صفات واخلاق عالية، أنبتتها الوراثة والتربية الاولى، وهذبتها الحكمة والمعرفة، ومحصتها الحياة الحربية التى خاض غمارها فى بلاد الافغان، والتجارب التى مارسها ، والشدائد التى عاناها، جاء وفيه من الشمم والاباء ما صدفه عن أن يطأطىء الرأس أو يقيم على الضيم

وفيه من الثبات ومضاء العزيمة ماجعله يتغلب على العقبات التي اعترضته فى أدوار حياته ، فقد رأيت كيف بقى على ولائه للامير محمد أعظم،رغم ما أصابه من الهزيمة ولم يخضع لخصمه (شير على)، ورحل الى الهند، فلم تطق السياسة الاستعمارية بقاءه فيها واقصته عنها ، وذهب الى الاستانة ، فلم يعرف الملق والدهان ، وجهر بالحق ، واستهدف لعداوة شيخ الاسلام ، فلم يتراجع ولم ينكص على عقبيه ، وانتهى الخلاف باقصائه عن الاستانة

فهذه الاخلاق التى جاء بها جمال الدين كانت بلا مراء أقوى مما عرف عن المجتمع المصرى، فى ذلك العهد، من خفض الجناح، والصبر على الضيم،والخضوع للحكام،وليس يخفى ماللشخصيات الكبيرة من سلطان أدبى على النفوس ، وما تؤثر فيها من طريق القدوة، فالسيد جمال الدين بما اتصف به من الاخلاق العالية، أخذ يبث فى النفوس روح العزة والشهامة ، ويحارب روح الذلة والاستكانة ،فكان بنفسيته ودروسه واحاديثه ، ومناهجه فى الحياة ،مدرسة أخلاقية ، رفعت من مستوى النفوس فى مصر ، وكانت على الزمن من العوامل الفعالة للتحول الذى بدا على الامة، وانتقالها من حالة الخضوع والاستكانة الى التطلع للحرية والتبرم بنظام الحكم القديم ومساوئه، والسخط على تدخل الدول فى شؤون البلاد

أسرفت حكومة اسماعيل فى القروض،و بدأت عواقب هذا الاسراف تظهر للعيان رغم مابذلته الحكومة لاخفائها بمختلف الوسائل،وأخذت النفوس تتطلع إلى إصلاح نظام الحكم بعد إذ أحست مرارة الاستبداد وهالتها فداحة القروض التى كبلت البلاد بقيود تدخل الدول

و يمكننا أن نحدد أواخر سنة ١٨٧٥، واوائل سنة ١٨٧٦ كمبدأ للتدخل الاوروبى، إذ حدث من مظاهره وقتئذ شراء انجلترا أسهم مصر فى القناة ثم قدوم بعثة المستر « كيف » الانجليزية لفحص مالية مصر ثم توقف الحكومة عن أداء أقساط ديونها، وما أعقب ذلك من إنشاء صندوق الدين فى مايو سنة ١٨٧٦

فهذا التدخل كان من الاسباب الجوهرية التي حفزت النفوس الى التبرم بنظام الحكم، والتخلص من مساوئه، لان سياسة الحكومة هي التي أفضت الى تدخل الدول في شؤون مصر وامتهانها كرامة البلاد واستقلالها

ومن هنا جاءت النهضة الوطنية والسياسية، ووجدت مبادىء حكيم الشرق وتعاليمه سبيلا الى النفوس، فكانت من العوامل الهامة في ظهور هذه النهضة التي شغلت السنوات الاخيرة من عهد اسماعيل وكانت من أعظم ادوار الحركة القومية

كان من مظاهر هذه النهضة نشاط الصحف السياسية، واقبال الناس عليها، وتحدثهم في شؤون البلاد العامة، وتبرمهم بحالتها السياسية والمالية ، ثم ظهور روح المعارضة واليقظة في مجلس الشورى، على يد نواب نفخ فيهم جمال الدين من روحه، وعلى رأسهم عبد السلام بك المويلحي (باشا)، الذي يعد من تلاميذه الافذاذ، وانك لتلمس الصلة الروحية بينهما، من الكلمات والعبارات الرائعة التي كان المويلحي يجهر بها في جلسات مجلس شورى النواب، مما سنذكره في موضعه، فان هذه العبارات هي قبس من روح الحكيم الافغاني

وقد جاء ذكر النائب المويلحي ضمن تلاميذ جمال الدين ومريديه على لسان سليم بك العنحوري أحد أدباء سوريه حين زار مصر ووصف مكانة السيد بقوله :

« وفي خلال سنة ١٨٧٨ زاد مركزه خطرا وسما مقامه ، لانه تداخل في السياسات وتولى رآسة جمعية (الماسون) العربية وصار له أصدقاء وأولياء من أصحاب المناصب العالية ، مثل محمود باشا البارودي الذي نفي أخيرا مع عرابي إلى جزيرة سيلان ، وعبد السلام بك المويلحي النائب المصري في دار الندوة، وأخيه ابراهيم (المويلحي) كاتب الضابطة، وكثر سواد الذين يخدمون أفكاره، ويعلون بين الناس مناره، من أرباب الاقلام، مثل الشيخ محمد عبده، وابراهيم اللقاني، وعلي بك مظهر ، والشاعر الزرقاني، وأبي الوفاء القوني في مصر، وسليم النقاش وأديب اسحق وعبد الله نديم في الاسكندرية »

جمال الدين والثورة العرابية

لم يكن جمال الدين الافغانى مناصراً لاسماعيل ، بل كان ينقم منه استبداده واسرافه ، وتمكينه الدول الاستعمارية من مرافق البلاد وحقوقها ، وكان يتوسم الخير فى توفيق ، إذ رآه وهو ولى للعهد ميالا الى الشورى ، ينتقد سياسة أبيه واسرافه ، وقد اجتمعا فى محفل الماسونية ، وتعاهدا على اقامة دعائم الشورى

ولكن توفيق لم يف بعهده بعد أن تولى الحكم ، فقد بدا عليه الانحراف عن الشورى ، واستمع لوشايات رسل الاستعمار الأوروبى ، وفى مقدمتهم قنصل انجلترا العام فى مصر ، اذ كانوا ينقمون من السيد روح الثورة والدعوة الى الحرية والدستور ، فغيروا عليه قلب الخديوى ، وأوعزوا اليه باخراجه من القطر المصرى ، فأصدر أمره بنفيه ، وكان ذلك بقرار من مجلس النظار منعقداً برآسة الخديوى ، وكان نفيه غاية فى القسوة والغدر ، اذ قبض عليه ليلة الأحد سادس رمضان سنة ١٢٩٦ — ٢٤ اغسطس سنة ١٨٧٩ ، وهو ذاهب الى بيته ، هو وخادمه الأمين (ابو تراب) ، وحجز فى الضبطية ، ولم يمكن حتى من أخذ ثيابه ، وحمل فى الصباح فى عربة مقفلة الى محطة السكة الحديدية ، ومنها نقل تحت المراقبة الشديدة الى السويس ، وانزل منها الى باخرة(١) أقلته الى الهند ، وسارت به الى بمباي ، ولم تتورع الحكومة عن نشر بلاغ رسمى من ادارة المطبوعات بتاريخ ٨ رمضان سنة ١٢٩٦ (٢٦ اغسطس سنة ١٨٧٩) ذكرت فيه نفى السيد بعبارات جارحة (٢) ملؤها الكذب والافتراء ، مما لا يجدر بحكومة تشعر بشىء من الكرامة والحياء أن تسف اليه ، فهى قد نسبت اليه السعى فى الأرض بالفساد ، و يعلم الله انه لم يكن يسعى الا الى يقظة الامة ، وتحريرها من ربقة الذل

---

(١) كان نقله الى الباخرة فى صبيحة الثلاثاء ٨ رمضان سنة ١٢٩٦ — ٢٦ اغسطس سنة ١٨٧٩ (راجع الاهرام عدد ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٩)

(٢) تجد نص هذا البلاغ الطويل فى « الوقائع المصرية » عدد ٣١ اغسطس سنة ١٨٧٩ ، وفى « الأهرام » عدد ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٩

والعبودية ، وذكرت عنه انه « رئيس جمعية سرية من الشبان ذوى الطيش مجتمعة على فساد الدين والدنيا » . وحذرت الناس من الاتصال بهذه الجمعية ، ومن المؤلم حقاً أن يتقرر النفى ويصدر مثل هذا البلاغ من حكومة يرأسها الخديوى توفيق باشا وهو على مانعلم من سابق تقديره للسيد ، ومن وزرائها محمود باشا سامى البارودى ناظر الأوقاف وقتئذ ، وقد كان من أصدق مريديه وأنصاره . فتأمل كيف يتنكر الانصار والاصدقاء لاستاذهم ، والى أى حد يضيع الوفاء بين الناس !! ، ولا ندرى كيف أساغ البارودى نفى السيد جمال الدين واشترك فى احتمال تبعته ، واذا لم يكن موافقا على هذا العمل المنكر فلمّ لم يستقل من الوزارة احتجاجا واستنكاراً ؟ لاشك أن موقف البارودى فى هذه الحادثة لا يمكن تسويغه أو الدفاع عنه بأى حال

نفى جمال الدين من مصر ، على أن روحه ومبادئه وتعاليمه تركت أثرها فى المجتمع المصرى ، وبقيت النفوس ثائرة تتطلع الى اصلاح نظام الحكم ، واقامته على دعائم الحرية والشورى ، فجمال الدين هو من الوجهة الروحية والفكرية أبو الثورة العرابية ، وكثير من أقطابها هم من تلاميذه أو مريديه ، والثورة فى ذاتها هى استمرار للحركة السياسية التى كان لجمال الدين الفضل الكبير فى ظهورها على عهد اسماعيل ، ولو بقى فى مصر حين نشوب الثورة لكان جائزاً أن يمدها بآرائه الحكيمة ، وتجاربه الرشيدة ، فلا يغلب عليها الخطل والشطط ، ولكن شاءت الاقدار ، والدسائس الانجليزية ، أن ينفى السيد من مصر ، وهى أحوج ما تكون الى الانتفاع بحكمته وصدق نظره فى الامور

أقام المترجم بحيدر اباد الدكن ، وهناك كتب رسالته فى الرد على الدهريين والزمته الحكومة البريطانية بالبقاء فى الهند حتى انقضى أمر الثورة العرابية

عمله فى أوروبا — جريدة العروة الوثقى

أخفقت الثورة العرابية ، واحتل الانجليز مصر ، فسمحوا للسيد بالذهاب الى أى بلد ، فاختار الشخوص الى أوروبا ، فقصد اليها سنة ١٨٨٣ ، وأول مدينة وردها مدينة لندن ، أقام بها أياما معدودات ، ثم انتقل الى باريس ، وكان تلميذه الأكبر

الشيخ محمد عبده منفيا فى بيروت عقب اخماد الثورة ، فاستدعاه الى باريس ، فوافاه اليها ، وهناك أصدرا جريدة (العروة الوثقى) ، وقد سميت باسم الجمعية التى أنشأتها ، وهى جمعية تألفت لدعوة الامم الاسلامية الى الاتحاد والتضامن والاخذ بأسباب الحياة والنهضة ومجاهدة الاستعمار ، وتحرير مصر والسودان من الاحتلال ، وكانت تضم جماعة من أقطاب العالم الاسلامى وكبرائه ، وهى التى عهدت الى السيد باصدار تلك الجريدة لتكون لسان حالها

واشتركا معا فى تحريرها ، وكانت مقالاتها جامعة بين روح جمال الدين ، وقلم الاستاذ الامام ، فجاءت آيات بينات فى سمو المعانى ، وقوة الروح ، و بلاغة العبارة ، وهى أشبه ما تكون بالخطب النارية . تستثير الشجاعة فى نفوس قارئها ، وتدانى فى روحها وقوة تأثيرها أسلوب الامام على كرم الله وجهه فى خطبه الحماسية المنشورة فى نهج البلاغة ، ولا غرو فالسيد جمال الدين هو قبس من نور العترة الحسينية العلوية ، فكأن روح الامام على تمثلت فيه ، وتجلى أثرها فيما يكتبه أو يمليه

اتخذت العروة الوثقى شعارها ايقاظ الامم الاسلامية ، والمدافعة عن حقوق الشرقيين كافة ، ودعوتهم الى مقاومة الاستعمار الأوروبى ، والجهاد فى سبيل الحرية والاستقلال .

وقد ذاع شأنها فى العالم الاسلامى ، وأقبل عليها الناس فى مختلف الاقطار ، ولكن الحكومة الانجليزية أقفلت دونها أبواب مصر والهند ، وشددت فى مطاردتها واضطهاد من يقرؤها ، وبلغ بها السعى فى مصادرتها أن أوعزت الى الحكومة المصرية بتغريم كل من توجد عنده العروة الوثقى خمسة جنيهات مصرية الى خمسة وعشرين جنيها ، وقامت الموانع دون استمرارها ، فلم يتجاوز ما نشر منها ثمانية عشر عددا

قضى جمال الدين فى باريس ثلاث سنوات ، كان لا يفتأ خلالها ينشر المباحث والمقالات الهامة فى مقاومة اعتداء الدول الأوروبية على الامم الاسلامية ، ويراسل تلاميذه ومريديه فى مصر .

جمال الدين ورينان

وجرت له أبحاث مع الفيلسوف ارنست رينان Renan فى العلم والاسلام ، وأكبر فيه رينان عبقريته ، وسعة علمه ، وقوة حجته ، وقال عنه « كنت أتمثل أمامى عندما كنت أخاطبه ابن سينا ، أو ابن رشد ، أو واحداً من أساطين الحكمة الشرقيين »

عمله فى فارس ثم نفيه منها

ثم أخذ يتنقل بين باريس ولندن الى أوائل فبراير سنة ١٨٨٦ (جمادى الاولى سنة ١٣٠٣) وفيه ذهب الى بلاد فارس ثم الى الروسيا

ولما كان معرض باريس العام سنة ١٨٨٩ رجع جمال الدين اليها ، وفى عودته منها التقى بالشاه فى مونيخ عاصمة بافاريا ، فدعاه الى صحبته اذ كان يرغب فى الانتفاع بعلمه وتجاربه ، فأجاب الدعوة ، وسار معه الى فارس ، وأقام فى طهران ، فحفه علماء فارس وأمراؤها وأعيانها بالرعاية والاجلال

واستعان به الشاه على اصلاح أحوال المملكة وسن لها القوانين الكفيلة باصلاح شؤونها ، ولكنه استهدف لسخط أصحاب النفوذ فى الحكومة ، وخاصة الصدر الاعظم ، فوشوا به عند الشاه ، وأسر اليه الصدر الاعظم أن هذه القوانين تؤول الى انتزاع السلطة من يده ، فأثرت الوشايات فى نفس الشاه ، وبدأ يتنكر للسيد ، فاستأذنه فى المسير الى المقام المعروف (بشاه عبد العظيم) على بعد عشرين كيلو مترا من طهران ، فأذن له ، فوافاه به جم غفير من العلماء والوجهاء من أنصاره فى دعوة الاصلاح ، فازدادت مكانته فى البلاد ، وتخوف الشاه عاقبة ذلك على سلطانه ، فاعتزم الاساءة اليه ، ووجه الى (شاه عبد العظيم) خمسمائة فارس قبضوا عليه ، وكان مريضا ، فانتزعوه من فراشه ، واعتقلوه ، وساقه خمسون منهم الى حدود المملكة العثمانية منفيا ، فنزل بالبصرة ، فعظم ذلك على مريديه ، واشتدت ثورة السخط على الشاه

دعوة جمال الدين ضد الشاه

أقام السيد بالبصرة زمنا حتى أبل من مرضه ، ثم أرسل كتابا الى كبير المجتهدين فى فارس ميرزا محمد حسن الشيرازى ، عدد فيه مساوئ الشاه ، وخص بالذكر تخويله احدى الشركات الانجليزية حق احتكار التنباك فى بلاد فارس ، وما يفضى اليه من استئثار الاجانب بأهم حاصلات البلاد ، وكان هذا النداء من أعظم الاسباب التى جعلت كبير المجتهدين يفتى بحرمة استعمال التنباك الى أن يبطل الامتياز ، فاتبعت الامة هذه الفتوى ، وأمسكت عن تدخينه ، واضطر الشاه خوف انتقاض الامة الى الغائه ، ودفع للشركة الانجليزية تعويضا ، فخلصت فارس من التدخل الاجنبي

شخوصه الى أوروبا

مكث جمال الدين بالبصرة ريثما عادت اليه صحته ، ثم شخص الى لندن ، فتلقاه الانجليز بالاكرام ، ودعوه الى مجتمعاتهم السياسية والعلمية ، وحمل على الشاه وسياسته حملات صادقة فى مجلة سماها (ضياء الخافقين) ، ودعا الامة الفارسية الى خلعه ، وقويت دعوة الحرية فى ايران ، واشتد السخط على الشاه ناصر الدين الى أن قتل سنة ١٨٩٦ بيد فارسى أهوج ، وقيل ان للسيد دخلا فى التحريض على قتله ، وتولى بعده مظفر الدين ، واستمرت دعوة الحرية التى غرسها جمال الدين فى ايران تنمو وتترعرع حتى آلت الى اعلان الدستور الفارسى سنة ١٩٠٦

ذهابه الى الاستانة واقامته بها

... وفيما هو بلندن ورد عليه كتاب من المابين الهمايونى بواسطة رستم باشا سفير تركيا يدعوه الى الاستانة ، فاعتذر أولا ، ثم ورد عليه كتاب آخر بتكرار دعوته فلبى الطلب ، وذهب الى الاستانة سنة ١٨٩٢ ، وكانت هذه هى المرة الثانية لوروده هذه المدينة ، والمرة الأولى كانت فى عهد السلطان عبد العزيز كما

تقدم بيانه ، وقد يبدو غريبا إن السلطان عبد الحميد الذي كان نصيرا للاستبداد وخصما للحرية ، يدعو الى جواره أكبر زعيم للحرية في الشرق ، وأغلب الظن أنه أراد أن يخدم سياسته فى الجامعة الاسلامية باستضافته فيلسوف الاسلام ، لكي يظهر للعالم الاسلامي أنه يرعى العلم والعلماء من الامم الاسلامية كافة ، وقد لبى جمال الدين دعوته ، آملا أن يرشده الى اصلاح الدولة العثمانية ، لان مقصده السياسي هو انهاض دولة اسلامية أيا كانت الى مصاف الدول العزيزة القوية ، فسار الى الاستانة لتحقيق هذا المقصد ، وحفه عبد الحميد بالرعاية والاكرام ، وأنزله منزلا كريما فى قصر بجي (نشان طاش) ، من أفخم أحياء الاستانة ، وأجرى عليه راتبا وافرا ، قيل انه خمس وسبعون ليرة عثمانية فى الشهر ، ومضت مدة وجمال الدين له عند السلطان منزلة عالية ، ثم مالبث أن تنكر له ، وأساء به الظن ، اذ كان من أخص صفات عبد الحميد اساءة الظن بالناس كافة ، وخاصة بمن يتصلون به ، والاستماع الى الوشايات والدسائس ، وكان الشيخ أبو الهدى الصيادى الذى نال الحظوة الكبرى عند مولاه يكره أن يظفر أحد بثقته فوشى بالسيد عند السلطان واوغر عليه صدره فأحيط السيد بالجواسيس يحصون عليه غدواته وروحاته ويرقبون حركاته وسكناته

ذكر الامير شكيب ارسلان فى هذا الصدد فى كتاب «حاضر العالم الاسلامى»[(١)] ان السيد كان وعبد الله نديم الكاتب والخطيب المصري المشهور فى متنزه (الكاغدخانة) ، فصادفا الخديوى عباس حلمى وسلم بعضهم على بعض وتحادثوا نحو ربع ساعة تحت شجرة هناك ، فقيل ان الشيخ أبا الهدى قدم تقريرا للسلطان بأن جمال الدين وعبد الله نديم تواعدا مع الخديوى على الاجتماع فى (الكاغدخانة) ، وهناك عقد الاجتماع بايفاء تحت الشجرة ، ويقول الامير شكيب ان السلطان بحسب قول جمال الدين لم يحفل بهذه الوشاية[(٢)] ، ولكننا نميل الى

---

(١) تأليف المستر ستودارد الامريكي وتعريب الاستاذ عجاج نويهض وفيه فصول وتعليقات قيمة للامير شكيب ارسلان

(٢) حاضر العالم الاسلامى ج ١ ص ٣٠٣

الاعتقاد أنها تركت أثرا فى نفسه ، وغيرت قلبه على السيد ، وذكر أن الذى أدى الى وحشة السلطان منه استمراره فى مجالسه على القدح فى شاه العجم ناصر الدين ، مما حمل سفير ايران على الشكوى منه الى السلطان ، فاستدعاه ، وطلب اليه الكف عن مهاجمة الشاه ، فقبل ، ولكن حدث أن قتل الشاه سنة ١٨٩٦ ، فاشتدت الريبة فى جمال الدين ، واتجهت اليه شبهة التحريض على قتله ، فأمر السلطان بتشديد الرقابة عليه ، ومنع أى أحد من الاختلاط به الا بارادة سلطانية ، فأصبح السيد محبوسا فى قصره

مرضه ووفاته

تواترت الروايات بأن جمال الدين مات شبه مقتول ، وتدل الملابسات والقرائن على ترجيح هذه الرواية ، فان اتهامه بالتحريض على قتل الشاه ، وتغير السلطان عليه ، وحبسه فى قصره ، ووشايات أبى الهدى الصيادى ، مما يقرب الى الذهن فكرة التخلص منه بأية وسيلة ، هذا الى أن الغدر والاغتيال كانا من الأمور المألوفة فى الاستانة

وأصدق الروايات وأحقها بالثقة ، فيما نعتقد ، ماذكره الامير شكيب ارسلان فى كتاب (حاضر العالم الاسلامى) ، قال ماخلاصته انه لما اشتد التضييق على السيد جمال الدين أرسل الى مستشار السفارة الانجليزية يطلب منه إيصاله الى باخرة يخرج بها من الاستانة ، فجاءه المستشار وتعهد له بذلك ، فلما بلغ السلطان الخبر أرسل اليه أحد حجابه يستعطفه أن لايمس كرامته الى هذا الحد ، ولا يلتمس حماية أجنبية ، فثارت فى نفسه الحمية والأنفة ، وأخبر مستشار السفارة بأنه عدل عن السفر ، ومهما كان فليكن ، ولكن الرقابة عليه بقيت كما كانت ، وبعد أشهر من هذه الحادثة ظهر فى فمه مرض السرطان ، فصدرت الارادة السلطانية باجراء عملية جراحية يتولاها الدكتور قمبور زاده اسكندر باشا كبير جراحى القصر السلطانى ، فأجرى له العملية الجراحية ، فلم تنجح ، وما لبث الا أياما قلائل حتى فاضت روحه ، ومن هنا تقوّل الناس فى قصة هذا السرطان ، وهذه العملية الجراحية

لقرب عهد المرض بتغير السلطان على السيد ، وما كان معروفا من وساوس عبد الحميد ، فقيل ان للعملية الجراحية لم تعمل على الوجه اللازم لها عمداً ، وقيل لم تلحق بالتطهيرات الواجبة فنا ، بحيث انتهت بموت المريض . (١)

وذكر الامير شكيب أن المستشرق المعروف الكونت (لاون استروروج) حدثه ان المترجم كان صديقه ، فدعاه اليه بعد إجراء العملية الجراحية ، وقال له ان السلطان أبي أن يتولي العملية الا جراحه الخاص ، وانه هو رأى حال المريض ازدادت شدة بعد العملية ، ورجا منه أن يرسل اليه جراحا فرنسويا مستقل الفكر ، طاهر الذمة ، لينظر فى عقب العمليـة ، فأرسل اليه الدكتور (لاردى) ، فوجد أن العملية لم تجر على وجهها الصحيح ،ولم تعقبها التطهيرات اللازمة ،وأن المريض قد أشفى بسبب ذلك ، وعاد الى استروروج ، وأنبأه بهذا الامر المحزن ، ولم تمض أيام حتى فارق جمال الدين الحياة .

وذكر واحد ممن كانوا فى خدمة عبد الحميد ، بعد أن روى له الأمير هذه القصة ، ان قبور زاده اسكندر باشا كان أطهر وأشرف من أن يرتكب مثل تلك الجريمة ، وحقيقة الواقعة انه كان بالاستانة طبيب أسنان عراقى اسمه (جارح) ، يتردد كثيراً على جمال الدين ، ويعالج أسنانه ، وكانت نظارة الضابطة (ادارة الامن العام) قد استمالت (جارح) هذا بالمال ، وجعلته جاسوسا على السيد ، وصار له عدوا فى ثياب صديق ، وقال صاحب هذه الرواية انه أراد مرة أن يمنع الطبيب المذكور من الاختلاط بجمال الدين ، فأشار اليه ناظر الضابطة اشارة خفية . بأن يتركه ، وفهم من الاشارة أنه يذهب الى السيد ، ويعالج أسنانه ، بعلم من النظارة ، والسيد لا يعلم بشيء من ذلك ، ويطمئن الى (جارح) ويثق به ، ولم تمض عدة أشهر على حادثة الشاه حتى ظهر السرطان فى فك السيد من الداخل ، وأجريت له عملية جراحية ، فلم تنجح ، وجارح هذا ملازم للمريض ، و بعد موته كانوا يرونه دائما حزينا كئيبا ، يبدو على وجهه الوجوم والخزى ، مما جعلهم يشتبهون أن

---

(١) حاضر العالم الإسلامي ج١ ص ٢٠٤

يكون له يد فى افساد الجرح بعد العملية ، أو فى توليد المرض نفسه من قبل بوسيلة من الوسائل ، ولما مات السيد بدا الندم على الطبيب الاثيم ، وشعر بوخز الضمير يؤنبه على خيانته هذا الرجل العظيم

وكانت وفاته صبيحة الثلاثاء ٩ مارس سنة ١٨٩٧ ، وما ان بلغ الحكومة العثمانية نعيه حتى أمرت بضبط أوراقه وكل ما كان باقيا عنده ، وأمرت بدفنه من غير رعاية أو احتفال فى مقبرة المشايخ بالقرب من نشان طاش، فدفن كما يدفن أقل الناس شأنا فى تركيا ، ولا يزال قبره هناك

صفاته واخلاقه

وصفه تلميذه الاكبر الاستاذ الشيخ محمد عبده بقوله : «انه يمثل لناظره عربياً محضاً ، من أهالى الحرمين ، فكأنما قد حفظت له صورة آبائه الاولين ، من سكنة الحجاز ، ربعة فى طوله ، وسط فى بنيته ، قمحى فى لونه ، عصبى دموى فى مزاجه ، عظيم الرأس ، فى اعتدال ، عريض الجبهة ، فى تناسب ، واسع العينين ، عظيم الاحداق، ضخم الوجنات، رحب الصدر، جليل فى النظر، هش بش عند اللقاء، قد وفاه الله من كمال خلقه ، ما ينطبق على كمال خلقه ، أما أخلاقه فسلامة القلب سائدة فى صفاته، وله حلم عظيم ، يسع ما شاء الله أن يسع ، الى أن يدنو منه أحد ليمس شرفه أو دينه فينقلب الحلم الى غضب ، تنقض منه الشهب ، فبينما هو حليم أواب ، اذا هو أسد وثاب ، وهو كريم ، يبذل ما بيده ، قوى الاعتماد على الله ، لا يبالى ما تأتى به صروف الدهر ، عظيم الامانة ، سهل لمن لاينه ، صعب على من خاشنه ، طموح الى مقصده السياسى ، اذا لاحت له بارقة منه تعجل السير للوصول اليه ، وكثيراً ما كان التعجل علة الحرمان ، وهو قليل الحرص على الدنيا ، بعيد عن الغرور بزخارفها ، ولوع بعظائم الامور ، عزوف عن صغارها ، شجاع ، مقدام ، لا يهاب الموت ، كأنه لا يعرفه ، الا أنه حديد المزاج ، وكثيرا ما هدمت الحدة ما رفعته الفطنة . »

وذكر عنه الامير شكيب أرسلان انه كان يفطم نفسه عن الشهوات ، ولا يرى من اللذات الا اللذة العقلية العالية ، وأن السلطان عبد الحميد حاول أن يعلق قلبه بالمال والبنين ، ويشغله بزينة الدنيا ، وراوده على الزواج ، فأبى وأعرض ، وكان ينظر الى المال نظره الى التراب ، فلا يدخره ، ولا يتناول منه الا ما هو ضرورى للحياة ، ، وحاول السلطان أن يعطيه رتبة علمية كرتبة قاضى عسكر مثلا ، فأبى أن يقبل الرتبة وأن يلبس كسوتها المزركشة بالقصب ، وكذلك رفض قبول وسام مهما كان عالياً

وقال عنه (أديب اسحق) انه أسمر اللون ، ربعة ممتلىء ، قوى البنية ، جذاب النظر ، نافذ اللحظ ، خفيف العارضين ، مسترسل الشعر ، بجبة وسراويل سوداء تنطبق على الكاحلين ، وعمامة صغيرة بيضاء على زى علماء الاستانة ، عزب ، عفيف النفس ، قانت ، كثير القيام ، لاينام الا الغلس الى الضحى ، ولا يأكل غير مرة واحدة فى اليوم ، على أنه يكثر من شرب الشاى والتدخين ، قوى العارضة ، طويل الحجة ، واسع المحفوظ ، نبيه يكاد يكشف حجب الضمائر ، ويهتك أستار السرائر ، ولكنه على فضله ، لا يسلم من حدة المزاج

علو نفسه

ويلوح لنا أن أبرز صفة فى جمال الدين علو النفس ، ولعلها الصفة الجامعة التى تصدر عنها صفاته الاخرى وأخلاقه ، وقد احتفظ بها فى أشد الاوقات حرجا ، ولازمته عند اشتداد المحن ، وتعاظم الخطوب ، مما دل على أنها غريزة طبعت عليها نفسه العالية ، وحسبك دليلا على ذلك ما كان من موقفه حين نفى من مصر فى أوائل عهد الخديوى توفيق باشا ، فقد أنزل الى البحر فى السويس خالى الجيب ، فجاءه قنصل ايران فى ذلك الثغر ، ومعه نفر من تجار العجم ، وقدموا له مقدارا من المال على سبيل الهدية أو القرض الحسن ، فأبى أن يأخذ منه شيئاً ، وقال لهم « احفظوا المال فأنتم اليه أحوج ، ان الليث لا يعدم فريسته حيثما ذهب »

وهذه الكلمة وحدها تصور لنا شخصية جمال الدين وعظمته النفسية ، وتصلح أن تكون عنوانا لتاريخه المجيد

عقيدته

تدل رسالته فى (الرد على الدهريين) على أنه مؤمن صادق الايمان ، يدعم العقيدة الاسلامية على أسس المنطق والحكمة العقلية ، فهو فيلسوف من فلاسفة الاسلام الاعلام

قال الاستاذ الامام عن مذهبه وعقيدته « أما مذهب الرجل فحنيفى حنفى ، وهو وان لم يكن فى عقيدته مقلداً ، لكنه لم يفارق السنة الصحيحة مع ميل الى مذهب السادة الصوفية رضى الله عنهم ، وله مثابرة شديدة على اداء الفرائض فى مذهبه ، وعرف بذلك بين معاشريه فى مصر أيام اقامته بها ، ولا يأتى من الاعمال الا ما يحل فى مذهب امامه ، فهو أشد من رأيت فى المحافظة على أصول مذهبه وفروعه ، أما حميته الدينية فهى مما لا يساويه فيها أحد ، يكاد يلتهب غيرة على الدين وأهله »

علمه

وقال عن علمه : أما منزلته من العلم وغزارة المعارف فليس يحدها قلمى إلا بنوع من الاشارة اليها ، لهذا الرجل سلطة على دقائق المعانى وتحديدها وابرازها فى صورها اللائقة بها ، كأن كل معنى قد خلق له ، وله قوة فى حل ما يعضل منها ، كأنه سلطان شديد البطش ، فنظرة منه تفكك عقدها ، كل موضوع يلقى اليه ، يدخل للبحث فيه كأنه صنع يديه ، فيأتى على أطرافه ، ويحيط بجميع أكنافه ، ويكشف ستر الغموض عنه ، فيظهر المستور منه ، واذا تكلم فى الفنون حكم فيها حكم الواضعين لها ، ثم له فى باب الشعريات قدرة على الاختراع ، كأن ذهنه عالم الصنع والابداع ، وله لسن فى الجدل ، وحذق فى صناعة الحجة ، لا يلحقه فيهما أحد ، إلا ان يكون فى الناس من لا نعرفه ، وكفاك شاهداً على ذلك أنه ما خاصم أحداً الا خصمه ،

ولا جادله عالم إلا ألزمه ، وقد اعترف له الاوروبيون بذلك بعد ما أقر له الشرقيون ، وبالجملة فانى لو قلت ان ما آتاه الله من قوة الذهن ، وسعة العقل ، ونفوذ البصيرة ، هو أقصى ما قدر لغير الانبياء ، لكنت غير مبالغ ، ذلك فضل الله ، يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم »

وقال أديب اسحق عن ذكائه : ومن عجائب ذكائه انه تعلم اللغة الفرنسية أو بعضها حتى صار يقدر على الترجمة منها ، ويحفظ من مفرداتها شيئا كثيرا ، فى أقل من ثلاثة شهور بلا أستاذ إلا من علمه حروف هجائها فى يومين ، وكان يتتبع حركة المعارف الأوروبية والمكتشفات العصرية ، ويلم بما وضع أهل العلم وما اخترعوه جديدا حتى كأنه قرأ العلم فى بعض مدارس أوروبا العالية »

مجلسه

كان حين اقامته بمصر يلقى الدروس فى داره ، فكانت محط رحال العلماء والأدباء وأذكياء الطلبة ، يقضى النهار فى بيته ، فاذا جن الليل خرج يتوكأ على عصاه الى قهوة اعتاد أن يجلس فيها امام حديقة الازبكية (قهوة متاتيا) ، ويأخذ مكانه فى الصدر ، وحوله تلاميذه ومريدوه ، وفيهم الشاعر ، والاديب ، والعالم اللغوى ، والطبيب والجغرافى ، والتاريخى ، والمهندس ، وغيرهم من صفوة أهل الفكر والعلم ، والوجاهة ، فيفيض على محدثيه من بحر علمه « فيتسابقون — كما يقول سليم عنحورى — الى القاء أدق المسائل عليه ، وبسط أعوص الاحاجى لديه ، فيحل عقد أشكالها فرداً فرداً ، ويفتح اغلاق طلاسمها ورموزها واحداً واحداً ، بلسان عربى مبين ، لا يتلعثم ، ولا يتردد ، بل يتدفق كالسيل من قريحة لا تعرف الكلال ، فيدهش السامعين ، ويفحم السائلين ، ويبكم المعترضين ، ولا يبرح هذا شأنه حتى يشتعل رأس الليل شيباً ، فيقفل الى داره ، بعد أن يفقد صاحب المقهى كلما يترتب على فمة الناطقين فى عداد ذلك المجمع الأنيق »

مقصده السياسى

قال الاستاذ الامام عن مقصده السياسى « ا » كان يسعى لانهاض احدى الدول الاسلامية من ضعفها ، وتنبيهها للقيام على شؤونها ، حتى تلحق بالدول القوية فيعود للاسلام شأنه ، وللدين الحنيفى مجده ، ويدخل فى هذا تنكيس دولة بريطانيا فى الأقطار الشرقية ، وتقليص ظلها عن رءوس الطوائف الاسلامية ، وله فى عداوة الانجليز شؤون يطول بيانها » انتهى كلام الاستاذ الامام

نقول وقد دل تاريخ السيد على انه بذل حياته كلها لبعث روح النهضة والحرية فى أمم الشرق قاطبة ، فهو أول زعيم للحرية فى الشرق ، وأول باعث لنهضته الحديثة ، ولئن لم يشاهد ثمار دعوته وجهوده ، فحسبه انه غارس البذرة الأولى للحركات القومية التى ظهرت فى الشرق منذ نيف وخمسين سنة الى اليوم ، والى ماشاء الله ، واذا هو لم يشهد نجاح دعوته قبل موته ، فليس مرجع ذلك اليه ، لأنه قد أدى رسالته على أتم ما يؤديه الزعماء المخلصون ، ولكن عاكسته الأقدار واعترضت سبيله عقبات جمة بعضها من مكايد الدول الاستعمارية ، وخاصة الدولة الانجليزية ، وبعضها من خذلان ملوك الشرق وأمرائه لدعوته واضطهادهم اياه

فقد رأيتَ ما أصابه من الخديوى توفيق باشا حين ولى الحكم ، اذ نقض عهده معه ، ونفاه من مصر ، وكذلك فعل معه شاه العجم ناصر الدين شاه ، فقد استدعاه لينتفع من علمه وحكمته ، وما لبث ان تنكر له وحبسه ثم نفاه ، وعرفتَ ما أصابه فى الاستانة على عهد السلطان عبد الحميد ، مما لاحاجة الى تكراره ، وحسبك أن تذكر أنه كان سجيناً فى قصره ، ومحاطا بالعيون والجواسيس ، حتى لاقى منيته فى ظروف تدعو للاعتقاد أنه مات شبه مقتول

فملوك الشرق وامراؤه كانوا اذن حربا على جمال الدين ، وكانوا من حيث يشعرون أو لايشعرون عوناً لدعاة الاستعمار فى احباط جهوده ومساعيه ، فليس عجيبا أن لايشهد السيد نجاح دعوته فى الاصلاح والحرية ، وقد لقى أيضا خذلانا من أكثر الطبقات ، فكأنه كان يرسل دعوته فى صحراء مقفرة ، ليس فيها سميع ولا مجيب ،

ولا مراء فى انه قد تقدم الشرق وسبقه الى الحياة نيفا ومائة عام ، فلم يلب الشرق نداءه فى حياته ، ولم تظهر ثمار دعوته إلا بعد مماته ، وهذا يزيده فضلا وقدرا ، لانه قام بدعوته فى وقت عز فيه النصير ، وقل المستجيب الى دعوة الحرية والحق ، وقد شعر السيد ، وخاصة فى أواخر أيامه ، بمرارة اليأس والألم مما لقيه من صنوف الاضطهاد ، ونقض العهود والمواثيق ، وكم كان حقيقاً بالألم حين يعرض فى ذاكرته مبلغ ما بذله لأمم الشرق من الاخلاص والتفانى فى خدمتها ، ثم ما أصابه من كبرائها وأمرائها من التنكر والجحود ، وما لقيه من مختلف طبقاتها من الإعراض والخذلان

ذكر عنه الامير شكيب ارسلان فى ترجمته(١) : انه لقيه بالاستانة سنة ١٨٩٢ ، وكان من شدة ما يجد من الألم لحال الاسلام تخطر له خواطر نادرة فى هذا الموضوع ، فقال له مرة « قد فسدت اخلاق المسلمين الى حد أن لا أمل بان يصلحوا إلا بان ينشئوا خلقا جديدا ، وجيلا مستأنفا ، فحبذا لو لم يبق منهم إلا كل من هو دون الثانية عشرة من العمر ، فعند ذلك يتلقون تربية جديدة تسير بهم فى طريق السلامة »

وقال له مرة أخرى « لم يبق فى الاسلام أخلاق ، فهذا محمود سامى (باشا البارودى الشاعر الكبير ، رئيس النظار أثناء الحوادث العرابية) عاهدنى ثم نكث معى ، وهو أفضل من عرفت من المسلمين(٢) » وقال له أيضا « ان المسلمين قد سقطت هممهم ، ونامت عزائمهم ، وماتت خواطرهم ، وقام شىء واحد فيهم ، وهو شهواتهم »

بمثل هذه الخواطر كان يعبر السيد عن ألمه من سوء حالة الامم الشرقية ، وهذا الألم يدلك على مبلغ الشعور الذى تملك لبه ، وانه كان يشتعل غيرة على الشرق

---

(١) حاضر العالم الاسلامي ج ١ ص ٢٠٥

(٢) الاشارة هنا فيما نعتقد إلى ما كان من نفي السيد جمال الدين من مصر فقد نفي بقرار من مجلس النظار وكان محمود باشا سامي البارودي ناظر الاوقاف في ذلك الحين واشترك في هذا القرار

والاسلام ، ويحزن إذ يرى دعوته لم تلق مجيبا ولا نصيرا ، وانك لترى صورة الألم والحزن مرتسمة على محياه فى مرضه الأخير ، وظل هذا الحزن يلازمه حتى فارق الحياة، وها قد مضت خمس وثلاثون سنة على وفاته ، ولما ينهض واحد من المسلمين فى مشارق الارض ومغاربها يبحث عن قبره و يشيد له ضريحا يليق بذكرى الرجل العظيم الذى أفنى عمره فى بعث الأمم الاسلامية وانهاضها ، و بث روح الحياة



السيد جمال الدين الافغانى
فى مرضه الأخير

والحرية فيها ، الى أن قيض الله رجلا من سراة الامريكان (المستر كراين) ، فأخذ يبحث ويحقق حتى اهتدى الى قبر جمال الدين بالاستانة سنة ١٩٢٦ ، فأقام

عليه شاهداً فخما من الرخام ، نقش عليه اسم السيد ، وأدى بهذا الصنيع واجباً كان يجدر بسراة المسلمين وعظمائهم أن يؤدوه

وهذا المظهر المستمر من نكران الجميل يكشف لك عن ناحية من أسباب التأخر السياسي والاجتماعي في أمم الشرق قاطبة ، فان الامم لا تسلك سبيل النهضة الصحيحة الا اذا عرفت أقدار الرجال الذين أفنوا حياتهم في سبيل مجدها وعظمتها

رجع ما انقطع

عود الى الحياة النيابية

الهيئة النيابية الثالثة

ابتدأت أدوار المعارضة بانتخاب أعضاء الهيئة النيابية الثالثة ، وهم الذين شغلوا مراكز النيابة من سنة ١٨٧٦ الى أوائل عهد توفيق باشا وهاك أسماؤهم : —

نواب القاهرة

محمود بك العطار ، عبد السلام بك المويلحى ، يوسف العقبى

نواب الاسكندرية

سليمان الغربى ، عبد الرزاق الشوربجى

نواب الغربية

عثمان الهرميل عمدة محلة مرحوم ، عبد الرحمن عرفه عمدة برج مغيزل ، محمد حماد عمدة كفور بلشاى ، محمود سالم عمدة كفر سالم ، أحمد سالم عمدة دهتوره ، مصطفى هرجه شيخ أبو صير ، الحاج محمد سليم عمدة شبراقاص ، ابراهيم الشاذلى عمدة شبرا تنا ، عمر خضر عمدة ابو تور

نواب المنوفية

الحاج على عمران عمدة سرسموس ، مصطفى غنيم الانبابى عمدة جزى ، ابراهيم حسن عمدة الباجور ، سليمان حسين عامر عمدة جنزور ، احمد السرسى عمدة ادشاى ، على عياد عمدة السدود

نواب البحيرة

ابراهيم الديب عمدة صفط العنب ، ابو زيد الخناوى عمدة كفر عوانه ، عبد الله المنياوى عمدة ديروط ، ابراهيم الجيار عمدة خربتا ، ابراهيم دربك عمدة عزبة دربك

نواب الدقهلية

عبده جوده عمدة محلة انجاق ، محمد عبده عمدة كفر ابو ناصر ، متولى افندى شريف عمدة ديرب ، يوسف رزق عمدة كفر يوسف رزق ، عبد الوهاب الشيخ عمدة دقادوس ، شلبي حسين عمدة سلكا

نواب الشرقية

ايوب ايوب عمدة الصوه ، حسن عبدالله عمدة فرسيس ، محمد جبرة الله عمدة شبرا العنب ، محمد رجب كساب عمدة غيته ، سيد احمد رضوان عمدة ميت العز ، جاد يوسف عمدة شنيط الحرابوه ، على عامر عمدة العزيزية ، على خليل عمدة السعديين

نواب القليوبية

عبدالعزيز مطر ، سليمان منصور (كفرشبين) ، مصطفى علام (سنديس) ، عبدالفتاح زغلول (ميت كنانه)

نواب الجيزة

رزق عكاشه عمدة المنيا والشرفا ، حسين عطا الله عمدة برقشت ، فضل الزمر عمدة ناهيا

نواب بنى سويف

محمد راضى عمدة انفسط ، على كساب عمدة نزلة كساب ، مصطفى محمد عزالدين عمدة طنسا بنى مالو

نواب الفيوم

احمد جادالله عمدة السيليين ، احمد الدهشان عمدة اهريت

نواب المنيا و بنى مزاد

بدينى الشريعى عمدة سمالوط ، عبدالغنى خالد (السمرية) ، على افندى حسن ، محمد محمد ابوطالب عمدة برطباط ، خليل عبدالرحيم عمدة القشن ، حنا يوسف عمدة نزلة الفلاحين

نواب أسيوط

عطيه عبدالعال عمدةالعقال البحرية ، محمدعبدالوهاب عمدة اسهامية ، عبدالرحمن وافي عمدةبني عدى ، ميخائيل فرج عمدةديرمواس ، محمد فرج عمدة نزلة فرج محمود ، عمر احمدعمدة مسرع

نواب جرجا

ابراهيم حسن ابوليله عمدة الريانية ، عثمان احمد همام عمدة اولاد اسماعيل ، محمد حساب عمدة داود وميت سهيل ، تمام حبارير عمدة الحامدة ، صديق عبد المنعم عمدة بتجا ، عبدالشهيد بطرس (البلينا)

نواب قنا

محمودعبد الله عمدة دشناه ، طايع سلامه عمدة القبلي قامولا ، سليم سعيد عمدة العركة والدهشة

نواب اسنا

احمد عبد الصادق (اسوان) ، محمد سلطان (اسنا)

نائب دمياط

الحاج سيد اللوزى

اجتماع مجلس شورى النواب بطنطا

فى دور غير عادى (اغسطس سنة ١٨٧٦)

دعت الحكومة اعضاء المجلس الى الاجتماع لدور «فوق العادة» بطنطا ، واختارت هذه المدينة لمناسبة قيام المولد الاحمدى بها ، والغرض من الاجتماع هو البحث فى مسألة ابطال المقابلة أو اقرارها ، وذلك أن مرسوم ٧ مايو سنة ١٨٧٦ قضى بإيقاف تنفيذ هذا القانون ، ولكن الحكومة رأت تخفيفا لضائقتها المالية أن يعود العمل به حتى تجبى متحصلات المقابلة ، وكان الاعيان الذين دفعوا أقساط المقابلة ، ومنهم النواب ، يهمهم أن يجرى العمل به حتى يستمر اعفاؤهم من نصف الضرائب

المربوطة على أطيانهم ، فدعت الحكومة المجلس الى الاجتماع للبحث فى هذه المسألة ، وذكرت موضوع الاجتماع فى امر الدعوة

اجتمع الاعضاء فى طنطا برآسة عبـد الله باشا عزت يوم الاثنين ١٧ رجب سنة ١٢٩٣ (٧ اغسطس سنة ١٨٧٦)، ولم يحضر الخـديوى افتتاح المجلس ، ولا تليت فيه خطبـة عرش ، واقتصرت الجلسة الأولى على النظر فى مسألة المقابلة ، فحبذ الاعضاء بقاءها

وثمة ظاهرة بدت فى هذا الاجتماع ، وهى روح جديدة يصح أن نسميها طبقا للمصطلحات البرلمانية روح « المعارضة »، ومظاهرها حب الاستقصاء والتحرى عن شؤون الحـكومة والرغبة الصادقة فى بحثها بعنـاية تختلف كثيرا عن تهاون المجلس فى الأدوار السابقة

ظهرت هـذه الروح إذ وقف الشيـخ عثمان الهرميل أحد نواب الغربيـة ، وأبدى موافقته على اعادة العمل بقانون المقابلة ، ولـكنه طلب فى صراحة محمودة أن توضح الحـكومة الطريقة التى كان فى نيتها اتباعها لرد المبالغ التى حصلتها من المقابلة فيما لو بطل العمل بالقانون ، وقال ان مجموع ما حصلته بلغ (الى ذلك الحين) اثنى عشر مليونا أو ثلاثة عشر مليون جنيه ، ومع جسامة هـذا المبلغ ووجود ديون أخرى على الحـكومة لم تبين كيف يمكنها رد مبالغ المقابلة الى أصحابها « وبما أن المجلس لم ينظر ميزانية الحـكومة فى السنة الماضية ، مع أن له الحق فى الاطلاع عليها ليعرف كيفية الايراد والمنصرف، ويعـلم أيضا كيفية الاستقراض وحصر الدين واستهلاكه فى ٦٥ سنة (طبقا لمرسوم توحيد الديون) فان وافق المجلس يصير طلب هذه البيانات أيضا لتنظر بالمجلس »

فهذه روح طيبة، تدل على ان فـكرة الرقابة على تصرفات الحـكومة قد سرت الى نفوس الاعضاء ، لأن الهرميل لم يدل بهـذا البيان الا مستأنسا بتأييد زملائه ، ومترجما عن ميولهم وشعورهم ، وقد وافق المجلس فعلا على وجهـة نظره وقرر تأليف لجنة من ثلاثة أعضاء وهم : بديني افندى الشريعى ، وعلى افندى عامر ، وعبدالشهيد

افندى بطرس ، ومهمتهم التوجه الى وزارة المالية للاطلاع على البيانات التى طلبها الشيخ عثمان الهرميل

وانتقلت اللجنة الى وزارة المالية بالقاهرة ، وفحصت البيانات ، واستحضرت الكشوف المطلوبة ، ومما جاء فى بيانها ان جملة المتحصل من المقابلة بلغ ثلاثة عشر مليون جنيه وكسورا ، وانتهت فى تقريرها الى اقتراح اعادة العمل بقانون المقابلة ، لأنه يتعذر على الحكومة رد مبالغ المقابلة مع سداد ديونها

ونظر تقريرها بجلسة الخميس ٢٠ رجب سنة ١٢٩٣ — ١٠ اغسطس سنة ١٨٧٦ ، فقرر المجلس ابقاء المقابلة لمعاونة الحكومة على سداد ديونها ، وهو قرار لاغبار عليه ، لانه بمثابة « تضحية » مالية تتحملها البلاد لانقاذ الحكومة من ارتباكها المالى ومساعدتها على سداد ديونها ، والأمم فى الاوقات العصيبة تنهض لمعاونة حكوماتها ماليا ومعنويا ، مهما يكن من أخطائها الماضية ، لان ساعة الخطر تتطلب أن تتضافر الايدى وتتعاون الامة والحكومة على انقاذ البلاد مما يحيق بها من المكاره ، وانتهى فى تلك الجلسة دور الانعقاد غير الاعتيادى بطنطا ، بعد أن دام اجتماعه جلستين اثنتين

دور الانعقاد الاول من الهيئة النيابية الثالثة

نوفمبر سنة ١٨٧٦ — مايو سنة ١٨٧٧

افتتح الخديوى اجتماع المجلس يوم الخميس ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٧٦ يصحبه الامير محمد توفيق باشا وزير الداخلية ، والامير حسين كامل باشا (السلطان حسين فيما بعد) وزير المالية ، والامير حسن باشا وزير الحربيـة ، وشريف باشا وزير الحقانية والخارجية ، وخيرى باشا المهردار ، واجتمع الاعضاء برآسة عبد الله باشا عزت ، وتليت خطبة العرش وفيها أعرب الخديوى عن سروره من اجتماع المجلس « لبعض مسائل مهمة » وذكر (أولا) أن المرسوم الصادر بتوحيد الديون المؤرخ ٧ مايو سنة ١٨٧٦ طرأت عليه أسباب دعت الى تعديله ، وان « أفكار الجميع مخالفة لما

هو منصوص به من جهة إبطال المقابلة » وأشار الى اجتماع النواب بطنطا ، بما استقر عليه رأيهم من ضرورة إبقاء المقابلة، وذكر حضور المستر جوشن والمسيو جوبير مندوبى الدائنين والاتفاق معهما على تسوية الديون بالطريقة التى ستعرض على المجلس ، (مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦) ، وان هذه التسوية مبنية على قرار النواب فى شأن المقابلة المبين به وجهان : « أحدهما إبقاء المقابلة ، والآخر بيان ماهو محقق لكم من ابلاغ الايراد بعد انتهاء مدة المقابلة الى ثمانيـة ملايين ونصف مليون جنيه تقريبا ، ولأجل امكان موازنة مالية الحكومة ألزمت الضرورة جعل الايراد فى مدة المقابلة ثابتا سنويا ، ولهذا ما أمكن خصم الامتياز سنويا كما كان جاريا ، بل انتهى الامر فيه على أنه لا يخصم فى المدة المذكورة نظير انتفاع اربابه بالمائة خمسة فى كل سنة ، و بانتهاء مدة المقابلة بالطبع يجرى خصم ذلك الامتياز بتمامه ، وهذا هو بناء على أفكاركم وتصميمكم بابقاء المقابلة على أى وجه أمكن ، فالذى أمكن هو الذى تقدم الايضاح عنه بانضمام أفكاركم (وثانيا) النظر فى أعمال المنفعة العامة (العمليات) الخاصة بالوجه البحرى مما تعرضه وزارة الاشغال على المجلس »

والشئ الجديد فى هـذه الخطبة أن الخديوى جعل للمجلس حقا ثابتا فى الاشتراك فى ادارة شؤون الحكومة وتصريفها ، وذلك باعلانه ان إبقاء المقابلة مبنى على قرار مجلس شورى النواب فى اجتماعه بطنطا ، ويعد هـذا التصريح فى ذاته مكسبا للمجلس ، ولايخفى أن التسوية التى أشار اليها الخديوى تتضمن أيضا فرض الرقابة الثنائية الاجنبية على مالية الحكومة ، وهذه لم يذكرها اسماعيل باشا فى خطبته ، ولم يشرك المجلس فى احتمال تبعتها ، وحسناً فعل

تغييرات فى الاعضاء

انتخب احمد افندى اسماعيل عمـدة السنبلاوين عضواً بالمجلس بدلا من متولى افندى شريف الذى عين وكيلا لضبطية دكرنس ، وخليفة افندى مرزوق عمدة بنى احمد بدلا من على حسن من نواب المنيا

لجان المجلس

بدأ المجلس عمله بانتخاب لجانه لتحقيق صحة نيابة الاعضاء ، وهـذا بيان اللجان (الاقلام) وأسماء رؤسائها

(لجنة المدائن)، و رئيسها محمود بك العطار ـ (لجنة الغربية)، ورئيسها الشيخ عثمان الهرميل ، وتشمل نواب الغربية والمنوفية

(لجنة الشرقية) ورئيسها الشيخ ايوب ايوب ، وتشمل نوابا من الشرقية والدقهلية والقليوبية . (لجنة أسيوط) برآسة احمد افندى عبد الصادق ـ (لجنة المنيا) برآسة بدينى افندى الشريعى

وقد فحصت اللجان نيابة الاعضاء فأقرت صحة نيابتهم أجمعين

الجواب على خطاب العرش

انتخب المجلس لجنة من عشرة أعضاء لتقديم الجواب على خطاب العرش ، وهؤلاء الاعضاء هم : محمود بك العطار . عبد السلام بك المويلحى . الشيخ عثمان الهرميل الشيخ سليمان حسين . الشيخ ايوب ايوب . يوسف افنـدى رزق . الشيخ عثمان احمد همام . الشيخ عطيه عبـد المتعال . بدينى افندى الشريعى . على افندى كساب .

وقد وضعت جواب المجلس على خطبة العرش، مكتوبا بأسلوب جديد ، وروح جـديدة ، تختلفان عن عبارات التملق البالغ التى وردت فى الاجوبة السابقة ، وتضاءلت فيه أساليب العبودية ، مما يدل على تطور روح المجلس واستشعار النواب بكرامتهم وحقوقهم، ويمتاز الجواب أيضا بايجاز عباراته، وارتقاء أسلوبه بالنسبة لاسلوب الاجوبة السابقة ، وهذا ينبيء بتطور الافكار وتقدم لغة الكتابة والانشاء

وانا مقتبسون هنا بعض فقرات من هذا الجواب للتدليل على مبلغ هذا التطور ، بدأ الاعضاء رسالتهم بشكر الخديوى على تشريفه المجلس بافتتاحه ، وقالوا عن خطبة العرش « اثنا شنفنا الأسماع بالاصغاء الى المقالة العلية ، التى أضاءت شموس معانيها فأوجدت لنا السبيل الى التدبر لما أودع فيها من المقاصد الخيرية الصادرة عن سديد

أفكاره السنية ، المتجهة على ممر الاوقات لما يعود على البلاد وساكنيها بالراحة والمنفعة ، ولا غرو فى صدور ذلك من نفس كريمة جبلت على حب الوطن ، وجلبت اليه كل فائدة جليلة ، أمرها مستحسن ، ولا يخفى على كل ذى عقل ولب ما أشير عنه بالمقالة الخديوية من جهة الديون ، فانه من المسائل العظمى العائدة على الحكومة والاهالى بالخيرات الكثيرة ، والثمرات الجمة ، لانه مع انتظام الديون وتسويتها تحت روابط معلومة تنتظم مالية وادارة الحكومة ، ويتبع ذلك ترقى حركة التجارة ، وكثرة التعامل بالاخذ والعطاء بين العموم »

ولم يفت اللجنة ان تشير فى جوابها الى الحق الذى ناله المجلس من الاشراف على أعمال الحكومة ، فقالت فى أسلوب حصيف « وبحسبما أشير بالمقالة الكريمة سيطلب من نظارتى المالية والاشغال ما يختص بكل منهما من هذه المسائل »

وختمت جوابها بقولها « نسأل المولى الكريم ان يوفقنا لما فيه النجاح والاصلاح لوطننا العزيز ، كما نبتهل اليه سبحانه وتعالى ببقاء سعادة الخديوى الاكرم متمتعا بأنجاله الكرام ، بجاه سيد النبيين ، وخاتم المرسلين »

فالحق ان هذا الجواب يعد من خير ما قدمه المجلس رداً على خطب العرش ، ولو قارنت بينه وبين جواب المجلس فى أول دور انعقاده (نوفمبر سنة ١٨٦٦ ص ١٠١) لوجدت التقدم ظاهرا فى الروح والطابع والاسلوب والافكار ، وقد بدا على مناقشات الاعضاء حب البحث والاستقصاء والاستقلال فى الرأى والتطلع الى مراقبة تصرفات الحكومة ، مما دل على ان روحا جديدة من المعارضة سرت الى المجلس

النواب البارزون

وبرز فى ميدان النقاش أعضاء أكفاء برهنوا على حصافة فى الرأى ، وقوة فى المنطق ، وسداد فى المقصد ، نذكر منهم على سبيل المثال (لا على سبيل الحصر) ، محمود بك العطار ، وعبد السلام بك المويلحى (باشا) ، ومحمد افندى راضى ، والشيخ عثمان الهرميل ، والشيخ محمود سالم ، وبدينى افندى الشريعى ، والشيخ ابراهيم الجيار ، وغيرهم

وقدمت وزارة المالية للمجلس بيانات تفصيلية عن الديون وأنواعها واقساطها، والايرادات والمصروفات وأبوابها ، وتولى تقديم هـذه البيانات حافظ بك رمضان من كبار موظفى وزارة الماليةفى جلسات متعاقبة ، وكان يتولى الاجابة باسهاب على كل ما يطلبه المجلس من الايضاحات

وبحث المجلس فى مسائل عدة تتعلق بمشروعات المنفعة العامة ، كالرياحات ، والقناطر والترع ، وملاحة مريوط وغير ذلك

وانتهى الدور يوم الخميس (١٥ فبراير سنة ١٨٧٧ - غاية صفر سنة ١٢٩٤)

ثم استأنف اجتماعه فى ١٦ ربيع الثانى بناء على طلب الحكومة لمناسبة نشوب الحرب بين تركيا والروسيا ، وطلب الخديوى النظر فى المال اللازم لتجهيز الحملة المصرية التى اعتزم ارسالها فى هذه الحرب

ولا شك ان جمع المجلس لهذا السبب وإن كان الغرض منه تدبير المال الذى تطلبه الحكومة ، لكنه يدل على الحق الذى ناله النواب فى الرجوع اليهم كلما احتاجت السلطة التنفيذية الى موارد مالية جديدة ، وقديما لم تكن ترجع اليهم فى مثل هـذا الشأن ولا فى غيره ، بل كانت تفرض ماتشاء من الضرائب ، دون ان ترجع اليهم ، او تشركهم فى الامر ، وهـذا بلا مراء مكسب كبير من الوجهة القومية والدستورية

وانتهت المناقشة بقرار المجلس زيادة الضرائب على اختلاف انواعها عشرة فى المائة ، وختم الدور يوم ١٦ مايو سنة ١٨٧٧ (٣ جمادى الاولى سنة ١٢٩٤)

الدور الثانى

مارس — يونيه سنة ١٨٧٨

افتتح الخديوى اجتماع المجلس يوم الخميس ٢٨ مارس سنة ١٨٧٨ يصحبه الأمير محمد توفيق باشا وزير الداخلية ، والامير حسين كامل باشا وزير المالية ، ومصطفى رياض باشا وزير الزراعة والتجارة ، وشاهين باشا مفتش الوجه البحرى ،

واحمد خيرى باشا المهردار ، واجتمع الاعضاء برآسة قاسم باشا رسمى

وتليت خطبة العرش ، وتتضمن الاشارة الى ما عانته البلاد من نقص النيل (عام ١٨٧٧) نقصاً لم يقع مثله من عدة سنين ، وما أصاب الاراضى من الشراقى وخاصة أطيان الوجــه القبلى ، فان معظمها لم يزرع لحرمانها مياه الرى ، وألمع الى انتهاء الحرب الالمانية ، قال « والمأمول حضور العساكر المصريين لهــذا الطرف وتقر أعيننا برؤية أولادنا جميعا[1] » ، وشكر المجلس على ما قرره فى الاجتماع الماضى من تقرير الاعانة العسكرية ، ووعد بتقديم حساب عن الاوجه التى صرفت فيها هذه الاعانة، وأشار الى تأليف لجنة التحقيق الاوروبية ، وهى التى تولت فحص الحالة المالية بعد ما تبين من عجز الايرادات

وانتخب المجلس لجنة لتقديم الجواب على هذه الخطبة ، وأعضاؤها هم :

محمود بك العطار . عبد السلام بك المويلحى . الشيخ عثمان الهرميل . الحاج ابراهيم حسن ايوب ايوب . يوسف رزق . بديني الشريعى . عبد الشهيد بطرس . أحمد افندى عبد الصادق . الشيخ محمد سلطان .

وقدمت اللجنة جواب المجلس على خطبة العرش ، وهو بالاسلوب الذى كتب به جواب الدور السابق ، وفيه ترديد لما أشار اليه الخديوى فى خطبة العرش و إعراب عن الامل فى تسوية المشكلة المالية القائمة بين مصر والدائنين

وتوفى قاسم باشا رسمى رئيس المجلس أثنــاء انعقاد الدور ، فعين الخديوى للرآسة جعفر مظهر باشا حكمدار السودان الســابق وهو من خيرة رجال الدولة فى ذلك العصر كما تقدم بيانه (ج ١ ص ١٩٠)

وانتخب فى خلال الدور الشيخ محمد عبد البر عمدة شنشور بدل الشيخ على عياد (منوفية) ، والشيخ خضر حشيش عمدة كفر ابو حشيش بدل عبد الفتاح

---

(١) كان الامير حسن ثالث أنجال اسماعيل من قواد الحملة المصرية فى هــذه الحرب ، واشارة الخديوى فى خطبته الى قرب عودة الجنود المصريين ، والتعبير عنهم (بأولادنا جميعا) وفيهم نجله تورية لطيفة واسلوب دمقراطى جميل



قاسم رسمی باشا
رئيس مجلس شورى النواب
من ٢٧ مارس سنة ١٨٧٨
الى ٢١ ابريل سنة ١٨٧٨



جعفر مظهر باشا
رئيس مجلس شورى النواب
من ٢٤ ابريل سنة ١٨٧٨
الى ٢٧ يونيه سنة ١٨٧٨

زغلول (قليوبية) لاستعفائه ، وعبد الرحيم عبد الله من بنى حرب بدل عثمان همام (جرجا)

قرارات المجلس

بحث المجلس فى الاضرار والخسائر الجسيمة التى أصابت الاطيان بسبب الشراقى الناشئ عن نقص النيل سنة ١٨٧٧ ، فقرر ان تؤلف لجنة فى كل مديرية لتدارك هذه الحالة على قاعدة امداد الحكومة للاهالى الذين شرقت أطيانهم بالتقاوى والبزور ، وتسليفهم ما يحتاجون اليه من المال لشراء المواشى اللازمة لزراعة أراضيهم واضافة ثمن التقاوى وقيمة السلف على مطلوبات الحكومة من المال

ونظر فى أطيان « المتسحبين » وهم المزارعون الذين تخلوا عن أطيانهم لعجزهم عن أداء الضرائب ، ولاحظ ازدياد عددهم مما ينذر البلاد بالخطر ، فقرر اعطاء أطيان « المتسحب » الى أهله وذوى قرباه الذين تؤول اليهم ملكيتها فيما لو مات، وان تكلف باسمائهم مؤقتا لمدة ثلاث سنوات بصفتهم وكلاء الغائب ، فاذا حضر قبل انتهاء هذه المدة تعاد له أطيانه، وان لم يرجع تعتبر ملكا باتا لمن زرعوها من

أقار به ، والمتسحبون الذين ليس لهم ورثة تعطى أطيانهم بالايجار لمن يطلبها ،وتتسلم المديرية قيمة الايجار وتستوفى منه المال وتودع مافاض منه فى خزانتها حتى تنتهى السنوات الثلاث ، فاذا حضر صاحب الارض قبل انتهاء هذه المدة يعطى لهمافاض من الايجار وتسلم له أرضه ،وان لم يحضر يضاف الفائض الى الحكومة ، وتعطى الارض بلا مقابل للخالين من الاطيان من أهل الناحية

وقرر المجلس وجوب مضاعفة منشآت الرى والهندسة لكى تجد الاراضى كفايتها من الماء فى حالة ما اذا نقص النيل كنقصانه فى العام الماضى ، واستدعى على باشا مبارك ، وكان وقتئذ مستشار وزارة الاشغال ، وتباحث واياه فيما يجب القيام به من أعمال الرى فى مختلف المديريات لزيادة المياه وعمل الاحتياطات الكفيلة لتلافى ضرر الشراقى فى حالة نقص النيل

وقدمت الحكومة للمجلس كشوفا تفصيلية بما صرف بمعرفة وزارة الحربية من أموال الاعانة العسكرية

ولما كانت عليه حالة المالية من الارتباك وانهماك الحكومة بتقديم البيانات التى طلبتها لجنة التحقيق الاوروبية لم تضع ميزانية السنة الجديدة انتظاراً لما تصل اليه لجنة التحقيق من النتائج ، وانتهى الدور يوم ٢٧ يونيه سنة ١٨٧٨ (٢٦ جمادى الآخر سنة ١٢٩٥) دون ان تعرض عليه الميزانية

الدور الثالث

آخر أدوار الانعقاد فى عهد اسماعيل

يناير سنة ١٨٧٩ — يوليه سنة ١٨٧٩

بلغ التدخل الأوروبى فى شؤون مصر المالية أقصى مداه بعد انفضاض الدورة النيابية السابقة ،اذ قدمت لجنة التحقيق الدولية تقريرها الاول ، ومما فرضته الدولتان الانجليزية والفرنسية من المطالب ضرورة تأليف وزارة يكون فيها عضوان أجنبيان يمثلان المصالح الاوروبية و يرقبانها ، ونزل اسماعيل على ارادة

الدولتين ، وعهدالى نوبار باشا تأليف الوزارة على هذا الاساس ، فدخلها وزيران أوروبيان، أحدهما انجليزى وهو المستر ريفرس ويلسن وزيراً للمالية ، وثانيهما فرنسي وهو المسيودي بلنيير وزيراً للاشغال

تولت الوزارة شؤون الحكم فى اغسطس سنة١٨٧٨ ، وواجهت مجلس شورى النواب فى دور انعقاده الثالث

دعى المجلس الى الاجتماع ، فاستبشرت الصحف الوطنية خيراً ، وأعربت عن آمال كبار فى أن يستوفى النواب حقوقهم حتى تعلم البلاد ما هو البرلمان ، « وتدرك كنهه حساً ومعنى وتجنى باكورة ثماره » (١) وعلقت أملها بقيام النواب واجباتهم وتقديرهم حاجات البلاد ومطالبها ، قالت جريدة (التجارة) فى هذا الصدد « ولم لا ؟ وان من أعضائه لرجالا لا تأخذهم فى الحق لومة لائم ، مع العلم بواجباتهم ، وحقوق الأمة ، وما ألم بهامن الآلام ، وبودهم لو افتدوا الاصلاح بدمائهم ، وتناقل الثقات خبراً آخر وهو انه سيسمح لمراسلى الجرائد بحضور جلسات هذا المجلس (لم يتحقق هذا الخبر) لاستماع المفاوضة فيه ونقلها الى الصحف ، فبشروا أهل مصر بعصر جديد ، يغنى به طارف المجد عن التليد »(٢)

اجتمع المجلس برآسة احمد رشيد باشا ، وحضر الخديوى افتتاحه يوم الخميس ٢ يناير سنة ١٨٧٩ (٩ المحرم سنة١٢٩٦) ، يصحبه الامير محمد توفيق باشا ولى عهده والامير حسن باشا ثالث أنجاله ، ونوبار باشا رئيس مجلس الوزراء (النظار) ، ووزير الحقانية والخارجية ، والسير ريفرس ويلسن وزير المالية ، ومحمد راتب باشا وزير الحربية ، ومصطفى رياض باشا وزير الداخلية ، وعلى مبارك باشا وزير المعارف والاوقاف ، والمسيو دى بلنيير وزير الاشغال ، واحمدخيرى باشا المهردار

وتليت خطبة العرش ، وهى أوجز خطب اسماعيل عبارة ، وآخرها فى مجلس شورى النواب ، قال فيها

---

(١) جريدة التجارة (لاديب اسحق) عدد ١٥٣ (٢٣ديسمبر سنة ١٨٧٨)

(٢) جريدة (التجارة) العدد السابق

« أبدى لكم ممنونيتى من اجتماعكم بهذا المجلس ، وأخبركم ان سبب اجتماعكم هو ان نظار حكومتى سيتذاكرون معكم فى بعض مسائل ماليـة واشغال داخلية ، فنرجو من المولى الكريم أن تتم المذاكرة فى ذلك على أحسن حال والله الموفق للصواب »

وانتهت جلسة الافتتاح على ذلك ، واجتمع المجلس فى اليوم نفسه بالجلسة الثانية ، وانتخب لجنة الجواب على خطاب العرش ، وأعضاؤها هم . محمود بك العطار ، عبد السلام بك المويلحى ، الشيخ عثمان الهرميل ، الشيخ مصطفى الانبابى ، الشيخ محمد كساب ، يوسف افندى رزق ، بديتى افندى الشريعى ، عبد الشهيد أفندى بطرس ، الشيخ محمد فرج ، الشيخ طايع سلامه

جواب المجلس على خطبة العرش

خطاب تاريخى

وقدمت اللجنة جواب المجلس ، وهو جواب تسامى فيه النواب الى أرقى المعانى وأروع الاساليب ، فصار جديراً بأن يحفظ ويسجل فى تاريخ مصر الدستورى ، وها هو ذا بنصه الوارد فى مضبطة جلسة ٦ يناير سنة ١٨٧٩ (١٣ المحرم سنة ١٢٩٦)

« نحن نواب الامة المصرية ووكلاؤها ، المدافعون عن حقوقها ، الطالبون لمصلحتها ، التى هى فى نفس الامر مصلحة الحكومة ، نرفع الى مقام الحضرة الخديوية الفخيمة الشكر الجميل ، حيث عنيت بتشكيل مجلس شورى النواب ، الذى هو أساس المدنية والنظام ، وعليه مدار العمران ، وهو السبب الموجب لنوال الحرية التى هى منبع التقدم والترقى ، وهو الباعث الحقيقى على بث المساواة فى الحقوق ، التى هى جوهر العدل وروح الانصاف

« ونكرر الشكر لهذه الحضرة الجليلة حيث شكلت مجلس وزارة جعلته مسؤولا كافلا أمام الامة تأييداً لمجلس النواب ، وتتميما له ، ولذلك حينما تعلقت ارادتها السامية بان ينظر الوزراء فى أمور المالية والاشغال الداخلية ، دعت نواب الامة

ليتداولوا معهم فى ذلك ، حفظا لحقوق الرعية ، ومصلحة الحكومة

« وانا نبث أيضا عن الامة عموما ، وعنا خصوصا ، مزيد الثنـاء على هذه الحضرة المعظمة ، لما تعطفت به من تشريف ركابهـا الرفيع لافتتاح هذا المجلس احتفالا به فى يوم ستجنى الامة من غرسه ثمار الرفاهية والراحة

« ونعلن من صميم الفؤاد سرورنا وكمال ابتهاجنا بما تشرفت به مسامعنا من خطاب جلالتكم الذى أنبأ عما انطوت عليه تلك السريرة الطاهرة الزكية من الميل الغريزى الى اصلاح الامة المصرية ، والرغبة الخالصة فى صعودها على معارج التقدم وترقيها الى ذروة السعـادة ونيلها الحرية فى تصرفاتها قولا وفعلا حيث أبانت عظمتكم أن الغرض من اجتماع هـذا المجلس هو المذاكرة مع نظار حكومتـكم فى المسائل المتعلقة بالمالية والاشغال الداخلية

« فبعث فينا ذلك الخطاب روح العصر الجديد ، وأحيا آمال هذه الامة التى لاتزال راجية أن تنال شرفها التليد الذى شهـدت به التواريخ وأنبأت به الآثار بمساعى الحضرة الخديوية وهممها العلية

« وإنا لا نألو جهداً فى دقة النظر والعناية بما فيه منفعة الوطن ومصلحة الحكومة قياما بأداء واجباتنا التى هى فى الحقيقة مقاصد ولى النعم

« فليحى الخـديوى المعظم ، وأنجاله الـكرام ، ولتحى الحرية تحت ظل رعايته وحمايته ، آمين »

هذا هو جواب المجلس ، وهو كما ترى لايحتـاج الى تعليق أو تقريظ ، وهو جدير أن تحفظه الامة والاجيال المتعاقبة وتتذاكره على الدوام ، كصفحة مجيدة من صحائف تاريخنا القومى ، وهو لعمرى برهان ناطق بوطنيـة أولئك النواب ومبلغ تمثلهم للامانة القومية ، وحسبك أن تستروح منه نسيم المبادىء الدستورية والحياة الوطنية ، فانظر الى ما فيه من دقة النظر والمرمى البعيد فى قول النواب ان تأليف الوزارة المسئولة أمام الامة هو تأييد لمجلس النواب ، وتتميم له ، فان هـذا المعنى ينطوى على مبدأ المسئولية الوزارية أمام المجلس النيابى ، ذلك المبدأ الذى

هو قوام النظام البرلماني ، ثم تأمل في مخاطبة النواب للخديوى اسماعيل بلفظ (جلالتكم) متخطين لقبه الرسمى (صاحب السمو) ، فكأنهم أرادوا أن يجعلوا مصر في مرتبة الدول المستقلة استقلالا تاما ، وعلى رأسها ملك يلقب بصاحب الجلالة ، وهذا يطالعك بروح العظمة الوطنيـة التى يستلهم منها النواب جوابهم ، وتأمل مايجيش بصدورهم من الآمال الكبار في إحياء مجد مصر وعظمتها الخالدة « التى شهدت بها التواريخ وأنبأت بها الآثار » ، ولاحظ تقديمهم منفعة الوطن على مصلحة الحكومة ، وهتافهم للخديوى ، ثم هتافهم للحرية ، تجد ان هذا الجواب آية في الوطنية والبلاغة السياسية

أعمال المجلس

كانت أعمال المجلس حلقات متصلة من المواقف الحسنة ، قوامها النظر في المصالح العامة ، والدفاع عن حقوق المجلس ، والاستمساك بالكرامة القومية ، في أسلوب رائع من الرأى الحصيف ، والمنطق السديد ، وانا ملخصون أهم هـذه الاعمال فيما يلى

المسائل المالية

(١) وقف محمود بك العطار بجلسة ٥ يناير سنة ١٨٧٩ ، وقال ان أغلب الاعضاء يرغبون ان يفتحوا بعض المسائل للمداولة فيها، ولكنهم انتظروا ما يرد من الوزارة من البيانات والمشروعات ، فلم يرد للمجلس شيء ، واقترح ان يحرر المجلس استعجالا عن ذلك ، فاستقر رأى المجلس على الكتابة للداخلية لسرعة ارسال مشروعات المالية والاشغال الداخلية التى يقتضى النظر فيها ، ولايخفى ان وزارتى المالية والاشغال كان يتولاهما الوزيران الاوروبيان ، فكان ذلك مدعاة لوقوع التصادم المحتوم بين المجلس والوزارة

(٢) وقد تلكأت وزارة المالية في ارسال مايخصها من المسائل ، وتعللت بعدم الانتهاء من تحضيرها ، وانها مهتمة باتمامها

أما وزارة الاشغال فقد بادرت بارسال تقرير مطول عن مشروعاتها العامة التى تعرضها على المجلس ، وطلبت اشتراك المجلس معها فى المسائل المتعلقة بها ،« ولاغرو فان هذا الاشتراك لابد منه لأجل تأكيد نجاح العمل الذى تشرع فيه »،ووعد وزير الاشغال (المسيو بلينيير) بالحضور للمفاوضة مع المجلس فى شأنها ، وطبع التقرير و وزع على الاعضاء ليتدارسوه قبل المناقشة فيه

وقد ناقش اعضاء المجلس فى مواضع التقرير مناقشات دقيقة دلت على شدة عنايتهم بالمسائل المتعلقة بالمنفعة العامة ، وطلبوا حضور وزير الاشغال فحضر ، وأجاب الاعضاء على المسائل التى طلبوها ، وكان موقفه أقل خشونة من موقف زميله السير ريفرس ويلسن فقد وقف هذا الاخير موقف التحدى للمجلس وتلكأ فى ارسال مشروعات وزارته

(٣) ثم طلب الى المجلس تسهيلا لمهمته أن ينتدب بعض الاعضاء ليحضروا الى الوزارة للاسترشاد بمعلوماتهم وتجاربهم ولكى يتفاوض واياهم فى مسائل مهمة تتعلق بالمالية ، فاستاء الاعضاء من هذا الطلب ، وكبر عليهم صدوره من السير ريفرس ويلسن ؛ ولكن بعض الاعضاء رأوا الاخذ بالاحوط[1] ، ومما قاله محمود بك العطار ان المجلس لاينحصر رأيه فى بعض الاعضاء بل لابد من المداولة بحضور النواب جميعا ، ولكن نظراً لان وزير المالية يطلب بعض الاعضاء للاسترشاد برأيهم ، فلا بأس من انتخاب خمسة لهذا الغرض على أن لا يكون لهم رأى يبدونه فى أى مسألة إلا بعد ان تعرض على المجلس[2] ، ولم تفد هذه المجاملة فى تقويم خطة السير ريفرس ويلسن بل استمر يماطل فى عرض مشروعاته

(٤) فأثار عبد السلام بك المويلحى بجلسة ٢٦ المحرم هذه المسألة ، وطلب من المجلس أن يقرر استعجال حضور هذه المشروعات ووافق المجلس على ذلك

---

(١) جريدة (التجارة) العدد ١٦٤ (١١ يناير سنة ١٨٧٩)

(٢) مضبطة جلسة ٦ المحرم سنة ١٢٩٦

وعرض محمد افندى راضى ــ وهو نائب جرىء كانت له مواقف رائعة كما سيجىء بيانه ــ أن ينظر المجلس فى مسألة أقساط الضرائب قبل حضور مشروعات المالية ، فوافقه المجلس على هذا الرأى

وتناقش المجلس طويلا فى أقساط الضرائب فقرر تحديد مواعيد لسدادها تتفق مع مواسم جنى الحاصلات الزراعية

(٥) ولما تأخر وزير المالية عن ارسال مشروعات وزارته تقدم إنهاء من سبعة عشر نائبا وهم : محمود بك العطار . حنا يوسف . عثمان الهرميل . احمد السرسى . باخوم لطف الله . احمد عبد الصادق . فضل الزمر . يوسف رزق . عبد الشهيد بطرس . خضر ابراهيم . حسن عبد الله . احمد جاد الله . محمود عبد الله . ابراهيم الجيار . السيد اللوزى . سليمان الغربى . محمد فرج

أعربوا فيه عن استيائهم من تأخير ارسال المشروعات المالية مع مضى عشرين يوما على افتتاح المجلس ، وأبدوا ملاحظاتهم العامة ، وهى تتلخص فى الاعتراض على فداحة الضرائب التى كان الاهالى ينوءون بها ، وما أضيف عليها من الضرائب الجديدة ، كضريبة السدس ، وضريبة الرى (١٠ ٪ من قيمة الاموال) والمصلح (الملح) ، وعوائد التنظيم ، والويركو المربوط على أصحاب الحرف ، وتذاكر الشخصية ، وعوائد الدخولية الخ ، وطلبوا من المجلس النظر فى تخفيف الضرائب حتى يرتفع الضيق والضنك عن الناس

فاستقر رأى المجلس على وجوب حضور وزير المالية للمناقشة معه فى هذا الانهاء ، ولما تأخر الوزير عن الحضور وظهرت نيته فى الامتناع عن مواجهة المجلس ، استقر الرأى على المداولة فى غيبته فى ما عرضه الاعضاء من المشروعات المالية ، وخلاصتها تخفيض الضرائب الفادحة والغاء بعضها ، ويؤخذ مما أدلى به الاعضاء من البيان ان مجموع ما كان يدفع من الضرائب الاصلية والمستحدثة عن الفدان بلغ من ٣٥٠ قرش الى ٥٥٠ قرش فى السنة ، وهذا يدلك على فداحة الضرائب وما أصاب الاهلين من العنت والارهاق

و بعد أن نظر المجلس فى هذه المشروعات قرر ارسال صورها الى وزارة الداخلية حتى اذا ورد رأيها عنها يتداول المجلس فيما يقتضى عمله لراحة الاهالى

نشاط المجلس

ومن مظاهر النشاط الذى سرى فى جو المجلس ان أعضاءه اقترحوا نقل مكان اجتماعه من القلعة الى داخل المدينة ، و بدا هذا النشاط أيضا فى أن أحد الاعضاء أرسل يعتذر عن الحضور لمرضه، فقال محمود بك العطار ان هناك من يدعى المرض لعدم حضوره ، ومن رأيه أن يرسل المجلس للمديرية التابع لها العضو الذى يعتذر بالمرض للكشف عليه طبيا بمعرفة حكيمباشى المديرية ،فوافق المجلس على هذا الرأى

المسألة الدستورية

تقدم انهاء بجلسة ١٠ صفر سنة ١٢٩٦ من محمود بك العطار وعبد السلام بك المويلحى يتضمن الاعتراض على اغفال مجلس النواب فى المرسوم الصادر فى ٦ يناير سنة ١٨٧٩ الذى يقضى بان القوانين المتعلقة بالشؤون المالية تصدر بعد تقريرها فى مجلس الوزراء والتصديق عليها من الخديوى (وسيرد الكلام عن هذا المرسوم ص ١٩٩) ،قالا «ولم نر لمجلس النواب فى هذا الدكريتو اسما ولا خبرا ، مع ان سائر ما يختص بالادارة العمومية من تحصيل أموال وفرض ضرائب ووضع لوائح أو قوانين لذلك، وما كان من هذا القبيل انما يقصد به الاهالى لاغير ، وكل ما يقصد به الاهالى لابد أولا من عرضه عليهم و رضاهم به عن طيب خاطر منهم قبل وضعه وتكليفهم به، وحيث انهم أنابوا عن انفسهم نوابا منهم منوطين بالمدافعة عنهم والمحاماة عن حقوقهم، والنظر فى شؤونهم بعين المصلحة، فمن الواجب ان يعرض جميع ما يتعلق بالاهالى على نوابهم لينظروا فيه و يتدبروه ، وذلك لايخفى على دولتلو رئيس النظار، وكيف يخفى عليه أن للامة المصرية نوابا، وهو يعلم دعوتهم للالتئام ، وقد شهد يوم اجتماع المجلس ، وحضر افتتاحه ، وسمع تلاوة الخطاب الخديوى ، وحضر يوم اجابة الاعضاء على ذلك الخطاب ، و وقف على مضمون كل من الخطاب وجوابه ، وعلم ما فوض اليهم أمر المذاكرة فيه ، ومن ثم قد أخذنا

العجب ، وذهب بنا الاسف كل مذهب ، ولا نشك فى انكم معشر النواب قد أخذ كم من العجب والأسف ما أخذنا ، كيف لا ، وان مثل دولة رئيس مجلس النظار لايجهل حقوق مجلس النواب ، ومقدار احترامها ، كما لاينكر أن موضوع الدكريتو المحكى عنه هو من حقوق ذلك المجلس المقدسة التى لايصح انتهاكها ، ولذلك كانت الحضرة الخديوية من عهد تشكيل مجلس النواب لاتبرم غالب الامور المهمة التى تكون من هذا القبيل إلا بعد أن تعرض على أعضائه ، ولا يقضى بها إلا بعد اقرارهم على وضعها ، مع ان تلك الحضرة هى التى منحت الامة تشكيل هذا المجلس ، واذا كانت حقوقه محفوظة فى الجملة حيث لم تكن ثم وزارة قائمة على دعائم الحرية مكافلة بأمر الاصلاح ومسئولة عنه ، فكيف تضيع تلك الحقوق فى عهد تؤمل الامة فيه نوال كمال حريتها ، وغاية حقوقها ، عِلْماً بأن تلك الوزارة أدرى بشأن البرلمنتو (البرلمان) وأعرف بمقداره ، فهى أبعد من أن تنتهك حرمته ، و بناء على ذلك هانحن نرفع الى هيئة المجلس أمر هذا الدكريتو ملتمسين من حضراتكم أيها النواب النظر فيه لعلمنا بأن مايؤثر فى فؤاد أحدنا لابد أن يؤثر فى أفئدة الباقين ، وأن ما يجب على أحدنا القيام به وجب على الجميع كذلك ، لاننا جميعا وكلاء الامة وأمناؤها المدانون بمراعاة حقوقها والنظر فى شؤونها ، ومصالحها ، و بالجملة ان الذى نراه أن لا نغض النظر عن مراعاة واجباتنا المقررة المعلومة ، خصوصا فى هذه المسألة التى ليس التساهل والتسامح فيها الا نوعا من الاجحاف بحقوق مجلس النواب » (١)

وقد لهجت الالسن بالثناء على هذا البيان ، وقالت عنه جريدة (التجارة) « إن من تصفح ذلك التقرير علم أن فى السويداء رجالا سوّدتهم نفوسهم ، فلا تُسام خسفا ولا تُضام عسفاً » (٢)

ولما تلى هذا الانهاء قابله المجلس بالموافقة ، وقرر أن يحضر رئيس النظار للمفاوضة معه فى شأنه ، فحضر نوبار باشا بجلسة ١٤ صفر اجابة لطلب المجلس ،

---

(١) نقلا عن مضبطة جلسة ١٠ صفر سنة ١٢٩٦ من مضابط مجلس شورى النواب

(٢) جريدة (التجارة) العدد ١٨٠ (٣ فبراير سنة ١٨٧٩)

«وقدم المجلس احتراماته الفائقة »،فشكره المجلس على ذلك ، ثم أدلى ببيان مبهم قصد به التهرب من مواجهة المسألة ، إذ قال:

«هذه المسألة انما هى مسألة أساسية، ولو كانت من خصائص الداخلية أو المالية أو الحقانية أو الاشغال كان يمكن ان أجاوب عنها ، أنا أو رفقائى ، ولكن أرجو قبول عذرى فى عدم المجاوبة عنها الآن ، وهذا بالنظر لكونها مسألة أساسية تحتاج للمذاكرة والمشاورة فيها بمجلس النظار ، والعرض عنها للاعتاب السنية ، و بحسب الارادة التى تصدر يصير الاجراء ، وما دام أن أصل التكلم (فى هذه المسألة) متعلق بصلاحية المملكة ، ونحن أيضا بحسب مرغوب وارادة ولى النعم كل اجتهادنا مصروف لما فيه الاصلاح ، فأحب ماعلينا اتحاد الافكار والمخابرة ومبادلة الافكار مع النواب لاجل التوافق فيما فيه الاصلاح » (١) .

فلم يقتنع المجلس بهذا الجواب المنطوى على التسويف ، وانبرى عبد السلام المويلحى بك يؤيد حقوق المجلس بقوله

— من حيث أن هذه المسألة أساسية فهذا هو الموجب لكونها من حقوق مجلس النواب ، ونحن نرجو من الحضرة الخديوية ومساعدة مجلس النظار أن مجلس النواب ينظر فى هذا الخصوص وما شاكله ، لان من المعلوم أن كل مملكة وكل حكومة تقدمت كان أساسها اشتراك النواب فى أمثال ذلك

فأجاب نوبار باشا ان جوابه السابق فيه الكفاية

وقال محمود بك العطار — ان المرجو هو استحصال المجلس على حقوقه بواسطة العرض للاعتاب الخديوية بعد رؤيتها بمجلس النظار .

ثم غير نوبار باشا بدهائه مجرى الحديث ، واستطرد الى القول بأنه مشتغل بترتيب المحاكم واختيار أشخاص ذوى عفة وصدق وحرية لاسناد مناصب القضاء اليهم ، وطلب من المجلس مساعدته بالارشاد عمن يكونون متصفين بهذه الصفات ،

---

(١) نقلا عن النص المنشور فى جريدة التجارة عدد ١٨٤ (٨ فبراير سنة ١٨٧٩) مع مقارنته بالوارد فى مضبطة المجلس

وقال انه وإن كان اصلاح المملكة بوضع القوانين لكن المعول عليه الاجراء بمقتضاها وتنفيذها .

وقد تبين من سياسة نوبار باشا انه لم يقصد الا كسب الوقت فيما وعد به المجلس من عرض المسألة الدستورية على مجلس النظار

وازداد الاستياء من سياسة الوزارة ، واتسعت حركة المعارضة ضدها ، داخل المجلس وخارجه ، وعطلت الحكومة جريدتى (التجارة) لاديب اسحق ، و(الوطن) لميخائيل عبد السيد خمسة عشر يوما لاثارتها الخواطر فى كتابتهما ، وفى خلال مدة التعطيل وقعت ثورة الضباط التى إنتهت بسقوط الوزارة كما سيجىء بيانه

سياسة الوزارة النوبارية
وأثرها فى تطور الحركة

تألفت وزارة نوبار باشا الاولى فى اغسطس سنة ١٨٧٨ كما تقدم بيانه (ص٨٧) فتولت الحكم فى ظروف مضطربة وجو مكفهر بالغيوم ، وكان لسياستها أثر كبير فى تطور الحركة ، إذ لم يكن يخفى عن الاذهان أن لهذه الوزارة طابعا أجنبيا لايحببها الى النفوس ، فقد ألفت بايعاز من لجنة التحقيق الاوروبية ، وكان الغرض الاول من تأليفها تنفيذ المطالب والاقتراحات التى انتهت اليها اللجنة ، ولم يكن نوبار باشا موضع ثقة الأمة وعطفها ، لما اشتهر عنه من النزعة الاوروبية ، وايثاره المصالح الاجنبية على المصالح القومية . ولما تحققه الناس من ان إسناد رآسة الوزارة اليه كان نزولا على رغبة السياسة الانجليزية والفرنسية ، وزاد فى كراهية الناس للوزارة اشتمالها على عضوين أجنبيين لهما فيها النفوذ الفعال ، وهما السير ريفرس ويلسن وزير المالية ، والمسيو بلينيير وزير الاشغال

ولم يكن خافيا أن هذين الوزيرين الاجنبيين انما يمثلان الدول الاوروبية ، وان نوبار باشا يخضع لاشارتهما ، وان الوزارة برمتها كان غرضها الاول رعاية مصالح الدائنين الاجانب ، ولو أدى ذلك الى الاضرار بمرافق البلاد ، ولم تألف البلاد

من قبل أن يتولى الحكم وزراء من الاجانب ، ولئن كانت وزارة نوبار باشا أول نظارة تولت مسئولية الحكم طبقا للنظام الجديد الوارد فى مرسوم ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ ، إلا أن البلاد اعتادت اسناد مناصب «النظار» من قبل الى المصريين دون الاجانب ، فتأليف وزارة نوبار ، وفيها وزيران أجنبيان ، وعلى رأسها وزير عرف بنزعته الاوروبية ، كان صدمة لعواطف الأهلين ، هاجت خواطرهم واقلقت بالهم ، فلا جرم ان سموها « الوزارة الأوروبية » ، وهذه التسمية فى ذاتها تشعر بمبلغ فقدانها ثقة المصريين

وقد استأنفت لجنة التحقيق أعمالها بدعوة من الوزارة لاتمام عملها ، وكان من اعضائها ثلاثة من الوزراء ، وهم ريفرس ويلسن . ودى بلينيير . ورياض باشا ، وخولت تلك اللجنة سلطة لم تكن لها من قبل ، وهى وضع مشروعات القوانين المالية للبلاد ، وأصدر الخديوى مرسوما بذلك فى ٦ يناير سنة ١٨٧٩[١] ، وهذا معناه بقاء لجنة التحقيق الأوروبية الى أجل غير محدود ، وجعلها لجنة دائمة تختص بالتشريع للبلاد ، وفى ذلك من الافتيات على الحكومة وامتهان كرامة الامة ما لا يخفى عن الاذهان ، وكان صدور هذا المرسوم موضع اعتراض مجلس شورى النواب كما تقدم بيانه (ص١٩٥)

ولم تكن أعمال الوزارة مما يحببها الى الاهلين ، ويرغبهم فى بقائها ، لأنها فى الواقع كانت تعمل على حماية مصالح الدائنين ، وقد أقصت الموظفين المصريين عن النفوذ والسلطة ، وعزلت طائفة منهم بحجة الاقتصاد ، وعينت الاجانب فى الوظائف الهامة ، وأغدقت عليهم الرواتب الضخمة ، فمن هؤلاء المسيو بلوم باشا Blum الذى جعل وكيلا لوزارة المالية ، والسنيور بارافللى العضو بصندوق الدين ، وقد جعل مراجعا عاما للحسابات مع بقائه فى صندوق الدين ، والمستر فتزجرالد وقد عين مديرا عاما لحسابات الحكومة ، والسير اوكلان كولفين مديرا لمصلحة المساحة الخ الخ ، وكان السير ريفرس ويلسن أكثر إمعانا من زميله فى اسناد المناصب الى الاجانب

---

(١) الوقائع المصرية العدد ٧٩٣ (١٢ يناير سنة ١٨٧٩)

ولا سيما الانجليز ، ولم يظهر من هؤلاء الموظفين اخلاص في العمل ، بل كانوا يعتبرون المناصب مغانم يستغلونها ، كما كان الاجانب يستغلون اتصالهم بالخديوى من قبل، وزاد على ذلك ارهاق الوزارة للاهلين فى جباية الضرائب ، وما شاع عنها من العزم على زيادة الضرائب على الاطيان العشورية ، فجاء العاصمة فى خلال شهر ينـاير سنة ١٨٧٩ وفود من أعيان الاقاليم يبثون شكايتهم وشكاية الاهلين عامة من فداحة الضرائب والقسوة فى جبايتها ، فظهر فى الميدان عامل جديد زاد مركز الوزارة حرجا ، وهو صوت الاعيان والاهلين يعالنونها بالاستياء والسخط

تبرم الناس بالوزارة ، لاعمالها المثيرة للخواطر ، الجارحة للكرامة القومية ، وأخذت الدوائر الوطنية تحمل عليها حملات صادقة ، فاشتد تيار السخط عليها ، ولم يكن لها من قوة تعتمد عليها سوى تأييد الحكومتين الانجليزية والفرنسية ، أى انها كانت هيئة أجنبيـة تستمد سلطتها من الخارج وتحكم البـلاد بالرغم من شعور أهلها

وقد استهدفت من ناحية أخرى لغضب الخديوى ، لانه لم يكن يغضى عن تجريده من املاكه ، واقصائه عن ادارة شؤون الحكومة ، وهو الذى اعتاد ان يحكم البلاد حكما مطلقا خمسة عشر عاما ونيفا ، فـكان فى خاصة نفسه ناقما على الوزارة راغبا عنها ، ولـكنه كان مضطراً للاذعان نزولا على حكم الدول الاوروبية، ولئن كان قد صارح السير ريفرس ويلسن حينما قدم اليه تقرير لجنة التحقيق انه اعتزم اطراح طرائق الحـكم القديمة ، وأعلن فى أمره الصادر لنوبار انه عازم على ان يحكم « مع مجلس النظار وبواسطته » ، لـكن ميوله الى الحـكم المطلق لم تـكن فارقته لحظة واحدة، وانما اضطر للتخلى عن هـذا الحـكم الى وقت معلوم ، حتى تتهيأ له الظروف التى يسترد فيها سلطته القديمة

وقد ساءه من الوزارة انها بالغت فى غل سلطته باقصائه عن رآسة مجلس الوزراء ، وتنحيته عن حضور جلساته ، وكانت الدولتان الانجليزية والفرنسية تلحان فى وجوب تنفيذ هذا الشرط ، بحجة ان حضور الخديوى جلسات مجلس النظار

وترؤسه له يعطل الاصلاحات التى كانت تبغيها الوزارة ، لان هذه الاصلاحات ترمى الى نقض الاعمال والمساوئ المنسوبة اليه ، ولم يكن اسماعيل ليستطيع صبرا على ان يتجرد من السلطة الى هذا الحد

فالرأى العام المصرى من جهة ، والخديوى اسماعيل من ناحية أخرى ، كانا من خصوم « الوزارة الاوروبية » ، ولئن اختلفت وجهة نظر كليهما فى هذه الخصومة فان كلا منهما كان يبغى اسقاطها

تبرم الموظفين

قلنا ان « الوزارة الاوروبية » جعلت شغلها الشاغل تدبير المال اللازم لاداء أقساط الدائنين الاجانب ، وهو العمل الذى تألفت من أجله ، وأهملت ما عدا ذلك من الاعمال الحيوية .

وقد تبرم الموظفون الوطنيون عامة بالوزارة ، لانها كانت تكيل المال جزافا للموظفين الاجانب وتؤدى لهم الرواتب الضخمة ، فى حين أنها عزلت طائفة من الموظفين الوطنيين ، وانتقصت من سلطة الباقين منهم فى الحكومة ، فصارت الكلمة العليا للموظفين الاجانب ، وشمخوا بأنوفهم ، وعاملوا الموظفين الوطنيين بغطرسة وكبرياء ، فلا غرو أن نقم هؤلاء على الوزارة وتمنوا سقوطها

وكان الموظفون يشكون تأخير الحكومة فى اداء مرتباتهم ، وقد تجلى هذا التأخير فى السنوات التى أعقبت الارتباك المالى ، وكان مما اقترحته لجنة التحقيق وجوب دفع راتب كل شهر للموظفين ، مع نصف شهر من الاشهر المتأخرة ، وقد نفذت الوزارة الجديدة هذا الاقتراح بالنسبة لبعض الموظفين فى السلك المدنى دون ضباط الجيش

احالة ٢٥٠٠ ضابط على الاستيداع

أهملت الوزارة دفع رواتب الضباط ، ولم تعاملهم كموظفى السلك المدنى ، وترجع هذه التفرقة الى أن الوزارة النوبارية ولجنة التحقيق كانتا لاتشعران بأى عطف نحو الجيش وضباطه ، بل ترهبان جانبهم ، وتريان فى القوة الحربية أكبر

عقبة تحول دون التدخل الاجنبي في شؤون البلاد ، ويدخل في هذا السياق ان الوزارة عمدت الى انقاص عدد الجيش ، توفيراً في النفقات بحجة أن الحكومة عاجزة عن الانفاق عليه ، اذ أن معظم ايرادات الحكومة خصصت لاداء أقساط الديون ، فرأت تسريح عدد كبير من الجند ، وقررت إحالة ٢٥٠٠ ضابط من ضباط الجيش دفعة واحدة الى الاستيداع .

لم يكن الضباط قبل هذا القرار ينالون رواتبهم بانتظام ، اذ كان متأخراً لهم مرتبات عشرين شهراً ، وهذا وحده كان يكفى لتبرمهم واستيائهم ، وبدلا من أن تنصفهم الوزارة الجديدة جاء قرارها ضربة قاضية على آمالهم ، فلا هم نالوا شيئاً من رواتبهم المتأخرة ، ولا هم بقوا في مناصبهم يؤملون أن تنقدهم الحكومة ما تأخر من رواتبهم ، فلا جرم ان جاء هذا القرار مثيراً لسخطهم ، دافعاً لهم الى التمرد والثورة

وجاء تنفيذ القرار بأسلوب يساعد على وقوع التمرد ، ذلك انه بدلا من أن ينفذ القرار على الضباط في مراكزهم الموزعة على مختلف عواصم القطر ، فيدع كل منهم سلاحه في ثكنته ويعود الى بلده ، فان وزير الحربية استدعاهم جميعا الى العاصمة ، وأمر أن يسلموا أسلحتهم في ثكنات العباسية أو القلعة ، فاحتشد الضباط المحالون الى الاستيداع في عاصمة القطر وكلهم ناقمون على الوزارة الجديدة

كان احتشاد هذا الجمع الكبير من الضباط الناقمين في صعيد واحد مما يسهل اشعال جذوة الثورة في نفوسهم ، وقد كان اجتماعهم في وقت عودة المحمل من الحج ، أي في وقت تحتشد فيه الجماهير من كل فج وتعظم الحماسة في نفوس الاهلين

ثورة الضباط

على وزارة نوبار باشا — ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩

اجتمعت هذه العوامل فحركت في نفوس الضباط المفصولين روح التمرد ، واعتزم اكثرهم حماسة أن يقوموا بمظاهرة كبيرة على أبواب وزارة المالية ، بحجة رفع ظلامتهم الى نوبار باشا والسير ريفرس ويلسن

ففى يوم الثلثاء ١٨ فبراير سنة ١٨٧٩ اجتمع نحو ستمائة ضابط برآسة البكباشى لطيف بك سليم (باشا) ، أحد كبار اساتذة المدرسة الحربيـة ، وهو ضابط اشتهر بالشجاعة والـكفاءة واستقلال الفـكر[1] ، فخطب فيهم خطبة حماسية ، وحثهم على التعاون والشجاعة ، وأوصاهم بالثبات حتى ينالوا مطالبهم ، فغادروا ثـكناتهم ، وساروا بجمعهم الحاشد يتبعهم انيف من طلبة المدرسة الحربيـة ونحو الفى جندى قاصدين وزارة المالية

وقبل أن يصلوا اليهـا اتصلوا ببعض أعضاء مجلس شورى النواب ، وطلبوا منهم مرافقتهم الى حيث يقصدون . وفى هذه الدعوة معنى استصراخ نواب الأمة لتأييدهم فى مطالبهم . وهى فـكرة تنم عن حسن تدبير للحركة . لانها تـكسبها صبغة قومية . على ان الاعضاء رأوا أن لايرافقوا المتظاهرين . واكتفى اربعة منهم بالسير فى موكب المظاهرة راكبين حميرهم ، فـكان هذا العمل اشتراكا من هيئة المجلس فى المظاهرة

فلما اقترب المتظاهرون من وزارة الخارجية التى كانت على مقربة من المـالية لمحوا نوبار باشا خارجا منها راكبا عربته ، فلم يكادوا يبصرونه حتى أحاطوا بالعربة من كل صوب ، وسدوا الطريق أمامها ، فامتعض نوبار من مسلك الضباط ، وأمر سائقه بالمسير ، فضرب السائق الجياد بسوطه ، ايذانا بالمسير ، فنهال عليـه الضباط ضرباً وألقوه عن مقعده ، وهجموا على نوبار باشا وأمسكوا بتلابيبه ، وطرحوه أرضاً واعتدوا عليه بالضرب ، وفى ذلك الحين أقبل السير ريفرس ويلسن قادما من عند الخديوى ، قاصدا وزارة المالية ، فشاهد المظاهرة فى إبان شدتها ، وتبين نوبار باشا وهو فى أيدى الثوار ، فأقبل لنجدته ، وضرب المتظاهرين بعصاه ، فلم يكن منهم إلا ان هجموا عليه ، وأحاطوا به ، وشدوه من لحيته ، وادخلوه هو ونوبار باشا الى سراى الوزارة ، واقتحم الضباط أبواب الوزارة واحتلوا غرفها وقاعاتها ، وحبسوا

(١) هو من أكبر نصراء المرحوم مصطفى كامل باشا فى الحركة الوطنية الحديثة كما سنبين ذلك فى موضعه وهو والد صديقنا الوطنى الـكبير فؤاد بك سليم

نوبار باشا ورياض باشا والسير ريفرس ويلسن فى إحدى غرف الدور الاعلى، وصار الموظفون الاجانب الذين بالوزارة تحت رحمة الثوار

فلما اشتدت الحال وترامى نبأ ماحدث الى قناصل الدول ذهب المستر (اللورد) فيفيان Vivian قنصل انجلترا العام تواً الى سراى عابدين، حيث قابل الخديوى، وأنهى اليه نبأ الهيجان وطلب اليه التدخل

فابتهج اسماعيل فى سريرة نفسه من هذا الطلب ، لان فيه معنى الالتجاء الى سلطته لانقاذ الوزراء ، وإعادة الامن الى نصابه ، وفى ذلك اعتراف من القناصل بأن لاسبيل الى ضبط الامن من غير تدخل الخديوى ، وهذا ما كان يبغيه اسماعيل ، إذ بذلك لاتستطيع الدول ولا الوزارة الاوروبية أن تنحيه عن الحكم ، وفى هذه الحالة يمكنه ان يملى شروطه على الدول ، ويطلب أن تعيد اليه جزءا من سلطانه المطلق ليضمن لهم أرواح الاجانب ومصالحهم

بادر اسماعيل اذن الى إجابة طلب القنصل الانجليزى ، وركب عربته يصحبه القنصل ، وذهب الى موطن الهياج بوزارة المالية ، فلما شاهده المتظاهرون استشعروا الهيبة التى له فى النفوس ، وكانت هذه الهيبة من أخص مزاياه ، فهتفوا له وأفسحوا له الطريق ، واحتشدوا فى الشوارع المجاورة للوزارة . ثم مالبثوا أن عاودتهم روح الهياج والتمرد ، فأقبلوا الى حيث كان الخديوى، وأحاطوا به ، فطيب الخديوى خاطرهم ، وطلب اليهم الاعتماد عليه فى أداء رواتبهم، فسكنت ثائرة معظم الضباط ، احتراماً لشخص الخديوى ، ولكن فريقا منهم استمروا فى صخبهم وضجيجهم ، واقترب واحد منهم من الخديوى يريد أن يمسكه من ذراعه ، فأجفل منه اسماعيل باشا ، وأمر الحرس أن يفرقوا المجتمعين بالسلاح، فشهر الحرس سلاحهم ، وعندئذ دوت طلقة رصاصة ، لم يعرف مصدرها ، وأطلق الجنود النار ، ولكن فى الهواء ، فلم يصب أحد من المتظاهرين بسوء . وجرح بعضهم، كما جرح التشريفاتى الخديوى وهو الى جانب مولاه ، اذ اصابته ضربة سيف من أحد الضباط ، ومن ثم تفرق المتظاهرون وأخلوا طريق الوزارة ، وأطلق سراح الوزراء المحبوسين ، وأمر الخديوى

بحراستهم الى منازلهم . وانتهت المظاهرة بسلام، وعاد الخديوى الى سراى عابدين

البلاغ الرسمي عن ثورة الضباط

وهذا ما نشرته « الوقائع المصرية » عن ثورة الضباط بالعدد ٧٩٩ الصادر في يوم الاحد ٢٣ فبراير سنة ١٨٧٩

« في يوم الثلاثاء الماضي قد ورد نحو الخمسمائة أوالستمائة من الضباط الصغيرة (كذا) الذين انفصلوا من الخدمات العسكرية بحسب الترتيبات الجديدة والتنقيحات التي أجريت الآن في نظارة الجهادية . وانتشروا بالدواوين للمطالبة بماهياتهم المتأخرة لهم في خزينة الحكومة ، وما زالوا مصرين على صرفها وتسليمها اليهم من حضرات النظار ، وحيث انه في ذلك الوقت لم يوجد بخزينة المالية النقود الكافية لطلبهم ، وأجيبوا من طرفهم بمساعدتهم . ومع ذلك لم يتنازلوا عن هذا الطلب ولم يرجعوا عنه ، شرفت الحضرة الفخيمة الخديوية ديوان المالية في هذا اليوم لدفع هذه المسألة المهمة ، وتسكينها على أحسن حال قبل تجسيمها . فألقت تلك الحضرة على هؤلاء الضباط كلمات حكيمة وعظية ونصائح مؤثرة . وفي أثناء ذلك حضرت هناك العساكر أيضاً ، فتفرق الضباط في الحال وتوجه كل الى محله »

سقوط وزارة نوبار باشا

١٩ فبراير سنة ١٨٧٩

لم يكن للخديوى يد في تدبير ثورة الضباط خلافا لما زعمه بعض الكتاب والمؤلفين ، وقد اعترف اللورد كرومر الذى كان شاهد عيان لهذه الحوادث بأن هذا الزعم لا يقوم على أساس ولا يزيد عن الظن والتخمين ، ويرجح في كتابه « مصر الحديثة » أن ما أبداه اسماعيل من القلق حين سمع بخروج الضباط عن الحد كان طبيعيا صحيحا ، وقال ان الخديوى ذاته كان في خطر كبير حين واجه الضباط الثائرين . أمرهم بالكف عن الهياج

فالثورة اذن كانت طبيعية، أدى اليها سخط الضباط والرأى العام على وزارة

نوبار ، ولكن الخديوى قد استغل وقوعها وأراد أن يغتنمها فرصة ليتخلص من نوبار باشا من جهة ، ويسترجع السلطة التى فقدها فى عهد تلك الوزارة ، فصارح قناصل الدول انه لايكون مسئولا عن الامن العام مالم يعدل مركزه وتعاد اليه السلطه التى من حقوقه ، ففى صبيحة ١٩ فبراير اجتمع كل من المستر فيفيان قنصل انجلترا ، والمسيو جودو Godeaux قنصل فرنسا ، ونوبار باشا ، والسير ريفرس ويلسن ، والمسيو دى بلينيير الوزيرين الاوروبيين فى وزارة نوبار ، والسر ايفلنج بارنج (اللورد كرومر) العضو الانجليزى فى صندوق الدين وفى لجنة التحقيق ، وكان اجتماعهم فى بيت فيفيان ، وتداولوا فى الموقف السياسى ، فقال اللورد فيفيان ان الخديوى أنهى الى القناصل انه لابد من ان يتغير مركزه وتعاد اليه سلطته ، فتقرر فى هذا الاجتماع ان يُطلب من الخديوى بيان التغيير الذى يريده ، فقصد المجتمعون الى سراى عابدين لمقابلته ، فانتظر نوبار وريفرس ويلسن ودى بلينيير وبارنج فى احدى غرف الدور الاول ، وصعد اللورد فيفيان والمسيو جودو وكيلا انجلترا وفرنسا السياسيان الى الطابق الثانى حيث قابلا الخديوى ، ثم عادا وابلغا المجتمعين ما انهاه اليهما فى حديثه ، وهو انه لايعد مسئولا عن الامن الا اذا خرج نوبار من الوزارة ونال الخديوى حقه من السلطة فى حكومة بلاده ، فسئل نوبار وقتئذ هل هو يضمن استتباب الامن اذا أصر القنصلان على بقائه فى الوزارة ، فاجاب انه لايضمن ذلك ، فلم يجد القنصلان بدا من التخلى عن نوبار ، فقدم استقالته ، ورجا من القنصلين ان يرفعاها الى الخديوى ، وان يطلبا له كفالة حياته فى مصر ، فقبل الخديوى هذا الرجاء ، على شرط ان لايعود نوبار الى الدسائس أو التدخل فى الامور السياسية

وقد رضى القنصلان باستقالة نوبار على شرط ان يبقى الوزيران الاجنبيان فى مناصبهما ، فقبل الخديوى هذا الشرط ، ولكنه طلب اقصاء رياض باشا من الوزارة الجديدة ، قائلا للقنصلين انه استهدف لغضب الشعب مثل نوبار ، وانه لايضمن حياته اذا دخل الوزارة الجديدة ، وكان اسماعيل يحقد على رياض

لاشتراكه مع لجنة التحقيق الاوروبية وانضوائه تحت لواء ريفرس ويلسن ، ولكن القنصلين أصرا على بقائه

وبعد ان استقالت وزارة نوبار ذهب الامير حسن باشا بصفته القائد العام للجيش (السردار) الى القنصلية الانجليزية العامة واعتذر للمستر فيفيان والسير ريفرس ويلسن ، عما وقع من الضباط يوم ١٨ فبراير ، فقبلا الاعتذار ، ثم اقترضت الحكومة ٤٠٠ الف جنيه من بيت روتشلد دفعت منها متأخرات الضباط

ونظر المجلس العسكرى فى أمر الضباط الذين اشتركوا فى الثورة وفى مقدمتهم لطيف بك سليم وسعيد بك نصر فقضى ببراءتهم ، ولم يعاقَب أحدمن الثائرين

وزارة توفيق باشا — ١٠ مارس سنة ١٨٧٩

وطلب الخديوى ان يتولى بنفسه رآسة الوزارة الجديدة ، ولكن القنصلين عارضا فى هذا الطلب ، فعرض اسنادها الى نجله الامير محمد توفيق باشا ، فلم يعارضا فى ذلك ، وطلب اسماعيل ان يكون له حق رآسة جلسات مجلس النظار ، فعارضاه فى هذا الطلب وكانت حجتهما ان رآسته تضعف استقلال الوزارة فى العمل ، وان مرسوم انشاء مجلس النظار الصادر فى ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ يجعل رآسة جلساته من حق رئيس النظار ، فاضطر الخديوى الى العدول عن اصراره ، وكانت الدولتان الانجليزية والفرنسية تبغيان دخول نوبار عضوا فى الوزارة الجديدة لاطمئنانهما اليه وثقته بولائه لهما ، ولكن اسماعيل عارض فى ذلك وصارح القنصلين بان دخول نوبار الوزارة فيه اذلال لذاته ، كما انه يفضى الى اثارة خواطر الأمة على الوزارة ، فعدلت الدولتان عن تمسكهما بنوبار ، ولكنهما اشترطتا ان يكون للوزيرين الاوروبيين حق (الفيتو) اى وقف كل قرار يصدر من مجلس النظار اذا لم يوافقا عليه ، ولم تعدل الدولتان عن تمسكهما بنوبار إلا بعد ان قبل الخديوى هذا الشرط

وانتهت المفاوضة بين اسماعيل والدولتين باعلان الخديوى يوم ٩ مارس قبول مطالبهما التى تم الاتفاق عليها وهى

(اولا) يجدد الخديوى عزمه على اتباع قرارات الحكومتين الفرنسية والانجليزية والعمل بمرسوم ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ ما عدا التعديلات التى تم الاتفاق عليها (اى حق الفيتو للوزيرين الاوروبيين)

(ثانيا) لايحضر الخديوى البتة جلسات مجلس النظار ومداولاته ، ويحتفظ لنفسه فقط بحق استدعاء الوزراء مجتمعين او منفردين ليطلعهم على آرائه فى المسائل التى يُطلب منه اقرارها ، او المسائل التى يرى لزوم عرضها على مجلس النظار

(ثالثا) تسند رآسة مجلس النظار الى الامير محمد توفيق باشا

(رابعا) للوزيرين الاوروبيين فى مجلس النظار الحق فى وقف كل عمل لا يوافقان عليه ، ويشترط فى هذه الحالة ان يصدر هذا الوقف من الوزيرين الاثنين معا

(خامسا) يشكر الخديوى الحكومتين على اخلالهما ملاحظاته محل الاعتبار (!!) وعدم اصرارهما على دخول نوبار باشا الوزارة

(سادسا) يقدر الخديوى المسئولية التى يحتملها بهذه التسوية ، ويؤكد لحكومتى فرنسا وانجلترا انه سيبذل كل جهوده لتنفيذها ، وانه سيمد الوزارة فى كل الظروف بتمام معاونته الصادقة للمحافظة على الامن العام وانفاذ النظام الجديد(١)

وبعد هذا الاعلان صدر امر الخديوى فى ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ (١٧ ربيع الاول سنة ١٢٩٦) باسناد رآسة الوزارة الى الامير محمد توفيق باشا وارسل اليه كتابا يتضمن خلاصة القواعد التى اتفق عليها مع الدولتين . واليك نصه(٢) نثبته هنا لانه يعد مكملا ومعدلا للامر الصادر فى ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ .

---

(١) الكتاب الاصفر الفرنسى (مجموعة الوثائق الدبلوماسية عن سنة ١٨٧٨ — ١٨٧٩) ص ١٦٦

(٢) عن « الوقائع المصرية » العدد ٨٠٣ الصادر فى ٢٦ مارس سنة ١٨٧٩

« لما أحلت على عهدة أمانتكم رئاسة المجلس وتشكيل هيئة النظار رأيت من المهم ان استجلب دقتكم فيما يجب من اتحاد الرأى بين اعضاء ذلك المجلس وان أحيطكم علما بما فى افكارى مما يتعلق بادارة المصالح طبقا لما هو مدون فى الدكريتو المؤرخ ٢٨ اغسطس الماضى الذى هو أساس لهيئة الحكومة ، فانى عند تأسيس هذا الترتيب الجديد لم يخطر بفكرى قط الانفراد عن وكلائى بل غاية قصدى ان اكون معهم باتحاد تام

« ولذلك ينبغى انه قبل ان يقر مجلس النظار على أى قرار مما يتعلق باللوائح أو الاحكام التى تقدم من أحد النظار ان تعرض علىّ مع أسانيدها من طرف الناظر الذى هى من خصائصه حتى يمكننى ان أحيط المجلس علما بجميع ما يتراءى لى من التدابير اللازم اتخاذها ، وعلى كلا الامرين يجتمع المجلس عند صدور ارادتى بذلك لينظر بالاتحاد معى فى المسائل التى عرضت على ، انما لاجل التأمين على تمام استقلال المجلس لا أحضر فيه وقت المذاكرة

« وحيث ان النظار الوطنيين حائزون الاغلبية فى المجلس فلاجل التعادل هناك يكون للنظار الاوروبيين تأثير فى الرأى ولهم الحق فى المعارضة وعدم قبولهم رأى الاغلبية

« هذا وفى أملى ان ذلك الترتيب الجديد يكون كافيا فى سير المصالح وظهور الفائدة للقطر المصرى ، وليكن مجلس النظار مطمئنا فى سائر الاحوال على مساعدتى له وحسن مساعىّ ، كما انى مطمئن على اجتهاده وحسن مساعيه فيما فيه نفع العموم

« عابدين بمصر فى ١٠ مارس سنة ١٨٧٩ اسماعيل »

وقضى الامير محمد توفيق باشا وقتا طويلا يتخير الوزراء بسبب تدخل الوزيرين الاوروبيين الى ان تم تأليف الوزارة فى ٢٢ مارس ، واعضاؤها هم الامير محمد توفيق باشا للرآسة . رياض باشا للداخلية والحقانية . السير ريفرس ويلسن للمالية . المسيو دى بلينيير للاشغال العمومية . على باشا مبارك للمعارف

والاوقاف . ذو الفقار باشا للخارجية . افلاطون باشا للحربية

وغنى عن البيان ان تأليف وزارة توفيق باشا على اساس الشروط التي قبلها الخديوى يعد خسرانا سياسيا أصاب البلاد ، لان تخويل الوزيرين الاوروبيين حق (الفيتو) معناه الغاء سلطة مجلس النظار وجعل الوزيرين الاجنبيين صاحبى الامر والنهى فى ادارة شؤون الحكومة ، فلا غرو ان قوبلت هذه التسوية بالاستياء العام

مجلس شورى النواب

ووزارة توفيق باشا .

استمر مجلس شورى النواب يعقد جلساته بعد استقالة نوبار باشا، ولم يقف جلساته انتظاراً لتأليف الوزارة الجديدة ، بل أخذ يجتمع ويتداول فيما لديه من الاعمال، وتلك سنة حسنة أراد المجلس أن يبرهن بها على استقلاله عن الوزراة

وفى خلال اشتغال توفيق باشا بتأليف الوزارة اجتمع المجلس بجلسة ٢٦ ربيع الاول سنة ١٢٩٦ (١٩ مارس سنة ١٨٧٩) وتقدم « إنهاء » بتوقيع تسعة وأربعين نائباً ، خلاصته أنهم قدموا المقترحات المالية الخاصة بتخفيض الضرائب والاتاوات الفادحة التي ينوء بها الاهالى ، وأن المجلس طلب حضور ناظر المالية فلم يحضر . وأرسل المجلس ملاحظاته فى هذا الصدد ، الى الداخلية . فلم ترد منها اجابة . وكرروا طلب الجواب وأبانوا عن شكوى الاهلين من فداحة الضرائب ، واستقر رأى المجلس على الموافقة على هذا الانهاء وقرر ارسال صورته للداخلية

ورأى الوزيران الاوروبيان فى بقاء المجلس واحتمال وقوفه تجاه الوزارة الجديدة موقف المعارضة ما يخلق العقبات فى طريقها ، وكانا يبغيان أن تكون لهما الكلمة العليا فى ادارة شؤون الحكومة ، من غير رقيب ولا حسيب ، فاعتزما التخلص من هيئة المجلس ، ووافقهما رياض باشا على عزمهما لما عُرف عنه من الميول الاستبدادية ، فاستقر رأى الوزارة على فض المجلس بحجة أن مدة نيابته وهى ثلاث سنوات قد

انتهت، واستصدرت من الخديوى المرسوم المؤذن بانتهاء مدته وانفضاضه ، وعهدت إلى رياض باشا وزير الداخلية أن يتوجه الى المجلس لابلاغ الاعضاء المرسوم المذكور وانفاذه ، وقد علم الاعضاء بما بيتته الوزارة ، فاعتزموا عدم الاذعان لارادتها ، ووقفوا تجاهها موقفا مشرفا يعد من المواقف الرائعة فى حياة مصر الدستورية .

جلسة تاريخية

وإنا ذاكرون هنا تفصيل ما جرى فى الجلسة التاريخية التى تُلى فيها أمر الانفضاض كما ورد فى مضبطة المجلس

اجتمع الاعضاء بجلسة الخميس ٤ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ (٢٧ مارس سنة ١٨٧٩) وحضر رياض باشا وأمر بتلاوة أمر الانفضاض وهذا نصه :

« بالنظر للبند التاسع من لائحة مجلس شورى النواب المحدد به ثلاث سنوات لمأمورية ذلك المجلس ، وبالنظر لمضى هذه المدة ، وانه عرض لنا عن ذلك من رئيس مجلس النظار ، أصدرنا أمرنا هذا ، وهو أن مجلس شورى النواب قد انفض ، وسعادة ناظر الداخلية موكل باجراء هذا الدكريتو »

وقال رياض باشا مخاطباً الاعضاء :

— أبدى لكم كامل الشكر والثناء على ما أبديتموه من الهمم والمساعى الخيرية التى من اللزوم أن نكون جميعا فيها كرجل واحد ، انما حصلت بعض معذوريات أوجبت التأخير، ولكن لابد من الحصول على اتمامها، والمسائل التى أوضحتم عنها صار تلقيها بغاية الاعتبار ، وان شاء الله متى كانت القلوب متجهة إلى حسن النية فستكون الحالة حسنة خيرية، وفى الاجتماع الجديد لابد من النظر فيما فيه المصلحة

وعندئذ نهض النائب الجرىء محمد افندى راضى (بك) وقال

— مما طُلب المجلس لأجله النظر فى مسائل مالية ، وقد مضى ثلاثة شهور وما كانت ترد، والملحوظات التى تحررت عن الاقلام التى تراءت للمجلس أرسلت

للداخلية للنظر فيها بمجلس النظار ، ولداعى مضى تلك المدة وعدم ورود شيء ودخول وقت الصيف طلبنا اجازة مدة شهرين لرؤية أشغالنا ونعود ، والامر الصادر الآن ذكر فيه أن المجلس انتهت مدته ، مع أنها ما انتهت ،وحاصل الامر أنهلابد من عودة المجلس بعد المدة التى قررها لاجل رؤية تلك المسائل والملحوظات

عبد السلام بك المويلحى — ان المجلس طالب عدم قطع أمر فى أى شيء كان الا باشتراكه ، وان بعض الاعضاء يقول انه اذا كان لايحصل ذلك ربما يحصل من الاهالى أمورلا يصح وقوعها ، ويكون مجلس النظار تحت المسئولية

رياض باشا — ما قلتموه الآن هو بخلاف لائحة المجلس والجارى لحد تاريخه ولا يمكننى أن أجاوب عن ذلك منفرداً، وانما ينظر فيه فى مجلس النظار ، والمأمول أن لا يحصل شيء من الاهالى مما يكدر الراحة

عبدالسلام بك المويلحى — المجلس لائحته تقضى أن ينظر فى المنافع الداخلية ، والتصورات التى تراها الحكومة انها من خصائصه ، ينظر فيها ويعطى قرارات تعرض للحضرة الخديوية

رياض باشا — الخروج عن اللائحة والقانون الموجودين لا يمكن الا بامر ثانى

محمد افندى راضى — اللائحة تعطى للمجلس حقوقه

رياض باشا — ننظر فى اللائحة والاجراءات السابقة ، واذا كان مجلس النظار أو سعادة ولى النعم يبدى شيئاً آخر ، فهذا يجرى ما يلزم عنه ، وأما مجيئى فانه لاجل اداء الشكر والتوجه لطرف الاعتاب كما هو جارى حسب المعتاد عند انفضاض المجلس

محمد افندى راضى — شكر سعادتكم مقبول ، لكن لا يمكن صرف المجلس الا إذا نظر فى المسائل التى حرر عنها ، وفى الميزانية

بدينى افندى الشريعى — الامر الصادر يقضى بلغو المجلس فالمقصود اثبات مجلس الشورى ، ولا تحصل اجراءات ولاقوانين من مجلس النظار إلا بالاشتراك مع مجلس النواب

رياض باشا — الامر يقضى بانفضاض المجلس لانقضاء مدته ، وبالضرورة

عند الانتخاب الجديد لابد أنه سيحصل من نفس أهالى الوطن لا من خلافهم

باخوم افندى لطف الله — توجهنا إلى البلاد بهذه الكيفية ربما يحصل منه زعزعة للاهالى بناء على الوعد السابق حصوله من حضرات النظار بسبب التشكى الذى حصل من الأهالى ، وقيل لهم بان نوابكم موجودون للنظر فى راحتكم ، والاولى أن ننظر المسائل التى قررناها وميزانية المالية ، يعنى أن المجلس يحضر بعد ١٥ بشنس و بعد نهو مدة المجلس لامانع من تجديد الانتخاب

رياض باشا — الصعوبات الحاصلة لا تنتهى فى ظرف شهر أو شهرين ، وتلك الصعوبات لا يمكن ابداؤها والحالة هذه ، والمسائل التى قرر المجلس عنها جارى النظر فيها ، والمجلس بواقع لائحته قد انقضت مدة الثلاث سنوات التى يلزم الانتخاب بعدها

محمد افندى راضى — المجلس لم يزل باقياً له مدة ، ، وقد سمع المجلس أن سعادتكم أحضرتم أصحاب الجرانيل (الصحف) وأكدتم عليهم بعدم درج شىء فى جرانيلهم مما يتعلق بمجلس الشورى والاجانب ، وهذا فيه نوع تضييق

عبد السلام بك المويلحى — من ضمن ماقلتموه سعادتكم ان أهالى مصر همج وأنه لا يوجد فيهم عشرة يفهمون مايقال فى الجرانيل ، مع أنه لا يصح نسبة جميع أهالى الوطن لهذه الحالة التى لا تليق

رياض باشا — الذى صار التنبيه على كُتّاب الجرانيل عنه هو ما يتعلق بالامور التى لاتعلق لها بالقطر ، مثل ان الجورنالجى يكتب عبارة من الوارد بجرانيل الاوروباويين ، مع أن أولئك لهم قواعد وقوانين غير قواعد وقوانين بلدنا ، ويدرجون أشياء مما يخدش من أذهان العامة الذين لا يمكنهم التصرف فى مثل هذه الافكار

محمد افندى راضى — لا نتوجه لطرف الاعتاب إلا إذا أعطى لمجلس النواب حقوقه وأجيبت طلباته ، وها نحن منتظرون الجواب الذى يرد عن ذلك

قرار المجلس

استقر رأى المجلس على ذلك وعلى أن هذا المحضر ترسل منه صورة للمعية السنية وصورة لمجلس النظار

عريضة النواب الى الخديوى

وفى ٦ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ (٢٩ مارس سنة ١٨٧٩) قدم النواب عريضة الى الخديوى وقع عليها جميع الاعضاء الحاضرين بالقاهرة، اعترضوا فيها على مسلك الوزارة فى امتهانها حقوق المجلس، واحتجوا على المشروع المالى الذى أعدته وقتئذ وكانت تنوى اصداره، والذي تعلن فيه أن الحكومة المصرية فى حالة افلاس وتلغى فيه قانون المقابلة، وأعلنوا عزمهم على رفض هذا المشروع وامتناعهم عن تنفيذه، وطلبوا من الخديوى أن يتلافى الحالة التى نشأت عن امتهان حقوق المجلس

الجمعية الوطنية

تبين من مسلك وزارة توفيق باشا أن الوزيرين الاوروبيين هما صاحبا الكلمة النافذة فيها وفى شؤون الحكومة جمعاء، واشتد التدخل الاجنبى، وفقدت الوزارة الصبغة القومية، ودل موقفها تجاه مجلس شورى النواب على أنها تريد التخلص منه، فان مبادرتها إلى فض المجلس ولمّا يمض عليها خمسة أيام، واصرارها على انتهاء مدته مع عدم تحديد موعد لاجراء انتخابات جديدة، كل ذلك يدل على أنها تبغى حكم البلاد بمطلق ارادتها، أى بارادة المستعمرين، ولم يكن غائبا عن الاذهان موقف السير ريفرس ويلسن وزير المالية فى عهد وزارة نوبار باشا وامتناعه عن الحضور الى المجلس رغم استدعائه أكثر من مرة، فان هذا الموقف ينم على ما يحمله من الزراية بالهيئة النيابية

أما دى بلنيير فهو وان كان أقل غطرسة من زميله لكنه كان ينفذ اللوائح التى وضعها قبل أن يتعرف رأى المجلس فيها، ثم ان تخويل الوزيرين الاوروبيين حق (الفيتو) جاء ضغثا على ابالة، لانه بمثابة الغاء لسلطة مجلس النظار وتخويل الوزيرين الاجنبيين سلطة دكتاتورية

وجاء الامر بفض المجلس مما لايدع مجالا للشك فى نيات السوء التى يضمرها الوزيران الاجنبيان الانجليزى والفرنسي وتجاريهما فيها الوزارة، وزاد الحالة سوءاً أن

السير ريفرس ويلسن وضع لائحة تتضمن مشروع تسوية مالية تجعل مصر فى حالة عجز عن سداد ديونها ، ومعنى ذلك وضعها على الدوام تحت الرقابة الاجنبية وبقاء الوزارة الاوروبية تتولى الحكم على ما تهوى وتريد

فلا جرم ان ثارت الخواطر واضطربت الافكار ، وقويت فى النفوس فكرة الكرامة القومية ، واتجه شعور الناس الى التخلص من التدخل الاجنبى واسقاط الوزارة « الاوروبية » التى امتهنت كرامة الامة وانتهكت حقوقها ومصالحها ، فأخذ قادة الافكار من النواب والاعيان والعلماء والتجار يكثرون الاجتماع ويتشاورون فى انقاذ البلاد من الهاوية التى تردت فيها

واجتمع الاحرار فى دار السيد على البكرى نقيب الاشراف (١) ثم فى منزل اسماعيل راغب باشا وزير المالية السابق ورئيس مجلس شورى النواب فى أول نشأته (٢) ، وعقدوا بداره « جمعية وطنية » (٣) تضم صفوة كبراء البلاد وأصحاب الرأى فيها ، واتفقوا على وضع بيان بما استقر عليه رأيهم ، ويتضمن مشروع تسوية مالية

---

(١) ترجم له العلامة على باشا مبارك فى الخطط ج ٣ ص ١٢٤ فذكر أنه ولد سنه ١٢٢٩ هـ (١٨١٤ م) وربى فى حجر أبيه السيد محمد البكري ، وحضر دروس العلم على جهابذة مشايخ عصره كالشيخ الباجورى والسيد الدمنهورى والشيخ ابراهيم السقاء ، قال وكان ذا فكرة وقادة وقريحة نقادة ، جليل المقدار ، منتشراً صيته فى جميع الاقطار ، حسن السمت ، كثير الصمت ، إذا وعد وفى ، يبذل المعروف والجاه ، ابتغاء مرضاة الله ، يقول الفصل والصدق ، وينطق ويحكم بالحق ، ويؤثر مجالسة ذوى الفضل على من سواهم ، مع نفس زكية واعراق سنية ، وشيم شريفة علوية وهمم باذخة هاشمية ، تقلد الخلافة البكرية بما يتبعها ونقابة الاشراف سنة ١٢٧١ بعد وفاة والده ، وكانت وفاته ليلة الجمعة السابع عشر من ذى القعدة سنة ١٢٩١ (٢١ اكتوبر سنة ١٨٨٠)

(٢) هو الذي تولى رآسة الوزارة فى يونيه سنة ١٨٨٢

(٣) كذلك أسمتها الصحف وقتئذ راجع جريدة (التجارة) عدد ٢١٤ (٧ ابريل سنة ١٨٧٩) وسميت أيضا (الحزب الوطنى) راجع جريدة التجارة عدد ٢١٦

يعارضون به مشروع ريفرس ويلسن[١] ، ويجعل البلاد قادرة بضمانتهم وكفالتهم على وفاء ديونها ، والمطالبة بتأليف وزارة وطنية مستقلة واقصاء الوزيرين الاوروبيين عنها، وتقرير نظام دستورى للبلاد قوامه جعل الوزارة مسئولة امام مجلس النواب

المطالبة بتأليف وزارة وطنية

وظهرت فى الافق السياسى شخصية محمد شريف باشا كزعيم سياسى اتجهت اليه الافكار لتأليف وزارة وطنية ، مهمتها إنقاذ البلاد من التدخل الاوروبى ، ومن الحكم الاستبدادى ، وتقرير نظام دستورى يحقق امانيها ، و بدا على شريف باشا أنه قادر على ان يقوم بالدور الذى قام به مدحت باشا فى تركيا ، وهو اعلان القانون الاساسى المقرر للدستور فى السلطنة العثمانية

وكان موقف الاباء الذى وقفه حيال لجنة التحقيق ، حين كان وزيرا للحقانية والخارجية ، و رفضه المثول أمامها ، وايثاره الاستقالة ، احتفاظا بكرامته ، كل ذلك قد جعله مناط آمال الوطنيين فى مساعيهم القومية

وكان معروفا عنه انه يكره التدخل الاوروبى ، وفى الوقت نفسه لايقر استبداد الخديوى ، وقد روى عنه انه قال فى هذا الصدد « إذا كان مقدرا لاستبداد الخديوى أن يبقى فانى لا اشترك فى الحملة ضد الوزارة الاوروبية »

فمبدأ شريف باشا كان اذن محاربة التدخل الاوروبى ، وفى الوقت نفسه ايجاد نظام دستورى يحول دون استبداد الخديوى

اللائحة الوطنية

فى اليوم العاشر من شهر ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ (٢ ابريل سنة ١٨٧٩) اجتمع الاحرار من الاعيان والنواب والعلماء والمأمورين بدار اسماعيل راغب باشا،

---

(١) جاء فى مذكرة شريف باشا المؤرخة ١٠ مايو سنة ١٨٧٩ والمنشورة فى الكتاب الاصفر ص ٣٠٢ أن مشروع اللائحة الوطنية وضعته لجنة مؤلفة من سبعة نواب بالاشتراك مع اسماعيل راغب باشا

وكان فى مقدمة الحاضرين شريف باشا وشاهين باشا وحسن باشا راسم وجعفر باشا والسيد على البكرى والشيخ الخلفاوى والشيخ العدوى ، واتفقوا على وضع لائحة ضمنوها مطالبهم وسميت « اللائحة الوطنية» وهى تتضمن :

(اولا) مشروع تسوية مالية عارضوا به مشروع ريفرس ويلسن ، ويقوم على أساس ان ايرادات الحكومة تكفى مصروفاتها بما فيها أقساط الديون العامة، بعكس مشروع الوزارة الذى كان يعد البلاد فى حالة افلاس

(ثانيا) المطالبة بتعديل نظام مجلس شورى النواب وتخويله السلطة المعترف بها للمجالس النيابية فى اوروبا وتقرير مبدأ المسئولية الوزارية امامه

وقد وقع المجتمعون على عريضة ضم اليها مشروع التسوية المالية واتفقوا على تقديمهما الى الخديوى

وهاك نص العريضة التى قدم بها مشروع الميزانية فى اللائحة الوطنية :

« صار اطلاعنا على المشروع المقدم من سعادة ناظر المالية (ريفرس ولسن) ووجدناه لايوافق لوطننا . فلأجل سد الخلل وتدارك الأمر قبل فواته . فمن بعد المذاكرة بيننا رأينا وجوباً ان نقدم مشروعا حافظا لحقوق العموم . داخلا وخارجا . مع احترام الشرائع المقدسة . والقوانين المؤسسة . وها هو المشروع المذكور مرفق مع هذا . ولكون هذا المشروع ما صار إعماله وتحريره الا بعد حصول علم اليقين لدينا بان ايرادات بر مصر هى كافية لسداد الديون المطلوبة من الحكومة حسبما هو موضح بالمشروع المذكور . فلاجل ذلك نحن عن انفسنا ونيابة عن ابناء وطننا صممنا جزماً على بذل كل مجهودنا فى تأدية ديون الحكومة و بذل كافة ما فى وسعنا وطاقتنا فى اجراء ذلك . و بذا صار ختم هذا اعلانا بتصديق ذلك . و باننا متحدون اتحاداً تاماً قولا وفعلا فى الاجراء »

تحريرا بمصر يوم الاربعاء ١٠ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ (٢ ابريل سنة ١٨٧٩)

« التوقيعات »

أما طلب تعديل نظام مجلس شورى النواب فقد ختمت به اللائحة الوطنية، وانا ذاكرون هنا هذه الخاتمة لانها أول طلب اجماعى تقدم من زعماء الشعب بتقرير مبدأ المسئولية الوزارية امام مجلس النواب ووضع نظام دستورى على أحدث المبادئ العصرية. وهاك بيانها:

«قد تحرر هذا المشروع ببيان مفصلات ماهو مقتضى اجراؤه فى تسوية ايرادات الحكومة وتسوية تسديدات ديونها ومصاريفها على وجه ما توضح به، بحيث ان الحضرة الخديوية تمنح شورى النواب الحرية التامة وجميع الحقوق فى كافة الامور المالية والداخلية كما هو جار فى بلاد اوروبا. وأما انتخاب أعضائه فيكون بموجب لائحته الموجودة. انما يلزم تعديلها بكيفية انتخاب النواب المماثلة له فى أوروبا. وبمعرفة مجلس النظار يصير تنقيح لائحة النواب الاساسية والنظامية. وعند التئام مجلس النواب تعرض عليه. ومن بعد مذاكرته فيها واقراره عليها تعرض للاعتاب الخديوية للتصديق عليها. أما مجلس النظار فيكون تعيين رئيسه بأمر الحضرة الخديوية. والرئيس ينتخب النظار. وبعد استصوابهم وقبولهم من طرف الحضرة الخديوية تتشكل هيئة النظارات التى تتكون منها هيئة مجلس النظار. وهذا المجلس يكون مفوضا تفويضا تاما فى جميع اجراءاته ومسئولا امام مجلس النواب فى جميع اجراءاته المختصة بالداخلية والمالية. ولزيادة تأمين الديانة (الدائنين) نطلب تعيين مفتشين أوروباويين (الرقيبين) لايرادات ومصروفات المالية»

وقد وقع على اللائحة الاشخاص البارزون فى الهيئة الاجتماعية المصرية من الاعيان والذوات والعلماء والنواب والتجار والموظفين وضباط الجيش

وبلغ عدد الموقعين عليها ستين من أعضاء مجلس شورى النواب، وستين من العلماء والهيئات الدينية، وفى مقدمتهم شيخ الاسلام، وبطريرك الاقباط وحاخام الاسرائيليين، و٤٢ من الاعيان والتجار، و٧٢ من الموظفين العاملين والمتقاعدين، و٩٣ من الضباط

نظرة عامة فى مشروع اللائحة الوطنية

إن اللائحة الوطنيـة تضمنت الاصلاح الدستورى الذى أجمع عليه الاحرار فى ذلك العصر ، مع المحافظة على مصالح الدائنين ، فانها طالبت بتقرير مبدأ المسئولية الوزارية امام مجلس النواب ، وفى الوقت نفسه قبلت نظام الرقابة الثنائية لتأمين حقوق الدائنين ، فهى لم تنقض التعهدات التى التزمت بها الحكومة المصرية للدول ثم ان المشروع المالى الذى وضعته اللائحة لاغبار عليه فى شىء ، وهو كفيل بأداء أقساط الديون العامة ، ولا يخالف لائحة ريفرس ويلسن فى نقط جوهرية الا فى انه أبقى ضريبـة المقابلة على حين ان مشروع ريفرس ويلسن ألغاها وفرض ضرائبَ جديدة على الاطيان العشورية لم يقرّها مشروع اللائحة الوطنية ، ولو حسنت نيـة الدائنين والحكومات الأوروبية لمـا اعترضوا على انفاذها لانها تكفل حقوق البلاد وفى الوقت نفسه تقر حقوق الدائنين

قبول الخديوى اللائحة الوطنية

قدم وفد من الاحرار اللائحة الوطنية الى الخديوى ، فاستجاب الى مطالبهم ، وأقر اللائحة الوطنية ، وأمر بترجمتها ، وكتبت منها عدة نسخ بالفرنسية لترسل الى قناصل الدول ، ووقع على هذه النسخ راغب باشا بالنيابة عن الموقعين من الذوات والاعيان ، واحمد رشيد باشا بالنيابة عن أعضاء مجلس شورى النواب ، والسيد على البكرى عن العلماء والتجار ، وراتب باشا عن الضباط ، واعتزم الخديوى تكليف شريف باشا تأليف الوزارة الجديدة ، نزولا على رغبة الاحرار ، وتمهيداً لذلك استقال توفيق باشا من رآسة الوزارة ، وبنى الاستقالة على أن الوزيرين الاجنبيين أهملاه ولم يستشيراه فى شؤون الوزارة

واستدعى الخديوى وكلاء الدول فحضروا يوم الاثنين ٧ ابريل بسراى عابدين ، وحضر اجتماعهم السيد على البكرى ، وراتب باشا ، وراغب باشا ، وشريف باشا ، وعبد السلام بك المويلحى ، ومحمد بك راضى ، والحاج سيد اللوزى ، وأبلغ الخديوى

القناصل فى هذا الاجتماع نبأ اللائحة الوطنية التى رفعت اليه ، وقال انه تلقاء الرغبة العامة التى بدت من جميع طبقات الأمة يرجو منهم أن يبلغوا الدول نص اللائحة ، وذكر لهم خلاصتها ، وهى ان البلاد ليست فى حالة افلاس ، وانها تستطيع القيام بتعهداتها المالية ، وأنهى اليهم ما تضمنته اللائحة من المطالبة بتأليف وزارة وطنية مسئولة امام مجلس نيابى ينتخب على نظام جديد ، وأضاف الى ذلك ان الامير محمد توفيق رغبة منه فى عدم مصادمة عواطف الامة قد استقال من رآسة الوزارة ، وانه عهد بتأليف الوزارة الجديدة الى شريف باشا

احتجاج الوزيرين الاوروبيين

واحتج الوزيران الاوروبيان على اللائحة الوطنية وعلى قبول الخديوى اياها ، قائلين فى احتجاجهما ان هذا القبول يخالف السلطة المخولة لمجلس النظار وينافى ما وعد به الخديوى من معاونة الوزارة حين تأليفها ، وبعثا اليه بهذا الاحتجاج يوم ٧ ابريل سنة ١٧٨٩

وفى نفس اليوم الذى تلقى فيه الخديوى هذا الاحتجاج أرسل الى شريف باشا يدعوه الى تأليف الوزارة

البلاغ الرسمى عن الجمعية الوطنية

واليك ما ذكرته « الوقائع المصرية » عن الجمعية الوطنية وتقديم اللائحة الى الخديوى :

« لما لم يتيسر لهيئة مجالس النظار السابقة التوفيق للخدمات المتعلقة باصلاح الأمور المادية والمعنوية المحتاج اليها الوطن وإجراؤها على المحور الموافق لعزم الأهالى ، قد صمم عموم أهالى الوطن العزيز تصميما جازماً على تبديل هذه الهيئة بغيرها وتسليم إدارة المصالح مع تأسيسها على أساس صالح الى ذوى اللياقة والأهلية من حضرات قدماء المأمورين الكرام الذين حازوا حسن الوثوق والاعتماد عليهم فى أمور الحكومة ولاعتراف لهم بها الجميع ، وبناء على هذا اجتمعت جمعية حافلة من حضرات أعضاء

شورى النواب ، والعلماء الأعلام ، والذوات الفخام ، والمأمورين الكرام ، ووجوه البلد ، وأعيان المملكة ، ومعتبري الأهالي ، و بعد أن وقعت فيما بينهم المذاكرات الكثيرة مع ملاحظة ما ينبغي ملاحظته في خصوص هذه الوظيفة المهمة و إصلاح أحوال المالية والأمور الداخلية ، عرضوا لأعتاب الحضرة الفخيمة الخديوية اللائحة الوطنية التي حرروها على وفق الآراء العمومية ، فتعلقت الارادة السنية بوجوب إجراء المواد المندرجة فيها ، وهذه ترجمة تلك الارادة العلية الصادرة من تلك الحضرة الى حضرة دولتلو افندم شريف باشا بتاريخ ٧ ابريل سنة ١٨٧٩ » (١)

ويلي ذلك الكتاب الآتي بيانه

كتاب الخديوى الى شريف باشا
وتكليفه تأليف الوزارة

يتبين من الكتاب الذى عهد فيه الخديوى الى شريف باشا تأليف الوزارة أنه مناصر للائحة الوطنية . مؤيد لمطالب الأحرار . وهاك نص الكتاب نثبته هنا بعبارته المعربة فى الوثائق الرسمية عن أصله الفرنسى(٢) :

« إنى بصفة كونى رئيس الحكومة ومصريا ، أرى من الواجب عليَّ أن أتبع رأى الأمة وأقوم بأداء ما يليق بها من جميع الأوجه الشرعية ، لكنى لما نظرت السير الذى كانت عليه النظارة السابقة حصل لى غاية الأسف من أن ذلك السير كان على غير رضا الملة والأهالى ، حتى نشأ عنه اضطراب ونفور سرى فى جميع القلوب وحركها ، وكانت قبل ذلك فى غاية الهدوء والسكون ، وطالما أخبرت النظار ووكلاء الدول ونبهتهم على تلك الملحوظات ، فلم يتيقظوا لها ولم يلتفتوا اليها ، وزيادة

---

(١) الوقائع المصرية العدد ٨٠٦ الصادر فى ١٣ ابريل سنة ١٨٧٩

(٢) ديباجة الكتاب في الاصل الفرنسى « الى صاحب الدولة شريف باشا . ياصاحب الدولة » والاصل الفرنسى لهذه الوثيقة الهامة منشور في الكتاب الاصفر عن سنة ١٨٧٨ — ١٨٧٩ ص ١٩٤ ، والترجمة منشورة فى العدد ٨٠٦ من الوقائع المصرية (١٣ ابريل سنة ١٨٧٩)

عن ذلك فان النتيجة التى حررها ناظر المالية وأظهر بها أن القطر فى حالة العدم (١) وأبطل العمل بمقتضى القوانين المعتبرة وتجارى فيها على الحقوق الثابتة (٢) ، كانت سببا فى تغير قلوب الامة ، ونفورها من هيئة النظارة كل النفور ، وحقق لى ذلك المحضر الذى تقدم لى فى هـذا الخصوص ، فاجابة لما عرض على بذلك ، و بالنظر لثبوته عندى ، قد وكلتكم بتشكيل هيئة النظارة بناء على الارادة الصادرة فى ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ ، وان تكون تلك النظارة مشكلة من اعضاء أهليين ، مصريين ، يتبعون فى سيرهم الطرق المنصوص عليها فى الارادة المذكورة ، « وان يتحفظوا على مأموريتهم كل التحفظ ، إذ أنهم مكلفون بالمسئولية لدى مجلس الأمة الذى سيجرى انتخاب أعضائه وتعيين مأموريه بوجه كاف للقيام بتأدية ما يلزم للحالة الداخلية ومرغوب الأمة نفسها »(٣) ، ولتجتهد النظارة قبل كل شىء فى ان تستعد لاستحضار قوانين مماثلة للقوانين الجارى عليها العمل فى أوروبا ، مع مراعاة عوائد الاهالى واخلاقهم وما يلزم لهم ، وتلتفت ايضا تلك النظارة كل الالتفات لتنفيذ ترتيب المالية الذى رتبه عمد القطر وأعيانه(٤) ، وحصل التصديق عليه منى ، ولا تتأخر عن اجراء اللازم فى ايجاد مصلحة لتفتيش الايرادات والمصروفات(٥) ، لانها هى التأمين اللازم للقطر والمنافع المرهونة عليه ، ومنصوص عنها فى الارادة الصادرة فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، هذا ولعلمى بحسن اخلاصكم لخدمة الوطن فلا أشك فى ان تستعينوا على تلك المأمورية بالرجال المشهود لهم مثلكم بالامانة والاحترام لدى الجميع

(١) فى الاصل الفرنسى « فى حالة افلاس »

(٢) فى الاصل الفرنسى « المكتسبة »

(٣) ترجمة الاصل الفرنسى لهذه الفقرة « التى يجب المحافظة عليها بكل دقة مع زيادة توكيدها وتثبيتها بجعل الوزراء مسئولين مسئولية حقيقية أمام مجلس الامة الذى ستنتظم طريقة انتخابه وتقرر حقوقه على النحو الذى يكفل مقتضيات الاحوال الداخلية ويحقق الامانى القومية »

(٤) فى الاصل الفرنسى « أعيان القطر وكبراؤه »

(٥) يريد نظام الرقابة الثنائية

لتنم بكم المقاصد المؤدية الى التمدن والعمارية التي أريد أن يقترن بهما اسمي [1] »

٧ أبريل سنة ١٨٧٩ « اسماعيل »

مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب

وهذا الكتاب يعد من الوثائق الهامة في تاريخ الحركة القومية والحياة الدستورية في مصر ، لان الخديوى اسماعيل اعترف في هذه الوثيقة بان من واجباته اتباع رأى الامة ، وانه لم يكن راضياً عن الوزارة المستقيلة لمخالفتها ارادتها ، فهو يعلن أنه مؤيد لمطالب الامة ممثلة في نوابها تأييداً تاما ، وأنه موافق على اللائحة الوطنية التي تقدمت اليه ، وعلى هذا الاساس عهد الى شريف باشا تأليف الوزارة الجديدة على أن يكون أعضاؤها كلهم من الوطنيين ، وهذا معناه إقصاء الوزيرين الاوروبيين عن هيئة الوزارة ، ومما هو جدير بالاعجاب اشادة الخديوى بمصريته ووطنيته ، فقد استهل كتابه بهذه الصفة . وختمه بالتنويه بميزة شريف باشا وهي « اخلاصه لخدمة الوطن » ورغبة اسماعيل في ان يقترن اسمه بحضارة مصر وعمرانها ، وتلك لعمرى عواطف نبيلة تزيد في قيمة هذه الوثيقة التاريخية

وقد قرر الخديوى في كتابه مبدأ مسئولية الوزارة امام مجلس شورى النواب وهي أساس النظام الدستورى الحديث ، فهذا المبدأ الهام الذي يعد قوام الدساتير قد تقرر اذن في مصر سنة ١٨٧٩ بالوثيقة التي استجاب بها الخديوى اسماعيل الى الاحرار وعهد بها الى شريف باشا تأليف الوزارة على أساس هذه القاعدة ، فاذا أردنا أن نجمل تاريخ الحياة النيابية في عهد اسماعيل ، قلنا ان مجلس شورى النواب أنشيء في أوائل عهده (سنة ١٨٦٦) ناقص السلطة ضعيف الحول والقوة ، ثم اكتملت سلطته بتقرير مبدأ المسئولية الوزارية أمامه سنة ١٨٧٩

ولكن الدول الاوروبية وقفت بالمرصاد للوزارة الوطنية وللخديوى اسماعيل وسعت جهدها في خلعه حتى تم لها ما أرادت ، وتعطلت الحياة النيابية في أوائل عهد

---

(١) ختام الوثيقة في الاصل الفرنسي « ولتكن دولتكم على يقين من عظيم تقديرى وصادق محبتى »

الخديوى توفيق مدى سنتين ، على أن مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس النواب بقى حجر الزاوية فى حياة الامة الدستورية ، فتقرر ثانيا فى دستور سنة ١٨٨٢على عهد الخديوى توفيق باشا ، الى أن رزئت الامة بالاحتلال البريطانى،فألغته السياسة الاستعمارية سنة ١٨٨٣ باستصدارها القانون النظامى الذىالغى مجلس النواب وأنشأ مكانه مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، فاختفى مبدأ المسئوليةالوزاريةلوقت طويل من النظام الدستورى المصرى ، إلى أن عاد إلى الظهور فى دستور سنة ١٩٢٣

وظاهرٌ أيضا من وثيقة ٧ ابريل سنة ١٨٧٩ أن الخديوى اسماعيل لم ينقض تعهداته للدول، فانه أشار فى ختام الوثيقة إلى ايجاد مصلحة تفتيش الايراد والمنصرف والمقصود منها نظام الرقابة الثنائية الذى تقرر فى مرسوم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ ، ولو سلكت الدول مسلك الاعتدال حيال مصر لما كان ثمة اعتراض من جانبها على تأليف وزارة وطنية خالية من العنصر الاوروبى مادام نظام الرقابة الثنائية باقيا ، ولكن سنرى من خلال الحديث كيف وقفت الدول موقف التعنت وسوء النية وكيف نقضت اتفاقها السابق مع الخديوى

تقرير لجنة التحقيق النهائى

وفى خلال هذه الحركة أتمت لجنة التحقيق الاوروبية تقريرها الثانى ووقعته فى ٨ ابريل سنة ١٨٧٩ وأعلنت فيه ان مصر فى حالة اعسار أو افلاس وأنه يجب معالجة حالتها المالية على هذا الأساس

ولكن التقرير لم يقدم الى الوزارة لاستقالتها واشتغال شريف باشا بتأليف الوزارة الجديدة ثم استقالة أعضاء لجنة التحقيق انفسهم

تأليف الوزارة الوطنية

برآسة شريف باشا

قبل شريف باشا تأليف الوزارة على الاساس الذى بسطه الخديوى اسماعيل

زعماء الحركة الوطنية في عهد إسماعيل




إسماعيل راغب باشا




عبد السلام بك المويلحي باشا


محمد شريف باشا


لطيف بك سليم باشا


محمود بك العطار




سعيد بك نصر باشا

مقابل ص ٢٢٥

فى كتابه اليه ، فألفها من أعضاء وطنيين ممن عرف عنهم تدبير مشروع اللائحة الوطنية أو مشايعة الاحرار فى مطالبهم ، وهم: اسماعيل راغب باشا للمالية . وهو الذى كانت تعقد اجتماعات الاحرار فى داره كما تقدم بيانه . وشاهين باشا للجهادية (الحربيـة والبحرية) وقد كان من أركان الجمعية الوطنية . وزكى باشا للاشغال العموميـة . وذو الفقار باشا للحقانية. ومحمد ثابت باشا للمعارف العمومية والاوقاف. وعمر لطفى باشا لتفتيش عموم الاقاليم البحرية والقبليـة . واحتفظ شريف باشا لنفسه مع الرآسة بوزارتى الداخلية والخارجية

ورفع الى الخديوى جوابه بتأليف الوزارة وهذا نصه :

« مولاى . اننى طبقا للمأمورية التى تنازلتم بتقليدى اياها أتشرف بان اعرض على سموكم تأليف الوزارة على النمط الآتى (الاسماء) ، فأؤمل ان هؤلاء الاعضاء المكتسبين اعتبار البلاد وثقتها ، والمحترمة سلطتهم فى مطلق انحائها ، يصادفون من سموكم القبول والتصديق

فتنازلوا مولاى واقبلوا علامات احترامى الفائق ، فانى خادم سموكم الأمين

« ٨ ابريل سنة ١٨٧٩ . شريف »

وصدر المرسوم الخديوى بتأليف الوزارة على النحو الذى عرضه شريف باشا

الحفلات الوطنية

وابتهج الناس لقبول الخديوى اللائحة الوطنية ، وتأليف وزارة شريف باشا ، واجتمع يوم الثلاثاء (٨ ابريل) بدار السيد البكرى جمع كبير من علماء الديار المصرية والأعيان والتجار ، وتوجهوا بعد الظهر الى سراى عابدين لتقديم واجب الشكر للخديوى ، فاستقبل أولا العلماء ومعهم بطريرك الاقباط ، وتلقاهم بالرعاية والإكرام، وحثهم على التضافر والتعاون ، ثم ألقى السيد البكرى خطبة قال فيها « اننا بلسان الوطن والأمة نرفع الى مقام الجناب الخديوى الأسمى اجزل الشكر والثناء على عنايته بانهاض الوطن من سقطته وانقاذه من سوء ادارته ، حيث تفضل بقبول

وتنفيذ طلباتنا الوطنية المقدسة المبنية على أساس العدل الذى يترتب عليه عمران البلاد ونظام أحوال العباد ، داعين لجلالته بالعز والتأييد ، متخذين هـذا اليوم الذى يجعل ذكر الحضرة الخديوية غرة فى جبهة التاريخ ، عيدا للوطن والحرية» ، وتلاه الشيخ الخلفاوى ، فألقى أيضا كلمة شكر وجيزة ، و بعد ذلك قام الخديوى وقال «ان شاء الله ننال بدعواتـكم الصالحة غاية المرام ، وتتوطد الراحة والنظام » ثم استقبل التجار وحضهم على بذل المساعدة والمعاونة على توطيد الاحوال وتحقيق الآمال

وأقيمت الحفلات والافراح ابتهاجا بالعهد الجديد ، وأقام السيد على البكرى فى داره مأدبة كبرى يوم الاربعاء ١٧ ربيع الثانى سنة ١٢٩٦ (٩ ابريل سنة ١٨٧٩) حضرها الـكبراء والعظماء وفيهم بطريرك الاقباط ، وممثلو طبقات الأمة ووجوه البلد وأعيانه ، واشترك فيها الخديوى اسماعيل ، اذ حضرها ليلا ، وجلس بالدار خمساً وعشرين دقيقة ، يؤانس العلماء والـكبراء ، ويتبسط فى الحديث معهم ، فـكان لحضوره تأثير كبير فى النفوس

وأقام ابراهيم بك المويلحى ومحمود بك العطار شاه بندر التجار والسيد محمد السيوفى وغيرهم زينات أمام منازلهم

وزارة شريف باشا ومجلس النواب

كان من اول اعمال وزارة شريف باشا اقرارها مجلس شورى النواب على استمرار انعقاده ، احتراما اقراره الذى أعلنه فى مواجهة رياض باشا قبل استقالة الوزارة السابقة ، فـكان عملها هذا تأييداً للمجلس فى موقفه التاريخى

ففى جلسة ١٨ ربيع الثانى سنة ١٢٩٦ (١٠ ابريل سنة ١٨٧٩) اجتمع المجلس برآسة مصطفى بك وهبى بالنيابة عن رئيسه احمد رشيد باشا الذى تخلف لمرضه ، وأمر نائب الرئيس بتلاوة الـكتاب الوارد من وزارة الداخلية وهذا نصه

« ولو انه كان تقرر بمجلس النظار السابق انفضاض عقد مجلس شورى النواب لانقضاء مدته حسبما تحرر لسعادتكم فى ٣ ربيع الآخر سنة ١٢٩٦ نمرة ٢١ ،



حسن راسم باشا
رئيس مجلس شورى النواب
حين قدم شريف باشا الى المجلس
دستور سنة ١٨٧٩

لكن حيث مقتضيات الاحوال مستلزمة بقاءه للمذاكرة والمفاوضة معه فى بعض مواد مهمة، قد تقرر بمجلس النظار الذى تشكل الآن استمراره ، واقتضى تحريره لسعادتكم للاحاطة بذلك وتفهيم حضرات اعضائه بعدم الانصراف »

فاستقر رأى المجلس على متابعة الحضور للمذاكرة فيما تقدمه الحكومة من المواد

واجتمع المجلس يوم السبت ٢٦ جمادى الاولى سنة ١٢٩٦ (١٧ مايو سنة ١٨٧٩) برآسة حسن راسم باشا ناظر الدائرة السنية الذى عهد اليه بالرآسة مؤقتا بدلا من احمد رشيد باشا لمرضه ، وابلغ الاعضاء ان رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية سيحضر فى هذا اليوم لتقديم اللائحة الاساسية الجديدة للمجلس

وقد حضر شريف باشا فعلا، وأنهى الى الاعضاء انه معين من طرف الحكومة السنية ليقدم للمجلس لائحته الاساسية (الدستور) ولائحة الانتخاب الجديدتين اللتين وضعتا بناء على اللائحة الوطنية ، قال « وقد أحضرت معى اللائحة الاساسية ، وأما لائحة الانتخاب فهى تحت التبييض والنظر فى مجلس النظار ، و بعده يجرى تقديمها للمجلس

« بعد كم يوم »، ولا يلزمنى أن أوضح لحضراتكم أهمية هذه اللوائح، لان المقصود منها أن تكون القوانين واللوائح التى تعمل وما يلزم تنقيحه فى الموجود من الاول يكون كل ذلك بعد رؤيته بمجلس النواب ، والاقرار عليه منه ، وصدور الامر بذلك ، نعم وان كان تأخر تقديم اللائحتين اللتين ذكرناعنهما بهذا ، الا أن هذا كان لداعى المشغولية التى كانت حاصلة فيما يتعلق بتسديد الكوبون ، ولله الحمد قد تيسر ذلك ، والمأمول انه بعناية الله وباتحاد الافكار والقلوب تحصل مزيد الراحة والعمارية للاهالى، كما انه جارى النظر بالمالية فى مسألة تسديد الديون السائرة ، وبنهوها لا بد من حصول كل من أرباب المطالب على حقوقهم ، وحيث كان المقصود من تلك اللوائح انما هو رؤية مايلزم رؤيته لما يترتب على ذلك من الفوائد والمنافع للاهالى والبلاد ، فالمرجو من حضراتكم النظر فيها بعين الدقة التامة ، وان تراءت لكم ملحوظات ولزم الحال للمذاكرة معنا بالمجلس من أجلها فنحن مستعدون لذلك »

من هذا البيان يتضح ان مجلس شورى النواب قد كسب حقوقه الكاملة فى التشريع ، إذ أعلن رئيس مجلس الوزراء انه لا يوضع قانون ولا يعدل شىء من القوانين الموجودة الا باقرار مجلس النواب، ولا يستثنى من ذلك القوانين الاساسية التى تقرر النظام الدستورى، فانها أيضا خاضعة لهذه القاعدة ، كما يؤخذ ذلك من بيان رئيس مجلس الوزراء ، ومعنى ذلك أن المجلس خُوّل سلطة « جمعية تأسيسية »

ولما انتهى شريف باشا من بيانه التاريخى قال عبد السلام بك المويلحى « نكرر الشكر للحضرة الخديوية على اجابة طلبات الامة ، وأيضا نثنى على غيرة مجلس النظار حيث اهتم بتنجيز اللائحة ، فعلى كل منا وجوبا أن يصرف جميع جهده وكل افكاره فى النظر والتدقيق فى هذه اللائحة التى تعتبر الاساس الاعظم لمزيد عمارية البلاد واصلاح الاهالى »

ثم اقترح تأليف لجنة من خمسة عشر عضوا للمذاكرة فيها وابداء ملحوظاتها عنها لتعرض على المجلس

فقال محمود بك العطار بان تكون اللجنة من عشرة، وايد الشيخ ابراهيم الجيار

تأليفها من خمسة عشر « لاهمية هذه المسألة »

وطلب السيد عبد الرزاق الشوربجى أن تتلى اللائحة أولا بالمجلس وتحال بعد ذلك على اللجنة ، فاستقر الرأى على ذلك ، وتليت اللائحة فى الجلسة ، وأرجئ تأليف اللجنة لليوم التالى (٢٧ جمادى الاولى) وفيه اجتمع المجلس وانتخب لجنة من خمسة عشر عضوا للنظر فى لائحة مجلس النواب الاساسية فكانت بمثابة (اللجنة الدستورية) طبقا للمصطلحات الحديثة،وأعضاؤها هم

عبد السلام بك المويلحى . عثمان الهرميل . السيد السرسى . محمود سالم . بدينى الشريعى . عبد الغنى خالد . باخوم لطف الله . عبد الرزاق الشوربجى . ابراهيم الجيار . عبد الوهاب الشيخ . محمد رجب كساب . خضر ابراهيم . عبدالرحمن وافى . تمام حبارير . سليم سعيد . وانتخب المويلحى بك رئيساً للجنة

ثم قدمت الحكومة لائحة الانتخاب بجلسة ١٢ جمادى الآخر (٢ يونيه سنة ١٨٧٩) فتليت وأحيلت على اللجنة الدستورية

دستور سنة ١٨٧٩

هو اول دستور وضع فى مصر « على أحدث المبادئ العصرية » ، وهو وان لم يصدر به المرسوم الخديوى ولكنه جدير بان يسمى دستورا ، لان الحكومة ارتضته دستورا للبلاد ، وانما قدمته الى مجلس شورى النواب لينال اقراره ، وكان هذا مبالغة منها فى التعظيم من اختصاص المجلس اذ خولته سلطة (جمعية تأسيسية) تضع الدستور ، ومن المقارنة بين نصوصه ونظام مجلس شورى النواب القديم (ص ٩٢) يتبين مقدار البون العظيم بينهما ، فقد خول مجلس النواب سلطة البرلمانات الحديثة وقوامها حق اقرار القوانين واقرار الميزانية ، وجعل الوزارة مسئولة امامه ، ومن أهم مبادئه تخويل سكان السودان حق انتخاب ممثلين عنهم فى مجلس النواب ، اسوة بسائر سكان المملكة المصرية ، وهى فكرة جليلة تدل على سداد نظر شريف باشا وصدق وطنيته ، لانها تثبيت وتوكيد لما بين مصر والسودان من الروابط القومية والسياسية وتأييد لاعتبار

السودان جزءا لا يتجزأ من الدولة المصرية، يتمتع سكانه بالحقوق السياسية التى يتمتع بها بقية المصريين ، وقد جاء تقرير هذا المبدأ برهانا جديدا على أن مصر لا تنظر الى السودان كما تنظر الدول الى مستعمراتها ، بل تعده قطعة من أرض الوطن ، وتعد أهله جزءا من الامة المصرية ، ويرجع الفضل الكبير فى تقرير هذا المبدأ السامى فى دستور سنة ١٨٧٩ الى شريف باشا ، وقد تقرر ايضا فى دستور سنة ١٨٨٢ ، ومما يسترعى النظر أن شريف باشا الذى قرر هذا المبدأ هو الذى استقال من الوزارة سنة ١٨٨٤ احتجاجا على سلخ السودان عن مصر ، وهذا يدلك على احتفاظه بمبدئه ، واستمساكه بوحدة مصر والسودان ودفاعه عن هذه الوحدة المقدسة التى لا انفصام لها

والآن نثبت هنا دستور سنة ١٨٧٩ كما عرضته وزارة شريف باشا على مجلس شورى النواب لما لهذه الوثيقة من الاهمية من الوجهتين التاريخية والدستورية (١)

(المادة ١) مجلس النواب يتشكل من النواب الذين يصير انتخابهم على حسب صفة الانتخاب التى تتوضح بلائحة خصوصية

(المادة ٢) لا يقبل نائباً من لم يكن من رعايا الحكومة المصرية ومن لم يكن له من العمر ثلاثون سنة كاملة ومن لم يكن حائزا لكافة الحقوق المدنية والسياسية ، وكذلك من لم تتوفر فيه الصفات المقررة بلائحة الانتخاب

(المادة ٣) مدة النيابة تكون ثلاث سنين فقط ، ويجوز تكرار انتخاب النواب عند تجديد الانتخاب

(المادة ٤) انتخاب النواب يكون فى كل ثلاث سنين مرة ، ويبتدأ فيه بأربعة شهور بالاقل قبل أول شهر كيهك (ديسمبر) الذى هو الميعاد المحدد لاجتماع النواب فيه

(المادة ٥) انقضاء مدة مجلس النواب يكون سنويا فى أول برمهات (مارس) ويحصل انفضاضه بأمر عال

(١) لم نجد أصل هذه الوثيقة فى « الوقائع المصرية » ولا فى محفوظات مجلس شورى النواب ، ولذلك رجعنا الى النسخة المنشورة فى « الاهرام » عدد ١٢ يونيه سنة ١٨٧٩

(المادة٦) يجوز للحضرة الخديوية بحسب مقتضيات الاحوال أن تأمر بفتح المجلس قبل وقته المعين له وأن تنقص مدة اجتماعه أو تزيدها

(المادة٧) رسم افتتاح المجلس يكون بحضور الذات الخديوية أو بحضور رئيس مجلس النظار بالنيابة عنها و بحضور جميع النظار والنواب، وتتلى فيه مقالة خديوية يتبين بها حالة القطر المصرى الداخلية فى السنة الماضية قبل الافتتاح والتدابير التى يتراءى لزوم اتخاذها فى السنة الحالية

(المادة٨) كل نائب يعتبر وكيلا عن عموم الامة المصرية وليس فقط عن الجهة التى انتخبته

(المادة ٩) للنواب الحرية التامة فى ابداء آرائهم وقراراتهم، ولا يجوز أن يكون أحد منهم مرتبطا فى رأيه بتعليمات تصدر له أو وعد ووعيد يوجه اليه

(المادة ١٠) المسائل التى تقدم من النظار للنواب تصير المذاكرة فيها بمجلس النواب . واذا تراءى فيها ملحوظات تجرى المخابرة عنها مع مجلس النظار وانما يكون ذلك مقرونا ببيان الاوجه والاسباب

(المادة ١١) اذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار وأصر كل على رأيه بعد تكرار المخابرة و بيان الاسباب ولم تستعف النظارة فللحضرة الخديوية أن تأمر بفض مجلس النواب وتجديد انتخاب اعضائه على شرط أن لا تتجاوز مدة الانتخاب أربعة أشهر من يوم انفضاضه الى يوم اجتماعه ، واذا أيد مجلس النواب بعد تجديد انتخابه رأى المجلس السابق وجب تنفيذه ، و يجوز للامة أن تنتخب نفس النواب السابقين أو بعضهم (راجع المادة ٣)

(المادة١٢) فى حالة خلو محل أحد النواب تصير المبادرة الى انتخاب بدله ، ومدة الذى يصير انتخابه لا تستمر الا لغاية حصول الانتخاب العمومى أى أن مدة البدل لا تتجاوز المدة التى كانت باقية للنائب الأصلى

(المادة١٣) رئيس المجلس و وكيلاه وكتبته يكون تعيينهم بمعرفة نفس المجلس من ابتداء انعقاده و يستمرون الى أول الاجتماع الثانى

(المادة ١٤) مذاكرات النواب ومداولاتهم فى الجلسات العمومية تكون علنية ، ومع ذلك فانه يجوز أن تكون سرية متى طلب ذلك أحد النظار أو عشرة من النواب وأقر عليه المجلس

(المادة ١٥) لا يجوز حبس أحد النواب ولا إقامة دعوى عليه أثناء مدة انعقاد المجلس ما لم يكن بقرار صادر من المجلس المذكور ، وهذا فيما عدا الأحوال التى يضبط فيها أحد النواب حالة كونه متلبساً بجناية جسيمة مثل القتل فعلا

(المادة ١٦) إذا صار القبض على أحد النواب حالة كونه متلبساً بجناية ووضع فى السجن فيعطى الخبر عنه لرئيس مجلس النواب حالة سجنه ، ويصير الافراج عن ذلك النائب أو توقيف الدعوى عليه فى أثناء مدة انعقاد المجلس إذا طلب المجلس المذكور ذلك

(المادة ١٧) المجلس الحق أيضاً فى طلب الافراج أو توقيف الدعوى إذا كان أحد النواب صار القبض عليه وسجن فى غير مدة انعقاد المجلس

(المادة ١٨) كل من النواب قبل تأديته وظيفة النيابة يحلف يميناً بالمجلس علانية عقب افتتاحه بأن يكون صادقا للحضرة الخديوية وأن لا يخون الوطن وان يحافظ على مراعاة قوانين الحكومة وأن يؤدى الوظيفة التى أحيلت عليه بما يكون فيه خير للوطن

(المادة ١٩) يتقرر لكل من النواب مبلغ عشرة آلاف قرش سنويا نظير مصاريف سفريته واقامته ، ويصرف له ما يخص ذلك فى كل شهر من ثلاثة الأشهر المقررة لانعقاد المجلس من تاريخ انعقاده ، بحيث اذا نقصت مدة المجلس عن ثلاثة الأشهر أو زادت فتصرف له العشرة آلاف قرش تماما ، أما اذا كان فى بحر السنة يحصل انعقاد المجلس فوق العادة فلا يكون لهم شيء إلا اذا كان البعض تعين بدله وحضر ذلك البدل فى تلك الاجتماعات فتصرف له قيمة ما يخصه مدة أقامته بواقع قسط اليوم بحيث لا تتجاوز العشرة آلاف قرش ، أما نواب جهات السودان فيصرف لهم علاوة على ذلك مصاريف السفرية لحد مصر ذهابا و ايابا

(المادة ٢٠) لا يجوز قبول متوظفى الحكومة ملكيين كانوا أو جهاديين ضمن أعضاء مجلس النواب ، ماعدا نظار الدواوين ومفتشى الأقاليم ووكلاءهم والمديرين ووكلاءهم بشرط أن لا يتجاوزوا خمس عموم النواب عدداً

(المادة ٢١) لا يجوز المداولة فى أمر ما بطريقة صحيحة معتبرة الا اذا كان موجوداً بالمجلس ثلثا أعضائه ولا يحسب ضمن الاعضاء المذكورين الغائبون بأجازة رسمية ، بل يشترط أن يكون الثلثان من الحاضرين بالمجلس ، ولا يعتمد قرار من قراراته إلا اذا قررته أغلبية الحاضرين ، وعند تساوى الآراء يكون رأى الرئيس مرجحا لرأى الفريق الذى يكون منضما معه

(المادة ٢٢) لا يجوز لأحد النواب توكيل غيره فى ابداء رأيه بل يجب عليه ابداؤه بنفسه .

(المادة ٢٣) يجوز لكل مصرى حائز لحقوق الانتخاب أن يقدم للمجلس عرضا بواسطة أحد النواب . و بعد أن يحال النظر فيه على كومسيون فالمجلس يحكم بناء على التقرير الذى يقدم له من ذلك الكومسيون بقبول ذلك العرض أو بعدمه و بماهية درجة اعتباره

(المادة ٢٤) كل طلب مختص بحقوق شخصية يتقدم للمجلس يصير رفضه متى تحقق من التحريرات التى تحصل بخصوصه أن مقدمه لم يسبق له تقديمه الى المأمور المتعلق به ذلك الطلب أو الى الجهة التابع لها المأمور المذكور

(المادة ٢٥) لا يجوز للمجلس أن يقبل أحداً يأتى اليه بالاصالة عن نفسه أو بالوكالة عن جماعة للتكلم فى أمر ما ، ولا أن يسمع قولا من أحد سوى أعضاء ونظار الدواوين ومندوبيهم

(المادة ٢٦) عند أول اجتماع لمجلس النواب يجب على مجلس النظار أن يقدم له جميع اللوائح والقوانين والمنشورات الجارى العمل بها فى الحكومة لينظر فيها وينقحها ويصدر قراره عليها ويجرى التصديق عليها من الحضرة الخديوية لتكون دستوراً للعمل

(المادة٢٧) انوضع القوانين واللوائح يكون ابتداءً بمجلس النظار ثم تعرض على مجلس النواب للنظر فيها وتنقيحها ، بحيث لا يكون القانون معتبراً أو دستوراً للعمل مالم يُتلَ بمجلس النواب بنداً بنداً ، ويعطى عنه القرار ، ويجرى التصديق عليه من الحضرة الخديوية ويجوز للنواب مراعاة للمصلحة العمومية وبحسب مقتضيات الاحوال وظروف الاوقات أن يغيروا أو ينقحوا أو يعدلوا أى قانون من القوانين وأى بند من بنودها ومن جملتها هذه اللائحة الاساسية .

(المادة٢٨) اذا رفض مجلس النواب قانونا من القوانين أو بنداً من البنود مما يعرضه عليه مجلس النظار فلا يجوز تقديمه الى مجلس النواب ثانيا فى أثناء مدة انعقاده تلك السنة

(المادة٢٩) الحكم بصحة انتخاب النواب يختص بالمجلس دون غيره

(المادة٣٠) اللغة الرسمية التى يلزم استعمالها فى المجلس هى اللغة العربية

(المادة٣١) يكون أخذ وابداء الآراء بالصورة الآتية، وهى اما بالنداء بالاسم أو بعلامات ظاهرة أو بوضع الآراء سراً فى الصندوق

(المادة٣٢) أخذ الآراء بالنداء بالاسم لا يكون الا بالقرار من المجلس بناءً على طلب يحصل من أحد النواب ويشترك فيه معه عشرة منهم ، وأخذ الآراء بوضعها سراً فى صندوق لا يكون الا فيما يتعلق بتعيين أشخاص مثل تعيين الرئيس أو الوكلاء والكتاب وأعضاء الكومسيونات وما شابه ذلك

(المادة٣٣) لائحة ادارة مجلس النواب الداخلية تعمل بمعرفته

(المادة٣٤) أعضاء مجلس النواب لا يزيدون عن ١٢٠ نائباً بما فيهم نواب السودان حسب البيانات التى تتوضح بلائحة الانتخاب

(المادة٣٥) مركز مجلس النواب يكون بمحروسة مصر التى هى عاصمة القطر

(المادة٣٦) النظار مسئولون امام مجلس النواب عن كافة الاحوال والاعمال المختصة بادارتهم . وبناء على ذلك يجب على مجلس النظار المبادرة الى وضع قانون لمحاكمة النظار عند الاقتضاء وعرضه على مجلس النواب

(المادة ٣٧) لايجرى العمل بأمر صادر من الحكومة مالم يكن ممضى من الناظر المختص به ومطابقا لقانون معتبر (راجع المادة ٢٦و٢٧)

(المادة ٣٨) لاتجتمع وظيفة النظارة والنيابة فى شخص واحد (راجع المادة ٢٠)

(المادة ٣٩) يجوز لكل ناظر أن يحضر فى جلسات مجلس النواب أو أن يرسل له أحد كبار موظفى دائرته بالنيابة عنه بشرط أن لا يكون ذلك الموظف من ضمن النواب

(المادة ٤٠) يجوز للنظار ومندوبيهم أن يتكلموا فى المجلس بشأن كافة الامور التى يطلبون التكلم فيها

(المادة ٤١) اذا طرأت ضرورة مهمة جداً تستلزم المبادرة الى أخذ الاحتياطات اللازمة لوقاية الحكومة من خطر ربما يتأتى لها أو للمحافظة على الامن العمومى وكان مجلس النواب غير منعقد فيجوز لمجلس النظار أن يقرر باجراء ما يلزم اجراؤه تحت مسئوليته و بالتصديق على ذلك بالقرار من الحضرة الخديوية يجرى العمل على مقتضاه بشرط أن لا يكون مخالفاً للقوانين المعتبرة هذا ولدى انعقاد مجلس النواب يصير تقديمه اليه

(المادة ٤٢) اذا تراءى للنواب التكلم فى بعض مواد خلاف مايتقدم لهم من النظار فتجرى المداولة فيها و يرسل اخطار بذلك لمجلس النظار . و بعد ثمانية أيام من تاريخ ارسال ذلك الاخطار ان لم يرد من مجلس النظار أوجه تمنع من المذاكرة فيها و يقر النواب على قبول تلك الاوجه فلهم أن يتموا مداولتهم و يصدروا قرارهم فيها

(المادة ٤٣) النظار ملزمون بالمجاوبة عن كل ما يسألون فيه من مجلس النواب ، إما بأن يتوجهوا للمجلس بأنفسهم أو بأن ينتدبوا أحد كبار متوظفى دوائرهم للمجاوبة بالنيابة عنهم بشرط أن لا يكون ذلك المتوظف من ضمن النواب

(المادة ٤٤) يجوز للنظار أن يؤخروا مجاوبتهم عما يسألون فيه من مجلس النواب عند الضرورات المهمة مع بيان أسباب التأخير أكثر ما يكون قبل انتهاء مدة

اجتماع المجلس بعشرة أيام ويلزمهم أن يقدموا الجواب فى أول الاجتماع الثانى للنواب. ومع ذلك فمسئولية التأخير عليهم

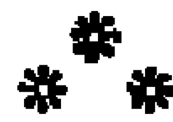
(المادة ٤٥) من حقوق النواب أن يلاحظوا المصاريف العمومية بالدقة التامة ، وأن يقرروا مقدارها ، ويجب عليهم أن يعينوا كمية الواردات (الايرادات) وكيفيتها وضرب الضرائب والجبايات وطريقة توزيعها وأوقات تحصيلها ، فلا يجوز ضرب ضريبة من أى نوع كانت ولا توزيعها ولا تحصيلها ولا تكليف الأهالى بشىء منها إلا بعد إقرار النواب عليها ، كما لا يجوز صرف شىء من متحصلات الضرائب زيادة عما يقر عليه النواب

(المادة ٤٦) للنواب أن يطلبوا عقب افتتاح المجلس الميزانية العمومية المستوفية الحاوية للواردات (الايرادات) والمصروفات لينظروا فيها ، ومتى قرروا عليها بعد البحث التام لا يعمل بها إلا فى تلك السنة ، ويلزم فى السنة الثانية تحرير ميزانية ثانية وعرضها على النواب كما تقدم ، وهكذا سنويا

(المادة ٤٧) كل قرار يصدر من مجلس النواب يرسل لمجلس النظار لاجراء التصديق عليه من الحضرة الخديوية

(المادة ٤٨) إذا أبهمت عبارة بند من بنود هذه اللائحة واقتضى الحال للوقوف على حقيقة معناه فيطلب تفسيره من مجلس النواب

(المادة ٤٩) لكل نائب من النواب حق إذا رأى قصوراً من أى مأمور أو فى أى إدارة من إدارات الحكومة أن يكتب بذلك للناظر المختصة به الادارة وهذا فقط فى المواد العمومية



هذا وقد أخذت اللجنة الدستورية تراجع نصوص الدستور ولائحة الانتخاب، ولكن وقع ما حال دون صدور المرسوم الخديوى بهما، ذلك ان الدول الاوروبية ائتمرت بالخديوى اسماعيل وسعت فى خلعه من العرش حتى تم لها ما أرادت، وتولى

توفيق باشا مسند الخديوية ، ثم اجتمع مجلس النواب[١] بجلسة ١٦ رجب سنة ١٢٩٦ (٦ يوليه ١٨٧٩) برآسة مصطفى بك وهبي وتليت افادة وزارة الداخليـة ومضمونها ان النظر فى اللائحتين يقتضى زمنا طويلا ، ولذلك ترى الترخيص لحضرات الاعضاء « بالتوجه لبلادهم و بعد تاريخه ينظر فيما يلزم » اى ان الحكومة قررت فض المجلس ، و كانت هذه آخر جلسة عقدها فى الدور الثالث من الهيئة النيابية الثالثة ، ثم تعطلت الحياة النيابية فى أوائل عهد توفيق باشا نحو سنتين

ومعلوم انه اجريت انتخابات جديدة فى عهد توفيق باشا لمجلس شورى النواب وهو المجلس الذى اجتمع فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ على عهد الثورة العرابية وتولى وضع الدستور المعروف بدستور سنة ١٨٨٢ والذى صدر به المرسوم الخديوى فى ٧ فبراير من تلك السنة، وتضمن معظم النصوص والمبادئ التي تقررت فى دستور سنة ١٨٧٩

دستور سنة ١٨٨٢

و إذ نشرنا دستور سنة ١٨٧٩ رأينا ان نضع الى جانبه دستور سنة ١٨٨٢[٢] ليسهل علينا المقارنة بينهما ونتبين مبلغ ما اقتبسه الثانى من الاول

المادة ١ — تعيين اعضاء مجلس النواب يكون بالانتخاب والشروط اللازمة لمن له حق الانتخاب ولمن يجوز انتخابه تبين فيما بعد فى لائحة مخصوصة تشتمل ايضا على كيفية الانتخاب

المادة ٢ — يكون انتخاب أعضاء المجلس لمدة خمس سنوات ويعطى لكل منهم مائة جنيه مصرى فى السنة مقابل مصاريفه

المادة ٣ — النواب مطلقو الحرية فى اجراء وظائفهم وليسوا مرتبطين باوامر أو تعليمات تصدر لهم تخل باستقلال آرائهم ولا بوعد أو وعيد يحصل اليهم

---

(١) جرى الاصطلاح على تسمية مجلس شورى النواب « مجلس النواب » فى أواخر عهد اسماعيل

(٢) عن « الوقائع المصرية » عدد ٩ فبراير سنة ١٨٨٢

المادة ٤ — لا يجوز التعرض للنواب بوجه ما . واذا وقعت من أحدهم جناية أو جنحة مدة اجتماع المجلس فلا يجوز القبض عليه الا بمقتضى اذن من المجلس

المادة ٥ — للمجلس حال انعقاده أن يطلب الافراج أو توقيف الدعوى مؤقتا لحد انقضاء مدة اجتماع المجلس عمن يدعى عليه جنائيا من أعضائه أو يكون مسجونا فى غير مدة انعقاد المجلس لدعوى لم يصدر فيها حكم

المادة ٦ — كل نائب يعتبر وكيلا عن عموم أهالى القطر المصرى لا عن الجهة التى انتخبته فقط

المادة ٧ — مجلس النواب يكون مركزه بمحروسة مصر ويعقد بامر يصدر من الحضرة الخديوية بموافقة رأى مجلس النظار ويكون اجتماعه سنويا

المادة ٨ — تعقد الجلسات الاعتيادية السنوية لمجلس النواب مدة ثلاثة أشهر من أول شهر نوفمبر لغاية يناير واذا لم تكف هذه المدة لاتمام الاشغال الموجودة وطلب المجلس أن تزاد مدته من ١٥ يوما الى ٣٠ يوما فيجاب الى ذلك بامر يصدر من الحضرة الخديوية

المادة ٩ — اذا مست الحاجة الى تكرار اجتماع المجلس فى غير مدته المعتادة فيكون ذلك بمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية تتقرر فيه مدة ذلك الاجتماع

المادة ١٠ — تفتتح الحضرة الخديوية أو رئيس مجلس النظار بالنيابة عنها مجلس النواب بحضور باقى النظار

المادة ١١ — تفتتح أول جلسة فى كل سنة بتلاوة مقالة يقرؤها الخديوى أو رئيس النظار بالنيابة عنه وتشتمل على بيان المسائل المهمة التى تعرض على المجلس فى أثناء انعقاد جلساته وتنقضى الجلسة بعد تلاوة المقالة المذكورة

المادة ١٢ — ينتخب المجلس فى أثناء الثلاثة الايام التالية لتلاوة المقالة لجنة لتحضير جوابها وبعد التصديق عليه من المجلس يصير تقديمه للحضرة الخديوية بمعرفة من ينتدبهم لهذا الغرض من أعضائه

المادة ١٣ — لا يشتمل الجواب المذكور على التكلم فى أى مسألة بوجه قطعى

ولا على أى رأى حصلت المداولة فيه

المادة ١٤ — ينتخب المجلس ثلاثة من أعضائه تعرض أسماؤهم على الجناب الخديوى فيعين أحدهم ليتولى رئاسة المجلس مدة الانتخاب أى خمسة أعوام بمقتضى أمر يصدر من حضرته

المادة ١٥ — ينتخب المجلس وكيلين لرئيسه و يعين للقلم كتابا بشرط أن يكون الوكيلان من أعضائه

المادة ١٦ — تحرر محاضر الجلسات بملاحظة قلم كتابة المجلس الذى يؤلف من الرئيس ومن الوكيلين ومن الكتاب

المادة ١٧ — اللغة الرسمية التى تستعمل فى المجلس هى اللغة العربية وتحرير المحاضر والملخصات يكون بتلك اللغة

المادة ١٨ — للنظار حق الحضور فى المجلس وابداء مايرومون ابداءه فيه ولهم أيضا أن يستنيبوا عنهم وكلاء من كبار الموظفين

المادة ١٩ — اذا قرر قرار النواب على أن يستدعى للحضور بمجلسهم أحد النظار للاستيضاح منه عن مادة معينة فعلى الناظر أن يذهب الى المجلس بنفسه أو يستنيب عنه أحد كبار الموظفين يجيب عما يسأل عنه

المادة ٢٠ — للنواب حق الملاحظة على متوظفى الحكومة جميعاً ولهم فى أثناء اجتماع المجلس أن يشعروا بواسطة رئيسه كلا من النظار بما يرون لزوم الاخبار عنه من تعد أو خلل أو قصور يقع فى أثناء تأدية الوظيفة من أحد موظفى الحكومة التابعين لنظارته

المادة ٢١ — النظار متكافلون فى المسئولية امام مجلس النواب عن كل أمر يتقرر بمجلس النظار و يترتب عليه اخلال بالقوانين واللوائح المرعية الاجراء

المادة ٢٢ — كل من النظار مسئول على الوجه المذكور بالبند السابق عن اجراءاته المتعلقة بوظيفته

المادة ٢٣ — اذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار وأصر كل على

رأيه بعد تكرار المخابرة و بيان الاسباب ولم تستعف النظارة فللحضرة الخديوية ان تأمر بفض مجلس النواب وتجديد الانتخاب على شرط ان لاتتجاوز الفترة ثلاثة اشهر من تاريخ يوم الانفضاض الى يوم الاجتماع و يجوز لارباب الانتخاب ان ينتخبوا نفس النواب السالفين او بعضهم

المادة ٢٤ ـ اذا صدق المجلس الثانى على رأى المجلس الاول الذى ترتب الخلاف عليه ينفذ الرأى المذكور قطعيا

المادة ٢٥ ـ مشروعات اللوائح والقوانين تعمل بمعرفة الحكومة و يقدمها النظار لمجلس النواب لنظرها والبحث فيها واعطاء القرار اللازم عنها ولا يكون المشروع قانونا معتبرا دستورا للعمل مالم يتل فى مجلس النواب بندا فبندا و يقرر حكما فحكما ، ثم يجرى التصديق عليه من طرف الحضرة الخديوية ، وكل قانون يتلى ثلاث مرات بين كل مرة وأخرى خمسة عشر يوما ، واذا كان القانون مستعجلا فيكفى تلاوته مرة واحدة و يستغنى عن المرتين الاخريين بمقتضى قرار مخصوص يصدر من المجلس ، واذا ترآى لمجلس النواب سن قانون فيطلب ذلك بواسطة رئيسه من مجلس النظار ومتى وافقت عليه الحكومة فتعمل مشروعه وتقدمه لمجلس النواب على الوجه المبين بهذا

المادة ٢٦ ـ مشروع كل لائحة أو قانون يعرض على المجلس ينظر فيه بمعرفة لجنة من اعضائه تنتخب لذلك و يجوز للجنة المذكورة أن تطلب من الحكومة اجراء بعض تغييرات فى المشروع الذى تكلفت بنظره ، وفى هذه الحال يرسل رئيس مجلس النواب الى رئيس مجلس النظار المشروع والتغييرات المطلوب اجراؤها فيه قبل المذاكرة العمومية بمجلس النواب

المادة ٢٧ ـ ان لم تطلب اللجنة اجراء تغييرات فى المشروع المحال عليها او طلبت ولم توافقها الحكومة على ذلك فيقدم النص الاصلى من مشروع القانون لمجلس النواب للمداولة فيه ، اما اذا صدقت الحكومة على تلك التغييرات فيقدم للمجلس النص الاصلى مع

التغييرات التى حصلت فيه للمناقشة فيها ، وفى حالة ما اذا كانت التغييرات ماصار قبولها من الحكومة فللجنة ان تبين رأيها للمجلس وتقدم له ملحوظاتها

المادة ٢٨ — عند تقديم المشروع للمجلس من طرف اللجنة يجوز للمجلس قبوله أو رفضه و يسوغ له أيضا احالته ثانية على اللجنة للنظر فيه

المادة ٢٩ — على رئيس مجلس النواب أن يرسل الى رئيس مجلس النظار اللوائح والقوانين التى يصدق المجلس عليها

المادة ٣٠ — لا يجوز ربط أموال جديدة أو رسوم أو عوائد على منقولات أو عقارات أو ويركو فى الحكومة المصرية الا بمقتضى قانون يصدق عليه من مجلس النواب ، وعلى ذلك لا يجوز بأى وجه كان و بأية صفة كانت تحصيل عوائد جديدة وكل جهة من جهات الحكومة أمرت بتحصيل شىء من ذلك وكل مستخدم حرر كشوفات أو تعريفات عنها وكل شخص باشر تحصيلها بدون قانون مصدق عليه من مجلس النواب يحاكم كمختلس وترد الحقوق لاربابها

المادة ٣١ — ميزانية مصروفات وايرادات الحكومة السنوية تقدم لمجلس النواب سنويا لغاية الخامس من شهر نوفمبر بالاكثر

المادة ٣٢ — تقدم للمجلس ميزانية عموم الايرادات مع كشوفات عن كل نوع من أنواعها

المادة ٣٣ — تنقسم ميزانية المصروفات الى أقسام متعددة يختص كل قسم منها بنظارة، ثم يشتمل كل قسم على أبواب وفصول بقدر عدد جهات الادارة العمومية بتلك النظارة

المادة ٣٤ — لا يجوز للمجلس أن ينظر فى دفعيات الويركو المقرر للاستانة أو الدين العمومى أو فيما التزمت به الحكومة فى أمر الدين بناء على لائحة التصفية أو المعاهدات التى حصلت بينها و بين الحكومات الاجنبية

المادة ٣٥ — ترسل الميزانية الى مجلس النواب فينظرها و يبحث فيها (بمراعاة البند السابق) و يعين لها لجنة من أعضائه مساوية بالعدد والرأى لاعضاء مجلس النظار ورئيسه لينظروا جميعاً فى الميزانية و يقرروا بالاتفاق أو بالاكثرية

المادة ٣٦ ـ اذا وقع الخلاف بين لجنـة النواب ومجلس النظار وتساوى العدد فيه فالميزانية تعود الى مجلس النواب فان أيد رأى مجلس النظار وجب تنفيذه وان أثبت رأى لجنته فيكون العمل بمقتضى المادة ٢٣و٢٤ من هذه اللائحة ، وأما ماحصل فيه الخلاف من الميزانيـة فاذا كان مقررا فى ميزانية السنة السابقة ولم يكن مخصصا لاعمال جديدة مثل أشغال عمومية وغيرها فينفذ مؤقتا الى أن يعقد المجلس الثانى بمقتضى المادة ٢٣

المادة ٣٧ ـ اذا أيد المجلس الثانى رأى المجلس الاول فى أمر الميزانية وجب تنفيذ الرأى المذكور قطعيا كما فى المادة ٢٣

المادة ٣٨ ـ كل عهد أو شرط أو التزام يراد عقده بين الحكومة وغيرها لايكون نهائيا الا بعد الاقرار عليه من مجلس النواب مالم يكن على أمر مبلغه وارد فى ميزانية عامه المقررة بهذا المجلس ، وأية مقاولة عن أشغال عمومية خارجة عن الميزانية أو مبيع شىء من أملاك الحكومة أو اعطاء أرض بدون مقابل أو امتيار لاحد لاتكون نهائية الا بعد الاقرار عليها من مجلس النواب أيضا

المادة ٣٩ ـ يجوز لكل مصرى أن يقدم للمجلس عريضة و يحال النظر فى هذه العريضة على لجنة ينتخبها المجلس و بناء على ما يجاب منها يحكم المجلس بقبول أو رفض العريضة وما يحكم بقبوله يحال على الناظر المختص به ذلك

المادة ٤٠ ـ كل عرض يختص بحقوق او صوالح شخصية يرفض متى كان من خصائص المحاكم المدنية أو الادارية أو كان لم يسبق تقديمه لجهة الادارة المختصة به

المادة ٤١ ـ اذا طرأت ضرورة مهمة تستلزم المبادرة الى الاخذ بأسباب الاحتياط لوقاية الحكومة من خطر أو للمحافظة على الامن العمومى وكان مجلس النواب غير منعقد وكانت الاحتياطات المرغوب اتخاذها داخلة بخصائصه ولم يسع الوقت اجتماعه جاز لمجلس النظار اجراء مايلزم اجراؤه على مسئوليته مع التصديق على ذلك من الحضرة الخديوية، ولدى انعقاد مجلس النواب يقدم الامر اليه ليرى رأيه فيه

المادة ٤٢ ـ لا يجوز لاى شخص أن يعرض لمجلس النواب مسألة ما أو يتناقش

فيها أو يشترك فى المداولة الا ان كان من أعضائه أو من النظار أو ممن كان حاضرا معهم أو نائبا عنهم

المادة ٤٣ ـ يكون اعطاء الآراء فى المجلس بواسطة رفع اليد أو النداء بالاسم أو وضع الآراء فى صندوق

المادة ٤٤ ـ لا يجوز اعطاء الآراء بالنداء بالاسم الا اذا طلب ذلك عشرة من أعضاء المجلس بالاقل ، وعلى كل حال فالرأى فيما نص عليه بالمادة السابعة والاربعين يكون دائما بالنداء بالاسم

المادة ٤٥ ـ انتخاب الثلاثة الاعضاء الذين يعين منهم رئيس المجلس وكذا انتخاب الوكيلين والكاتب الاول والثانى يكون دائما بوضع الآراء فى صندوق

المادة ٤٦ ـ لا تكون المداولة بالمجلس صحيحة الا اذا كان حاضرا فيه ثلثا أعضائه بالاقل والا كانت المداولة لاغية ويكون صدور القرارات بالاغلبية المطلقة

المادة ٤٧ ـ كل قرار يترتب عليه مسئولية النظار لا يجوز صدوره الا بالاغلبية المتوفرة فيها ثلاثة أرباع النواب الحاضرين بالجلسة

المادة ٤٨ ـ لا يسوغ لاحد من النواب أن يستنيب عنه غيره لابداء رأيه

المادة ٤٩ ـ على مجلس النواب أن يحرر لائحة اجراءاته الداخلية وتكون تلك اللائحة نافذة الحكم بمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية

المادة ٥٠ ـ للمجلس الحق أن يعدل هذه اللائحة الاساسية بالاتفاق مع مجلس النظار

المادة ٥١ ـ اذا أغمض معنى بند أو عبارة من هذه اللائحة فيكون تفسيره باتحاد مجلس النواب مع مجلس النظار

المادة ٥٢ ـ كل أحكام القوانين والاوامر واللوائح والعادات المخالفة لهذه اللائحة لا يعمل بها بل تكون لاغية

المادة ٥٣ ـ على نظارنا تنفيذ هذه اللائحة كل فيما يخصه

« صدر بسراى الاسمعيلية فى ١٨ ربيع الاول سنة ١٢٩٩ ـ ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ »

محمد شريف باشا

مؤسس النظام الدستورى فى مصر

(١٨٢٦ — ١٨٨٧)

ان الحديث عن دستور سنة ١٨٧٩ و ١٨٨٢ يستتبع الكلام عن محمد شريف باشا ، فانه يعد بحق مؤسس النظام الدستوى فى مصر

سيظل اسم شريف باشا مذكورا مدى الدهر فى سجل الحركة القومية ، وذلك لموقفه المشهود فى شأن السودان ، واحتجاجه العملى على سلخه عن مصر ، ومسألة السودان نقطة حساسة فى المسألة المصرية ، لأنها مسألة الحياة لمصر ، فلا غرو ان يذكر المصريون دواما موقف شريف باشا فيها ، فانه موقف مشرف ، يكفى وحده لتخليد اسم صاحبه وتمجيده

كان هذا الموقف آخر مواقف شريف باشا ، إذ ختم به حياته السياسية ، وهو وان كان أعظم مواقفه شأناً ، وابقاها على الزمن أثراً ، فان حياته حافلة بالمواقف المجيدة ، وحسبك ان اسمه اقترن بثلاثة ادوار للحركة القومية ، كان فيها مناط رجاء الأمة وموضع ثقتها ، وعمل فيها جميعا بنزاهة واخلاص

الدور الأول ، دور النهضة السياسية والوطنية التى ظهرت فى عصر اسماعيل ، فقد كان شريف باشا الزعيم الوطنى والسياسى الذى اتجهت اليه انظار الاحرار لتأليف « الوزارة الوطنية » ، خالية من العنصر الأوروبى ، قائمة على مبدأ المسئولية الوزارية امام مجلس شورى النواب ، وعلى يده تقرر هذا المبدأ الذى يعد قوام النظام الدستورى ، كما تقدم بيانه

والدور الثانى ، دور الثورة العرابية ، وله فيها المقام المحمود ، والرأى الصائب ، والنظر الصادق ، إذ كان على يده اجابة مطالب العرابيين الأولى ، وهى المطالب

الدستورية السليمة ، وألف الوزارة التي تم فى عهدها تأليف مجلس النواب سنة ١٨٨١ وتخويله سلطة المجالس النيابية الحديثة



محمد شريف باشا

ولما وقع الاحتلال الانجليزى سنة ١٨٨٢ اقترن اسمه بدور ثالث من ادوار الحركة الوطنية ، ونعنى به المقاومة الاهليـة التى اعترضت السياسة الاسـتعمارية الانجليزية ، وذلك باستقالته المشرفة التى قدمها اعتراضا على سلخ السودان عن مصر ، وعلى تدخل الانجليز فى سلطة الحـكومة المصرية

فترى من هذا البيان الوجيز أن شخصية شريف باشا اقترنت بادوار ثلاثة ، من اعظم ادوار الحركة القومية شأنا ، وله فى كل منها مواقف جليلة ، هـذا الى انه

تولى رآسة الوزارة اربع مرات ، فى أوقات عصيبة ، وظروف دقيقة ، فجعل منهجه فى كل مرة تحقيق آمال الامة ، وحل المعضلات التى تواجهها البلاد ، فهو من الافذاذ الذين ينظرون الى الوزارة على انها وسيلة لا غاية ، ولم يكن من أولئك الذين يحرصون على المناصب ، ولو ضحوا فى سبيلها حقوق مصر وكرامتها ، بل كان يضحى بالوزارة استمساكا بالحق والكرامة والمبدأ

وتمتاز شخصية شريف باشا بمزايا عديدة ، أولها كفاءته العلمية والسياسية ، ووفرة نصيبه من الثقافة الغربية ، واقتباسه الاساليب الحديثة الراقية فى حياته وأحاديثه وآرائه ، بحيث نال احترام كل من حادثوه أو اتصلوا به من رجال السياسة الاوروبيين ، فهو يعد حقا من رجال الدولة الممتازين ، الذين يضارعون رجالات اوروبا الافذاذ فى المكانة والكفاءة ، والميزة الثانية اخلاصه لمصر ، فانه لم يكن يطمع فى المناصب ، ولاجعلها قبلته ومطمح آماله ، بل كانت المناصب تسعى اليه ، ويرجى منه تقلدها ، لمواهبه وصفاته البارزة ، وقد عرضت عليه رآسة الوزارة فى عهود مختلفة ، فكان يتقبلها على ان يضع لنفسه خطة سياسية وطنية ، يسير عليها ويعمل على تحقيقها جهد ما يستطيع ، واذا لم يتحقق برنامجه بادر الى الاستقالة من الوزارة ، زاهداً فيها ، غير آسف عليها ، ولعل هذه الخطة الوطنية يرجع جانب كبير منها الى ما اتصف به من الكرامة والشمم ، وما تحلى به من العفة والنزاهة ، فان هذه الصفات جعلته يأبى أن يتخذ المناصب وسيلة للمنفعة والجاه ، وكان يزهد فيها اذا آنس منها امتهانا لكرامته ، وانك لتلمح فى شخصيته شعور الكرامة والشمم ، وهو بعد وزير للحقانية والخارجية سنة ١٨٧٨ ، حين وقع الخلاف بينه وبين لجنة التحقيق الاوروبية ، فقد استدعته اللجنة لسماع أقواله ، فرفض بإباء أن يطأطئ الرأس امام جبروتها ، وامتنع عن المثول بين يديها ، وآثر الاستقالة من منصبه احتفاظا بكرامته ، وكرامة المنصب الذى يشغله

ولما تطلعت اليه انظار الاحرار ليؤلف الوزارة سنة ١٨٧٩ قبل هذه المهمة ، واتخذ لنفسه برنامجا جليا واضحا ، وهو تقرير النظام الدستورى أساسا للحكم ، وانقاذ البلاد من طغيان النفوذ الاجنبى ، وقد بقيت وزارته الى ان خلع الخديوى اسماعيل

وتولى توفيق باشا منصب الخديوية ، فقدم استعفاءه من الوزارة ، فدعاه الخديوى الى تأليف الوزارة الجديدة فألفها ، ولكنها لم تدم طويلا ، لان نزعته الدستورية لم تكن لترضى الخديوى توفيق ، فاستعفى ثانية من الرآسة ، وخلفه الخديوى توفيق باشا ذاته ، ثم رياض باشا ، الى أن قامت الحركة العرابية ، فاتجهت اليه الانظار من جديد لتأليف الوزارة وتحقيق آمال الأمة ، فلبى نداء الوطن ، وألف وزارة غايتها تأليف مجلس نيابى كامل السلطة ، فكان برنامجه فى هذه الوزارة هو ذات البرنامج الذى وضعه لوزارته الاولى فى عهد اسماعيل ، ولما اختلف والعرابيين ، لم يقبل مسايرتهم فيما رآه خطأ ، واستقال وبقى فى عزلة الى أن وقع الاحتلال الانجليزى ، ثم دعى الى تأليف الوزارة لانقاذ الموقف ، فلبى دعوة الخديوى توفيق ، وتولى الرآسة واضطلع بها فى ظروف حرجة ، الى أن وقع التصادم بينه وبين الاحتلال فى مسألة السودان ، وتدخل الانجليز فى شؤون الحكومة ، فاستقال احتجاجا على عدوان السياسة الانجليزية

فمن هذه النظرة العجلى يتبين لك أنه كان يتولى الوزارات على أساس قومى ، ويرسم لنفسه برنامجا يتقيد فيه بقصد شريف ، ويعمل على تنفيذه مستمسكا بالكرامة والشمم والاباء ، حريصا على حقوق البلاد ، فلا غرو إذ كان يسبغ على الوزارة كلما تولاها ثوبا من العظمة والجلال

والى جانب إخلاصه وكفاءته السياسية كان يمتاز بقوة شخصيته ، لا حيال السلطة فحسب ، بل ازاء اهواء الجماهير ، فاذا رآها حادت عن جادة الصواب لا يسايرها فى خطئها استبقاء لحسن الاحدوثة ، ولا ينثنى أمامها ، بل يثبت فى موقفه ، ويستمسك بوجهة نظره ، وهذه الناحية تطالعك بمبلغ اخلاصه ، ومتانة اخلاقه ، وقوة يقينه ، وهى لعمرى صفات نادرة ، فقليل من رجال السياسة من لا تستهويهم ميول الجماهير ولا تستدرجهم الى مسايرتها رغم اعتقادهم بخطئها

هذه هى المزايا التى اجتمعت فى شريف باشا ، وهى لعمرى جديرة بان تجعله من عظماء مصر الخالدين

نشأته

إن نشأة المرء لها بلا مراء دخل كبير فى مصيره ، فالوراثة ، والبيئة ، والتربية الأولى ، والعصر السياسى، والاجتماعى ، تؤثر فى شخصية الانسان ، وتوجيه الوجهة الأولى فى الحياة ، هذه العوامل لها الأثر الأول فى شخصية المرء فانها تطبعه بطابع يبقى فى الغالب على مر السنين ، ويرتسم أثره فى أخلاقه ، وميوله واستعداده ، وعقائده وآرائه واعماله واطواره فى الحياة

فما هى اذن نشأة شريف باشا التى تألفت منها العناصر الاولى لشخصيته ؟

ولد المترجم بالقاهرة فى شهر نوفمبر سنة ١٨٢٦ (١) ، فى العهد الذى كان محمد على باشا يعمل فيه لانهاض مصر والأخذ بيدها لترقى الى مصاف الدول المستقلة ، وكان مما وجه اليه همته نشر العلوم والثقافة فى مصر ، واعداد طائفة من شبابها لينالوا أكبر حظ من التعليم الحديث

فى هذا العهد ولد المترجم ، وكان أبوه محمد شريف افندى ، قاضى قضاة مصر فى ذلك الحين ، ومعلوم أن قاضى القضاة كان يعين لمدة سنة أو سنتين ، فلما انقضت مدة شريف افندى عاد الى الاستانة ، وعاد معه المترجم ، وسنه لا تتجاوز عدة أشهر ، وبعد انقضاء بضع سنوات عين أبوه قاضيا للحجاز ، فمر بمصر فى طريقه الى مقر منصبه ، وقابل محمد على باشا ، فأكرم وفادته ، ورأى ابنه معه ، فتفرس فيه النجابة والذكاء ، ولا غرو فقد كان من أخص صفات محمد على الفراسة وصدق النظر ، وصحة الحكم على الاشخاص ، فرغب الى أبيه أن يعهد اليه تعليمه وتثقيفه ، فقبل أبوه هذه المنة شاكرا ، وتركه فى رعاية عاهل مصر العظيم

دخل المترجم مدرسة الخانكه ، وهى المدرسة الحربية التى انشئت سنة ١٨٢٦ بأمر محمد على ، وكان من تلاميذها بعض أنجاله واحفاده ، ولما أتم شريف دراسته فى تلك المدرسة انتظم سنة ١٨٤٤ فى سلك البعثة الخامسة من البعثات العلمية التى

---

(١) كما جاء فى ترجمته بالوقائع المصرية بالعدد الصادر فى ٢٧ ابريل سنة ١٨٨٧

ارسلها محمد على الى أوروبا ، وهى البعثة التى كان بها من انجال محمد على الاميران حسين وعبـد الحليم ، ومن احفاده اسماعيل (الخديوى) واحمـد رفعت ، ومن نوابغها على مبارك (باشا) وغيره ، فتخصص المترجم فى الفنون الحربية بمدرسة سان سير Saint Cyr التى ذاعت شهرتها فى التعليم الحربى العالى ، فتقدم فيها ووصل الى أعلى فرقها ، ثم انتقل الى مدرسة تطبيق العلوم الحربية فظل بها سنتين والتحق بالجيش الفرنسى ليؤدى مدة التمرين ، كما تقضى به النظم العسكرية ، ونال رتبة (يوزباشى اركان حرب) ، فوصل فى العلوم الحربية وفنونها الى أرقى مراتبها

ولما تولى عباس الاول الحـكم أمر باسترجاع اعضاء البعثة العلميـة بفرنسا ، فعاد المترجم الى مصر سنة ١٨٤٩ والتحق بالجيش المصرى بمثل الرتبـة التى نالها فى الجيش الفرنسى

اتصاله بالجنرال سليمان باشا الفرنساوى

كان القائد سليمان باشا الفرنساوى (الـكولونل سيف) قائداً عاما للجيش المصرى فى عهد عباس ، ومن حسن توفيق المترجم أن اختاره ذلك القائد الـكبير ضمن ياورانه ، ولعله تعرّف فيه صفات النبل والتهذيب والشيم الكريمة التى أخذها عن محمد شريف افندى أبيه ، علاوة على تربيته وأساليبه ، وثقافته العصرية التى اكتسبها فى فرنسا ، ومن هنا نشأت صلاة الود بينهما ، حتى زوجه بكريمته

ولم يلق المترجم فى عهد عباس تقدماً ورعاية ، على الرغم من مساعدة سليمان باشا إياه ، ورغبته فى ترقيته ، ففكر فى ترك منصبه فى العسكرية ، وجعله الأمير عبد الحليم سكرتيراً له فى دائرته سنة ١٨٥٣ ، و بقى يشغل هذه الوظيفة الى وفاة عباس

فى عهد سعيد

ولمـا تولى سعيد عطف على المترجم ، إذ عرف فيه الـكفاءة والنبل ، فأعاده الى السلك العسكرى ، ورقاه الى رتبة أميرالاى الحرس الخصوصى ، و بقى سنتين مشمولا بعطف سعيد ورعايته ، الى أن رقاه الى رتبة لواء (باشا) ، وولاه قيادة

أحد ألايات المشاة ، وألاى الحرس الخصوصى ، ولم يمض عام على هذه الترقية حتى تزوج سنة ١٨٥٦ بكريمة الجنرال سليمان باشا ، ومن هنا سماه العامة شريف باشا الفرنساوى ، إشارةً الى اتصاله بصهره سليمان باشا الفرنساوى ، ثم ارتقى الى رتبة فريق ، وكانت منزلته الأدبية تزداد سموا ، لما اتصف به من التعفف والاباء ، والنزاهة والاستقامة

انتقاله الى المناصب السياسية

كان شريف باشا الى ذلك العهد مندمجاً فى السلك العسكرى ، ثم فكر سعيد فى أن يعهد اليه بالمناصب السياسية والمدنية ، فجعله وزيراً للخارجية سنة ١٨٥٧ ، ومن ذلك الحين بدأت شخصيته تظهر فى الأفق السياسى ، وتسترعى الأنظار ، فقد جمع بين الكفاءة ، وكريم الخصال ، وعفة النفس ، الى ادراك حظ كبير من العلوم الحديثة ، وأساليب الحياة الأوروبية ، مما جعله لا يقل عن مستوى رجال السياسة فى أوروبا ، ومنذ تولى وزارة الخارجية ، اقترنت شخصيته بمعظم الحوادث السياسية البارزة التى وقعت فى مصر على عهد سعيد واسماعيل وتوفيق ، وكان له فى أكثرها رأى ممدود ، وعمل ممدوح ، وظل زهاء ثلاثين سنة يتولى كبار المناصب وتتم على يده أهم التطورات السياسية فى البلاد

فى عهد اسماعيل

توفى سعيد باشا سنة ١٨٦٣ والمترجم وزير للخارجية ، فاحتفظ بمقامه ، بل زادت منزلته فى عهد اسماعيل ، إذ كان الخديوى يقدر صفاته الممتازة منذ زامله فى الدراسة ، فعهد اليه بوزارتى الداخلية والخارجية معاً ، ولما سافر الى الاستانة فى يوليه سنة ١٨٦٥ جعله « قائمقاماً » عنه مدة غيبته ، وهو مركز رفيع لم ينله أحد من قبل من غير العائلة المالكة

وكان وزيراً للداخلية حينما أسس اسماعيل مجلس شورى النواب سنة ١٨٦٦ ، وصحبه فى حفلة افتتاح المجلس كما تقدم بيانه (ص ٩٩) ، وإذا علمتَ أن وزير

الداخلية فى ذلك الحين كان بمثابة أكبر وزير فى الدولة ، كان لك أن تستنتج أن على يده تأسس ذلك المجلس الذى أسلفنا الكلام عنه ، وهذا يدلك على ما فطر عليه المترجم من الميول نحو الشورى والدستور ، وفى سنة ١٨٦٧ عهد اليه الخديوى برآسة (المجلس الخصوصى) الذى كان بمنزلة مجلس الوزراء ، وظل الى نهاية عهد اسماعيل يتولى كبرى المناصب

لم يشترك شريف باشا فى مساوئ القروض التىاستدانها اسماعيل ، ولم يستفد من سياسة البذخ والاسراف التي اتبعهاالخديوى ؛ بل بقى نزيها لم تمتد يده الى مال الدولة ، ولم يعبث بمصالحها ، وتلك ميزة كبرى تدل على عفته ونزاهته ، غير انه لم يقف من الخديوى موقف المعارضة فى تصرفاته المالية ، بل كان يقابلها بالسكوت والاغضاء ، وكان يمكن لمثل شريف باشا فى مكانته ومركزه أن يسدىإلىاسماعيل النصيحة مقرونة بالحزم والشجاعة، ويبصره بعواقب سياسته المالية واخطارها على البلاد ، وعلى ذات الخديوى ، ولكنه لم يفعل ، ولا ندرى هل كان ذلكعناعتقاد منه بان ميل اسماعيل للحكم المطلق ، وانفراده بالرأى يجعله غير قابل للنصيحة ولو صدرت من رجل فى مكانة شريف باشا ، أم أن شخصية شريف لم تكن من القوة بحيث يصارح اسماعيل بانتقاد سياسته المالية ،ومهما يكن من السبب ، فان هذه نقطة ضعف فى تاريخ شريف باشا

على أن موقفه حينما بدأ التدخل الاجنبى فى شؤون مصر كان موقفا مشرفا ، فانه من جهة ، كان يكره التدخل الاوروبى ،ويأبى أن يكون اداة ذلولا له ، ومن ناحية أخرى كان يؤمن بالشورى والدستور ،ولايؤيد استبداد الخديوى ،ومن هنا جاءت ميوله الدستورية التىلازمته فى عهد اسماعيل ، ثم فى عهد توفيق ، ولم يحدعنها حتى وفاته

ظهرت فيه هذه المزايا حينما نزل اسماعيل على ارادة الدول ، وألف لجنةالتحقيق الاوروبية سنة ١٨٧٨ ، وأباح لها التنقيب عن أحوال الحكومة المالية .فظهرت اللجنة بمظهر الهيئة المسيطرة على الادارة المصرية ، وكان شريف باشا وقتئذ وزيرا للحقانية والخارجية

فاستدعته اللجنة أمامها لكى تسمع أقواله، ولكنه رفض أن يقف هذا الموقف المهين ، ووقعت لذلك أزمة أدت الى استقالته من الوزارة ، فكانت هذه أولى ستقالات شريف باشا السياسية التى أقدم عليها دفاعا عن مصالح البلاد وحقوقها

وقد رفعت هذه الاستقالة من مكانة المترجم ، وأخذت انظار الاحرار تتجه اليه كزعيم مخلص جرىء يقف فى وجه التدخل الاجنبى ، ويحتفظ بحقوق البلاد وكرامتها ، فلا جرم ان اتفق الاحرار على اختياره لرآسة « الوزارة الوطنية » كما بينا ذلك فى سياق الحديث ، فاستجاب الخديوى اسماعيل الى مطالب الاحرار ودعا شريف باشا الى تأليف الوزارة على أساس اللائحة الوطنية ، فألفها فى ابريل سنة ١٨٧٩ كما تقدم بيانه ، وأقصى الوزيرين الاوروبيين اللذين كانا يتوليان المالية والاشغال فى عهد نوبار وتوفيق ، وأقر مبدأ المسئولية الوزارية أمام مجلس شورى النواب ، فأقام البناء الاساسى فى صرح الدستور

فعلى يد شريف باشا قام النظام الدستورى فى مصر ، ففى عهد وزارته للداخلية سنة ١٨٦٦ انشىء مجلس شورى النواب ، وفى عهد رآسته للوزارة سنة ١٨٧٩ كملت سلطة المجلس بتقرير مبدأ المسئولية الوزارية امامه ، وفى وزارته الثالثة سنة ١٨٨١ أنشىء مجلس النواب على غرار المجالس النيابية الحديثة ، فلا غرو أن يعد شريف باشا بحق مؤسس النظام الدستورى فى مصر

شريف باشا والثورة العرابية (١)

كان شريف باشا رئيسا للوزارة حينما خلع اسماعيل ، فاستقال من الرآسة عقب ولاية توفيق باشا اتباعا للعادة المالوفة عند تغيير ولى الامر ، وعهد اليه الخديوى توفيق تأليف الوزارة فألفها (٢) ، وكانت ثانية الوزارات التى رأسها ، ولكن

---

(١) أوجزنا القول فيما يلى من هذا المبحث وسنعود اليه مفصلا بمشيئة الله فى كتابنا الآتى

(٢) اعضاؤها هم اسماعيل باشا أيوب للمالية ، وعلى غالب باشا للحربية ، ومحمود سامى باشا البارودى للمعارف والاوقاف ومصطفى فهمى باشا للاشغال ، ومراد باشا حلمى للحقانية واحتفظ شريف باشا بالداخلية والخارجية

الخديوى لم يكن فى خاصة نفسه يميل الى شريف لمبادئه الدستورية ، وكان يبغى أن يقلد الرآسة وزيراً معروفاً بكراهيته لتلك المبادئ ، فوجد فى رياض باشا ذلك الرجل ، ومعروف عن رياض انه من دعاة الحكم المطلق

لم يكن الخديوى توفيق ليرضى عن نزعة شريف الدستورية ، ولم يكن ابقاؤه اياه فى الوزارة عند ولايته العرش الا لتمر الايام الاولى من حكمه فى هدوء وطمأنينة ، فلما انقضت تلك الفترة ، بدا على توفيق انه لا يرغب فى بقاء شريف باشا ، وظهر الخلاف بينهما على نظام الحكم ، فان شريف طلب الى الخديوى تشكيل مجلس النواب ، فرفض طلبه ، فاستقالت الوزارة فى اغسطس سنة ١٨٧٩ ، وكان الوزراء قد تعاهدوا ورئيسهم على انه اذا لم يجب طلبهم فالوزارة تستقيل ولا يقبل أعضاؤها الاشتراك فى وزارة أخرى تتألف على غير هذا الاساس ، وقد برّ الوزراء بعهدهم ، ماعدا محمود سامى باشا البارودى ، ومصطفى فهمى باشا ، فانهما رضيا بالاشتراك فى الوزارة التى تولى الخديوى رياستها ، ثم فى وزارة رياض باشا، وذلك انه لما استقال شريف باشا ألف الخديوى وزارة من غير رئيس وناط بنفسه رآستها ، وكانت هذه بدعة فى نظام الحكم ورجوعا به الى الوراء ، لان القاعدة المتبعة منذ تأليف مجلس النظار فى اغسطس سنة ١٨٧٨ أن يكون للوزارة رئيس يتولى اختيار أعضائها ويرأس جلسات (مجلس النظار) ، فتشكيل الوزارة الجديدة من غير رئيس كان يشعر بميول الخديوى الاستبدادية ورغبته فى الرجوع الى طريقة اسماعيل القديمة من تعيينه وزراء لا تتألف منهم هيئة مستقلة بل يكونون كسكرتيرين له

فالطريقة التى اتبعها توفيق باشا فى ترؤسه للوزارة تعطينا فكرة عن مبلغ كراهيته للشورى ، وتلقى ضوءاً على أسباب الحركة المعروفة بالثورة العرابية وتطوراتها ، فان مسلك الخديوى توفيق باشا كان بلا مراء من أهم الاسباب التى دعت الى قيام الجيش بحركته السياسية ، ووقوع الانقسام بين الخديوى والشعب ، مما أدى الى الاحتلال الانجليزى ، ولو كان الخديوى توفيق نصيراً للشورى ، لتم الانقلاب الدستورى بسلام ، ولما نجحت الدسائس الانجليزية فى افساد الحركة العرابية

ويدلك أيضا على ميول توفيق الاستبدادية انه بعد ان ألف وزارة من غير رئيس ، ثم فكر فى العدول عن هذه البدعة والرجوع الى النظام الذى تقرر فى اغسطس سنة ١٨٧٨ ، عهد الى رياض باشا فى سبتمبر سنة ١٨٧٩ تأليف الوزارة ، أى انه اختار للرآسة سياسيا معروفا بتشيعه للحكم المطلق ، وقد بقيت البلاد محرومة فى عهد وزارته من الحياة النيابية مدة سنتين متواليتين ،لم يجتمع فى خلالها مجلس يمثل الامة ، ولا مجلس شورى النواب القديم الذى كان موجودا من قبل ، الى أن قامت الثورة العرابية ، وتحرك عرابى باشا على رأس الجند ، وساروا الى ميدان عابدين يوم الجمعة ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وكان أول مطلب لعرابى فى ذلك اليوم المشهود عزل وزارة رياض باشا وتشكيل مجلس النواب ، فاستقال رياض نزولا على ارادة العرابيين

الوزارة الدستورية وانشاء مجلس النواب

كان طبيعيا بعد استقالة رياض باشا أن تتجه الانظار الى شريف باشا لتأليف الوزارة الجديدة التى تحقق مطالب الأمة ، فكما كان موضع ثقة الاحرار سنة ١٨٧٩ فى تأليف الوزارة الوطنية على عهد اسماعيل ، كذلك تطلعت اليه انظار العرابيين سنة ١٨٨١ ليرأس الوزارة القومية التى تنقذ البلاد من التدخل الاجنبى ، ويستقر على يدها النظام الدستورى فى مصر ، وكاشفوا الخديوى بهذه الرغبة بعد استقالة رياض باشا ، فأجاب الخديوى طلبهم ، وكان شريف باشا وقتئذ بالاسكندرية ، فاستدعاه الخديوى ، وعهد اليه تأليف الوزارة ، فتردد اياما فى قبول هذه المهمة ، إذ كان لايرضى عن تدخل الجند فى السياسة ، ومايفضى اليه من سقوط هيبة الحكومة ، وقيام الفوضى فى البلاد

كان شريف ورياض يختلفان فى النزعة ، فبينما رياض يقر التدخل الاجنبى والحكم الاستبدادى ، فان شريف يكره الاثنين معا ، ويرى وجوب اقامة الحكم الدستورى ، ووضع حد لتدخل الدول والاجانب فى شؤون مصر ، ولكنه كان يريد

الحكم الدستورى الصحيح ، ويرى ان تدخل الضباط فى شؤون الحكم معناه نقل الاستبداد من يد الخديوى الى أيدى العصبة العسكرية ، وهذا ليس من الدستور ولا من مصلحة البلاد فى شىء ، فقضى بضعة أيام مترددا فى قبول الرآسة ، حتى واثقه العرابيون ان لايتدخل الجيش فى شؤون الحكومة ، فألف الوزارة فى اليوم الرابع عشر من شهر سبتمبر سنة ١٨٨١ وكانت هذه ثالثة الوزارات التى ألفها ، وتقلد الرآسة والداخلية ، وعهد بالحربية الى محمود باشا سامى البارودى لانه كان موضع ثقة العرابيين ، وأحد زعمائهم الطموحين الى السلطة والجاه ، فاختاره شريف لهذه الوزارة اجابة لطلب العرابيين ، أما بقية الوزراء فهم: حيدر باشا للمالية ،واسماعيل ايوب باشا للاشغال ، ومصطفى فهمى باشا للخارجية ، ومحمد زكى باشا للمعارف ، والاوقاف ، والعلامة قدرى باشا للحقانية

كان شريف باشا يمثل الناحية المعتدلة من الثورة العرابية ، ولو بقيت الثورة مناصرة له مستمعة لنصائحه ، لسارت فى طريق الحكمة والسداد ، ولأمنت البلاد شر الاحتلال ، ولكن الثورة ركبت متن الشطط من يوم ان انفصلت عن شريف باشا او انفصل هو عنها ، فغامرت بالبلاد ومستقبلها وعرضت استقلالها للخطر

تُعد وزارة شريف باشا الثالثة « وزارة الأمة »[1] ، فقد تم تأليفها برغبة زعماء البلاد وأعيانها ، وقد حقق شريف باشا الثقة التى أولتها الأمة إياه ، واضطلع بالمهمة التى ألقتها الثورة على عاتقه ، وأول ما رسمه من الخطط الحكيمة إعادة النظام الى الجيش ، فان الثورة العرابية بوصف كونها ثورة عسكرية كادت تخرج الجيش عن مهمته الأصلية ، وهى حفظ النظام ، وتجعله اداة سياسية للسيطرة والحكم ، وهنا وجه الخطر ، إذ تقع الحكومة فريسة الفوضى ويعمها الخلل والطغيان ، فلما تقلد شريف الرآسة وذهب زعماء الثورة من الضباط وعلى رأسهم عرابى ليشكروه على قبوله الوزارة فى تلك الأوقات العصيبة اغتنم هذه الفرصة لينبههم الى وجوب

(١) اخترنا هذا التعبير تمييزاً لها عن وزارة محمود باشا سامي البارودي التى تعد « وزارة الثورة »

ابتعاد الجيش عن التدخل فى السياسة ، فأجاب على كلمة الشكر التى سمعها منهم بقوله:

« فى علمكم ماقاله الأقدمون : آفة الرئاسة ضعف السياسة ، ولا حكومة إلا بقوة ، ولاقوة إلا بانقياد الجنود انقيادا تاما ، وامتثالهم امتثالا مطلقا

« كل حكومة عليها فرائض وواجبات ، من أهمها صيانة الوطن ، وحفظ الامن العمومى فيه ، وهذا وذاك لايتأتيان الا باطاعة رجالها العسكريين ، فترددى أولا فى قبول الرئاسة، ما كان الا تجافياً عن تأسيس حكومة غير قوية تخيب بها الآمال، ويزيد معها الاشكال ، فأكون عرضة للملامة بين اخوانى فى الوطن ، و بين الاجانب، وحيث أغاثتنا الالطاف الآلهية ، وحصل عندى اليقين بانقيادكم ، فقد زال الاضطراب من القلوب ، ورتبت الهيئة الجديدة ، من رجال ذوى عفة واستقامة ، فاوصيكم بملاحظة الدقة فى الضبط والربط لانهما من أخص شؤون العسكرية ، وأساس قواها ، واعرفوا انكم مقلدون أشرف وظيفة وطنية ، فتوموا باداء واجباتها الشريفة ، وعلىّ القيام بأداء كل مايزيدكم فخراً وسؤددا ، وفقنا الله واياكم »

فهذه الخطبة على ايجازها جمعت اسمى ما يقوله زعيم سياسى صائب الرأى ، بعيد النظر ، فى الظروف التى تألفت فيها وزارته ، فلم يكن خافيا أن الدول الاستعمارية كانت تتطلع الى الثورة العرابية لتتخذ منها ذريعة للتدخل فى شؤون البلاد ، ولم يكن يخفى ان زعماء الثورة من الضباط قد داخلهم شئ كبير من الزهو والخيلاء ، إذ كانوا قوام الحركة ، وبفضلهم سقطت وزارة رياض باشا البغيضة الى الرأى العام، وتالفت وزارة شريف باشا المرجوة من الامة ،فلو لم يكن شريف عظيم النفس قوى الشخصية لجعل خطبته تمايقا لضباط الجيش ، اكتسابا لثقتهم وتأييدهم ، ولكنه على العكس خاطبهم بلهجة الناصح الامين ودعاهم الى التزام حدود واجباتهم وهى الطاعة والنظام والذود عن الوطن ولم يكن مثل شريف ليقبل أن يكون أداة فى يد الجيش وزعمائه ، لانه لم يقصد من تأليف الوزارة مجداً أو سلطة ، فقد عرف عنه التعفف والنزاهة فى كل أدوار حياته ، وشهد له ماضيه بأنه لا يحرص على المناصب ، وانه يزهد فيها إذا رآها تخالف مبدأه وكرامته ، ولقد كان من الوجهة الدستورية

أسبق فى الكفاح للدستور من العرابيين ، فقد أسلفنا أن على يده تطور النظام الدستورى لمجلس شورى النواب ، اذ تألفت وزارته الأولى على قاعدة تقرير مبدأ المسئولية الوزارية امام المجلس ، فعمله سنة ١٨٨١ ، كان استئنافا لجهاده سنة ١٨٧٩ ، قبل ان تظهر الدعوة العرابية بثلاث سنين

ولقد برّ شريف باشا بوعده ، فى تحقيق مطالب الأمة ، وأهمها تأليف مجلس نيابى كامل السلطة ، على مثال المجالس النيابية الأوروبية ، فرفع الى الخديوى توفيق باشا فى ٤ اكتوبر سنة ١٨٨١ تقريرا باجابة مطالب الامة فى هذا الصدد ، واتبع فى تحقيقه خطة تدل على الحكمة وسداد الرأى ، ذلك انه دعا الى اجراء انتخابات عامة طبقا للائحة مجلس شورى النواب القديم المؤسس فى عهد اسماعيل على أن تعرض الوزارة على المجلس المنتخب التعديلات التى ترى ادخالها على نظام المجلس ليقرر مايراه من التعديل فى نظامه حتى ينهض الى مستوى المجالس النيابية الصحيحة ، أى انه دعا الى انتخاب مجلس شورى النواب على ان يكون (جمعية تأسيسية) لوضع الدستور الجديد

وقد تم الانتخاب ، وافتتح الخديوى مجلس شورى النواب فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، وأخذ المجلس يتولى أعماله ، وفى اليوم الثانى من شهر يناير سنة ١٨٨٢ عرض عليه شريف باشا مشروع القانون الاساسى للمجلس النيابى ، كى يبحثه المجلس ، ويقرر مايراه فيه ، وقد حوى القواعد الرئيسية للنظم الدستورية الحديثة كتقرير مسئولية الوزارة أمام مجلس النواب ، وتخويله حق تقرير الميزانية ، والرقابة على اعمال الحكومة ، والتزامها بعدم فرض أى ضريبة أو اصدار أى قانون أو لائحة الا بعد تصديق مجلس النواب

ولما عرض شريف باشا مشروع القانون الاساسى على المجلس ألقى خطبة ضافية ذكر فيها انه فى وضع هذا المشروع انما ينفذ الخطة التى رآها منذ ثلاث سنوات فى عهد اسماعيل ، والى ذلك يشير فى خطبته بقوله :

« حضراتكم تعلمون انه منذ ثلاث سنوات تراءى لى ان الطريقة الوحيدة لخلاص البلاد من الورطات التي كانت محيطة بها هي توسيع نطاق الشورى، واشتراك رأى نواب الاهالى مع الحكومة فى نظر كل أمر مهم تعود منه المنفعة، وكنت قدمت مشروعا لمجلس النواب، الذى كان موجودا وقتئذ، وهو أجرى فيه تغييرات لم يتيسر للحكومة النظر فيها، ثم طرأت حوادث سياسية ومالية ليست خافية عليكم (يقصد خلع اسماعيل ومشكلة الديون) ترتب عليها تعويق اتمام المشروع، والحمد لله قد زالت العوائق »

ثم ذكر رأيه فى القانون الاساسى القديم لمجلس شورى النواب، وانه لا يلائم حالة البلاد، وان هذا ما دعاه الى وضع المشروع الجديد (وهو مقتبس من دستور سنة ١٨٧٩)، وألمع الى انه كان هناك رأى بعدم اطلاق سلطة المجلس طفرة واحدة، ولكن ثقته بكفاءة النواب جعلته يميل الى تخويل المجلس سلطته التامة، مع احترام تعهدات الحكومة المالية المترتبة على اتفاقاتها مع الدول، أو على قانون التصفية، مؤملا مع الزمن ان تتخلص البلاد من قيود هذه الاتفاقات، قال فى هذا الصدد :

« ولما كانت لائحة النواب التى اجتمعتم على مقتضاها لا تلائم أفكارنا جميعا، كما أوضحت ذلك من منذ ثلاث سنوات، وكررته بالمعروض الذى رفعته أخيرا للسدة الخديوية عن طلب اجتماع مجلسكم هذا، فقد اشتغلت مع رفقائى بتحضير لائحة(١) موافقة لمقاصد العموم، وقد تمت، وها انا الآن أقدمها لحضراتكم للنظر فيها، ومع كون هذه أول مرة اجتمع فيها مجلس نواب حر، وكان يلزم ان السلطة التى تعطى له لا تكون مطلقة بالكلية حتى يحكم المستقبل باطلاقها بالتدريج شيئا فشيئا، لكن حيث ان مقصدنا جميعا واحد، وهو خير البلاد، والحكومة معتقدة بكفاءة النواب وعلمهم بحقوقهم وواجباتهم ومحبتهم للوطن، فقد أعطت لكم الحرية التامة فى ابداء آرائكم وحق المراقبة على أفعال مأمورى الحكومة من أى درجة أو أى صنف كانوا، وتصرح لكم بنظر الموازين (الميزانيات) العمومية، وابداء رأيكم فيها،

---

(١) كلمة لائحة تفيد فى مصطلحات هذا العصر معنى القانون

ونظر كافة القوانين واللوائح ، وقد التزمت الحكومة بعدم وضع أى ضريبة ولا نشر أى قانون أو لائحة ما لم يكن بتصديق واقرار منكم ، وكذلك تعهدت بأن تجعل النظار مسئولين لديكم عن كل أمر يترتب عليه اخلال بحقوقكم ، والغاية فانه لم يحجر عليكم فى شىء ما ، ولم يخرج أمر مهم عن حد نظركم ومراقبتكم »

الخلاف بين شريف باشا والعرابيين

لم يكد شريف باشا يعرض مشروع القانون الاساسى حتى وقعت أزمة سياسية دعا اليها طغيان الدولتين الاستعماريتين انجلترا وفرنسا، واتفاقهما على دس الدسائس والقاء أسباب الفتنة والانقسام بين الخديوى والنواب ، تمهيدا لتحقيق اطماعهما فى البلاد . ذلك أنه فى خلال يناير سنة ١٨٨٢ قدم وكيلا انجلترا وفرنسا السياسيان الى الخديوى مذكرة من دولتيهما تتضمن اتفاقهما على تأييد سلطة الخديوى عند أى صعوبات من شأنها عرقلة مجرى الاعمال العامة فى مصر ، وأن الحوادث الاخيرة بالديار المصرية واخصها صدور المرسوم الخديوى بعقد مجلس النواب قد هيأت الفرصة للحكومتين لاتفاقهما على منع ما عساه ان تستهدف له حكومة الخديوى من الاخطار

وقد أثارت هذه المذكرة سخط الامة ، واعتبرها الزعماء والنواب بحق تدخلا من الدول الاوروبية فى شؤون مصر الداخلية ، واعتداء على استقلالها وتحريضا للخديوى على مقاومة الامة ، وذهبت أفكار الناس مذاهب شتى فى الباعث على ارسال تلك المذكرة ، وتبين أن غرض الدولتين خلق أسباب غير مشروعة للعبث بالدستور قبل أن يتم وضعه ، فقد أعقب المذكرة اعتداء آخر وهو طلب الدولتين أن لا يخول مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وفى خلال ذلك كانت اللجنة التى ألفها مجلس النواب لفحص القانون الاساسى (الدستور) تتولى مهمتها

وفى الحق ان هذا التدخل كان تحديا بالغا لكرامة البلاد وحقوقها ، وتدبيرا مبيتاً بين الدولتين للعبث باستقلال مصر والتمهيد لاحتلالها ، اذ ما شأن انجلترا

وفرنسا بنظام مجلس النواب فى مصر ؟ وأى قانون يخولهما حق التدخل فى وضع الدستور المصرى والمطالبة بحرمان المجلس حق تقرير الميزانية ؟ لا شك أن هذا عدوان منكر لا سند له من الحق ولا من العهود المبرمة بين مصر والدولتين ، وقد كان القانون الاساسى ينص على احترام اتفاقات مصر الخاصة بتسوية الديون ، فمع وضوح هذا النص لم يكن ما يسوغ للدولتين أن تطلبا حرمان مجلس النواب حق تقرير الميزانية اطلاقاً ، ولكن المطامع الاستعمارية لا تحترم حقا ولا ترعى عهدا ، وكان مطلوبا من رجل الدولة السياسى أن يعالج هذه الازمة بالحكمة والحزم ، صحيح ان الموقف جد عصيب ، إذ كيف تقبل أمة تحترم نفسها أن تنزل على ارادة دولتين غاصبتين تريدان حرمان مجلس النواب حقاً من أقدس حقوقه ، وهو تقرير الميزانية ، ولكن الموقف يقتضى أيضا الموازنة بين العواقب واختيار أهونها شرا ، فارتأى شريف باشا درءا للازمة السياسية أن لا يبت مجلس النواب قراره النهائى فى المادة المتعلقة بالميزانية ، و يرجئها الى حين ، حتى تنجلى الغمة ، و بذلك يتفادى التدخل المسلح من جانب انجلترا وفرنسا ، والتأجيل فى ذاته لم يكن مضيعا لحقوق الامة فى الدستور ، لان وضع الدستور قد يستغرق وقتاً يطول أو يقصر على حسب الظروف والملابسات ، فكان من المستطاع تفادى الازمة بتأجيل البت فى هذه المادة ، وقد طلب شريف باشا من العرابيين أن لا يتعجلوا البت فيها وان يمهلوه حتى يتدبر فى هذه المسألة و يعالجها بالتريث ومفاوضة الدولتين فى شأنها

ولكن ظهر فى الميدان عامل عجل بالأزمة ، وهو طموح محمود باشا سامى البارودى الى رآسة الوزارة ، والبارودى كان كثير الطموح الى السلطة والجاه ، والى العرش أيضاً ، ومن هنا تعقدت الأزمة ، لأنه وهو وزير الحربية فى وزارة شريف باشا زين للعرابيين أن يتشبثوا برأيهم ، و يرفضوا التأجيل ، و يقروا مادة الميزانية فوراً ، كما وضعتها اللجنة ، وقد رتب البارودى على هذه الخطة وصوله الى رآسة الوزارة ، لأنه كان مفهوماً ان رفض النواب رأى شريف باشا يؤدى طبعاً الى استقالته ، فيدعى هو لتأليف الوزارة الجديدة ، وقد كان ما رتبه ، فاستقالت

وزارة شريف فى ٣ فبراير سنة ١٨٨٢ ، وألف البارودى الوزارة فى اليوم التالى ، وكانت اداة فى يد العرابيين ، وفى عهدها تلاحقت الاحداث ، ثم استقالت هى أيضاً ، وأعقبتها وزارة راغب باشا ، وفى عهدها ضرب الأسطول الانجليزى مدينة الاسكندرية بالمدافع يوم ١١ يوليه سنة١٨٨٢، فكان ذلك اليوم المشئوم بدء الاحتلال

بعد الاحتلال

ظل شريف باشا بعد استقالته بعيداً عن الميدان ، وأخذت المحن والخطوب تتوالى على البلاد دون أن يسمع لهفيها رأى،الى أن احتل الانجليز الاسكندرية، وانسحب العرابيون منها ، فوصلت المأساة الى الخاتمة التعسة التى كان العقلاء يتوجسون منهاخوفا، وكان لا بد لهذا الموقف المحزن من رأس مدبّر يقتاد سفينةمصر،و ينجو بها من المهالك التى انحدرت اليها ، فاتجهت الأنظار ثانيــة الى شريف باشا لانقاذ الموقف ، أو بعبارة أوضح ، لانقاذ ما يمكن انقاذه ، فاستقال راغب باشا ، وعهد الخديوى الى شريف باشا أن يؤلف الوزارة ، وكان الموقف حقا تكتنفه عوامل اليأس ، على انه لم يكن يُقبل من شريف باشا الذى أقصته الثورة عن الميدان ، ولم تكن له يد فى وصول البلاد الى الحالة المحزنة التى وصلت اليها ، أن يتنحى عن مواجهة الخطر ، بل كان مطلوباً منه أن يدرأ الـكارثة أو يخفف من وقعها ، فألف للوزارة فى اغسطس سنة ١٨٨٢ ، واشترك معه فيهــا رياض باشا الوزير المشهور بكراهيته للعرابيين

ألف شريف باشا وزارته الرابعة ، على أن يحقق المبادئ التى جعلها برنامجاً لوزاراته السابقة ، وأولها إقرار النظام الدستورى ، ذلك كان مقصده ، وتلك كانت نيته ، و يتبين هذا المقصد من كتابه الذى أرسله الى الخديوى فى هذا الصدد . فقد قال فيه :

« أعرض لسموكم ان استدعاءكم إياى لتشكيل وزارة جديدة فى مثل هــذه الظروف ، إنما هو دليل على استدامة ثقتكم فىّ ، وانى بالامتثال لأمركم الـكريم أبرهن على إخلاصى لوطنى ولذاتكم السامية

« إن المبادئ التى عرضتها على سموكم منذ سنة لا تزال موضوع اهتمامى ، فان غايتنا هى نجاح الوطن ماديا وأدبيا ، وأما الوسائط التى يلزم اتخاذها لذلك فهى تعميم المعارف ، ونشر لواء العدالة ، وتوسيع نطاق المبادئ الحرة الملائمة لهيئتنا الاجتماعية والسياسية ، وكما أنه لا يلزم أن نتجاوز حدود لوائح ديسمبر ، كذلك لا ينبغى أن نحذف منها شيئاً ، ومن الواجب أن تتجه كل خواطرنا الى موضوع واحد ، وهو صيانة البلاد ، وعليه فانى استدعى للاشتراك فى ذلك كل ذى غيرة وقلب مصرى مخلص لذاتكم الشريفة »

وكان شريف يؤمل أن تنتهى فترة الاحتلال العسكرى الانجليزى ، و يبر الانجليز بوعدهم فى الجلاء بمجرد توطيد مركز الخديوى توفيق ، ولكن الحوادث جاءت أقوى من حسبان شريف باشا ، وأخلف الانجليز ماوعدوا به، وظلوا يحتلون البلاد و يسيطرون على حكمها

وكان المترجم ينظر بعين الالم الى وجود الجيش الانجليزى فى البلاد ، وقد قال الذين شهدوه يوم عودته مع الخديوى الى القاهرة بعد اخماد الثورة أنه لم يملك دمعه و بكى حينما رأى فى طريقه الى السراى الخديوية مظاهر الاحتلال واصطفاف الجنود الانجليزية على جانبى الشوارع التى اجتازها الركب الخديوى

وظل شريف باشا يدافع الانجليز عن البلاد الى ان ظهرت نياتهم الاستعمارية فى سلخ السودان عن مصر ، فقد اغتنم الانجليز استفحال الثورة المهدية ليكرهوا الحكومة المصرية على التخلى عن السودان ، فوقف شريف باشا وقفة المعارضة ضد الانجليز فى هذه المسألة، وقال كلمته المشهورة « إذا تركنا السودان فالسودان لا يتركنا » وعارضهم فى مسألة أخرى لا تقل عنها خطورة ، وهى طلبهم أن يخضع الوزراء المصريون الى نصائح المعتمد البريطانى

ولما رأى أن الخديوى توفيق يميل الى قبول مطالب الانجليز لم ير بدا من استقالته من الوزارة (يناير سنة ١٨٨٤)

وقد أراد شريف باشا أن يسجل على الاحتلال عدوانه على حقوق مصر ، فلم

يبن استقالته على الأسباب الصحية ، كما جرت العادة بذلك ، بل بناها على الأسباب الصحيحة ، فذكر فى استقالته أن الدولة الانجليزية تطلب إخلاء السودان ، وهذا ما لا سبيل اليه ، وذكر ما طلبته من اتباع نصائحها بدون مذاكرة فيها ، قال « ولا يخفى أن هذه الاقتراحات مخالفة لفحوى النظامات الشورية الصادرة فى ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ التى نص فيها على ان الخديوى يجرى احكام البلاد باشتراكه مع النظار فبناء على ذلك نضطر هنا الى أن نطلب من مقامكم العالى أن تقبلوا استعفاءنا لانه لا يمكن لنا والحالة هذه ان ندير البلاد على أصول شورية »

بهذه الاستقالة سجل شريف باشا احتجاج مصر على سلخ السودان عنها ، وعلى تدخل الانجليز فى شؤون الحكومة المصرية واعتدائهم على استقلالها ، وبهذا الموقف المشرف ختم شريف باشا حياته السياسية

وقد اعتلت صحته بعد ذلك ، ومازال المرض يعاوده الى أن ادركته الوفاة فى ابريل سنة ١٨٨٧ ، وكانت وفاته بمدينة (جراتز) من اعمال النمسا ، حيث كان بها للاستشفاء ، فطير البرق نبأ نعيه الى مصر ، فقوبل بالحزن العام ؛ ونقل جثمانه الى الاسكندرية ، ومنها الى القاهرة وشيعت جنازته فى المدينتين فى احتفال من اعظم الجنازات القومية التى شهدتها مصر ، ففى الاسكندرية كان أول الجنازة بالمنشية ، وآخرها عند باب الترسانة ، وفى القاهرة مشى لتشييعها نحو عشرة آلاف شخص ، واقفلت المحال التجارية ودواوين الحكومة حدادا على الفقيد ، وازدحمت الشوارع التى مر بها جثمانه بجموع الناس ، فكان يوما مشهودا شبهته الصحف فى كثرة جموعه بيوم عودة المحمل من الحج(١) ، ولا غرو فالحوادث التى وقعت فى مصر والسودان بعد استقالة المترجم من الوزارة قد زادت من قيمة هذه الاستقالة التاريخية ، وضاعفت اعجاب الأمة بموقف شريف باشا فى مسألة السودان واحتجاجه على سياسة الاحتلال الانجليزى ، فكان تشييع جنازته مظهرا من مظاهر تقدير الامة لهذا الموقف المجيد

---

(١) الاهرام عدد ٢٧ ابريل سنة ١٨٨٧.

صفاته وأخلاقه

كان شريف باشا جميل الطلعة ، طويل القامة ، مشرق الوجه ، معتدل القوام ، متواضعا فى أنفة وشمم ، عظيما فى غير صلف ولا غرور ، دمث الاخلاق ، كريم الطباع ، شريفا نزيها ، صادق الوطنية ، غيورا على حقوق مصر ، محبا للحرية ، تتمثل فيه اخلاق كرام النبلاء وطباعهم ، وأساليبهم ، شديد الاحتفاظ بكرامته وعزة نفسه ، يتنزه عن الصغائر ، مستقل الرأى ، لا يرضى لنفسه أن يكون اداة فى يد غيره ، كانت هذه الصفات ردءا له فى حياته السياسية ، إذ صانته من أن يتدلى الى تنفيذ اهواء الخديويين والمستعمرين ، فسلك ازاءهم مسلك الكرامة والأنفة ، ومن هنا جاءت مواقفه المشرفة فى الدفاع عن حقوق مصر وكرامتها ، وكان فوق ذلك كامل الثقافة ، واسع الاطلاع ، ملما بعلوم اوروبا واحوالها ، فكان ينال احترام ساسة الأوروبيين ممن عاصرهم أو اتصل بهم ، ولم يكن ينقصه من صفات رجال الدولة سوى الجلد على العمل ، فانه كان يميل الى الدعة والراحة ، ويدع تصريف كثير من شؤون وزارته الى مرءوسيه

شريف باشا ومعاصروه

كان شريف باشا فى عصره رجل الدولة الوحيد الذى ارتضى معاصروه رآسته، وعلى الرغم مما كان بينه وبين نوبار باشا من جهة ، ورياض باشا من جهة أخرى ، من التنافس والكراهة فانهما رضيا ان يعملا تحت لوائه ، فقد كان رئيسا للمجلس الخصوصى العالى (مجلس الوزراء) سنة ١٨٦٩ حين كان نوبار يتولى وزارة الخارجية ، وكان رئيسا للوزارة سنة ١٨٧٩ ، ومن اعضائها اسماعيل راغب باشا وشاهين باشا وذو الفقار باشا الخ ، ولما ألف وزارته الثانية كان من اعضائها محمود باشا سامى البارودى ومصطفى فهمى باشا الخ ، ومن أعضاء وزارته الثالثة سنة ١٨٨١ البارودى ومصطفى فهمى والعلامة قدرى باشا ، ومن اعضاء وزارته الرابعة رياض باشا والعلامة على باشا مبارك

فمن هذا البيان يتضح ان كبار الحكام ورجال الدولة فى عصره كانوا يعترفون له بالزعامة على اختلاف نزعاتهم واقدارهم ، وتلك ميزة لم تتفق لغيره من معاصريه

هذا وقد اعقب شريف باشا ولدا وابنتين ، اما ابنه فهو محمد شريف باشا الذى كان وكيلا لوزارة الخارجية ، ولا يختلف اسمه عن اسم أبيه ، ولذلك يعرف صاحب الترجمة احيانا باسم شريف باشا الكبير ، واما كريمتاه ، فاحداهما تزوجت من محرم شاهين باشا ، والثانية من عبد الرحيم صبرى باشا ، والد حضرة صاحبة الجلالة الملكة ، فهى حفيدة شريف باشا الكبير

الفصل الثالث عشر

خاتمة النزاع

بين الخديوى اسماعيل والدائنين

قابلت الدوائر الأوروبية السياسية والمالية اقصاء الوزيرين الأجنبيين عن الوزارة بالاستياء والسخط ، وزعمت أن الدول نالت حقا مكتسباً بأن يكون لها وزيران يمثلانها فى الوزارة المصرية ، فأخذت تناوئ الوزارة الجديدة وتخلق لها العقبات والعراقيل

وقد سلك شريف باشا إزاء الدول مسلك التعقل والحكمة ، فعرض يوم ٨ ابريل سنة ١٨٧٩ على وكيلى الدولتين الانجليزية والفرنسية إعادة الرقابة الثنائية ، وطلب اليهما إبلاغ حكومتيهما لتختارا الرقيبين ، ولكى يبرهن على مبلغ اعتزامه احترام هذا النظام عرض على السير ايفلن بارنج (اللورد كرومر) العضو الانجليزى فى صندوق الدين ، والمسيو بلييج دى بوجاس Bellaigue de Bughas العضو الفرنسى قبول منصبى الرقيبين مؤقتا الى أن يرد جواب حكومتيهما ، فرفضا ما عرض عليهما ، وبنيا الرفض على معارضتهما فى مشروع اللائحة الوطنية، واستقال أعضاء لجنة التحقيق الأوروبية يوم ١٠ ابريل استقالة اجماعية من عضوية اللجنة احتجاجاً على تأليف الوزارة الوطنية قائلين فى احتجاجهم ان الاصلاحات المالية لا ينتظر انفاذها إلا على يد وزارة يتمثل فيها العنصر الأوروبى ، ووقع على كتاب الاستقالة أعضاء اللجنة جميعهم ، وهم ريفرس ويلسن.وبارافللى. وبارنج(كرومر) . و بلييج دى بوجاس .ودى بلينيير . وفون كريمر . أما رياض باشا فقد عزل من منصبه (وكالة اللجنة) قبل استقالة الأعضاء ،واستقال أيضاً فى ذلك الحين بعض كبار الموظفين الأجانب كالمستر فتزجرالد مدير حسابات الحكومة ، والمسيو بلوم وكيل وزارة المالية ، والسير أوكلن كولفن مدير مصلحة المساحة

وغنى عن البيان ان احتجاج اعضاء لجنة التحقيق ينطوى على تعسف ظاهر، فان وزارة نوبار باشا ، وقد كان العنصر الاوروبى صاحب النفوذ الاكبر فيها ، لم تقم بأى اصلاح فى شؤون الحكومة المالية ، بل زادت الحالة تعقيدا وارتباكا، اما تأليف الوزارة الوطنية فى ذاته، فعمل لايدعو الى الاحتجاج ، لانه مما لا نزاع فيه ان الدولتين الانجليزية والفرنسية اتفقتا والخديوى حين تأليف وزارة نوبار باشا على اعادة الرقابة الثنائية فى حالة اقالة احد الوزيرين الاوروبيين من منصبه من غير موافقة حكومته ، ومعنى ذلك ان للخديوى الحق فى الاستغناء عن الوزيرين، احدهما او كليهما ، وله ان يؤلف وزارة خالية من العنصر الاوروبى ، ولاجناح عليه فى ذلك مادام العمل بنظام الرقابة الثنائيـة يعود كما كان ، وقد اعترف المسيو وادنجتون Waddington وزير خارجية فرنسا بهذا الحق فى رسالة الى قنصل فرنسا العام فى مصر (١) اذ قال : «طبقا للاتفاق المبرم بين فرنسا وانجلترا ومصر بتاريخ ١٤ اكتوبر الماضى قد اوقف العمل بنظام الرقابة الثنائية ، ولكن على شرط اعادته حتما اذا عزل أحد الوزيرين الفرنسى أو الانجليزى من منصبه من غير موافقة دولته» .

ومما يؤيد هذا الحق ان المرسوم الصادر يوم ١٢ ديسمبر سنة ١٨٧٨ فى عهد وزارة نوبار باشا بوقف العمل بنظام الرقابة الثنائية قضى فى المادة الاولى بوقف تطبيق هذا النظام « مؤقتا » ، فهذا التوقيت معناه انه لم يلغ نهائيا ، وانه يعود اذا عزل أحد الوزيرين الاوروبيين، فتأليف الوزارة الوطنية هو اذن عمل لاغبار عليه من جهة الحق والقانون ،ولكن اعضاء لجنة التحقيق قصدوا باستقالتهم احراج مركز الخديوى ، فلما رأى منهم هذا العنت والاحراج لم ير بدا من قبول استقالتهم

مرسوم ٢٢ ابريل سنة ١٨٧٩

ثم أصدر الخديوى مرسوم ٢٢ ابريل سنة ١٨٧٩ بتسوية الديون طبقا لما قررته

---

(١) بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٨٧٨ . الكتاب الاصفر عن سنة ١٨٧٨ ـ ٧٩ ص ١٣٣ . وانظر ايضا رسالة قنصل فرنسا الى وزير خارجيتها بتاريخ ١٩ ابريل سنة ١٨٧٩ ص ٢٨٠ من الكتاب الاصفر المذكور

اللائحة الوطنية ، وقد جاء في ديباجة المرسوم « بناء على المحضر والتقارير التي عرضت علينا من الامة ، وما عرض من مجلس النظار ، اصدرنا أمرنا بموافقته واجراء تسوية ديون الحكومة على الوجه الآتي »

وهذه الديباجة كما ترى هي ولاشك صيغة جديدة في مراسيم اسماعيل لم تكن مألوفة من قبل، اذ تدل على أن روح الديمقراطية واحترام مطالب الامة والاعتداد برأيها ، تلك الروح التي ظهرت في كتاب الخديوي الى شريف باشا قد تجلت أيضا في مرسوم ٢٢ ابريل ، وهي روح طيبة حقا ، ولكنها مع الاسف لم تظهر إلا متأخرة

لم يكن على مرسوم ٢٢ ابريل أي غبار من وجهة المصالح الاوروبية ، لانه كفل حقوق الدائنين واقر التعهدات المالية التي ارتبطت بها مصر ، وقد اعترف المسيو وادنجتون وزير خارجية فرنسا في رسالته الى وكيلها السياسي في مصر (القنصل العام) انه لايختلف في النقط الجوهرية عن مشروع ريفرس ويلسن[1] و بالرغم من ذلك فقد احتج اعضاء صندوق الدين على هذا المرسوم ورفعوا على الحكومة قضية أمام المحاكم المختلطة

وبذل شريف باشا من ناحيته كل مافي وسعه ليدخل الطمأنينة الى الدوائر الاوروبية بالنسبة للقوانين التي اعتزمت الحكومة اصدارها ، فاستصدر مرسوما في ٢٣ ابريل سنة ١٨٧٩ بانشاء (مجلس شورى الحكومة) ومهمته وضع مشروعات القوانين ، وغالبية أعضائه من الاجانب ، ولكن الحكومتين الانجليزية والفرنسية أصرتا على موقفهما وطلبتا الى الخديوي بلسان وكيليهما السياسيين في مصر اعادة الوزيرين الاجنبيين ، فأجابهما بان ليس في مقدوره ازاء مطالب الرأي العام قبول هذا الطلب ، وأصر شريف باشا من ناحيته على الرفض ، وأصر على الاستقالة اذا قبل الخديوي اعادة الوزيرين الاوروبيين ، وأيد الخديوي موقف شريف باشا ، فاشتدت الازمة بين اسماعيل والدول ، وأخذت هذه تعمل لخلعه من الاريكة الخديوية

---

(١) انظر الكتاب الاصفر رسالة المسيو وادنجتون الى المسيو جوذو بتاريخ ٢٥ ابريل سنة ١٨٧٩ ص٢٧٨

ان السبب الظاهر الذى انتحلته الدوائر الاوروبيـة للسعى فى خلع الخديوى هو اقصاؤه الوزيرين الاجنبيين وتأليفه وزارة مؤلفة من أعضاء وطنيين ، ونعتقد ان هـذا لم يكن السبب الحقيق ، أو السبب الوحيـد ، ولو كان كذلك لما رضيت الدول بعد خلع اسماعيل أن تكتفى باعادة نظام الرقابة الثنائية . فمعروف انه لما تولى توفيق باشا مسـند الخديوية عدّلت الدولتان عن اصرارهما على تعيين الوزيرين الاوروبيين . وقبلتا أن يعين الرقيبان الاجنبيان . واكتفتا بان يكون لهما حق حضور جلسات مجلس النظار وأن يكون لهما فيـه صوت استشارى (مرسوم ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩)

فهناك اذن أسباب أخرى غير اقصاء الوزيرين الاجنبيين عن الوزارة جعلت الدول تأتمر باسماعيل،وأهمها خوف الماليين الاوروبيين على ديونهم ان تكون عرضة للضياع اذا بقى اسماعيل فى الحـكم ، واعتقادهم ان وعوده فى الوفاء بها لا تبعث على الثقة، وانه لايتردد فى انكارها والتخلص منها اذا استطاع الى ذلك سبيلا ، ولا غرو فهو أدرى الناس ببطلان الجانب الاكبر من هذه الديون وفداحة فوائدها الربوية وما التهمه الماليون والمرابون من قيمتها قبل أن تدخل الخزانة وبعـد ان دخلتها ، فسعى المـاليون لدى رجال السياسة ليحملوهم على التخلص من الخديوى كى يطمئنوا على ديونهم، وكان لآل روتشلد نصيب كبير فى هذه المساعى

فالعامل المـالى كان اذن السبب الاساسى فى خلع اسماعيل ، وثمة عامل آخر سياسى ومالى معاً ، وهو مالحظته الدول على الخديوى فى عهده الاخير من مناصرته الحركة القومية ، واستجابته لمطالب الاحرار ، وقبوله مبـدأ مسئولية الوزارة امام مجلس شورى النواب ، وشعوره بالاخطاء التى وقع فيها وأفضت الى التدخل الاجنبى، وسعيه فى مقاومة هذا التدخل واصلاح الاغلاط القديمة

والدول الاستعمارية تنظر طبعا بعين الاستياء الى ازدهار النهضة القومية وتأليف حكومة وطنية تنهض بالبـلاد وتسلك بها سبيل الدول المستقلة وتحول دون تحقيق اطماع اوروبا الاستعمارية ، فلا جرم أن أوجست اوروبا خيفة من انضمام اسماعيل

الى هذه الحركة ، ومناصرته اياها ، لان انضمام ملك قوى الارادة ، شديد الذكاء ، عالى الهمة ، مثل اسماعيل ، الى الحركة القومية ، مما يشد أزرها ويكسبها قوة وروعة ، فلا غرو أن سخطت عليه الدول الاستعمارية وسعت الى خلعه ، فهو من هذه الوجهة قد ذهب ضحية تأييده للنهضة القومية ، وإن كان قبل كل شيء ضحية ديونه وأخطائه ، لأن هذه الديون هى التى مكنت للدول الاوروبية فى البلاد ، وخولتها من النفوذ والسلطة ما جعلها ترفع عقيرتها وتملى عليه ارادتها

سعت الدول إذن فى كسر شوكة اسماعيل ، و بدأ بينهما الصراع الذى انتهى بخلعه

وكان اسماعيل يؤمل ألا تقوى الدول على إملاء شروطها عليه ، ولا تجرد السلاح لاعادة الوزيرين الاجنبيين ، بل تدع الامور تتطور حسب الظروف

ذلك ان انجلترا كان يشغلها وقتئذ بعض المشاكل ، وخاصة حرب الزولو فى إفريقية الجنوبية ، واضطراب الاحوال فى رومانيا ، فظن الخديوى أن هذه المشاغل لا تدع لها فرصة التدخل فى المسألة المصرية ، وخاصة لان وزارة (دسرائيلى) لم تكن بالقوة التى كانت لها من قبل

أما فرنسا فلم يكن اسماعيل يحسب لتدخلها حسابا كبيرا ، لان النظام الجمهورى الذى قام فيها عقب الحرب السبعينية لم يكن قد استقر بعد ، فضلا عن ان هزائمها فى تلك الحرب أضعفت شوكتها فى السياسة العالمية الى حين

وكان يؤمل ألا يطول العهد بالنظام الجمهورى وان الحكم سيعود للامبراطورية ، ومما يؤثر عنه ، أنه قال عقب عزل الوزيرين الاجنبيين « بعد ثلاثة أشهر ستعود الامبراطورية فى فرنسا ، وقد كانت الامبراطورية حليفةً لى ، ومن هنا الى ثلاثة أشهر لا تستطيع الدول أن تعمل عملا ما »

على أن آمال اسماعيل كانت قائمة على خطأ فى التقدير ، ولو كان على بينة من الامر لعرف أن القوة التى يجب أن يعتمد عليها فى رفض تدخل الدول هى قوة البلاد الحربية والمالية والمعنوية ، فلو أن فى مصر وقتئذ جيشاً قويا يحمى الذمار

ويدفع الغارة كما كان فى عهـد محمد على وابراهيم لصان لمصر حريتها واستقلالها .،
ولـكن اسماعيل لم يستمر على العمل للنهوض بالجيش المصرى وتقويته حتى يحتفظ بمكانته التى كانت له فى عهد أبيه وجده ، وهو وان عنى بذلك فى أول عهده بالحكم لكنه مالبث ان تراخت عنايته به، حتى وصلت البلاد فى أواخر عهده الى حالة من الضعف الحربى والمالى والمعنوى بحيث لم تكن تقوى على مقاومة التدخل الإجنبى

هذا فضـلا عن ان اسماعيل نفسه لم يكن مؤيداً تأييداً قلبياً من الشعب، ولا من ضباط الجيش، لانهم كانوا يعتقدون ان سيـاسـته هى التى أفضت الى التدخل الاجنبى ، وقد حاول أن يستثير اخلاص ضباط الجيش وولاءهم اذا اشتدت الازمة ووصلت الى حد امتشاق الحسام ، ولكنه آنس فيهم فتورا عن مناصرته بالقوة

فتأمل فى موقف اسماعيل إذ تألبت عليه الدول الاوروبية ، وموقف محمد على من قبـل حينما تألبت عليه تلك الدول ذاتها مؤتمرة مع الباب العالى، ترَ الفرق عظيما بين الموقفين

فمحمد على لم يكترث لهذه المؤامرة، ولم يعبـأ بالفرمان الذى أصدره السلطان بخلعه سنة ١٨٤٠ ،و بقى ثابتا على عرشه ، لانه كان مطمئنا الى قوة البلاد الحربية التى كانت موضع عنايته طوال عهده ،أما اسماعيل فقد كانت الرسالة البرقية الوجيزة التى ارسلها اليه السلطان منبئة بخلعه كافيـة لسقوطه عن العرش ، ذلك أنه لم يكن فى البلاد قوة حربية يعتد بها، بل كانت مفتحة الابواب للتدخل الاوروبى ، وانك لواجد من هذه المقارنة أن ثمة مرحلة طويلة مرت بين سنة ١٨٤٠ و ١٨٧٩ ، تبدلت فيها الحال غير الحال ، ووقعت فيها أحداث جسام ، تراجعت لها قوة البلاد الحربية والمعنوية ، وتصدع لها بناء الاستقلال المالى والسياسى ، ومن مظاهر هذا التصدع تدخل الدول الاجنبية فى خلع اسماعيل ونزوله على حكمها

اعتمد اسماعيل اذن على أساس واه فى مقاومة التدخل الاوروبى ، و بنى أمله على انصراف الدول ذات الشأن عن التدخل بالقوة فى شؤون مصر ، ولكن الحوادث قد جاءت على خلاف تقديره

صحيح ان فرنسا وانجلترا لم تحركا ساكنا مدة قاربت شهرين، وكان يمكن أن تظلا على هذا الموقف طويلا . ولكن عاملا جديدا ظهر فى الميدان عجل بتدخل الدول الاوروبية جمعاء . ذلك العامل هو المانيا . أو بعبارة أخرى بسمارك

فالمانيا قد خرجت فائزة من الحرب السبعينية . فأراد بسمارك أن يزج بها فى غمار المسائل الدولية ليرفع من شأن الامبراطورية الالمانية الجديدة . ويعلن عن قوتها ويكسب لها انتصارات سياسية بعد انتصاراتها فى ميادين الحرب والقتال

وقد وجد من المسألة المصرية ميدانا فسيحاً لاظهار سطوة المانيا، وهكذا قضى سوء الطالع فى ذلك العهد أن تكون مصر فريسة لمختلف الاهواء والمطامع الاستعمارية الاوروبية . فاذا تراخت دولة من دول الاستعمار أو انصرفت عنها لسبب ما تقدمت دولة أخرى لتنال منها مأربها . ذلك أن النزعة الاستعمارية والمطامع الاشعبية تجمع كلمة الدول على النهب والعدوان

رفعت المانيا عقيرتها فى المسألة المصرية ، ودعت الدول الى التدخل لاجبار اسماعيل على الخضوع لمطالبها ، وكانت حجتها ان الخديوى لايملك اصدار قوانين مالية تمس حقوق الدائنين الاجانب من غير موافقة الدول طبقا للائحة ترتيب المحاكم المختلطة ، وانها تعتبر المرسوم الصادر فى ٢٢ ابريل سنة ١٨٧٩ باطلا ، وأبلغت الدول وجهة نظرها، فلاقت قبولا وتأييدا من انجلترا وفرنسا وايطاليا والروسيا

وقدم القنصل الالمانى الى الخديوى فى ١٨ مايو سنة ١٨٧٩ احتجاج حكومته على المرسوم المذكور ، وحذت الدول حذو المانيا ، فقدم قنصل النمسا والمجر ذات الاحتجاج الى الخديوى فى ١٩ مايو ، وقدمه القنصل الانجليزى فى ٧ يونيه ، والقنصل الفرنسى فى ١١ منه، والقنصل الروسى فى ١٢ منه ، والقنصل الايطالى فى ١٥ منه

وقد أجاب شريف باشا على هذا الاحتجاج بان بعث بصورة من مرسوم ٢٢ ابريل لى وكلاء الدول للتصديق عليه ، ولكنها رفضت التصديق

خلع اسماعيل

٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩

وكأنّ انجلترا وفرنسا قد شعرتا بشئ من الخجل الاستعماري لرؤيتهما ألمانيا وهى أقل منهما مصالح ومطامع فى مصر، تسبقهما الى وجوب التدخل ، فاعتزمتا ان لاتقتصرا على فكرة الحكومة الالمانية فى طلب نقض المرسوم الذى أصدره الخديوى ، بل عملتا على خلعه من العرش

وقد وجدتا الطريق امامهما مُمَهَّداً فى الاستانة ، فان الحكومة العثمانية لم تكن تعطف على اسماعيل او ترضى منه نزعته الاستقلالية، وزيّن لها قصر النظر انّ الالتجاء اليها لعزل الخديوى يكسبها نفوذا كبيرا لم يكن لها منذ وطد محمد على دعائم الدولة المصرية ، فليس يخفى ان الباب العالى لم يسبق أن عزل واليا من الاسرة المحمدية العلوية ، والفرمان الذى اصدره سنة ١٨٤٠ بعزل محمد على قد بقى عديم الاثر ، ولم يحفل به محمد على ، فخلع اسماعيل هو الحادث الوحيد الذى ظهرت فيه سلطة الباب العالى فى عزل الخديويين ، وهى سلطة تستهوى حكومة الاستانة التى لم تكن تنظر فى العواقب ، وقد فات هذه الحكومة الحمقاء أن إقصاء اسماعيل عن الحكم وخلعه بإرادة الدول،هو تمكين لهذه الدول من التدخل فى شؤون مصر تحقيقا لمطامعها الاستعمارية ، إذ لا يوجد تدخل أقوى من اسقاط صاحب العرش عن عرشه ،وهكذا كانت سياسة تركيا نحو مصر قائمة على سوء النية وقصر النظر

وتركيا لم تخدم سياستها ، ولا خدمت مصر باجابتها مطالب الدول ، وليس يخفى ان فرنسا لم تكن فى اشتراكها وانجلترا بعيدة النظر أيضا ، لانها لم تخدم المصالح الفرنسية ، بل مهدت الطريق لانفراد انجلترا بالتدخل فى شؤون مصر واحتلالها على عهد الخديوى توفيق باشا

سعت اذن كل من انجلترا وفرنسا سعيها فى الاستانة للتخلص من اسماعيل ، فلما وجدت الدولتان ان الباب العالى مستعد لخلعه اتفقتا اولا على ان تطلبا منه

التنازل عن العرش من تلقاء نفسه اتباعا لمشورتهما ، لتجعلا لنفسهما سلطانا أقوى في مصير مصر، إذ يكون التنازل قد تم بارادتهما وتدخلهما، فارسلتا الى قنصليهما في مصر لابلاغ الخديوى اتفاق الدولتين ، فقابله القنصلان (١) وابلغاه رسالة الحكومتين، ومضمونها انهما تنصحان للخديوى رسميا بالتنازل عن العرش ، والرحيل عن مصر ، وانهما متفقتان في حالة قبوله نصيحتهما على ان تضمنا له مخصصات سنوية لائقة به، وان لا يحصل تغيير في نظام توارث العرش الذى يقضى بان يكون الامير توفيق باشا خلفا له ، فتأثر الخديوى لهذه الرسالة تأثرا عميقا ، وشعر بالسهم المصوب الى مركزه ومصيره ، فطلب مهلة يومين ليفكر في الامر ، ولما انقضى الميعاد جاءه القنصلان ، يطلبان جوابه النهائى ، فأجابهما انه عرض الامر على السلطان، وانه منتظر جوابه ، وجاءه ايضا قنصل المانيا وقنصل النمسا ، وطلبا اليه التنازل عن العرش مؤيدين طلب قنصلى انجلترا وفرنسا ، فكان جوابه لهما مثل جوابه لزميليهما، وكان اسماعيل يأمل من الانتظار ان تختلف الدول في طلب خلعه ، وان تنجح مساعيه الشخصية لدى السلطان عبد الحميد ، إذ أوفد اليه بالاستانة طلعت باشا أحد رجال حاشيته ليستميل رجال المابين الى جانبه ، وزوده بالمال والرشا والهدايا ، ولكن السلطان أعرض ونأى بجانبه عنه ، وقد يكون لقلة المال المعروض دخل في هذا الاعراض ، وكانت الدول مجمعة على التخلص منه ، فاستقر عزم السلطان على خلعه اجابة لطلب

---

(١) السير فرنك لاسل Franck Lascelles قنصل انجلترا ، والمسيو تريكو Tricou قنصل فرنسا ، وقد عين الاول بدلا من اللورد فيفيان في مارس سنة ١٨٧٩، والثانى بدلا من المسيو جودو ، ويلاحظ انه من ١٨ نوفمبر سنه ١٨٧٦ تاريخ مرسوم تسوية الديون الى ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ تاريخ خلع اسماعيل ، اى في سنتين ونصف ، تعاقب على وكالة فرنسا السياسية في مصر اربعة من القناصل وهم البارون دى ميشيل Des Michels ، والمسيو رندر Raindre ، والمسيو جودو Godeaux ثم المسيو تريكو ، ويقول المسيو فريسنيه Freycinet الوزير الفرنسى في كتابه عن المسألة المصرية ان كثرة هذه التغييرات كانت من أسباب ضعف السياسة الفرنسية ازاء تماسك السياسة الانجليزية

الدول ، ففى ليلة ٢٤ يونيه ورد على المسيو تريكو قنصل فرنسا العام فى مصر نبأ برقى من الاستانة،فحواه ان الباب العالى عول على عزل الخديوى وتولية الامير حليم باشا(عبدالحليم)مكانه،و بالرغم من ورود هذا النبأ فى ساعة متأخرة، بعد منتصف الليل، فقد توجه كل من السير فرانك لاسل قنصل انجلترا ، والمسيو تريكو قنصل فرنسا ، والبارون دى سورما قنصل المانيا ، الى سراى الخديوى ، وطلبوا مقابلته،فأحدث مجيئهم فى تلك الساعة المتأخرة من الليل انزعاجا فى السراى ،وخاصة بين السيدات من آل اسماعيل ، وتوهمت والدة الخديوى ان ثمة مكيدة تدبر لقتله ، فرجته ان لايقابلهم ، ولكنه إذ علم ان القادمين هم قناصل انجلترا وفرنسا والمانيا ، وان شريف باشا كان معهم ، رضى بمقابلتهم ، وكان فى حالة اضطراب شديد ، فطلب اليه القناصل ان يتنازل عن العرش ، ولكنه رفض وثبت على الاباء

وكان يأمل حتى آخر لحظة ان تختلف الدول فيما بينهن ، او يرفض السلطان النزول على رأيهن ، ولكن الدول بقيت على اجماعها فى شأنه ، وما زال سفراؤها فى الاستانة يستعجلون قرار الخلع حتى نالوا بغيتهم ،وأصدر السلطان بناء على قرار مجلس الوزراء « ارادة » بخلع اسماعيل وتنصيب توفيق باشا خديويا لمصر ، وطيّر الصدر الاعظم هذه الارادة بالتلغراف الى اسماعيل يوم الخميس ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩، وهذا تعريبها .

« الى سمو اسماعيل باشا خديوى مصر السابق

« ان الصعوبات الداخلية والخارجية التى وقعت أخيراً فى مصر قد بلغت من خطورة الشأن حدا يؤدى استمراره الى إيجاد المشاكل والمخاطر لمصر والسلطنة العثمانية ، ولما كان الباب العالى يرى ان توفير أسباب الراحة والطمأنينة للأهلين من أهم واجباته ومما يقضى به الفرمان الذى خولكم حكم مصر ، ولما تبين ان بقاءكم فى الحكم يزيد المصاعب الحالية ، فقد أصدر جلالة السلطان إرادته بناء على قرار مجلس الوزراء باسناد منصب الخديوية المصرية الى صاحب السمو الأمير توفيق باشا ، وأرسلت الارادة السنية فى تلغراف آخر الى سموه بتنصيبه خديويا لمصر ،

وعليه أدعو سموكم عند تسلمكم هـذه الرسالة الى التخلى عن حكم مصر احتراماً للفرمان السلطانى »

وصلت هذه الرسالة التلغرافية الى سراى عابدين فى ضحى ذلك اليوم ، وتسلمها أولا زكى باشا السر تشريفاتى ، وكان معه فى حجرته بالدور الأول من السراى خيرى باشا المهردار (حامل الختم) ، وبعض كبار الموظفين ، فلما رأوا الرسالة مصدرة بعنوان اسماعيل باشا «خديوى مصر السابق »، وجفت قلوبهم ، وعلاهم الاضطراب والاصفرار ، وفهموا أنها تحوى شرا مستطيراً ، وحاروا فى طريقة ابلاغها الى الخديوى ، الذى كان وقتئذ بالدور الثانى ، فامتنع زكى باشا عن أن يحملها اليه ، وأحال هذه المهمة الى المهردار ، فأبى خيرى باشا ، قائلا ان هذا من شأن الوزراء ، و بينما هما يتجادلان ، أقبل شريف باشا رئيس الوزراء ، فسلمت اليه الرسالة ، وأدرك ما تحويه ، فرأى من واجبه أن يحملها بنفسه الى الخديوى ، فصعد الى الطابق الثانى ، وقابل اسماعيل وسلمه الرساله ، ففضها وتلاها ، وعلم فحواها ، فقابلها بالصمت والجلد ، وطلب الى شريف باشا أن يدعو اليه الأمير توفيق باشا فوراً

فخرج شريف من حضرة « الخديوى السابق »، ليقابل الخديوى الجديد ، وذهب اليه فى سراى الاسماعيلية ، وكان توفيق باشا قد تلقى الرساله البرقية الأخرى باسناد منصب الخديوية اليه ، فذهب الأمير الى سراى عابدين يصحبه شريف ، وصعد وحده الى الطابق الثانى . فتلقاه أبوه مخاطباً إياه « يا افندينا » وسلمه سلطة الحكم ، وكان الموقف مؤثراً ، ثم ترك اسماعيل قاعة العرش ، ودخل دار الحرم ، تكتنفه الهموم والاحزان

وفى اليوم نفسه فى منتصف الساعة السابعة مساء ، أقيمت حفلة تولية الخديوى توفيق باشا فى سراى القلعة ، واستقبل فيها وفود المهنئين ، واخذ اسماعيل يتأهب للرحيل عن البلاد .

رحيله الى منفاه (٣٠ يونيه سنة ١٨٧٩)

وحدد يوم الاثنين ٣٠ يونيه للرحيل عن الديار المصرية ، وقضى اسماعيل هذه

الأيام الثلاثة يستعد للسفر، ويجمع ما استطاع أخذه من المال والمجوهرات والتحف الثمينة من القصور الخديوية، ونقلها الى الباخرة (المحروسة) التى كانت معدة لركوبه بالاسكندرية .

وكان يوم رحيله يوماً مشهوداً ، إذ ازدحمت سراى عابدين منذ الصباح بالكبراء والذوات الذين جاءوا يودعون الخديوى السابق ، وفى منتصف الساعة الحادية عشرة أقبل الخديوى توفيق على أبيه يودعه ، وعند الساعة الحادية عشرة خرج الخديوى السابق متوكئاً على نجله، ودلائل الحزن بادية عليه ، وركب العربة وجلس توفيق باشا الى يساره ، وركب بعدهما الأمراء والكبراء ، وسار الموكب حتى بلغ محطة العاصمة ، وكان الجند مصطفين على الجانبين تحيي الخديوى السابق

ولما بلغ الركب المحطة ترجل اسماعيل باشا ، ووقف توفيق يودعه وعيناه مغرورقتان بالدموع ، وكان اسماعيل شديد التأثر من هذا المنظر ، منظر رحيله النهائى عن القاهرة التى كانت مسرحاً لمجده و بذخه وسلطانه السنين الطوال ، فوقف يخطب الحاضرين خطاباً مؤثراً ، ثم التفت الى نجله وودعه قائلا :

« لقد اقتضت إرادة سلطاننا المعظم أن تكون يا أعز البنين خديوى مصر ، فأوصيك باخوتك وسائر الآل براً، واعلم أنى مسافر و بودى لو استطعت قبل ذلك أن أزيل بعض المصاعب التى أخاف أن توجب لك الارتباك ، على انى واثق بحزمك وعزمك ، فاتبع رأى ذوى شوراك ، وكن أسعد حالا من أبيك » (١)، وقال الذين شهدوا هذا المنظر انه أبكاهم جميعاً

ثم ركب القطار الخاص، فبلغ الاسكندرية فى الساعة الرابعة بعد الظهر، واستقبله بها فى محطة القبارى محافظ الثغر ، و بعض الرؤساء والكبراء ، وركب الزورق المعد له ، وتبعته زوارق المشيعين ، وسار حتى استقل الباخرة (المحروسة) ، ولما وصل اليها أطلقت المدافع ايذانا بوصوله ورفعت البوارج الحربية اعلامها تحية له ، واستقبل على ظهر الباخرة بعض المشيعين الذين جاءوا يودعونه الوداع الاخير

---

(١) مصر للمصريين لسليم النقاش ج ٤ ص ٩

ولم يملك اسماعيل صبره ، فترك مشيعيه بعد ان ودعهم ، ونزل الى غرفته بالباخرة ، ثم غادرها المودعون ، و بعد هنيهة اقلعت (المحروسة)،واخذت تشق عباب الماء حتى غابت عن الابصار ، ومالت شمس النهار اذ توارت بالحجاب ، فغربت معها شمس أسماعيل ، وسارت الباخرة الى (نابولى) تحمل العاهل الذى قضى سبعة عشر عاما يحكم مصر بمطلق ارادته ، ثم انتهى بان فقد عرشه وملكه وماله ، وكم من مرة اقلته (المحروسة) من قبل فى ابان مجده ، وشهدت رحلاته الى الاستانة والي اوروبا ، حين كان يروح و يغدو ، تحفه المهابة والجلال ، وتعنو له الأماني والآمال ، ثم حملته المرة الاخيرة بعد ان نزل عن عرشه ،وطويت صفحته، وقضى عليه بالنفى والحرمان ، فكانت خاتمته احدى عبر الزمان

وليس يسع الكاتب المنصف إلا ان يشعر بالعطف على اسماعيل والاعجاب بما ابداه من الشجاعة والاباء فى الازمة التى انتهت بنزوله عن العرش و رحيله الى منفاه ، فقد كان حقا عظيما فى موقفه ، شجاعا فى محنته ، وناهيك بشجاعة جعلته يغامر بعرشه فى سبيل مقاومة الدول الاوروبية جمعاء ، فلو هو ارتضى الذل والهوان وأذعن لمطالب الدول ، وقبل عودة الوزيرين الاوروبيين يسيطران على حكومة مصر ومصايرها ، لضمن لنفسه البقاء على عرشه،ولكنه آثر المقاومة على الاستمساك بالعرش ، وقليلٌ من الملوك والامراء من يضحون بالعرش فى سبيل المدافعة عن حقوق البلاد ، فالصفحة التى انتهى بها حكم اسماعيل هى بلامراء من الصحائف المجيدة فى تاريخ الحركة القومية،لانها صفحة مجاهدة واباء وتضحية،وهى لعمرى تضحية كبرى، لان عرش مصر وتاجها وصولجانها ليست من الأمور الهينة التى يسهل على النفوس العادية ان تزهد فيها ، او تغامر بها ، ولكن اسماعيل ضحى بها فى سبيل مقاومة المطامع الاستعمارية ، ولهذه التضحية حقها من الاعجاب والتمجيد .

ومن يتأمل فى هذه المأساة لايسعه إلا ان يألم لمصير اسماعيل ، فقد كان جديرا بخير من هذا المصير ، كما ان مصر قد تكون اسعد حظا لو بقى على عرشه ، فانه فى السنوات الاخيرة من حكمه أخذ يطرح الاغلاط القديمة، و يوجه مواهبه العالية الى

انقاذ مصر من التدخل الاجنبي ، وكان له من ذكائه ومضاء عزيمته وتجاربه الماضية ما يكفل له التوفيق والسداد، ولكن المآرب الاستعمارية، والدسائس الانجليزية والفرنسية، القت العقبات في طريقه ، وما زالت تناهضه وتغالبه، حتى غلبته على امره وأقصته عن عرشه

و بذلك انسدل الستار على الفصل الاخير من حكم اسماعيل

اسماعيل فى منفاه

وصل اسماعيل باشا الى نابولى بايطاليا حيث أعد له الملك امبرتوقصرا لسكناه ، فاقام بهو وزوجاته وانجاله وحاشيته ، وأخذ يتنقل بين مختلف العواصم الاوروبية ، ولم تفارقه آماله فى العود الى عرش مصر ، وسعى الى ذلك سعيا حثيثا ، ولكنه أخفق فى مساعيه ، ثم سكن الاستانة منذ سنة ١٨٨٨، واقام بقصره بميركون على البوسفور، وظل مقيما فيه

وفاته

الى ان وافته منيته يوم ٢ مارس سنة ١٨٩٥ وله من العمر خمس وستون سنة، فنقل جثمانه الى مصر، ودفن فى مسجد الرفاعى بالقاهرة



الفصل الرابع عشر

نظام الحكم

فى عهد اسماعيل

النظام السياسى

كان اسماعيل يحكم البلاد حكما مطلقاً ، يتولاه بنفسه ، وقد ظلت كل صغيرة وكبيرة من شؤون الحكومة رهن إشارته ، بحيث كان يحق له أن يحاكى لويس الرابع عشر فى قوله « إنما الدولة أنا »، إلى أن حدث التدخل الأوروبى بواسطة صندوق الدين والرقابة الثنائية ثم الوزارة المختلطة ، فغلت سلطته بمقدار ما كسبه الأجانب من التدخل فى شؤون الحكومة المالية ثم السياسية

ولم يكن الوزراء (أو النظار كما كان اسمهم) الى سنة ١٨٧٨، أى الى السنة التى أنشئ فيها مجلس النظار سوى موظفين لدى الخديوى ، يعينهم لرآسة النظارات المعروفة فى ذلك العصر، وكانت تسمى « الدواوين »، وهى الداخلية . والمالية . والمعارف . والحقانية : والحربية . والبحرية . والأشغال . والخارجية. والأوقاف . وأنشئت أيضاً وزارة للزراعة ، وأخرى للتجارة، ثم ألغيتا فى عهد وزارة نوبار باشا سنة ١٨٧٨، ولم يكن للنظار من السلطة الا مايتلقونه عن ولى الأمر ، وتضاءلت سلطتهم حتى أمام المفتشين العموميين ، وهما مفتش الوجه البحرى ، ومفتش الوجه القبلى اللذين استحوذا على السلطة الادارية والمالية فى الحكومة بأمر الخديوى

وليس معروفاً على وجه التحقيق ما هى الحكمة فى إيجاد هذا النظام الذى يضع سلطة المفتشين بجانب سلطة النظار ، ويجعلهم أعظم شأناً من هؤلاء ، ولكن يظهر ان السبب فى ذلك هو رغبة اسماعيل فى أن تتعارض السلطتان حتى تكون كل منهما رقيبة على الأخرى ، فيطمئن على سلوك كلتيهما ، وهى قاعدة مألوفة فى حكومات الاستبداد

المجلس الخصوصى ثم مجلس النظار

لم يكن للوزراء مجلس قائم بذاته ، ولا هيئة لها أعضاء متضامنون، بل كانوا كما قدمنا موظفين يعينهم الخديوى و يعزلهم كسائر موظفى الحكومة

ولم يكن بمصر قبل سنة ١٨٧٨ مجلس وزراء، بل كان بها مجلس يدعى (المجلس الخصوصى العالى)، يضم عادة الوزراء (النظار) ، ولكنه ليس قاصراً عليهم ، بل كان يضم أيضا جماعة من الباشوات الذين يصطفيهم الخديوى، ومن هؤلاء وأولئك يتألف المجلس الخصوصى.

وهذا المجلس ينظر فى شؤون الحكومة العامة، و يضع القوانين واللوائح والقرارات الهامة، و يعمل برآسة الخديوى ، ولكنه لم يكن مسئولا عن سلطة الحكم ، بل كان اعضاؤه كسكرتيرين أو موظفين فى معية الخديوى ، ليس لهم سلطة ، ولا تربطهم رابطة، اللهمَ الا اختيار ولى الامر لكل منهم

وكانت مسئولية الحكم يتولاها الخديوى بنفسه ، الى أن انشئ (مجلس النظار) بالامر العالى الذى أصدره اسماعيل فى ٢٨ اغسطس سنة ١٨٧٨ وتقدم الكلام عنه (ص٨٧) ، ومن ذلك الحين صار الخديوى يتولى الحكم بواسطة مجلس النظار و بالاشتراك معه

(فمجلس النظار) قد خلف (المجلس الخصوصى) وصار مسئولا عن الحكم ، وله كيان قائم بذاته ، واعضاؤه يختارهم رئيس مجلس النظار و يتضامنون واياه فى المسئولية ،وقد صار هذا المجلس أساس نظام الحكم فى مصر الى عصرنا الحاضر

مجلس شورى النواب

وانشأ اسماعيل هيئة نيابية تمثل الشعب وهى مجلس شورى النواب،وقد تكلمنا فى الفصل السابق عن هذا المجلس والادوار التى تعاقبت عليه

التقسيم الادارى

بينا فى الجزء الثالث من تاريخ الحركة القومية (ص ٥٨١) التقسيم الادارى فى مصر على عهد محمد على،وقد صارت البلاد مقسمة فى عهد اسماعيل الى ثلاث عشرة مديرية وهى:البحيرة . الغربية . الشرقية . الدقهلية . المنوفية . القليوبية . الجيزة . بنى سويف والفيوم . المنيا و بنى مزار . أسيوط . جرجا . قنا . اسنا

وكان بمصر من المحافظات تسعا ، وهى القاهرة . الاسكندرية . رشيد. دمياط بور سعيد . العريش . الاسماعيلية .السويس (وتمتد سلطتها الى سواحل البحر الاحمر حتى « الوجه ») . القصير (وكانت تتبع مديرية قنا)

و بقيت المديريات يرأسها المديرون،والمحافظات يتولاها المحافظون، واستمرت المديريات مقسمة الى مراكز،والمراكز الى أقسام(اخطاط) ،والاقسام الى نواح و بلاد، وتغير اسم مشايخ البلاد فصاروا يعرفون بالعمد وتحت ايديهم المشايخ ،وجعل تعيين هؤلاء واولئك بانتخاب الاهلين ورغبتهم

النظام القضائى

بقيت المحاكم الشرعية كما كانت فى عهد سعيد باشا،ولما تولى اسماعيل الحكم اصدر امره الى مجلس الاحكام فى ٢٧ رجب سنة ١٢٧٩ (١٨٦٣م) باعادة تأليف مجالس او محاكم الاقاليم (المجالس الملغاة)،إذ لم يكن بقى منها فى آخر عهد سعيد سوى مجلسين ، فعمم هذه المجالس فى امهات المدن مع توزيع اختصاصها كما يأتى

(مجلس مصر) واختصاصه محافظة مصر والسويس وقسم أول جيزة

(مجلس بنها) واختصاصه القليوبية والمنوفية

(مجلس المنصورة) واختصاصه الشرقية والدقهلية

(مجلس طنطا) واختصاصه الغربية والبحيرة

(مجلس الاسكندرية) واختصاصه محافظة الاسكندرية

(مجلس بنى سويف) واختصاصه بنى سويف وقسم ثانى الجيزة والفيوم وبنى مزار

(مجلس اسيوط) واختصاصه المنيا واسيوط وجرجا

(مجلس اسنا) واختصاصه اسنا ومدينة القصير

(مجلس دمياط) واختصاصه محافظة دمياط

ثم زيد عدد مجالس الاقاليم . فصار لكل مديرية مجلس ابتدائى . وزيد عدد (المجالس الاستئنافية) التى كانت تستأنف أمامها احكام المجالس الابتدائية التى فى دائرتها

وأنشئ ديوان الحقانية واحيلت عليه ادارة المحاكم او مجالس الأقاليم . وإرشادها الى طريق الصواب . وسن القوانين واللوائح لها . واشتملت اللائحة العمومية التى سنها سنة ١٢٨٨ على قواعد اختصاص المجالس وأصول المرافعات فيها

وفى سنة ١٨٧١ بناء على اقتراح مجلس شورى النواب انشئت مجالس او محاكم بالقرى والاخطاط لنظر القضايا الصغيرة . سميت (مجالس الدعاوى المركزية) تمييزاً لها من (المجالس المحلية) المنشأة فى عواصم المديريات

المحكمة التجارية المختلطة

وبقيت المحكمة التجارية المختلطة المسماة (مجلس التجار) فى كل من الاسكندرية والقاهرة. تفصل فى المنازعات التجارية بين الوطنين والاجانب.ولها محكمة استئنافية تسمى(مجلس الاستئناف)بالاسكندرية ، وكانت المحكمة التجارية بالقاهرة سنة ١٨٧٢ تتألف من رئيس وهو على باشا شريف(الذى صار فيما بعد رئيسا لمجلس شورى القوانين) ثم خلفه على بك ابراهيم(باشا)وصار وزيرا للمعارف. ومن وكيل وهو احمد بك عبيد. ومن عدد متساو من القضاة الوطنيين والاجانب

فكانت الغالبية للوطنين. وهذه المحاكم التجارية هي التي حلت محلها المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٦

مجلس الاحكام

وقد بقي (مجلس الاحكام) هيئة استئنافية عليا ، واستمر قائما الى تشكيل المحاكم الاهلية الجديدة، واقتصر على نظر قضايا الوجه القبلى الذى لم يعمه نظام المحاكم الاهلية إلا سنة ١٨٨٩ ، فلما انشئت المحاكم الجديدة بالوجه القبلى الغى مجلس الاحكام نهائيا كما الغيت مجالس الاقاليم ، ولذلك عرفت بالمجالس الملغاة

ومما لامندوحة عن ذكره ان النظام القضائى فى الجملة كان على حالة من التأخر لاتغبط عليها البلاد ، فالقضاة لم يكن لهم دراية بالقوانين ولا بالروح القانونية ، وكانت مناصب القضاة تسند الى جماعة معظمهم من الاعيان أو من الموظفين الذين لم تتوفر فيهم شروط العلم والكفاءة ، ولم تكن العدالة مرعية ، وليس ثمة ضمانات للحقوق، والرشوة منتشرة ،والنظام فى ذاته فاسد، ولا يزال الناس يتناقلون روايات واحاديث تدل على مبلغ انتشار الرشوة فى ذلك العهد بين موظفى المحاكم من قضاة وكتاب وغيرهم ، ولم تكن هناك محاكمات صحيحة ، وكان النفى الى السودان كثيرا مايصيب من يغضب عليهم ولى الامر،دون أن تحدث لذلك محاكمات أو تحقيقات

وظل النظام القضائى مختلا الى أن أنشئت المحاكم الاهلية الجديدة سنة ١٨٨٣ على عهد توفيق باشا،وقدكان الشروع فى انشائها على عهد اسماعيل ،اذ مهد الى ذلك بتعريب قوانين نابليون المعروفة (بالكود)،واضطلع العلامة رفاعة بك رافع وتلاميذه بهذه المهمة ، فعرب هو وعبد الله بك السيد القانون المدنى واشترك معهما عبدالسلام افندى احمد ، واحمد افندى حلمى ، وعرب قانون المرافعات عبد الله ابو السعود افندى وحسن افندى فهمى ، وعرب العلامة قدرى باشا قانون العقوبات ، والسيد بك صالح مجدى قانون تحقيق الجنايات، ومن هذه القوانين استمد الشارع المصرى معظم قوانين المعاملات المدنية والمرافعات والعقوبات ، وصدرت بها المراسيم سنة ١٨٨٣ فى عهد وزارة شريف باشا الرابعة

انشاء المحاكم المختلطة

إن ولاية القضاء ركن من أركان السيادة الاهلية لكل بلد مستقل ، فمن قواعد الاستقلال سريان سلطة القضاء الاهلي على جميع سكان المملكة ، لافرق بين وطنيين وأجانب ، ونفاذ أحكامه ، على أشخاصهم ، وعلى أموالهم ، في منازعاتهم المدنية والتجارية ، وفيما يقع من أى منهم من الجرائم والمخالفات

هذه القاعدة هى من أوليات نظام الحكم فى جميع البلدان المستقلة ، ولكنها فى الشرق قد اعترض تطبيقها مامنحه الملوك والسلاطين لرعايا الدول الاوروبية من الامتيازات الاجنبية

كانت هذه الامتيازات فى مبدأ أمرها منحة ، أعطتها تركيا لبعض الدول ورعاياها ، ولقد ظلت ردحا من الزمن مصطبغة بهذه الصبغة ، حتى سرى الضعف الى السلطنة العثمانية ، فاستحالت تلك المنحة حقا مكتسبا ، ثم صارت فى مصر عدوانا على السيادة الاهلية ، ومشاركة للحكومة فى سلطتها

ومع أن سريان الامتيازات فى بلادنا يرجع الى كونها فى الأصل جزءا من السلطنة العثمانية، إلا انها تطورت واستفحل خطرها، وكسب الأوروبيون من المزايا أكثر مما لهم فى تركيا ، وصار للامتيازات الأجنبية فى مصر مظاهر ومميزات ليست لها فى بلد مستقل ، ولا فى أية ولاية من ولايات تركيا القديمة

ومما يؤسف له أن الدول الأجنبية كسبت هذه المميزات فى الوقت الذى تحررت فيه مصر من التبعية التركية ونالت استقلالها الذى شمل السيادة الداخلية وبعض مظاهر السيادة الخارجية ، وعلى ما يقتضيه المنطق من تضاؤل سلطة الامتيازات الاجنبية فى عهد الاستقلال ، فقد جرى العمل على عكس ذلك ، اذ أنها اشتدت وطأتها فى هذا العهد

ومن الواجب تفسيراً لهذا التناقض أن نقول ان الاوروبيين لم يكسبوا مزايا

جديدة فى الوقت الذى كانت فيه الحكومة المصرية قوية البأس ، مهيبة الجانب ، أى فى عهد محمد على وابراهيم وعباس ، ولكنهم انتهزوا فرصة الضعف الذى انتابها فى عهد خلفائهم ، فنالوا مزايا وحقوقا ما كانت لهم من قبل ، وفى هذا الصدد يقول المسيو جابرييل شارم (١) ماخلاصته :

« لم يكن للجاليات الاوربية فى عهد محمد على وعباس أهمية ما ، ولكنهم نالوا الشأو العظيم فى عهد سعيد واسماعيل ، حتى صاروا خطراً على الاهلين ، وقد ساعد فتح قناة السويس ومدّ السكك الحديدية على ازدياد نشاطهم ، و بلغ عددهم سنة ١٨٧٩ مائة ألف نسمة ، وطغوا أمام ضعف الحكومة الوطنية ، فقد كان سعيد باشا كثير التسامح والسخاء معهم ، ولم يكن يرفض أى منحة يطلبونها منه ، وكان ينساق من غير تبصر الى أى مشروع يعرضونه عليه ، فاذا لم ينالوا من تلك المشاريع مايبغونه من الربح ، عوّضهم سعيد باشا مافاتهم من الارباح ، وكان القناصل يتدخلون لتأييد مطالبهم ويكرهون سعيد باشا على أجابتها (٢)

« وكانوا يتحرجون فى عهد عباس من هذا التدخل ، لما كان لديه من الوسائل لوقفهم عند حدهم ، وقيل عنه انه كان لديه نمر يألفه و يضعه بالقرب منه محجو باً عن الأنظار ، فاذا اشتد الجدل بينه و بين أحد القناصل استدعى النمر فى رفق وهدوء ، الى حيث يراه القنصل ، فكان لهذه الوسيلة « الدبلوماسية » أثرها فى حسم النزاع

« أما سعيد فكان ضعيف الارادة ، يخضع دائما لمطالب القناصل ، وقد طغى سيل الأجانب فى عهد اسماعيل واحتموا بنظام الامتيازات الأجنبية وانتفعوا من تبذير الحكومة وسفهها »(٣)

هذا ما يقرره كاتب أوروبى أدرك عصر اسماعيل ووصف حالة البلاد كما شاهدها ، وليس فيه مظنة التحامل أو المبالغة والاسراف فى القول

(١ و٢ و٣) مجلة العالمين الفرنسية عدد اغسطس سنة ١٨٧٩ ص ٧٨٩

حدود الامتيازات الاجنبية فى تركيا

كانت الامتيازات الاجنبية فى تركيا تتبع القواعد الآتية :

اولاً — لم يكن للاجانب حق امتلاك العقارات فى بلاد السلطنة العثمانية ، ثم خولتهم الحكومة التركية هذا الحق بمقتضى القانون الصادر فى يونيه سنة ١٨٦٧، (٧ صفر سنة ١٢٨٤)، وفى نظير تخويلهم اياه قبلت الدول الأوروبية خضوع رعاياها للوائح الضرائب العقارية والقوانين المالية التى تضعها الحكومة العثمانية ، من غير حاجة الى موافقة الدول ، وخضوعهم للمحاكم التركية فى المنازعات العقارية سواء كانوا فيها مدعين أو مدعى عليهم(١) .

ثانيا — يرجع رعايا الدول الاجنبية فى شؤونهم التجارية والمدنية والشخصية الى قناصلهم

ثالثا — تختص المحاكم العثمانية بنظر قضايا الاجانب مدنية كانت او تجارية إذا كان فى الخصومة صالح أهلى ، وتفصل فى هذه المنازعات طبقا للقوانين الاهلية دون حاجة الى حضور القنصل او مندوبه اثناء المحاكمة(٢)

ولم تكن المحاكم التركية مختصة بنظر المنازعات المدنية (غير العقارية) اذا كان الطرفان ممن يتمتعون بالامتيازات الاجنبية ولا يمس النزاع صالحا أهليا .

رابعا — تسرى احكام القوانين العثمانية الخاصة بالعقوبات على الرعايا الاجانب كما تسرى على الاهلين سواء بسواء ، وكذلك تسرى عليهم قوانين الضبط والربط واللوائح الادارية والتنظيم والصحة، وتطبق عليهم القوانين الجنائية، ويحاكمون أمام المحاكم العثمانية فيما عدا الجرائم التى تقع منهم على اجنبى(٣)

---

(١) راجع نص هذا القانون فى القاموس العام للادارة والقضاء لفيليب جلاد ج ١ ص ٦١ ، وفي كتاب (نظام الامتيازات الاجنبيـة فى السلطة العثمانيـة) للمسيو ديروزاس ج ١ ص ٤٦٠

(٢) و (٣) انظر كتاب (نظام الامتيازات الاجنبية فى السلطة العثمانية) للمسيو ديروزاس Du Rausas ج ١ ص ٤٢٤ وما بعدها وص ٤٧٣

ولم تتعد الامتيازات فى تركيا الدائرة التى رسمتها المعاهدات على ما فيها من غضاضة وافتيات على السيادة الاهلية

اتساع حدود الامتيازات فى مصر

ظلت الامتيازات فى مصر تتبع أوضاعها الاصلية على عهد محمد على وابراهيم وعباس ، وكان بالاسكندرية والقاهرة محكمتان تسمى كل منهما المحكمة التجارية او (مجلس التجار) تفصل فى المنازعات التجارية بين الأورو بيين والمصريين . وقضاتها من الوطنيين والاجانب ، والغالبية فيها للوطنيين كما تقدم بيانه .

ولكن لما ضعف شأن الحكومة فى عهد خلفاء محمد على طغت سلطة الاجانب على سيادة الحكومة ، وبدأ طغيانهم فى عهد سعيد ، ثم ازداد فى عهد اسماعيل ، وفى خلال هذه الاطوار نالوا المزايا الآتية التى اغتصبوها بالعرف والعادة :

(١) انتزع القناصل سلطة الحكم فيما يقترف رعاياهم من الجرائم التى تقع على الرعايا الوطنيين

(٢) التزم الأهالى عند ما يقاضون الاجانب ان يرفعوا دعاواهم امام محاكمهم القنصلية ؛ وذلك ان التنفيذ فى منازل المحكوم عليهم كان يقتضى حضور القنصل ، ولكن القناصل كانوا يمتنعون عن حضور التنفيذ فتحجم السلطات الاهلية عن اقتحام منازل الاجانب . فيضطر الاهلون الى الالتجاء للقناصل عسام يرسلون مندو بيهم لحضور التنفيذ . ولكن القناصل بدلا من ذلك أخذوا يتصلون بانفسهم فى النزاع بين الفريقين . فيضطر المدعى مرغما الى قبول هذه الوساطة بدلا من الحصول على أحكام يتعطل تنفيذها الى ماشاء الله

(٣) اغتصبت المحاكم القنصلية سلطة الفصل حتى فى القضايا التى يرفعها رعاياها على الأهالى .

(٤) اغتصبت سلطة الحكم على الحكومة المصرية فى القضايا التى يرفعها الرعايا الأجانب ، وهذا من أغرب ما يذكر فى ضعف هيبة الحكومة ، وقد حكمت

المحاكم القنصلية فعلا على الحكومة فى قضايا تعويضات والتزمت الحكومة بدفع مبالغ باهظة بطريق التهديد خشية اغضاب القناصل وحكوماتهم .

وقد أحصيت هذه المبالغ فى مدى أربع سنوات (من سنة ١٨٦٤ الى سنة ١٨٦٨م)(١) فبلغت ٢٫٨٠٠٫٠٠٠ جنيه (٢) ، وهذا يعطيك فكرة جلية عن مبلغ استخذاء الحكومة امام طغيان الاجانب ، ولقد كان من اسباب هذا الطغيان مجاملة الخديوى اسماعيل لقناصل الدول لكى ينال رضا حكوماتهم و يكسب تأييدهم اياه فى خلافه مع تركيا ، ولعمرى ان الخطر الذى يتهدد كيان مصر لم يكن آتيا من تركيا الضعيفة ، بل كان مصدره الاستعمار الاوروبى السياسى والمالى ، وقد دلت الحوادث على هذه الحقيقة، ولكن نزعة اسماعيل الاوروبية كانت تحجب عنه كثيرا من الحقائق ، وأفضت الى هذا العدوان المستمر على سلطة الحكومة

وهذه السلسلة من الاغتصابات هى التى يسميها رجال القانون « العرف » أو «العادات المرعية»،وقد صدق القاضى الهولاندى فان بملن Van Bemmelen الذى تولى قضاء المحاكم المختلطة على عهد اسماعيل فى قوله عنها :

« إن الاوروبيين يعبرون عن الاختصاص المختلط للقنصليات بانه نشأ عن « العرف » ، وفى الحقيقة انه وليد الاغتصاب الواقع من الاقوياء على حقوق الضعفاء » (٣)

اضطراب المعاملات

ساءت الحالة من جراء انتحال المحاكم القنصلية تلك الاختصاصات الباطلة ، فان كل محكمة من هذه المحاكم كانت تحابى رعاياها وتتحيف حقوق خصومهم ،

---

(١) فى عهد اسماعيل (٢) احصاء ماك كون Mac Coon فى كتابه مصر كما هى Egypt as it is ص ٢٨٥

(٣) مصر واوروبا للقاضى المختلط فان بملن ج ١ ص ١١٨

هذا فضلا عن أن كل قضاء قنصلى يحكم طبقا لقانون بلاده ، فلم يكن التعامل بين الناس قائما على قواعد معلومة ، وضوابط مرسومة ، بل صارت المعاملات عرضة لاهواء المحاكم القنصلية وقوانينها، واذا علمت ان القنصليات العامة للدول المتمتعة بالامتيازات الاجنبية كانت سبع عشرة قنصلية أدركت انه كانت بمصر ٩٧ محكمة قنصلية تحكم كل منها طبقا لقوانين بلادها

ولم تكن تلك المحاكم تقضى فى المنازعات التى ترفع امامها الا قضاء ابتدائيا ، واحكامها تستأنف امام محاكم الاستئناف فى البلاد التابعة لها ، فاذا كان المدعى عليه فرنسيا يرفع الاستئناف امام محكمة « اكس » بفرنسا ، واذا كان ايطاليا فأمام محكمة « انكونا » ، واذا كان يونانيا فأمام محكمة « اتينا » ، واذا كان انجليزيا فأمام محكمة « لندن » ، واذا كان نمسويا فأمام محكمة « تريستا » ، واذا كان المانيا فأمام محكمة « برلين » ، واذا كان امريكيا فالى محكمة « نيويورك »!! فتأمل فيما تقتضيه هذه الفوضى من المتاعب والعقبات، والنفقات الجسيمة، وإضاعة الوقت، مما يؤدى فى الغالب الى التنازل عن الخصومة بدلا من المقاضاة التى لا يعرف لها نتيجة ولا يؤمن فيها عدل

إصلاح هذا الفساد

فكر اسماعيل فى اصلاح هذا الفساد ، ولكن بدلا من ان يعالجه بالقواعد المتفق عليها بين الدول ، وهى ان القضاء الاهلى هو صاحب الولاية على المتقاضين القاطنين فى البلد ، مهما اختلفت أجناسهم ، فان المشروع الذى انتهى اليه الاتفاق بين الخديوى والدول يقضى بانشاء محاكم مختلطة يكون العنصر الغالب فيها للقضاة الاوروبيين ، وتفصل فيما يقوم من المنازعات بين الوطنيين والاجانب

ولا مراء أن نظرة بسيطة فى أساس هذا النظام يتبين منها فساده ، وبعده عن القواعد النظامية فى البلاد المستقلة ، ولقد كان اسماعيل فى غنى عنه بالرجوع الى النظام القضائى المتبع فى تركيا ، فان اختصاص المحاكم الاهلية فى بلاد السلطنة

العثمانية يتناول الحكم فى المنازعات المدنية والتجارية بين الرعايا الوطنيين والاجانب، وفى القضايا الجنائية التى يتهم فيها هؤلاء ، ولما كان مصدر الاختصاص القضائى القنصلى هو الامتيازات الاجنبية فى تركيا ، فالاصلاح المعقول هو الرجوع بهذا الاختصاص الى حدود تلك الامتيازات ، لان تطبيق الامتيازات فى مصر انما جاء تبعاً لسريانها فى تركيا ، على أساس ان الامتيازات هى معاهدات أبرمتها تركيا وانها تسرى على مصر كما كانت تسرى على سائر اجزاء السلطنة العثمانية .

وقد نَصّت معاهدة لندن التى حددت مركز مصر الدولى سنة ١٨٤٠ على أن معاهدات السلطنة العثمانية تسرى احكامها فى مصر ، فمن الوجهة القانونية والدولية، ما كان يجوز إقرار مزايا لرعايا الدول الاجنبية تزيد عما لهم فى تركيا بمقتضى معاهدات الامتيازات .

ولكن اسماعيل ونوبار ، لنزعتهما الاوروبية ، لم يجدا غضاضة من التدخل الاوروبى فى ولاية القضاء ، ما دام هذا التدخل منظما ، فارتكبا شططاً كبيراً ، إذ لم يجعلا اساس الاصلاح اتباع النظام الخاص بقضايا الاجانب فى تركيا ، وارتضيا نقل سلطة المحاكم القنصلية المتعددة الى محكمة مختلطة غالبية قضاتها من الاجانب ، فجاء الاصلاح معكوساً مشوها، وحمل فى طياته هدم ولاية القضاء فى مصر ، ومهد لتغلغل النفوذ الاجنبى فى سلطة القضاء والتشريع، وفى كيان البلاد المالى والاقتصادى .

مذكرة نوبار باشا سنة ١٨٦٧

شرع نوبار باشا فى مفاوضة الدول الاجنبية فى إنفاذ مشروعه و بدأ عمله بتقديم مذكرة تفصيلية الى الخديوى أبان فيها عيوب النظام القضائى القنصلى وامتدح انشاء قضاء مختلط يوافق روح الامتيازات الممنوحة للاجانب

المفاوضات بشأن النظام القضائى المختلط

تولى نوبار مفاوضة الدول بشأن نظام المحاكم المختلطة ، وطالت هذه

المفاوضات، لان الجاليات الاجنبية لم تكن تميل الى انشائها بل أرادت بقاء سلطة المحاكم القنصلية ، وكانت فرنسا من أشد الدول اعتراضا على انشائها، واعترضت تركيا أيضا على التخابر فى شأنها بين مصر والدول الاجنبية

اقرار نظام المحاكم المختلطة

واستمرت المفاوضات بين مصر والدول عدة سنوات ، ثم انتهت باتفاقهن سنة ١٨٧٥ على انشاء المحاكم المختلطة التى سميت «محاكم الاصلاح»، واليك بيان الدول التى ابرمت هذا الاتفاق: الولايات المتحدة . النمسا والمجر . بلجيكا . الدانمارك . فرنسا . المانيا. انجلترا . اليونان . هولانده . ايطاليا . البرتغال . الروسيا . اسبانيا . السويد والنرويج، ووضعت الحكومة المصرية باتفاقها مع الدول لائحة ترتيب المحاكم المختلطة وقوانينها المدنية والتجارية وقانون المرافعات، ووافقت الحكومات الاوروبية على هذه القوانين، و بقيت فرنسا مترددة فى موقفها ، فكانت آخر من وافق عليها

وهاك خلاصة القواعد التى قام عليها نظام هذه المحاكم :

(أولا) تختص بالفصل فى المنازعات المدنية بين المصريين والاجانب ، و بين الاجانب الذين ليسوا من جنسية واحدة

(ثانيا) تفصل فى المنازعات العقارية اذا كان أحد الطرفين من الاجانب ولو كان الطرفان من جنسية أجنبية واحدة

(ثالثا) تفصل فى المسائل الجنائية بالحكم على المتهمين الاجانب فى بعض المخالفات البسيطة

(رابعا) أما الجنح والجنايات التى تقع من الاجانب فلا تختص بالحكم فيها ، بل بقيت من اختصاص المحاكم القنصليـة ، مع استثناء الجرائم التى تقع على قضاة المحاكم المختلطة ، أو مأموريها القضائيين أثناء قيامهم بعملهم ، فتختص بالحكم فيها

وقضت لائحة ترتيب تلك المحاكم بانشاء ثلاث محاكم ابتدائية ، الاولى فى

الاسكندرية ، والثانية فى مصر ، والثالثة فى الإسماعيلية ، ثم نقلت الى المنصورة ، ومحكمة استئناف فى الاسكندرية

وللقضاة الاجانب الاغلبية ، ولهم رآسة الجلسات ، وبما أن المحاكم الجزئية تتألف من قاض واحد ، فقد جرى العمل على أن لا يكون هذا القاضى الا أجنبيا ، على الرغم من ان لائحة ترتيب المحاكم لاتنص على ذلك ، ولكنهم ساروا على هذه القاعدة بطريق الاستنتاج والتغلب ، وقالوا ان رآسة الجلسات التى تتألف من عدة قضاة تكون للاجنبى ، فاذا كانت الجلسة مؤلفة من قاض واحد ، وجب أن يكون أجنبيا

ولا يسمح للقضاة الوطنيين أن يكون منهم قاضى الامور المستعجلة ، الذى له سلطة واسعة المدى فى الاحكام ، أو قاضى الامور الوقتية ، أو قاضى البيوع ونزع الملكية العقارية

وفى ذلك يقول القاضى الهولاندى فان بملن فى لهجة من التهكم : « مادامت القاعدة أن الإغلبية فى الاحكام مكفولة للاجانب فلم يبق اذا جلس قاض واحد إلا أن يكون أجنبيا ، ولم ترد أصلا فكرة اسناد هذه المهمة الى قاض من القضاة الوطنيين ، وكل ماسمح لهم به أن يكون منهم قضاة تحقيق ، أو قضاة منتدبون فى التفاليس» (١) ، ولعل هذا النظام هو الذى جعل القاضى فان بملن يصف المحاكم المختلطة بقوله (ص ٢٠٥) « انها ركن قوى من أركان السيطرة الاوروبية على مصر »

وهناك رآسة واحدة تركت للوطنيين فى النظام المختلط وهى الرآسة الفخرية لمحكمة الاستئناف وللمحاكم الابتدائية الثلاث ، على أن هذه الرآسات الغيت مع الزمن ، ففيما يتعلق بمحكمة المنصورة الابتدائية لم يعين لها سوى رئيس فخرى واحد ، وهو عبد القادر باشا فهمى الذى كان مستشارا بمحكمة الاستئناف المختلطة ، ولمناسبة احالته على المعاش سنة ١٨٩٤ عين رئيسا فخريا لمحكمة المنصورة ، وظل يشغل هذا المنصب « الفخرى » حتى وفاته سنة ١٨٩٨ ولم يعين احد خلفا له ، وكذلك الغيت

(١) مصر واوروبا للقاضى المختلط فان بملن ج ١ ص ٢٠٧

الرآسة الفخرية لمحكمة الاسكندرية سنة ١٨٩٦، اما محكمة مصر فكان آخر رئيس فخرى لها حنا نصر الله باشا سنة ١٩٠٨ ولم يخلفه احد، وآخر رئيس فخرى لمحكمة الاستئناف المختلطة هو احمد عفيفى باشا وقد شغل هذا المنصب من سنة ١٩٠٧ الى سنة ١٩١٤ ولم يعين احد خلفا له، والغيت هذه الوظيفة من ميزانية المحاكم المختلطة، ويجدر بنا ان نتساءل ماذا كان عمل الرئيس الفخرى لمحكمة الاستئناف المختلطة إن كل ما كان له من الحقوق أن يرأس الجمعية العمومية السنوية لقضاة محكمة الاستئناف لانتخاب نائب الرئيس الاجنبي الذى هو الرئيس الفعلى للمحكمة، وليس له فى الجمعية سوى الرآسة فقط، إذا شاء أن يتولاها، وليس له أن يعطى صوته فى هذا الانتخاب، أى ان رآسته شكلية، لا عمل لها، فهى أجدر أن تكون مدعاة للسخرية والازدراء

افتتاح المحاكم المختلطة — سنة ١٨٧٦

فى خلال سنة ١٨٧٥ تم تعيين قضاة المحاكم المختلطة، واستقبلهم الخديوى فى حفلة حافلة بسراى رأس التين بالاسكندرية يوم ٢٨ يونيه سنة ١٨٧٥، وخطب الخديوى مرحبا بهم وبمحاكم «الاصلاح»، راجيا أن يكون افتتاح هذه المحاكم فاتحة عصر جديد للمدنية، فرد عليه شريف باشا، وكان وقتئذ وزيراً للحقانية، مهنئا الخديوى بالعمل المنطوى على الرقى العظيم الذى تم على يديه، شاكراً اليه باسم القضاة على الثقة التى وضعها فيهم، ولم تكن فرنسا قد أقرت بعد النظام القضائى المختلط اقرارا نهائيا، وبذلك خلت الحفلة من القضاة الفرنسيين، إذ لم يكونوا عينوا بعد، واستمرت فرنسا فى ترددها ورفضها، الى ان رأت أن النظام سينفذ رغم ارادتها، فانتهت بالتصديق عليه فى ديسمبر سنة ١٨٧٥

وفى أول يناير سنة ١٨٧٦ افتتح رياض باشا وزير الحقانية فى ذلك الحين المحاكم المختلطة فى حفلة أقيمت بسراى محكمة الاسكندرية، اعلن فيها رسميا افتتاح تلك المحاكم، واقيمت فى اليوم نفسه حفلة افتتاح محكمة مصر ومحكمة

الاسماعيلية الابتدائيتين ، وبدأ انعقاد جلسات تلك المحاكم فى فبراير من تلك السنة، وألغيت من ذلك العهد المحكمتان التجاريتان فى القاهرة والاسكندرية إذ حلت محلهما المحاكم المختلطة

نظرة عامة فى القضاء المختلط

قام النظام القضائى المختلط على أساس تخويل هذه المحاكم سلطة الفصل فى جميع المنازعات التى تمس أى صالح أجنبى ، وجعل غالبية القضاء ورآسة الجلسات للأجانب ، فاذا نظرنا الى حقائق الأمور،وتركنا الظواهر والمجاملات جانباً ،رأينا فى هذا النظام قضاءً أجنبياً ، يفصل فى المنازعات والمعاملات القائمة بين الاجانب والوطنيين ، فبينما الاجانب فى كل بلد متمتع بالنزر اليسير من الاستقلال ،يخضعون للقضاء القومى ، نجد الامر فى مصر على عكس ذلك، فالوطنيون هم الذين يخضعون للقضاء الاجنبى ، فكأنهم هم الغرباء ، والاجانب هم أصحاب البلاد ، ولا يوجد فى العالم أمة تحترم نفسها وتشعر بالكرامة ترضى بمثل هذا النظام ، لانه فضلا عن منافاته لركن هام من أركان الاستقلال ، وهو ولاية القضاء ، فانه نظام جارح للعزة القومية ، باعث على الذل والهوان ، إذ كيف يستشعر الكرامةَ قومٌ يخضعون فى معاملاتهم مع الاجانب الى قضاء اجنبى قائم فى عقر دارهم ؟ ؟

قلنا ونكرر القول إن القضاء المختلط هو فى الواقع قضاء أجنبي بكل معانى الكلمة ، وما العنصر المصرى فيه الا أقلية لا ترفع عنه الصبغة الاجنبية ، واذا دخلت يوماً أية محكمة من المحاكم المختلطة ، ابتدائية كانت أو استئنافية ، جزئية أو كلية ، بل اذا دخلت أقلام الكتاب فى تلك المحاكم ، أوأقلام التنفيذ ، رأيت نفسك فى محكمة أجنبية، ليس فيها للصبغة المصرية وجود ولا مظاهر، فالقضاة غالبهم من الأجانب ، ولا يُسمح لقاضٍ مصرى أن يرأس جلسة ما ، واللغة الاجنبية هى لغة المرافعات والاحكام، لغة التخاطب والتفاهم ،لغة الاعلانات

والتنفيذات ، لغـة القضاة والـكتبة ، والموظفين والمحضرين ، بل الحجاب والفراشين

أما اللغة العربية ، لغة البلاد وأهلها وحكومتها، فلا وجود لها فى تلك المحاكم، ولا يلتفت اليها أحـد ، ومن أراد أن يتكلم بها لا يجد من يسمع له الا اذا شـاء المترجم أن يترجمها للغة الاجنبية، فرنسية كانت أو ايطالية ، والمتقاضون من الاهلين يدخلون هذه المحاكم فيشعرون أنهم فيها غرباء، ولا يفهمون شيئا مما يجرى حولهم، ويُقضى فى مصيرهم ومصير أموالهم وأملاكهم وشرفهم ووجودهم ، دون أن يدروا ماذا يُفعل بهم

فالقضاء المختلط هو اذن قضاء أجنبى ، فيه افتيات على ولاية القضاء ، أى على ركن مهم من أركان السيادة القومية . وفيه أيضا افتيات على السلطة التشريعيـة ، لان الدول المتمتعة بالامتيازات الاجنبية قد نالت بانشاء هذا النظام حقا جديدا، ذلك أن التشريع الذى يسرى على الاجانب لا يكون نافذاً فيهم الا بموافقة الدول صاحبة الامتيازات، فالنظام المختلط لم يقتصر على انشاء قضاء أجنبى نافذ الاحكام على الرعايا الوطنيين وعلى حكومة البـلاد ، بل خوَّل الدول الاجنبيـة حق التدخل فى التشريع الذى يسرى على رعاياها ، وهذا حق لم يكن لها قبل انشاء المحاكم المختلطة

وقد تجلى تمسك الدول بهذا الحق حين وقع الخـلاف بين الخديوى اسماعيل والدائنين فى أواخر حكمه ، فانه لمـا صدر مرسوم ٢٢ ابريل سـنة ١٨٧٩ بتسوية الديون ، وعلى أن هذا المرسوم لم ينتقص شيئا من حقوق الدائنين ، فان الدول احتجت على صدوره واستمسكت بلائحة ترتيب المحاكم المختلطة، واعتبرت أن لا حق للحكومة المصرية فى أن تصدر أى قانون يتعلق بحقوق الاجانب باى طريقة ما من غـير موافقة الدول ، وهذا ما جعل الـكاتب الفرنسى المسيو «جابرييل شارم» يقول فى بحثه المنشور بمجلة العالمين الفرنسية

« ان القضاء المختلط الذى كان فى نظر انصار القضاء القنصلى ينتقص حقوق الاجانب حيال الوطنيين قد أكسبهم على العكس سلطة أقوى وأكبر مما كانوا يستمدونه

من الامتيازات الاجنبية ، فانه بمقتضى الاصلاح القضائى (المختلط) لا يمكن وضع أى نظام مالى يمس الاجانب سواء من الحكومة المصرية أو من الباب العالى من غير موافقة الدول » (١)

فهذا القول الذى يقوله كاتب سياسى أوروبى قوى الدلالة على أن مصر خسرت بانشاء القضاء المختلط استقلالها التشريعى ، والواقع ان المحاكم المختلطة شاركت الحكومة فى سلطة التشريع ، وسلبت منها هذه السلطة بالنسبة للأجانب ، ولم يعد فى مقدور الحكومة أن تصدر قانوناً نافذاً عليهم إلا إذا صدقت عليه الجمعية التشريعية للمحاكم المختلطة ، أى أن هذه الجمعية صارت سلطة قائمة تغل السلطة القومية الممثلة فى هيئاتها التشريعية ، وهذا سلب لأخص أركان الاستقلال ، وقد خسرت مصر هذا الخسران بمعاهدة أبرمتها ، لأن انشاء القضاء المختلط هو نتيجة اتفاق بينها و بين الدول ، فلا سبيل الى التحلل من قيود هذا الاتفاق أو المعاهدة إلا بمعاهدة أخرى ، وذلك بعد أن كانت حرة من هذه القيود ، ولم تكن مقيدة من الوجهة القانونية والدولية إلا بمعاهدات الامتيازات كما أبرمتها تركيا ، وكما كانت تطبق فيها ، وقد رأيتَ أن أحكام هذه الامتيازات أخف وطأة من القيود الواردة فى نظام القضاء المختلط ، بل لا تكاد تذكر بجانبها شيئاً

فمن الناحيتين القضائية والتشريعية يتمثل فى وجود المحاكم المختلطة الاعتداء البالغ على السيادة الأهلية وعلى الاستقلال القومى ، كما انه يعارض النظام الدستورى والبرلمانى فى البلاد ، لأن البرلمان لا يستقل بالتشريع فيما يمس حقوق الأجانب ومصالحهم

ويزداد هذا الاعتداء ظهوراً وجسامة باتساع المعاملات بين الوطنيين والأجانب ، إذ لا شك أنه بسبب تكاثر النازحين الى مصر من الأجانب ، قد ازداد تبادل المعاملات بينهم و بين الوطنيين ، وأصبحت المصالح بين الفريقين مشتبكة ، وحينما

---

(١) مجلة العالمين عدد سبتمبر سنة ١٨٧٩ ص ١٣٩

وُجدت هذه المصالح صار الفصل فى المنازعات التى تنشأ عنها من اختصاص القضاء المختلط ، أو بعبارة أوضح القضاء الأجنبى ، وكل تشريع يمس الأجانب عن قرب أو بعد لا يسرى عليهم الا اذا وافقت عليه الجمعية التشريعية للمحاكم المختلطة

ومهما يكن لهذا النظام من أنصار فهم لا يكتمون انه مظهر من مظاهر التدخل الأجنبى ، وأنه ضرب من ضروب الوصاية الأجنبية التى تنتقص السيادة القومية فى أخص أركانها ، فى ولاية القضاء ، وفى سلطة التشريع ، وفى النظام الدستورى والبرلمانى

ويجب ألا ننسى أن هذا النظام لا يمثل العدالة فى قدسها، بل يمثل أولا وقبل كل شئ رعاية المصالح الأجنبية و إهدار حقوق الأهلين فى سبيل تلك الرعاية

فمن يوم أن انشئت المحاكم المختلطة توطدت مصالح الدائنين الأجانب من الشركات والأفراد ، واستقر الرهن العقارى ونزع الملكية على قواعد مضيعة لأملاك المدينين من الأهلين وحقوقهم ، ولا يوجد فى العالم محاكم تشبه المحاكم المختلطة فى قسوة اجراءاتها حيال المدينين، وتعريض أملاكهم وأموالهم للبيوع الجبرية بأبخس الأثمان ، و بأسرع من لمح البصر ، وتحميلهم فادح النفقات والمصاريف الرسمية وغير الرسمية

وقد كانت حرباً على مصر وعلى الخديوى اسماعيل الذى أنشأها ، فانه لما ارتبكت أحواله المالية اصدرت ضده الأحكام جزافاً للدائنين الأجانب ، وتشددت فى تنفيذها، وأسرفت أقلام محضريها فى اقتضاء ما كان يحكم به على الخديوى حتى أوقعت الحجز على منقولات القصور الخديوية، وأعلنت بيعها بالمزاد ، وأظهرت من التحيز للأجانب فى دعاواهم على الحكومة ما جعلها مضرب الأمثال فى امتهان العدالة، فكانت من الكوارث التى أثقلت كاهل الخزانة والبلاد بالمغارم الباهظة ، ورأى اسماعيل من تحيزها للأجانب ما جعله ينقم من نوبار باشا الذى كان السبب فى انشائها ، وفى ذلك يقول القاضى الهولاندى فان بملن . « ان المحاكم الأجنبية (كذا يسميها) صارت سلطة أقوى من الحكومة المصرية ، وقد أدرك الخديوى اسماعيل فى الوقت الأخير و بعد وقوع المحظور أنه بابرامه الاتفاقات المنشئة لهذه

المحاكم قد خلق لنفسه أسياداً جدداً ، الى جانب سيادة القنصليات »[1] ، وقال فى خضوع تلك المحاكم للمؤثرات الأجنبية[2] « ان هذه المحاكم التى يرتعد لها الخديوى والباشوات لم تكن مستقلة تمـام الاستقلال عن العنصر الأجنبى فى مصر ، فبينما حكومة البلاد عزلاء أمامها ، كان الأجانب يعدونها محاكمهم ، ويرون أنها انشئت خصيصاً لمناصرتهم فى جميع الأحوال ، والقضاء لمصلحتهم ضد العرب والترك والخديوى ، فكانوا منها فى موقف حصين ، إذ يحميهم الرأى العام الأوروبى ، والمحامون ، ورجال الأعمال ، والصحف ، فضلا عن المال الذى هو عُدة الكفاح ، وتشد أزرهم قوات القنصليات والدول ، والجاليات الأوروبية ، التى تتحفز لمهاجمة كل قاض وكل محكمة لا تنحاز الى جانبهم ، وكان التأثير الأجنبى الواقع من الجاليات الأجنبية كالفرنسية والايطالية ، وحتى اليونانية ، والرعايا المتمتعين بالحمايات ، يبدو أكثر ما يكون فى الاسكندرية ، حيث تبذل دار البورصة جهودها للسيطرة على سراى الحقانية (المحكمة المختلطة) المجاورة لها »

وقال فى موضع آخر (ج ١ ص ٢٥٥) « ان المحاكم المختلطـة ، تحت تأثير الضغط الاجنبى ، قد أسرفت فى اصدار الاحكام ضد الحكومة والخديوى لصالح الاجانب من المقاولين والموردين أو من الآفاقيين من مختلف النحل ، ممن كانوا يطالبون بما ليس لهم حق فيه ، أو بأضعاف ما يستحقون ، ولقـد أدى الاسراف فى هذه الاحكام الى تضخم الديون السائرة التى اثقلت كاهل الحكومة وتفاقم النكبة التى تولدت منها »

وقال أيضا : « ان المحاكم المختلطة هى أداة للسيطرة الأوروبية والاستغلال الاجنبى فى مصر ، فهى محاكم أجنبية ، تقضى بين الناس بلغة أجنبية ، وتطبق قانونا اجنبيا ، ونفعها للبلاد ضئيل ، أما ضررها فكبير على الشعب المصرى ولا سيما الفلاحين ، ولقد اعتدت على سلطة الحكومة المصرية والخديوى ، وخدمت

---

(١) و (٢) مصر واوروبا للقاضى المختلط فان بملن ج ١ ص ٢١٦ و ٢١٧

باحكامها التحالف الاجنبي الذى يستغل البلاد ، ويعد عملها على الاخص فى البيوع الجبرية والرهون العقارية كارثة على مصر » (١)

ومما يذكره أنصار هذا النظام فى معرض دفاعهم عنه انهم يعدون افتتاح المحاكم المختلطة احدى الحوادث الثلاث البارزة فى عصر اسماعيل، فيضعونها بجانب افتتاح قناة السويس سنة ١٨٦٩ ، وانشاء صندوق الدين سنة ١٨٧٦ ، (٢) فهذا السياق يدلك على حقيقة هذا النظام ، فلا نزاع فى أن قنـاة السويس وصندوق الدين هما من المنشآت التى نقصت استقلال مصر المالى والسياسى ، وطبيعى من وجهة النظر الأوروبية أن يوضع بجانبهما انشاء المحاكم المختلطة ، لان وجود هـذه المحاكم هو نقض لاستقلال البلاد القضائى والتشريعى

ومن أبعد الآراء عن الصواب ما يذكرونه من ان وجود هذه المحاكم ضرورى لنهضة البلاد وتقدمها ، وان رءوس الاموال الاجنبية ما كانت لتستغل مرافق البلاد إذا لم يكن يحميها هذا النظام ، ولعمرى ليس يسع العقل أن يسيغ مثل هذا المنطق الذى يقتضى أن لا تكون نهضة ولا يكون تقدم الا بهدم استقلال البلاد

فليت شعرى ألم يكن فى البلاد نهضة وتقدم فى عصر محمد على، أى قبل أن تنشأ المحاكم المختلطة ؟ أو ليس فى البلاد المستقلة نهضة اقتصادية دون أن يكون بها مثل تلك المحاكم ؟

ليست المسألة مسألة نهضة وتقدم ، بل هى استغلال الاقوياء للضعفاء، فوجود هـذه السلطة القضائية والتشريعية الاجنبية فى البلاد لايعدو أن يكون مظهرا من مظاهر تدخل الدول الاجنبية فى شؤون مصر، واهدارها استقلالها ، فليس ثمة شك فى أن هذه المحاكم انما وجدت لحماية المصالح الاوروبية ، فهى مظهر من مظاهر الحماية او الوصاية الاجنبية التى تعددت اشكالها .

---

(١) مصر واوروبا للقاضى المختلط فان بملن ج ١ ص ٣٤١

(٢) الكتاب الذهبى للمحاكم المختلطة ص ٤٣٢

ومن الخطأ ما يستشهد به أنصار هذا النظام من التجاء طائفة من المصريين الى المحاكم المختلطة فى منازعاتهم ، و يتخذون هذا ذريعة لتسويغها و يقولون إن هذه الظاهرة هى شهادة من المصريين بصلاح هذا النظام(١)

فليس مجهولا ان المصريين الذين يتحايلون على القانون لرفع دعاواهم امام المحاكم المختلطة لايقصدون إلا ارهاق مدينيهم بجرهم امام محاكم لايعرفون لغتها ويضلون فى اجراءتها ، و يحتملون من المصاريف والنفقات الباهظة ماتنوء به كواهلهم ، وليس مجهولا ان قضايا المطالبة بالديون فى المحاكم المختلطة تنتهى فى الغالب بما يتخللها من فداحة المصاريف القضائية وغيرها الى اقتضاء الدين اضعافا مضاعفة ، وتؤدى الى خراب المدينين وتجريدهم من املاكهم وأموالهم

فهذه الوسيلة التى يلجأ اليها فريق من الدائنين المصريين هى ذريعة للتنكيل بمدينيهم ، وهى لاتنهض دليلا للدفاع عن هذا النظام بل هى من أظهر عيوبه

وصفوة القول ان نظام القضاء المختلط قد نقض سيادة مصر واستقلالها فى ولاية القضاء والتشريع ، وقد كان هذا النظام ولم يزل أداة لاستغلال مصر واستعبادها اقتصاديا وماليا ، وان المصرى الذى يستطيع إلغاء المحاكم المختلطة واحالة اختصاصها الى المحاكم الاهلية يسدى الى مصر حقاً أعظم خدمة ، و ينال تقدير الوطن عن جدارة واستحقاق ، و يخلد اسمه الى الأبد فى سجل الحركة القومية



(١) الكتاب الذهبى للمحاكم المختلطة ص ١٧٧ و ٢٤٦

الفصل الخامس عشر

الحالة المالية والاقتصادية

بدأت حالة البلاد المالية مزدهرة فى أوائل حكم اسماعيل ، اذ صادفتها الحرب الأهلية الامريكية (١) التى أدت الى نقص محصول القطن الامريكى وصادراته ، وزيادة اقبال المصانع على القطن المصرى وارتفاع أسعاره ، فكانت سنوات الحرب سنوات يسر ورخاء لمصر

كان محصول القطن المصرى سنة ١٨٦٠ لا يزيد عن نصف مليون قنطار تقريبا ، بيع بثمن مقداره ١٫١٠٧٫٨٨٧ ج ، وبلغ ٥٩٦٫٢٠٠ قنطار سنة ١٨٦١ وبيع فى تلك السنة بمبلغ ١٫٤٣٠٫٨٨٠ ج . ثم صعد فى السنوات التالية وتضاعف سعره كما تراه فى البيان الآتى

	صادرات القطن	متوسط سعر القنطار
		ص
سنة ١٨٦١	٥٩٦٫٢٠٠ قنطار	٢٨٠
سنة ١٨٦٢	٧٢١٫٠٥٢ «	٤٦٠
سنة ١٨٦٣	١٫١٨١٫٨٨٨ «	٧٢٥
سنة ١٨٦٤	١٫٧١٨٫٧٩١ «	٩٠٠
سنة ١٨٦٥	٢٫٠٠١٫١٦٩ «	٦٣٥ (٢)

فترى من هذه المقارنة مبلغ الزيادة الكبيرة فى الثمن ، و يتبين منها مقدار ما دخل البلاد من النقد مقابل بيع القطن ، وترى أيضا مقدار اطراد الزيادة فى المحصول

(١) ابتدأت سنة ١٨٦١ وانتهت سنة ١٨٦٥

(٢) كتاب احصاء مصر سنة ١٨٧٣ ص ١٧٤ Statistique de l'Epypte ، وبيان السعر عن الاحصاء الوارد فى «الاهرام» عدد ٢٥ يو[illegible] ١٨٩[illegible]

ذاته، ولا غرو فان ارتفاع اسعار القطن زاد فى اقبال الناس على زراعته، فصار محصوله سنة ١٨٦٥ اربعة امثال ما كان عليه سنة ١٨٦٠

ويتبين من الجدول الآتى اطراد الزيادة فى سعر القنطار من رتبة جود فير مدى السنوات الخمس التى استمرت فيها الحرب الامريكية مع مقارنتها بالسنتين السابقتين عليها

السنة	١٨٥٩	١٨٦٠	١٨٦١	١٨٦٢	١٨٦٣	١٨٦٤	١٨٦٥
اقل سعر للقنطار (بالريال)	١٠ ١/٢	١١	١١ ٣/٤	١٦	٣٠	٣٧	٢٢ ١/٢
اقصى سعر للقنطار (بالريال)	١٤ ١/٢	١٣	١٧ ١/٢	٣٢	٤٦ ١/٢	٥٢	٤١ (١)

على انه لم تكد الحرب الامريكية تنتهى سنة ١٨٦٥ حتى حدث رد فعل فى اسعار القطن ، و بدأت الأزمة فى مصر تلك السنة ، لما كان متوقعا من منافسة المحصول الامريكى للقطن المصرى ، ويتبين من الجدول الآتى تناقص اسعار القطن ومحصوله مدى السنوات التي اعقبت الحرب

	صادرات القطن	متوسط سعر القنطار (ص)
سنة ١٨٦٥	٢ر٠٠١ر١٦٩ قنطار	٦٣٥
سنة ١٨٦٦	١ر٢٨٨ر٧٦٢ «	٧٠٥
سنة ١٨٦٧	١ر٢٦٠ر٩٤٦ «	٤٥٠
سنة ١٨٦٨	١ر٢٥٣ر٤٥٥ «	٣٨٠
سنة ١٨٦٩	١ر٢٨٩ر٧١٤ «	٤٦٠
سنة ١٨٧٠	١ر٣٥١ر٧٩٧ «	٣٩٠
سنة ١٨٧١	١ر٩٦٦ر٢١٥ «	٣١٥ (٢)

(١) و(٢) احصاء مصر سنة ١٧٣ ص ١٧٢ — ١٧٤

كان من نتائج صعود أسعار القطن فى سنوات الحرب الامريكية أن انغمس الاهلون فى الترف والاسراف ، وتوسعوا فى النفقات ، واستدانوا من المرابين بفاحش الفوائد بأمل استمرار الصعود فى أسعار القطن ، ولم يتبصروا فى العواقب ، فركبتهم الديون ، وأخذت الحالة تسوء فى نهاية سنة ١٨٦٥ ، اذ أخذ الدائنون يطالبون بديونهم ، وحدثت أزمة عالجتها الحكومة بالتدخل بين المدينين ودائنيهم صونا للثروة العامة ، وضنا بها أن تنتقل الى أيدى المرابين والتجار والماليين الاجانب ، فتعهدت بسداد ديون الاهلين على أن ترجع بها عليهم كما تقدم بيانه (ص ٣٣)

تأثرت الحالة المالية بسبب هذه الازمة ، على أنها لم تكن السبب الوحيد لسوء الحالة ، وقد كانت أزمة طارئة لا تلبث إذا عولجت بالحكمة وحسن التدبير أن تزول وتعود البلاد سيرتها من الثبات والتقدم ، ولكن السبب الجوهرى لسوء الحالة المالية هو توالى الديون الفادحة التى اقترضها الخديوى اسماعيل وتكلمنا عنها فى الفصل الثانى عشر ، فان هذه القروض قد حملت البلاد حكومة وشعباً عبئا فادحا عجزت آخر الامر عن احتماله ، وناهيك بقروض أفضت بالحكومة الى الاعسار وتدخل الدائنين فى ادارتها ، فكان شأنها شأن المدين الذى ركبته الديون وعجز عن السداد ووضعت أملاكه وأمواله تحت الحراسة القضائية

فالقروض إذن هى السبب الاساسى لسوء حالة البلاد المالية ، وقد ظهر أثرها فى اختلال توازن الميزانية ، اذ ابتلعت فوائد الديون معظم موارد الدخل ، ولم يبق من هذه الموارد الا النزر اليسير لانفاقه على حاجات البلاد ومرافقها

الميزانية فى عهد اسماعيل

لم يكن للحكومة ميزانيـة بالمعنى الذى نفهمه اليوم ، لان الخديوى لم يفرق بين مالية الحكومة وماليته الخاصة ، بل كان يعتبرهما أمرا واحدا ، وكانت كل أموال الدولة رهن ارادته ، يتصرف فيها كما لو كانت أمواله الخاصة ، ومن هنا جاء الخلل وسوء الادارة وضياع الاموال بغير حساب ولا رقيب ، ولا يمكن أن يطلق لفظ « ميزانية » على تلك الارقام الاجمالية التى كانت الحكومة تنشرها عن ايراداتها

ومصروفاتها ، لان هذه الارقام لا تبين حقيقة الايراد والمنصرف ، ولم تكن مطابقة للواقع ، فان كثيرا من أبواب الايراد كانت تغفل فى الميزانية ولا يعرف أين تذهب متحصلاتها ، ولم يكن من المحتمل أن ميزانية يتولى وضعها وتنفيذها وزير مالية مثل اسماعيل باشا صديق مدة ثمانى سنوات متوالية تكون ميزانية جدية يعرف منها حقيقة الدخل والخرج ، بل لابد أن تكون مثال الفوضى والخلل ، ولم يكن للمجلس الخصوصى (مجلس الوزراء) ولا لمجلس شورى النواب تأثير فعلى فى المسائل المالية ، بل كانت ارادة الخديوى هى القانون ، واوامره ، حتى الشفوية ، هى النافذة فى كل الشؤون

ميزانية سنة ١٨٧١ — ١٨٧٢

ننشر هنا مفردات ميزانية سنة ١٨٧١ — ٧٢ (١) كنموذج للميزانيات في ذلك العهد

الايرادات

	جنيـــــه
اموال وعشور الاطيان بما فيها المتحصل من ضريبة السدس	٤ر٥٢٣ر٦٦٥
عشور نخيل	١٤٣ر٠٣٥
ويركو (ضريبة) أرباب الحرف مربوطة على اعتبار المشغولات	١٥٥ر٥٨٠
رسوم المحاكم الشرعية وعوائد مبيعات الاطيان والاملاك وعوائد الاوزان وعوائد الذبيح وغيره	٨٦ر٧٨٠
اموال جهات الواحات	٧ر٩٢٠

(١) عن « الوقائع المصرية » عدد ١٠ اغسطس سنة ١٨٧١ بعد أن حولنا الاكياس الى جنيهات مصرية

	جنيـــه
عوائد زيوت وأملاك	١٤٫٠١٥
ايجار أطيان الميرى	٢٩٫٨٩٠
عوائد كورنتينه وغيره	٦٠٠
ايراد الجمارك	٤٩٢٫١١٠
صافى ايراد السكك الحديدية	٥٦٢٫٨٨٥
صافى ايراد السوذان	١٠٠٫٠٠٠
ايراد الملاحة	١٧٥٫٠٠٠
ارباح أسهم قناة السويس	١٧٠٫٣١٠
ارباخ ورق التمغة وتمغة المصوغات وغيره بالمالية	١٨٥٫٠٠٠
اموال الالتزامات وهى التزام المطرية والرسالة والنطرون والاسماك وغيره وايرادات الماويسات	٢٥٨٫٧٩٥
ايجار أطيان وأملاك الميرى ورسوم مبايعات الاملاك والاطيان بمصر واسكندرية ودمياط ورشيد	١٨٥٫٥٠٠
ايراد المحافظات	٢٠٢٫٥٣٥
	جنيــه
مجموع الايراد	٧٫٢٩٣٫٦٢٠

المصروفات

	جنيـــه
مخصصات الخديوى	٣٠٠٫٠٠٠
مخصصات العائلة الخديوية	٢١٠٫٧٢٥
ويركو الاستانة (الجزية)	٦٥٨٫٢٤٥
ديوان الداخلية وأعضاء المجلس المخصوصى (مجلس الوزراء)	٠٢٦٫٨٠٠

	جنيه
ديوان الجهادية والمدارس الحربية	٧٠٠ر٠٠٠
ديوان المالية وملحقاته	١٥١ر٧١٠
ديوان البحرية ووابورات النيل	٢١٠ر٠٠٠
ديوان الخارجية	٩ر٠١٥
مجلس الاحكام ومجالس الدعاوى والاستئنافات ومجالس التجار (المحكمة التجارية)	٣٣ر٦١٠
مديريات الاقاليم بحرى وقبلى	١٤٨ر٠١٥
ديوان الاشغال العمومية	٠١٧ر٨٧٥
مجلس الصحة والاسبتاليات	٠٣٦ر٣٤٥
دواوين المحافظات	٠٨٥ر٢٢٥
ضبطيات مصر والاسكندرية	٠٨٩ر٢٨٠
ديوان المدارس (وزارة المعارف) ومكاتب الدروس	٥٣ر٠٢٠
ديوان الجمارك	٢٨ر٣٠٠

مرتبات ومعاشات

مرتبات حريم واشراقات	١٧ر٩٥٠
مرتبات أرباب المعاشات والموظفين	٢١٣ر١٦٠
قيمة المرتب الى الاشخاص المستودعين	٤٢ر٨٦٥
مخصصات الحج الشريف والتكايا	٦٦ر٧٧٠
ربح أسهم شركة قناة السويس الذى أعطي لها لمدة معلومة مقابل ثمن الاملاك والاراضى	١٧٠ر٣١٠
احتياطى	٢٠٠ر٠٠٠

مخصصات القروض

دفعية قرض سنة ١٨٦٢	٢٥٨ر٥٠٠

تابع المصروفات

	جنيـــه
دفعية قرض سنة ١٨٦٤	٧٨٥ر٦٠٤
« « سنة ١٨٦٨	٤٦٠ر٩٢٩
القومبانية المجيدية	٤٨٠ر٥١
قرض السكة الحديدية	٨١٠ر٥٧٢
دفعيات الاشغال العمومية الجارية وذلك عن المستحق فى سنة ١٢٨٨ هـ	
انشاء رصيف ميناء الاسكندرية	٥٠٠ر٢٩٢
انشاء ميناء السويس	٨٧٠ر١٣٨
انشاء الترعة الاسماعيلية بما فيها عمليات القناطر	٧٢٥ر١١٥
كوبرى قصر النيل	٩٣٠ر٢٨
تطهير ترعة المحمودية	٩٠٠ر٥٣
تركيب فنارات السويس	٨٢٥ر٢
مجموع المنصرف	٠٩٥ر٤١٩ر٦ج

الزيادة (المزعومة) فى الميزانية

	جنيـــه
الايراد	٦٢٠ر٢٩٣ر٧
المنصرف	٠٩٥ر٤١٩ر٦
الوفر المزعوم	٥٢٥ر٨٧٤ ج

وقد أوردنا فى الفصل السابق الارقام التى كانت الحكومة تنشرها عن الميزانيات السنوية وتقدمها لمجلس شورى النواب، وأظهرنا الشك فى صحة هذه الارقام،

فان ماورد فيها من زيادة الدخل على الخرج لا ينطبق على الواقع ، ولما تولت لجنة التحقيق الاوروبية فحص الميزانية من سنة ١٨٧٧ تبين مبلغ مافيها من العجز واليك البيان :

السنة	الايراد جنيــه	المنصرف جنيــه	العجز جنيــه
١٨٧٧	٩٫٥٨٩٫٩٠٠	١٠٫٩٧٢٫١٠٠	١٫٣٨٢٫٢٠٠ (١)
١٨٧٨	٧٫٤٣٢٫٩٨٢	١٠٫٨٧٣٫٥٤٨	٣٫٤٤٠٫٥٦٦ (٢)
١٨٧٩	٩٫٩٤٩٫٠٠٠	١٠٫٣٣٠٫٠٠٠	٣٨١٫٠٠٠ ج

الضرائب

لم تكن للضرائب قاعدة معلومة ولا قوانين أو لوائح يعرف منها حدود ما يجبى من الأهلين ومواعيد الجباية ، بل كانت المسألة متروكة لأهواء الحكومة ، وكان يكفى كلما احتاج وزير المالية الى النقود أن يطلب من كل مدير مبلغاً من المال « لاحتياج الحكومة اليه » ، فيصدع المدير بالأمر من غير بحث فيما إذا كانت المديرية أدت ماعليها من الضرائب أم لا ، فيوزع المال المطلوب على المراكز ، ويؤمر كل عمدة بتحصيل نصيبه فى هذا المطلوب ، فهوى الحكومة إذن كان هو أساس النظام المالى وقاعدة الضرائب فى ذلك العصر ، ولم يكن ثمة رقابة على مقدار ما يجبى وما يدخل خزائن الحكومة ، بل كانت الأيدى تتقاسمه من يوم جبايته الى حين إنفاقه .

كتب القاضى الهولندى فان بملن يصف هذه الحالة كما شاهدها بقوله : « كانت الأمور تجرى فى عهد الخديوى السابق (اسماعيل باشا) ووزير ماليته المفتش (اسماعيل صديق) على المنوال الآتى : يؤدى المدير كل مرة الى وزير المالية

(١) و(٢) عن التقرير النهائى للجنة التحقيق الاوروبية المنشور فى الكتاب الاصفر الفرنسى ١٨٧٨ — ٧٩ ص ٢٠٦ و ٢٠٧ ويلاحظ أن العجز يزيد عما قدرته اللجنة فى تقريرها الابتدائى الذى اوردنا خلاصته ص ٨٣

المبلغ المطلوب منه ، ولا يصل كله الى خزائن الحكومة ، بل يقتطع الخديوى جزءاً منه ، ثم يليه المفتش فيقتطع جزءاً آخر، والمدير لا يفوته قبل ذلك أن يستبقى لنفسه نصيبا مما جباه ، ومأمورو المراكز يسبقون المدير الى هذه الوسيلة ، ولم يكن ثمة عقبات تعترض هذه التصرفات ، لان القوانين المالية كانت مبهمة غامضة ، والضرائب تجبى أحيانا مقدما ، وقد تجبى الحكومة اكثر مما تستحقه ، ولا يستطيع الممولون أن يرفعوا شكواهم ، واذا شكوا فلا تسمع لهم شكوى ، لان الحكومة لا تعطى ايصالات بما يدفع لها من الاموال ، ولان الناس يعيشون فى جو من الاستبداد والمحسوبية والارهاب » (١)

ولم تكن الضرائب موزعة على الاهلين توزيعا عادلا ، بل كانت الاهواء تتحكم فى اعفاء المتصلين بالخديوى وحاشيته ، وارهاق الفلاحين بفادح الاتاوات لسد العجز فى ميزانية الحكومة ، وكانت اطيان الخديوى لا تدفع الضرائب ، و بالرغم من قرار مجلس شورى النواب فى دور انعقاده الثانى سنة ١٨٦٨ فى تعديل الضرائب وجعل ترتيب درجاتها منوطا بمندوبى الحكومة ومن يرافقهم من العمد والاعيان فان العدل كان ابعد ما يكون فى ربط الضرائب على الاطيان أو على النخيل

وقد زادت الضرائب فى عهد اسماعيل زيادة مطردة ، و بدأت الزيادة منذ تورط فى القروض ، اذ لم يجد موردا لسداد فوائدها السنوية سوى زيادة الضرائب ، فكان يزيدها كلما احتاج الى المال لينفقه على مطالبه الكثيرة وعلى سداد فوائد الديون

من أجل ذلك ابتدعت الحكومة انواعا جديدة من الضرائب ، كالسدس ، والرى والاعانة (٢) والمقابلة (٣) ، وضريبة ترعة الابراهيمية ، وهى ضريبة اضافية فرضت على الاطيان المنتفعة بهذه الترعة ، وما ربط من العوائد على المبانى ، ومعاصر الزيوت ، ومعامل الدجاج ، وما تقرر على الدواب ، كضريبة المواشى وعوائد

---

(١) مصر واوروبا للقاضى المختلط فان بملن ج ١ ص ٦٠

(٢) سبق الكلام عنها ص ١٢١ و ١٨٣ و ١٨٥ — (٣) راجع ص ٤٤

الاغنام، وعوائد دواب الركوب ، والعربات بمصر والاسكندرية ، وما فرض على الاشخاص مثل الويركو اى الضريبة على ارباب الحرف والصناعات ، والضريبة الشخصية ، وعوائد الرخص للقبانية والدلالة على مايباع من المصوغات ، وعوائد الصوف ، والدخولية (١) ، وضريبة الملح (٢) ، ورسم القيدية وكان يؤخذ بحساب عشرين قرشا على كل عرض يقدم لاحدى دوائر الحكومة الخ الخ

وبلغ ما كان يدفع من المال وملحقاته عن الفدان الواحد فى بعض السنوات خمسة جنيهات ونصفا كما تقدم بيانه (ص١٩٤) ، وهو مبلغ ينوء به المالك ويزيد عما يجبى الآن من الضريبة على الفدان وعما كان يجبى فى عهد سعيد باشا

كان ازدياد الضرائب على هذا النحو عبئا فادحا ، بل ظلما بالغاً ، لان المالك لم يكن يبقى له من غلة ارضه شىء يذكر بعد أداء الضرائب وملحقاتها ، فلا عجب أن تؤدى هذه الحالة بالاهلين الى الضنك والبؤس ، وكانوا فى كثير من الاحيان يضطرون الى بيع حاصلاتهم بابخس الاثمان قبل أوان نضجها ليؤدوا من ثمنها قيمة الضريبة، وكذلك كانوا يضطرون الى بيع مواشيهم، وقد نشأ عن فداحة الضرائب ان هجر كثير من الملاك اراضيهم وتركوها بورا ، وقد سمى هؤلاء « المتسحبين » وكثر عددهم بحالة اقلقت بال الحكومة ومجلس شورى النواب ، فوضعت قانونا لتوزيع اطيان المتسحبين كما تقدم بيانه (ص١٨٧)

---

(١) مما يدل على كثرة اصناف الضرائب التى فرضت فى عهد اسماعيل انه صدر مرسوم فى ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ اوائل عهد توفيق باشا قضى بالغاء نيف وثلاثين صنفا منها

(٢) منشأ هذه الضريبة ان الحكومة كانت تحتكر الملح ففرضت على كل فرد من الاهلين رسما او ضريبة مقابل ما يفترض ان يصرف له من الملح فى السنة ، وبلغ ما كانت تحصله الحكومة من هذه الضريبة ٢٠٠,٠٠٠ جنيه فى السنة وقد رهنت متحصلاتها ضمن مارهن وفاء لقرض سنة ١٨٧٣ ثم الغيت في اوائل عهد توفيق باشا

وزاد الحالة بلاءً وضنكا سوء نظام الجباية وما اشتهر عن عمالها فى ذلك الحين من الظلم والرشوة والقسوة والارهاق ، وكانت الحكومة لاضطرارها الى المال تجبى الضرائب مقدما ، وخاصة فى سنوات العسر المالى ، فكانت تكره الاهلين على اداء الضريبة قبل حلول موعدها بتسعة أشهر ، وفى بعض الاحيان بسنة كاملة

وازدادت حالة الاهلين عسراً وضنكا بعد فرض نظام الرقابة الثنائية الاوروبية وتأليف الوزارة المختلطة ، فان العنصر الاوروبى فى الحكومة لم يكن يعنيه الا أن تجبى الضرائب بمنتهى القسوة لوفاء أقساط الديون ، وجاء نقص النيل سنة ١٨٧٧ نقصا جسيما لم يسبق له نظير فى عهد اسماعيل ، فزاد الحالة الاقتصادية سوءا ، اذ حرمت أطيان بأكملها وخاصة فى الوجه القبلى من الزراعة ، وظهرت عواقب هذا النقص سنة ١٨٧٨ ، فاشتد الكرب بالناس ، وحدثت بالوجه القبلى مجاعة نشأت عن بوار الزراعة وفداحة التكاليف واقتضاء الضرائب مقدما ، ومات بسبب هذه المجاعة عشرة آلاف شخص ونيف معظمهم من مديريات جرجا وقنا واسنا ، فكانت هذه الايام من أسوأ ما رأته البلاد من البؤس والشقاء الاقتصادى .

وكان من نتائج زيادة الضرائب والارهاق فى جبايتها أن اضطر الفلاحون من أجل أدائها الى الاستدانة ، لان عمال الجباية كانوا يلجأون الى الضرب بالكرباج لاكراه الاهالى على أداء مايطلب منهم ، فكان الاهالى يختارون أهون الشرين ، فيستدينون من المرابين مايطلب منهم من المال ، ومن هنا تفاقمت ديون الاهالى ، فقد استهدفوا لآفة الاقتراض بالربا الفاحش حتى ركبتهم الديون ، ونزعت أملاك الكثيرين منهم ، وكان المرابون كلهم أو معظمهم من الاجانب ، أو من فى حكمهم من الرعايا المشمولين بالحمايات الاجنبية ، فتغلغلوا من ذلك الحين فى أملاك الاهلين ، وازداد نفوذهم وسلطانهم ، وأخذوا يجمعون الثروات الضخمة ، ويستعبدون الاهالى ، ومن ثم تعرضت الملكية العقارية فى مصر للخطر

فحق ملكية الاطيان الزراعية لم يكد يتقرر فى عهد سعيد باشا ويتوطد فى أوائل عهد اسماعيل حتى أصابه صدع شديد فى أواخر هذا العهد ، وذلك على اثر طغيان سيل

الافرنج ، وانتقال الملكية اليهم ، أو اكتسابهم عليها حقوق الرهن التى تجعل حق الملكية فى حكم العدم ، وتجعل المالك فى يد الدائن المرتهن أجيرا وأسيرا

وصف المسيو جابرييل شارم هـذه الحالة التى شاهدها بنفسـه وصفا مؤثراً قال فيه :

«ان الحالة التى تسترعى النظر هى مسألة الملكية الزراعية ، فان الاطيان والمتاجر أخذت تنتقل من عدة سنوات (كتب هذا سنة ١٨٧٩) الى أيدى الاوروبيين، ذلك أن الارهاق فى فرض الضرائب على الفلاحين جعـل بقاء الارض فى أيديهم أمراً بعيدا عن الامكان

« كان الفلاح فى عهـد سعيد باشا يؤدى الضرائب من غير مشقة ، إذ كان يوفيها من غلة أرضه ، و يبقى له بعد ذلك ما يقوم بأوده ، و يعيش به عيشة رغدا ، فى بلاد اشتهرت بقلة تكاليف المعيشة ، وفى أوائل عهد اسماعيل كان الفلاح أحسن حالا وأكثر رغدا ، فان ارتفاع أسعار القطن الناشئ عن الحرب الامريكية جعـل ايراده يبلغ الضعف ، وما كان يبيعه من قبـل بثلاثة جنيهات صار يبيعه بثمانية أو عشرة جنيهات ، ولم ير الفلاح يسرا ورخاء مثلما رآه فى ذلك العهد ، ولـكن هـذا اليسر مالبث أن تبدل عسرا وضنكا ، فقد هبطت أسعار القطن بعد انتهاء الحرب الامريكية، وهبط الدخل هبوطا جسيما ، و فى الوقت نفسه زادت مطالب الحكومة ، وأخذت الضرائب فى ازدياد، فاضطر الفلاح الى أن يجود بكل ما كان مدخرا أو مخبوءا عنده ، ولم يبق لديه الا أرضه ، فاذا ما أرهقته الحكومة فى طلب الضرائب اضطر أن يلجأ الى أحد المرابين الاجانب ليقرضـه بالربا الفاحش ، و يرتهن أرضه ، فاذا ما تأخر عن الوفاء سيق الى المحاكم فتنزع ملـكيته وتباع أرضه بأبخس الاثمان ، وكان سعر القروض الربوية يبلغ أربعين أو خمسين فى المائة ، ولوحظ كثيرا أن سيلا من المرابين كانوا يتبعون جُباة الضرائب فى القرى ليقرضوا الفلاحين المال المطلوب منهم بأفحش الفوائد ، وقد تبلغ الفـائدة ١٠ أو ١٢ ٪ فى الشهر الواحد أى ١٢٠ الى ١٤٤ فى السنة »

ويقول المسيو شارم ان هذه الوسيلة قد أدت الى هبوط قيمة الاراضى ، فالفدان الذى كان يباع (فى أوائل سنى حكم اسماعيل) بثمانين جنيها صار يباع (سنة ١٨٧٩) بثمانيــة جنيهات فقط ، وان الاجانب الذين يتملكون الاراضى بطريق المزاد أو بطريق الاكراه كانوا يسومون الاهالى الخسف ويعاملونهم بأسوأ أنواع المعاملة (١)

وكتب القاضى الهولندى (فان بملن) يصف هذه الحالة بمــا يوافق فى الجملة وصف المســيو جبرييل شارم ، وقد كتبت أقوالهما فى أوقات متقاربة ، قال فى هذا الصدد :

« انتشر المرابون انتشارا هائلا فى عهد اسماعيل ، ونصبوا شباكهم فى طول البلاد وعرضها ، يمتصون بها دماء الفلاحين ، ومعظم المرابين من الاروام والاوروبيين أو الرعايا المشمولين بالحمايات القنصلية ، والطريقة المخربة التى تجبى بها الضرائب مقدما كانت فى الواقع لصالح الماليين من رعايا القنصليات ، وفى بعض الاحيان كانت الحكومة تقترض من هؤلاء مبلغا من المال ، على أن تكل اليهم الرجوع على الفلاحين وجباية الضرائب منهم فى جهة معينة ، فكانوا يجوبون القرى مصحوبين برجال السلطة ويستخلصون من الاهالى أكثر مما أدوه للحكومة واكثر من الضريبة المستحقة » (٢)

البذخ والاسراف

وزاد الحالة الاقتصادية سوءا ضروب الاسراف التى ابتدعها الخديوى اسماعيل والتى تكلمنا عنها فى الفصل الحادى عشر ، فانها اقتضت خروج أموال البلاد الى غير أهلها ، سواء أكانوا داخل البلاد ام خارجها ، ولا عجب فان مادة الاسراف وصنوفه ومظاهره كانت أجنبية « من وارد اوروبا » ، ففقدت البــلاد ملايين

---

(١) مجلة العالمين الفرنسية عدد اغسطس سنة ١٨٧٩ ص ٧٩٧

(٢) مصر واوروبا للقاضى المختلط فان بملن ج ١ ص ١٣١

الجنيهات تسربت الى الخارج فى وقت هى أحوج ماتكون اليها ، ونقص بذلك رأس مال الثروة القومية ، أضف الى ذلك تلك الملايين التي انفقها اسماعيل على ضفاف البوسفور ، فقد فقدتها البلاد وابتلعتها تلك العاصمة النهمة الى المال ، وقد رأيتَ كم بذل فيها من الرشا لرجال الاستانة ، وكم انفق فيها على اقامة الحفلات والولائم ، وكان لايكاد يمر عام إلا ويقضى الخديوى بالاستانة او باورو با ردحا من الزمن ينفق فيه الاموال بغير حساب، وكانت رحلاته وسياحاته فى العواصم والمدن الاوروبية تكلف البلاد الآلاف بل الملايين من الجنيهات ، وفى عهده ظهرت بدعة اصطياف السراة والاعيان فى الخارج تلك البدعة التى كلفت البلاد الى الآن مئات الملايين من الجنيهات .

وكان الخديوى مثالا يحتذيه باشوات القطر وأمراؤه وكبراؤه واعيانه ،(والناس على دين ملوكهم) ، فقلدوه فى البذخ والاسراف ، وتمشى داء الاسراف فى مظاهر حياتهم الاجتماعية والشخصية ، كابتناء القصور والاستكثار منها ، والانفاق من غير حساب على زخرفتها وتأثيثها ، واسرفوا فى حفلاتهم وأفراحهم ، وولائمهم واسفارهم، وملاهيهم وأهوائهم ، مما اضطر معظمهم الى الاستدانة من المرابين والبنوك، ورهن الاملاك والعقار ، فخربت بيوت عامرة ، وضاعت ثروات طائلة .

استغلال الاجانب مرافق البلاد

ثم إن اصطفاء اسماعيل للأوروبيين وركونه اليهم واجتذابهم اليه ، كل ذلك مكَّن لهم من مرافق البلاد ، فجاءوا برءوس أموال لهم استثمروها فى انشاء المتاجر والبنوك والبيوت المالية ، والشركات ، والمشارب والملاهى ومحال الدعارة ، فتفتحت الثغرات لخروج ثروة الاهلين الى أيدى الاجانب، وامتدت أيدى الاعيان والكبراء والفلاحين وسائر الطبقات الى الاستدانة من البيوت الاجنبية ليشتروا الاطيان والعقار ، فوُجدت فى البلاد ثروات مادتها أجنبية، ولاريب فى ان هذا الاساس يؤدى الى تبعية الثروة القومية للاجانب، دُوَلاً وشركاتٍ ، جماعاتٍ وافراداً ، فالاستقلال

المالى قد أصابه التصدع من هذه الناحية ، فضلا عن النواحى الاخرى، وأهمها القروض التى عقدها الخديوى

صحيحٌ ان بعض رءوس الأموال الأوروبية قد ساعدت على تقدم البلاد ورفاهيتها ، لكن هذا التقدم كان على حساب الاستقلال الاقتصادى ، لان كل تقدم مادته أجنبية هو بالنسبة للأمة أسر واسترقاق ، وذل واستعباد ، ومهما نالت الامة من الرفاهية والثمرات والفوائد الوقتية فانها لاتعدل تبعيتها وخضوعها لرءوس الاموال الاجنبية ، هذا الى انها تصبح عرضة للأزمات والشدائد اذا ما سحب الاجانب أموالهم لأى سبب ما ، فان هذه الاموال لدخولها فى بناء الامة الاقتصادى تصير جزءا من كيانها ، وتشعر الامة بالحاجة اليها ، فتكون أداة تهديد مستمر لها ، يجعلها أبداً خاضعة لارادة الاجانب ، محتاجة الى استرضائهم، والنزول على ارادتهم، وأمامنا دليل قائم يؤيد هذه الحقيقة ، وهو أن تقدم الثروة العقارية المصرية بواسطة البنوك والشركات ذات رءوس الاموال الاجنبية قد أفضى بثروة البلاد الى أن اصبحت تحت سيطرة الاجانب وتحت رحمتهم ، وأصبح اكثر الملاك الوطنيين أجراء للاجانب ، وهذا ليس استقلالا ولا تقدما ، بل هو الاستعباد الاقتصادى الذى يستتبع حتما الاستعباد السياسى ، لانه لايمكن لأمة أن تتحرر سياسيا وهى خاضعة فى كيانها الاقتصادى للاموال الاجنبية ، ولا تحتاج هذه الحقيقة لاقامة الادلة والبراهين عليها ، فاننا نلمسها بأيدينا فى عصرنا الحاضر ، ولقد قام عليها الدليل فى عصر اسماعيل ، فانه وضع فى عنقه اغلال الأسر والذل باعتماده على رءوس الاموال الاجنبية ، وانتهى به الامر الى أن فقد استقلاله أمام نفوذ أصحابها وسلطانهم ، ثم فقد عرشه نزولا على ارادتهم

ومما ساعد رءوس الاموال الاوروبية على التغلغل فى مرافق البلاد انشاء المحاكم المختلطة ، فانها كانت ولم تزل حامية لهذه الاموال وسبيلها الى تكبيل البلاد والاهلين بقيود الرهون العقارية ونزع الملكية والسيطرة على مرافق الاهلين وحقوقهم واموالهم ، كما بينا ذلك فى الفصل الثالث عشر ، وبحسبك أن مصر لم تعرف تلك

الرهون ولا عرفت نزع ملكية المدينين بشكل مفزع قبل انشاء تلك المحاكم ، وبيان ذلك أن الرهن الحيازى كان هو المألوف فى مصر قبل انشاء القضاء المختلط ، ولم يكن ثمة خطر كبير من ورائه ، لان الفلاح لا يتخلى بسهولة عن أرضه ولا يرضى بتسليمها للدائن منذ البداية طبقا لاحكام الرهن الحيازى ، فكان طبيعياً ألا تميل نفسه الى هذا النوع من الرهن الذى يشبه أن يكون تجرداً من الملكية ، فلما أنشىء النظام القضائى المختلط ووضعت قوانينه تقرر الرهن العقارى الجديد الذى بمقتضاه يرتهن الدائن الارض مع بقائها فى حيازة المدين، على أن يكون للدائن حق نزع ملكيتها جبراً اذا تأخر المدين عن الوفاء ، فهذا النوع الجديد من الرهن قد أغرى الفلاحين والملاك بالتهافت عليه ، لانه فى الظاهر لا يخرج الارض من حيازة صاحبها، ولكنه فى الواقع كارثة على الملكية العقارية، لان السهولة التى يقدم بها المدين على الرهن واطمئنانه بادئ الامر الى بقاء ملكه تحت يده ، وقلة تبصره فى العواقب، كل ذلك قد رغب الى الأهلين الاستدانة بالربا الفاحش وترتيب حقوق الرهن العقارى على أملاكهم، وقد ابتهجوا بادئ الامر لهذه الوسيلة التى تمكنهم من الحصول على المال، ولكنها أدت الى نزع املاك المدينين وخروجها نهائيا من أيديهم الى أيدى المرابين والبيوت المالية الاجنبية، وليس أسهل امام المحاكم المختلطة من اجراءات نزع الملكية ، والبيوع الجبرية ، ولا أدعى منها الى الخراب ، لما تقترن به من قسوة الاجراءات وفداحة المصاريف الرسمية وغير الرسمية ، فالرهون العقارية والبيوع الجبرية هى من الكوارث التى جاءت مع النظام القضائى المختلط، والتى أدت الى تسرب الثروة العقارية الى أيدى الاجانب ، ولو كان فى البلاد مشرع حكيم لحظر هذا النوع من الرهون كما منعه أخيراً بالنسبة لصغار الملاك فى قانون الخمسة الافدنة

والامتيازات الاجنبية عامة كانت من عوامل طغيان نفوذ الاجانب المالى ، لانها فضلا عن أنها تجعل لهم كيانا مستقلا فى جسم الدولة فانها جعلت اموالهم غير العقارية بمنجاة من الضرائب ، فلم يكونوا يؤدون العوائد الشخصية ولا عوائد الحرف أو عوائد المحلات التجارية والصناعية ، ولم يكونوا يؤدون سوى ضريبة

العقارات ، ومع ذلك كانوا يتلكأون فى ادائها ولا يعترفون إلا بما يروق لهم منها، ولم يلتزموا بشئ من التكاليف العامة سوى الرسوم الجمركية ، على انهم كانوا ايضا فى هذا يتحايلون على التخلص منها بتنظيم حركة واسعة النطاق من التهريب ، فكان كثير من الواردات يجرى تهريبه من السواحل والثغور ، وتقف الامتيازات الاجنبية حجر عثرة فى سبيل تفتيش السفن والمنازل وضبط المهربات، وترتب على تلك الفوضى ان الاجانب استثمروا اموالهم وزادوها اضعافا مضاعفة ، دون أن يشاركوا الاهلين فى اعباء الضرائب والتكاليف العامة، فوقع معظم العبء على عاتق الاهلين، وفى هذا من الخسران مالا يحتاج الى بيان

وصفوة القول ان تبعية مصر المالية والاقتصادية للاجانب قد ظهرت فى عهد اسماعيل ، ثم استمرت واتسع مداها فى عهد الاحتلال الانجليزى

وقد كان السبيل المأمون للنهضة الاقتصادية والعمرانية ان تقوم برءوس أموال أهلية ، كما سارت فى عهد محمد على ، فليس من ينكر ان التقدم الاقتصادى قد ظهر فى عهده ، وتجلى فى أعمال العمران التى نهض بها كاقامة القناطر ، وشق الترع ، واقامة المصانع ، واستحداث الزراعات الحديثة وغير ذلك، مما بسطناه فى (عصر محمد على)، ولكونها قامت من غير اعتماد على رءوس الاموال الاجنبية كانت نهضة قومية سليمة من عناصر التبعية والاستعباد ، ولا يعترض على ذلك بان محمد على لجأ الى السخرة فى اقامة هذه الاعمال، فان السخرة كانت أيضا قائمة فى عهد اسماعيل ، وكان الفلاحون يسخرون لا فى الاعمال العامة فحسب بل وفى أملاك الخديوى وحاشيته أيضا

التجارة

زادت التجارة الخارجية زيادة مطردة فى عصر اسماعيل، وذلك لازدياد وسائل العمران ونمو الحاصلات الزراعية واتساع المواصلات البرية والبحرية

وتتألف صادرات مصر فى ذلك العهد من القطن والسكر والارز والقمح والفول والذرة الشعير والعدس والحمص والبقول والتمر والحناء والحلبة والزعفران والصدف

والسلامكى و بعض المنسوجات والحبال والصوف و الكتان والنطرون والافيون والشمع وواردات السودان كسن الفيل والصمغ و ريش النعام

وتستورد من الخارج المنسوجات والملبوسات والاثواب الحريرية والسجاد والطرابيش والاجواخ والفحم والاخشاب وادوات البناء والحديد والنحاس والآلات والاوانى والجوهرات والعقاقير والغاز والزيوت والفاكهة والدخان والانبذة والمشروبات الروحية والمواشى والخردوات والسكاكين وأصناف العطارة والزجاج والورق

وكان ميزان التجارة لصالح مصر اذ كانت الصادرات أزيد من الواردات

وليس لدينا احصاءات دقيقة عن حركة التجارة فى ذلك العهد ، فان البيانات الواردة فى تقرير لجنة « كيف » وفى كتاب (مصر كما هى) لماك كون ص ١٧١ وص ٤٠٥ تختلف عن الاحصاءات الواردة فى كتاب احصاء مصر عن سنة ١٨٧٣ ص ١٦٤ و١٦٦، وعن احصاء المسيو فرنسوا شارل رو Roux فى كتاب (انتاج القطن فى مصر) ص ٨٤ و١٠٠ على اننا اعتمدنا على احصاء كيف، وقد اخذنا عنه ارقام الصادرات والواردات من سنة ١٨٥٠ اى من عهد عباس الاول الى سنة ١٨٧٥ (١)

السنة	الصادرات بالجنيهات	الواردات بالجنيهات
١٨٥٠	٢٫٠٤٣٫٠٠٠ ج	١٫٦٢١٫٠٠٠ ج
١٨٥١	٢٫١٥٥٫٠٠٠	١٫٦٨١٫٠٠٠
١٨٥٢	٢٫٤٧٠٫٠٠٠	١٫٥٧٥٫٠٠٠
١٨٥٣	١٫٨٤٨٫٠٠٠	٢٫٠٠١٫٠٠٠
١٨٥٤	٢٫٠٨٧٫٠٠٠	٢٫١٤١٫٠٠٠
١٨٥٥	٣٫٢٨٩٫٠٠٠	٢٫٥٣٧٫٠٠٠
١٨٥٦	٤٫٠٢٩٫٠٠٠	٢٫٥٦٨٫٠٠٠
١٨٥٧	٣٫١٠٤٫٠٠٠	٣٫١٤٩٫٠٠٠
١٨٥٨	٢٫٥٤٣٫٠٠٠	٢٫٧١٥٫٠٠٠

(١) مصر كما هى — ص ٤٠٥

السنة	الصادرات بالجنيهات	الواردات بالجنيهات
١٨٥٩	٢٫٥٦٥٫٠٠٠	٢٫٤٩٤٫٠٠٠
١٨٦٠	٢٫٥٣٥٫٠٠٠	٢٫٦٠٤٫٠٠٠
١٨٦١	٣٫٤٢٢٫٠٠٠	٢٫٥٦٨٫٠٠٠
١٨٦٢	٤٫٤٥٤٫٠٠٠	١٫٩٩١٫٠٠٠
١٨٦٣	٩٫٠١٤٫٠٠٠	٣٫٠٦٣٫٠٠٠
١٨٦٤	١٤٫٤١٦٫٠٠٠	٥٫٢٩١٫٠٠٠
١٨٦٥	١٣٫٠٤٥٫٠٠٠	٥٫٧٥٣٫٠٠٠
١٨٦٦	٩٫٧٢٣٫٠٠٠	٤٫٦٦٢٫٠٠٠
١٨٦٧	٨٫٦٢٣٫٠٠٠	٤٫٣٩٩٫٠٠٠
١٨٦٨	٨٫٠٩٤٫٠٠٠	٣٫٥٨٢٫٠٠٠
١٨٦٩	٩٫٠٨٩٫٠٠٠	٤٫٠٢١٫٠٠٠
١٨٧٠	٨٫٦٨٠٫٠٠٠	٤٫٥٠٢٫٠٠٠
١٨٧١	١٠٫١٩٢٫٠٠٠	٤٫٥١٢٫٠٠٠
١٨٧٢	١٣٫٣١٧٫٠٠٠	٥٫٠٠٥٫٠٠٠
١٨٧٣	١٤٫٢٠٨٫٠٠٠	٦٫١٢٧٫٠٠٠
١٨٧٤	١٤٫٨٠١٫٠٠٠	٥٫٣٢٢٫٠٠٠
١٨٧٥	١٢٫٧٣٠٫٠٠٠	٥٫٦٩٤٫٠٠٠

ويلاحظ ان حركة التجارة الخارجية كان معظمها (ولم يزل) فى أيدى البيوت التجارية الاجنبية ومعظم ماتدره من الارباح عائد اليها

الصناعة

يرجع الى الخديوى اسماعيل الفضل فى استحداث صناعة السكر بواسطة المصانع الكبرى التى انشأها فى الوجه القبلى ، وسبق الكلام عنها ، وصناعة الورق ، بانشاء

مصنع الورق فى دار الطباعة ببولاق ، وقد أنشأ من مصانع الغزل والنسيج ما تكلمنا عنه فى الفصل العاشر

ولكنه لم يوجه همته الى إحياء الصناعات الكبرى التى ظهرت فى عهد محمد على ولم يفكر فى انشاء المعامل التى تنتج من المصنوعات ماينمى ثروة البلاد وتغنيها عن أن تبقى عالة على الصناعة الاجنبية

ثم ان اقتباسه عادات الأوروبيين فى مأكلهم وملبسهم وطريقة معيشتهم ، جعله يقتنى لوازم الحياة الاوروبية وزينتها من أوروبا ، وتبعه فى ذلك الامراء والاميرات من آل بيته ، وطبقة الباشوات والكبراء والاعيان ، والمتعلمون ، وسيدات تلك الطبقات الممتازة ، فقلدوه فى اقتباس العادات الافرنجية واقتناء لوازمها وكمالياتها من المصنوعات الاوروبية ، كالملابس والمنسوجات ، وادوات الزينة والزخرف ، واثاث المنازل ورياشها . والمآكل والمشارب

وقد أصيبت الصناعة الوطنية من هذه الناحية بضربة شديدة ، لانها لم تستطع أن تؤاتى مطالب المعيشة الاوروبية وكمالياتها وأزياءها المتغيرة كل يوم ، وعجزت عن مباراة الواردات الاجنبية ، ومن هنا طغى سيل هذه الصناعات على البلاد ، وبارت الصناعات الاهلية القديمة ، كالنسيج والدباغة والنجارة وصناعة الاثاث وما اليها

ولو اتبع الخديوى سياسة اقتصادية قومية لجعل التحول الى العوائد الاوروبية مقرونا بانهاض الصناعات اللازمة لها حتى لا تبور الصناعة الاهلية ويطغى عليها سيل المصنوعات الاجنبية ، ولا يسرى هذا الرأى على ما استوردته البلاد من المصنوعات الانتاجية ، كالآلات الزراعية مثلا أو المواد التى تزيد من ثروة البلاد ، فان استيرادها من الخارج يزيد من انتاج البلاد الاقتصادى ، ولكن واردات الملبس والاثاث والرياش وما الى ذلك من الكماليات ادت بلا مراء الى نقص رأس مال الثروة القومية وتهدم الصناعات الاهلية

ولا نقول هذا غلواً فى النقد ولا اسرافا فى الرأى ، وانما هو ما يراه المنصفون من

الاوروبيين الذين عاشوا فى عصر اسماعيل ، فقد كتب القاضى الهولندى فان بملن يقول فى هذا الصدد ما خلاصته :

« إن الخديوى اسماعيل هو أول من مهد السبيل لسيطرة اوروبا الاقتصادية على مصر ، فان أوروبا ، وبخاصة باريس ، قد أفسدت على هذا الامير دينه وأخلاقه وماله ، وفتنته فتنةً شاملة ، فلم يعد يعنى الا بكل ماهو أوروبى ، وبكل مايراه الاوروبيون ، واعتزم من يوم ان تولى عرش مصر ان يعيش كملك افرنجى فى قصوره وأثاثه ، ومأكله ومظهره وملبسه ، ومن الاسف ان كل ما انفقه فى هذا السبيل لم يعد بالفائدة إلا على أوروبا ، إذ كان يستورد من مصنوعاتها تلك الاشياء الهالكة ، العديمة الجدوى ، وتلك الاعمال التى لم تزد الثروة القومية جنيها واحدا ، وكان يدفع اثمانها أضعافا مضاعفة ، ولاجل أن يستوفى مطالبه الخارقة فى هذا الصدد ، لم تكفه الاموال التى كان يجبيها من شعبه على فداحتها ، فأمده أصدقاؤه الاوروبيون بالقروض الجسيمة ذات الشروط المخربة ، وقد دعا أفراد أسرته والباشوات وموظفى الحكومة الى تقليد الاوروبيين فى ملبسهم ومسكنهم وطريقة معيشتهم ، فبادروا الى تلبية دعوته ، وأخذ الكبراء والسراة يستوردون من أوروبا الملابس والبسط والستائر وأنواع الاثاث والعربات ، وأدخل الخديوى الحياة الافرنجية فى قصور نسائه ونساء آل بيته ، فتهافتت الاميرات وزوجات الباشوات والاغنياء على هذا الضرب الجديد من البذخ تهافتاً شديداً ، وأسرف اولئك النسوة القليلات الحظ من العلم والعاطلات من العمل فى شراء الفساتين التى لاعداد لها ، وابتياع التحف الثمينة والمركبات الفخمة ، وكسون جميع جواريهن بكل ماابدعته الازياء الباريسية من فاخر الملابس ، وسحرتهن بدعة (الموضة) وتغيراتها ، وانقرضت المنسوجات الشرقية والسجاجيد والارائك وأدوات الزخرف والطرائف القديمة التى كانت تمتاز بمتانة الصنعة والقدرة على البقاء ، ولا تسل عما خسرته مصر من جراء ذلك ، فقد استولى الاوروبيون على التجارة الكبرى وعلى الحياة المالية »[١]

---

(١) مصر واوروبا للقاضى المختلط فان بملن ج١ ص ١٤٢ — ١٤٧

الفصل السادس عشر

الحالة الاجتماعية

يصح ان يسمى عصر اسماعيل عصر التجدد الاجتماعى ، ففيه أخذت الهيئة الاجتماعيــة المصرية تتطور الى حالات جديدة ، وتقتبس من أساليب المجتمع الأوروبى وعاداته ، ومال الناس الى محاكاة الاوروبيين فى المسكن والملبس والمأكل وسائر انماط الحياة ، وكان انتشار التعليم من العوامل التى ساعدت على هذا التطور ، فان الطبقة المتعلمة بحكم دراستها علوم أوروبا ولغاتها صارت طليعة الطبقات الاخرى فى تقليد الافرنج واقتباس عوائدهم وأساليبهم ، فأخذ الناس من كل ذلك مزيجا من النافع والضار

ففى المسكن شرعوا يبنون البيوت على النظام الاوروبى ، ويهجرون التخطيط القديم الذى درجوا عليه فى خلال العصور ، ولاشك ان التخطيط الافرنجى ادعى الى توفير اسباب الصحة والنظافة والراحة والنظام ، ولكن الى جانب هذه المزايا فقد البناء ذلك الطراز العربى الجميل الذى كان يتجلى فى قصور الخاصة ، والذى يعد بلا مراء آية فى الفن ، فهذه القصور أخذت تتلاشى مع الزمن حتى صار ما بقى منها معدودا من الآثار القديمة ، ثم عادت الطبقة الممتازة الى احياء الطراز العربى وادخاله فى قصورها الحديثة

وهجر المتعلمون ومن حا كاهم من السراة والأعيان الملابس الشرقية كالجبة والعباءة والعمامة ، وارتدوا الطربوش والبدلات الافرنجية ، وتضاءلت الازياء القديمة ، وحلت محلها الازياء الأوروبيــة ، فيما عدا القبعة ، فقد استمسك المصريون بالاعراض عنها

ودخلت العوائد الأوروبية فى أساليب المآكل والولائم ، فأخذ الناس يمدون الموائد و يتناولون الطعام على النمط الافرنجى ، ولا مراء فى ان الاساليب الاوروبية

فى هذا المجال أرقى وأصح من الاساليب القديمة ، ولكنها مع الاسف قد استتبعت محاكاة الافرنج فى تعاطى المشروبات الروحية ؛ وهذه آفة جاءتنا من أوروبا ، و بدأ دخولها مصر على أيدى الاغنياء والسراة والمتعلمين ، ثم سرت الى الطبقات الجاهلة ، فعم منها الفساد ، وصارت من شر الآفات التى ابتلى بها المجتمع المصرى وكان منها بريئاً

ومن مظاهر التطور الاجتماعى اقبال الناس على الرياضة والتنزه ، فقد أخذوا يرتادون المتنزهات والضواحى ، وخاصة بعد انتشار العربات التى سهلت المواصلات بين العاصمة وضواحيها ، فأخذ سيل المركبات لاينقطع عصر كل يوم فى طريق شبرا ، ثم فى طريق الجزيرة والجيزة والاهرام ، وكان لانشاء جسر (كوبرى) قصر النيل فضل كبير فى ميل الجماهير الى التنزه لاجتلاء محاسن النيل وجسره البديع والتمتع برياض الجزيرة والجيزة ، وكانت (شبرا) هى متنزه سكان القاهرة من قبل ، ثم أخذ الناس يتحولون الى كوبرى قصر النيل وما يليه من القصور الفخمة والحدائق الغناء والطرق المعبدة ومناظر الطبيعة الرائعة

و بدا على المجتمع الميل الى المرح والحبور ، ويرجع هذا الميل الى الثراء والرفاهية ، ثم الى انتشار التعليم ، ومن هنا ظهرت النهضة الغنائية فى عصر اسماعيل ، وازداد اقبال الناس على سماع الاغانى والموسيقى ، وارتقت اساليب الغناء ، و زادت مكانة المغنين فى النفوس ، ونالوا من محبة الناس حظا عظيما ، وفى مقدمتهم عبده الحمولى ، وارتقى الذوق الموسيقى فى المجتمع

وأقبلت الطبقات الممتازة على حضور المسارح ومشاهدة الروايات التمثيلية ، ثم قلدتها الطبقات الاخرى ، وابتدع الخديوى اسماعيل سنة الرقص الافرنجى ، فكان يقيم فى سراى عابدين والجزيرة حفلات راقصة (باللو) بالغة منتهى الفخامة ، وكان يدعو اليها الكبراء وذوى المراكز الاجتماعية و رجال السلك السياسى وعقيلاتهم ، وكانت « الوقائع المصرية » تعنى باخبار هذه الحفلات وتصفها فى مكان بارز من صحائفها

وكان لحفلات الافراح فى ذلك العصر بهجة بالغة ، فقد كان السراة والاعيان يفتنّون فى تفخيمها وتعظيمها ، و يتنافسون فى مظاهر البذخ والاسراف فيها ، و بلغت بعض هذه الافراح من البهاء والروعة ما جعلها أحاديث الناس ، يتناقلونها جيلا بعد جيل ، اما افراح الخديوى اسماعيل ، فحدث عنها ولاحرج ، وخاصة الافراح التى أقامها احتفالا بزواج انجاله الامراء ، اذ عقد لولىعهده محمد توفيق باشا (الخديوى) على الاميرة أمينة هانم (ام المحسنين) كريمة الهامى باشا ابن عباس الأول ، وللامير حسين (السلطان حسين) على الأميرة عين الحياة بنت الأمير أحمد رفعت بن ابراهيم باشا ، والأمير حسن باشا على الأميرة خديجة هانم بنت الامير محمد على الصغير بن محمد على باشا ، وكان الاحتفال بزواجهم أعظم افراح هذا العصر ، ولايزال الناس يذكرون فخامة هذه الافراح ويسمونها « افراح الانجال »

وامتاز هذا العصر ببهجة الحفلات العلمية المدرسية التى كانت تقام لمناسبة انتهاء الدراسة فى المعاهد العالية ، الحربية والملكية ، والمدارس الثانوية والابتدائية ، فقد كان يحضرها الخديوى احيانا ، ويشهدها كبار رجال الدولة ، وتوزع فيها الجوائز والمكافآت على أوائل الناجحين

ولحفلات سباق الخيل فى ذلك العصر مظاهر رائعة ، اذ كان يتسابق الجمهور الى مشاهدتها فى القاهرة (بالعباسية) أو فى الاسكندرية وتعطى فيها الجوائز للخيول الفائزة ، فكان هواة الخيل يتنافسون فى اقتناء الجياد الكريمة ، ويحضر الخديوى اسماعيل وكبار رجال الدولة هذه الحفلات ، وتنشر أنباؤها بعناية كبيرة فى « الوقائع المصرية » ، واشتهر على باشا شريف بتنظيم هذه الحفلات والعناية بها واحراز قصب السبق فى اقتناء خير الجياد

واستمرت حفلات الموالد والاعياد موضع اقبال الناس ورعاية الحكام ، و بقيت للموالد فى القاهرة والاقاليم مكانتها التقليدية فى النفوس

الحياة العائلية

واستتبع انتشار التعليم ارتقاء الحياة العائلية ، وأخذ الناس يفهمون الروابط

الزوجية على نحو أرقى من الفهم القديم، وينظرون الى الزوجة كشريكة المرء فى حياته وقسيمته فى سرائه وضرائه «ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة» ، وقل تعدد الزوجات فى الاوساط المثقفة ، كما قل الطلاق والتسرى ، و بدأت العائلات تعنى بتعليم البنين والبنات

النهضة النسائية

و بدأت النهضة النسائية فى عصر اسماعيل، اذ انشئت المدارس لتعليم البنات كما تقدم بيانه (ص ٢١٠ ج ١)، و بدأت المرأة تشترك بنصيبها فى النهضة الاجتماعية والادبية، فكانت «عائشة عصمت تيمور» طليعة هذه النهضة ،وكان لرفاعة بك رافع الطهطاوى فضل كبير فى ترقية المرأة المصرية ، فهو أول من دعا الى نهضتها والى تعليم البنات وتثقيفهن اسوة بالبنين [(١)] ، وتتجلى لك فكرته من كونه وضع كتابا مشتركا لتثقيف البنات والبنين على السواء سماه (المرشد الامين للبنات والبنين) طبع سنة ١٨٧٢، وهو كتاب قيم فى الاخلاق والتربية والآداب ، وضعه كما يقول فى مقدمته بحيث «يصلح لتعليم البنين والبنات على السوية »، ودعا فيه الى وجوب تعليم البنات واعدادهن من طريق التربية والتعليم للعمل والقيام بواجبهن فى المجتمع ، قال فى هذا الصدد «ينبغى صرف الهمة فى تعليم البنات والصبيان معاً لحسن معاشرة الازواج ، فتتعلم البنات القراءة والكتابة والحساب ونحو ذلك ، فان هذا مما يزيدهن أدبا وعقلا ، ويجعلهن بالمعارف أهلا ، ويصلحن به لمشاركة الرجال فى الكلام والرأى ، فيعظمن فى قلوبهم ، ويعظم مقامهن لزوال ما فيهن من سخافة العقل والطيش ، مما ينتج من معاشرة المرأة الجاهلة لمرأة مثلها ، وليمكن المرأة عند اقتضاء الحال أن تتعاطى من الاشغال والاعمال ما يتعاطاه الرجال ، على قدر قوتها وطاقتها ، فكل ما يطيقه النساء من العمل يباشرنه بأنفسهن،

---

(١) عن الجزء الثالث من تاريخ الحركة القومية ص ٤٩٣

وهذا من شأنه أن يشغل النساء عن البطالة ، فان فراغ أيديهن عن العمل يشغل السنتهن بالاباطيل ، وقلوبهن بالاهواء وافتعال الاقاويل ، فالعمل يصون المرأة عما لا يليق ، ويقربها من الفضيلة ، واذا كانت البطالة مذمومة فى حق الرجال فهى مذمة عظيمة فى حق النساء »

فالدعوة الى نهضة المرأة فى مصر ترجع كما ترى الى رفاعة بك ، ثم جاء من بعده المرحوم قاسم بك أمين فجددها ووسع نطاقها

طبقات الشعب

تلك نظرة اجمالية فى التطور الاجتماعى على عهد اسماعيل ، والآن ننتقل من الاجمال الى التفصيل ، فنتابع الكلام عن الطبقات التى يتألف منها المجتمع ، على النحو الذى اتبعناه فى دراسة هذه الطبقات على عهد الحملة الفرنسية وفى عصر محمد على (١)

عدد السكان

بلغ عدد سكان مصر فى أواخر القرن الثامن عشر ثلاثة ملايين نسمة ، وزاد عددهم فبلغوا سنة ١٨٤٥ أى فى أواخر عهد محمد على ٤٠ر٤٧٦ر٤ نفس (٢) وبلغوا سنة ١٨٥٩ فى أواخر حكم سعيد باشا خمسة ملايين (٣) ، ثم بلغ عددهم فى أواخر حكم اسماعيل نحو ستة ملايين نسمة ، وهذا مستفاد من أن الاحصاء الرسمى الذى حدث يوم ٣ مايو سنة ١٨٨٢ دل على أن عدد السكان بلغ ٣٨١ر٨٠٦ر٦ نسمة فى ذلك اليوم ، أى بعد انتهاء حكم اسماعيل بثلاث سنوات ، فلا يمكن أن تصل الزيادة فى تلك السنوات الى اكثر من ثمانمائة ألف نفس

---

(١) راجع الجزء الاول من تاريخ الحركة القومية ص ٤٨ والجزء الثالث ص ٦٠١ — (٢) تاريخ الحركة القومية ج ٣ ص ٦٠١

(٣) احصاء «الكون فى كتابه «مصر (كما هي) ص ٢١

الاسرة الحاكمة

الخديوى والامراء

تفرعت الاسرة الحاكمة وكثر عدد أفرادها فى عهد خلفاء محمدعلى،بما أنجبه هو وأبناؤه من الامراء والاميرات ، وصاروا يمثلون طبقة ممتازة فى المجتمع ، وابتنوا القصور الفخمة واقتنوا الاملاك الواسعةوالثروات الضخمة

وقد عنى محمد على بتنشئة أنجاله تنشئة صالحة ، فعلمهم فى المدارس ، وأرسل بعضهم الى اوروبا لاتمام علومهم ، وعنى على الاخص بان ينالوا حظا وفيرا من النشأة الحربية ، ففى الحق انه لم يقصر فى تثقيفهم واعدادهم للقيام بالمهمات الكبيرة

ولكن خلفاءه قصروا فى الاندماج فى الشعب والاعتزاز بالانتساب اليه ، فمع أن محمد على هو باعث نهضة اللغة والآداب العربية،فان الامراء والاميرات من آل بيته قلما كانوا يتعلمون اللغة العربية ويدرسونها ، بل قليلا ما كانوا يتخاطبون بها ، وكانت التركية هى لغة التخاطب والتفاهم فى بيوتهم،وقد عنوا بدراسة اللغات الاجنبية وخاصة الفرنسية أكثر من عنايتهم بتعلم العربية ، وهذا نقص كبير أدى الى تراخى علاقة الكثيرين منهم بالشعب ، ثم الى قلة أعمالهم القومية والخيرية ، بل أفضى ببعضهم الى إيثار المعيشة خارج القطر المصرى سواء فى الاستانة أو فى اوروبا ، واعتبارهم غرباء عن الشعب

وثمةظاهرة أخرى بدت على الامراء والاميرات من البيت العلوى ، وهى التنافس والتحاسد بينهم،مما أدى فى بعض المواطن الى بغض متبادل وعداء شديد ، ولو ساد الوفاق والصفاء بين أفراد البيت المالك وصرفوا جهودهم الى مافيه خير البلاد وسعادة أهلها لنالت على أيديهم أعظم الثمرات

ويرجع هذا العداء الى أن من يتولى الحكم كان ينظر بعين البغض وسوء الظن الى باقى الامراء ، ويخشى منهم على مركزه ، فيهيىء له الخوف أن يتقى شرهم بوسائل الايذاء والعدوان ، فعباس الاول كان معروفا عنه كرهه لافراد أسرته من أعمامه

وعمـاته وأبناء عمومته ، وكان يمقت سعيد باشا وارث الملك من بعده ، حتى اضطره الى العزلة بالاسكندرية ، وحنق على عمته الاميرة نازلى هانم حتى قيل انه شرع فى قتلها لولا أن رحلت عن البلاد ، وسكنت الاستانة ، وقيل انها هى التى حرضت المملوكين اللذين قتلاه فى قصره بينها كما تقـدم بيانه ، أما سعيد باشا فقد كانت طيبته تحول دون تفكيره فى ايذاء الامراء من آل بيته ، فلم ينل أحداً منهم سوء أو أذى على يده ، ولـكن اسماعيـل كان على العكس يسىء الظن بهم ، وقد بدا عليه حين وفاة سعيد عدم رعاية واجب الاحترام نحو عمه ، إذ كانت وفاته بالاسكندرية ، فلم يحتفـل بتشييع جنازته ، ولا عنى بان يؤدى له فى موته ما يليق بمقامه ، بل أمر بأن يدفن بأسرع ما يمكن بالاسكندرية ، دون أى مظهر من مظاهر الحفاوة والرعاية ، وفى الوقت الذى سير به الى جدثه كان هو يقيم الافراح فى القاهرة إيذانا باعتلائه عرش مصر

وعداء اسماعيل لاخيه مصطفى فاضل ولعمه عبد الحليم أمر مستفيض، وله حوادث يتناقلها الناس ، فاسماعيل ومصطفى فاضل على انهما أخوان وأبوهما البطل ابراهيم باشا ولـكنهما من والدتين مختلفتين، وقد ولدا فى يومين متقاربين ، وكان لهما أخ ثالث أكبر منهما سناً وهو احمد رفعت الذى آلت اليه ولاية العهد فى عهد سعيد باشا ، لـكنه غرق فى حادثة كفر الزيات الشهيرة فصار اسماعيـل وليا للعهد ، ولـما ارتقى العرش لم يحسن معاملة أخيه مصطفى فاضـل ، بل أخذ يكيد له و يعمل على اقصائه عن البلاد ، و بذل مافى وسعه لشراء أملاكه فى مصر واضطراره الى الهجرة منها ، وسعى جهده أيضا فى حرمانه ولاية العهد التى كانت له بحكم نظام التوارث القديم ، ونجح فى مسعاه ، فاشترى أملاكه وغير نظام الوراثة وجعلها فى نسله ، وكذلك اشترى أملاك الامير عبد الحليم ، ومن ثم غادر كلاهما مصر وسكنا وعائلاتهما الاستانة واوروبا واشتدت العداوة بينهم طوال عهد اسماعيل

علماء الازهر

لم يكن لعلماء الازهر شأن كبير فى تطور الاحوال العامة سياسية كانت أو اجتماعية ، ولقد بينا فيما سبق من الكلام كيف ضعفت مكانتهم عما كانوا عليه فى عهد الحملة الفرنسية وأوائل عصر محمد على (تاريخ الحركة القومية ج ٣ ص ٦٠٦) ، ويلوح لنا أن الازهر ومن يتصل به من العلماء والطلبة قد استردوا فى عصر اسماعيل شيئا من المكانة التى كانت لاسلافهم من قبل ، فقد نال بعضهم مكانة عالية ومنزلة سامية فى الهيئة الاجتماعية ، نخص بالذكر منهم الشيخ محمد العباسى المهدى الذى كان من أفذاذ العلماء فى ذلك العصر ، فقد تولى مشيخة الجامع الازهر وافتاء الديار المصرية سنة ١٢٨٧ هـ (١٨٧١ م) ، وعلى يده بدأ اصلاح الازهر ، وفى عهده أنشىء نظام الامتحان لتخريج العلماء كما تقدم بيانه (ج ١ ص ٢٩٤) ، وكان اليه المرجع فى تعيين القضاة الشرعيين وفى كل ما تقره الحكومة مما له مساس بالمسائل الشرعية ، ونال عند الخديوى اسماعيل احتراما كبيرا ومنزلة عظمى ، وقلده سنة ١٨٧٢ علاوة على مشيخة الازهر والافتاء عضوية المجلس الخصوصى العالى [١] (مجلس الوزراء فى ذلك الحين) للنظر فيما له مساس بالاحكام الشرعية من الشؤون ، أى انه صار من وزراء الدولة ، وهى ميزة لم ينلها العلماء من بعد

وظل الازهر كما كان المعين الذى استمدت منه النهضة العلمية والادبية عناصر الحياة ، فكثير من العلماء والادباء والشعراء فى ذلك العصر نشأوا وتخرجوا فيه ، ومعظم أساتذة دار العلوم فى الآداب واللغة هم من علمائه أو طلابه ، واستمر هذا المعهد العظيم يمد المدارس والوظائف والقضاة والمحاماة والصحافة والحياة العامة بنخبة من رجاله ، وهذا يدلك على حيويته ومبلغ القوة الكامنة فيه

ولما جاء السيد جمال الدين الافغانى مصر سنة ١٨٧١ وجد فى تلاميذ الازهر

---

(١) الوقائع المصرية عدد ٥٣٩ (٩ يناير سنة ١٨٧٢)

وطائفة من المنتسبين اليه البيئة الصالحة التى بث فيها تعاليمه وأفكاره ، فنفخ فى الازهر روح النهضة وغرس فيه مبادىء التقدم الفكرى والعلمى وقد بدت ثمارها بظهور المدرسة العلمية الحديثة التى حمل لواءها فيما بعد الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده ، فاتجاه السيد جمال الدين الى الازهر فى بث تعاليمه الحرة دليل على مافيه من الاستعداد للنهضة العلمية والاجتماعية ، وحسبك ان الشيخ محمد عبده امام هذه النهضة فى ختام القرن التاسع عشر هو من علماء الازهر الاعلام ، فالشخصيات الكبيرة التى نشأت فى الازهر قد أسبغت على هذا المعهد مكانة سامية ، وساعد على ظهور هذه المكانة فى ذلك العصر احتفاظ علمائه بكرامتهم حيال ولاة الامور ، واستمساكهم بالتقوى والتعفف والنزاهة ، وابتعادهم عن الزلفى للحكام ، مما رفع من منزلتهم ، وجعل لهم فى نفوس الخاصة والعامة مكانا عليا

الموظفون

ارتقى مستوى الموظفين عما كانوا عليه من قبل ، لان كثيرا من الوظائف قد شغلها خريجو المدارس فى عهد محمد على وخلفائه

ولكن من الواجب ان نقرر حقيقة مؤلمة ، وهى ان معظم الموظفين (وحكمنا لايشمل الجميع) لم يضعوا نصب أعينهم الاخلاص فى أداء الواجب نحو البلاد وتوفير مصالح الاهلين ، ورعاية الحق والعدل ، ولو جعلوا هذه القاعدة أساسا لاعمالهم لسعد الشعب فى عهدهم وشعر بالعدل والكرامة ، ولتحرر من الارزاء التى كان ينوء بها ، ولكن الموظفين كانوا فى الغالب يتخذون الوظائف وسيلة للاستغلال والاثراء ، ومن هنا جاء سوء الادارة وانتشار الرشوة ومظالم الحكام ، وقلما كان الرؤساء من الموظفين والحكام ينظرون الى مصالح البلاد والاهلين ، بل اهملت هذه الناحية اهمالا جسيما ، حتى لم يكن للأهلين حقوق محترمة ولا كرامة مصونة امام الموظفين

الزراع والصناع والتجار

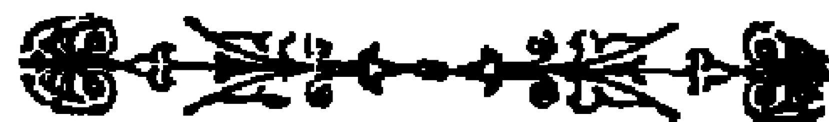
اما الفلاحون فقد ساءت حالتهم بما زاد عليهم من اعباء الضرائب، وما اقترن بها من القسوة فى تحصيلها ، ولم يشعر الفلاح فى عهد اسماعيل بالراحة والرخاء اللذين كان يشعر بهما فى عهد سعيد ، وظلت السخرة سائدة فى ذلك العهد ، ولم تكن قاصرة على المنافع والاعمال العامة بل كانت تستخدم لاستصلاح اطيان الخديوى واطيان الحكام ، و بقيت المظالم يرزح الناس تحت نيرها ، وقاعدة الحكام فى معاملة الفلاحين هى القهر والارهاق . وكان الضرب بالكرباج عادة مألوفة فى جباية الضرائب او الاقتصاص ممن يخالفون الأوامر أو يستهدفون لغضب الحكام لاى سبب ، ولم يكن ثمة قانون ولا قضاء عادل يحميان الضعيف و ينصفان المظلوم ، ولا رقابة على الحكام من حكومة عادلة أو مجالس نيابية أو صحافة أو رأى عام ، ووقع على الاهلين ارهاق آخر من ناحية الاجانب من المرابين وغيرهم ، إذ وجد هؤلاء من حسن رعاية الحكومة ومن حماية الامتيازات الاجنبية ما جعلهم يستغلون الفلاحين والاهلين عامة الى أقصى درجات الاستغلال، حتى انتزعوا منهم الاملاك والاموال وكبلوهم بالديون الباهظة ، ولم يجد الفلاح من الحكومة حماية لحقوقه ومرافقه ، بل كانت تقاسم الاجانب ارهاقه واستغلاله، ولم يتحرر الفلاح فى هذا العصر من الفقر والفاقة ، وظل يعيش عيشة الكد والكدح و يقنع بأقل الحاجات والنفقات

الاعيان

كان الاعيان أحسن حالا من الفلاحين وسائر الاهلين ، فقد اقتنوا الاطيان والضياع واستصلحوا أطيانهم القديمة ، وزادت ثرواتهم بما انشأته الحكومة من أعمال العمران كشق الترع واقامة القناطر وتسهيل وسائل الرى ، وانشاء السكك الحديدية ، وتعبيد طرق المواصلات ، فزاد دخلهم من أطيانهم واملاكهم ، واتسعت عليهم الدنيا ، وراعت الحكومة جانبهم ، وكانوا هم من ناحيتهم يخضعون لاوامر الحكومة و يتزلفون الى الحكام لينالوا رضاهم و يأمنوا

على مصالحهم ، وفى كثير من المواطن كانوا يكسبون رعايتهم إذ يصلونهم بالهدايا والرشا وما الى ذلك ، وكان الاعيان من الأسر الكبيرة يحتفظون بعصبيتهم العائلية ومراكزهم الاجتماعية ، فازدادت منزلتهم وعظم جاههم ، وراعى الخديوى جانبهم ، وانعم على كثير منهم بالالقاب والرتب — وكانت نادرة فى ذلك العصر — واسند المناصب الادارية والقضائيـة الى فئـة منهم ، فكان منهم المديرون والمأمورون ورؤساء المجالس (المحاكم) الابتدائيـة والاستئنافية ، ومجلس شورى النواب كاد يكون مقصوراً على طبقتهم ، وكان لبعضهم فيه مناقشات تدل على حظ من العلم والذكاء الفطرى وسلامة المنطق

وكان الاعيان على وجه عام كرام النفوس ، قويى الاخلاق ، فيهم مروءة ووفاء ، وشهامة وسماح ، وفضيلة ودين ، ويلوح لنا من هـذه الناحية انهم كانوا خيراً ممن خلفوهم فى العصر الحديث



الفصل السابع عشر

شخصية الخديوى اسماعيل

والحكم على عصره

فى شخصية اسماعيل اجتمع الجانب الحسن الى الجانب السيء ، وظهرت آثار الجانبين معا فى أعماله وسياسته خلال الثمانية عشر عاما التى تولى فيها حكم مصر

ان اخلاق اسماعيل هى العامل الاول فى شخصيته ، فدراسة اخلاقه تعطينا عنه صورة عامة

لقد كان بلا مراء آية فى الذكاء والفهم وسرعة الخاطر ، وقوة الذاكرة ، ومضاء العزيمة وعلو الهمة ، وكان شجاعا ، لا يعرف الجبن والاحجام ، قوى الشخصية ، عظيم المهابة

اما ذكاؤه فكان يشع من عينيه البراقتين ، وقد لحظ هذا الذكاء وتبينه كل من عاشروه أو حادثوه من الاصدقاء والاعداء على السواء

كان يفهم مراد محدثه ويحيط بالأمور ويدرك الاشياء بسرعة خاطر تشبه البرق الخاطف ، وكان قوى الذاكرة ، يدهش محدثيه بقدرته على استيعاب التفاصيل والدقائق عن الحوادث الماضية ، كبيرها وصغيرها ، رغم مضى السنين على وقوعها

وتبدو لك قوة ارادته ومضاء عزيمته من الهمة التى كان ينفذ بها مشاريعه ، فلم يكن يعرف التردد والاحجام ، وإذا أراد ان ينجز عملا لا تقف فى سبيله عقبة إلا ذللها ، أما شجاعته فحسبك ان تتبينها من السياسة التى رسمها لنفسه فى السنوات الاخيرة من حكمه ، حين ادرك سوء نية الدول الاوروبية واعتزم مقاومتها ، فقد علمت ما كان من أصرار تلك الدول على أن يكون لها وزيران اجنبيان داخل هيئة الوزارة المصرية ، ورأيت كيف وقف اسماعيل موقف المعارضة واتبع حيالها

خطة المقاومة . وهى سياسة تقتضى حظا كبيراً من الشجاعة والاستخفاف بالمخاطر . وفى سبيل هذه المقاومة غامر بعرشه . وضحى به فعلا . وقليلٌ من الملوك من يضحون بعروشهم فى سبيل مقاومة المطامع الاستعمارية

وكان اسماعيل بلا نزاع محبا لبلاده ، راغبا فى تقدمها ، عاملا على ان يسير بها فى مضمار الحضارة والعمران ، ساعيا فى توسيع ملكها ، واعلاء شأنها كما بينا ذلك فى فصول الكتاب

فالذكاء ، وقوة الارادة ، والشجاعة ، والاقدام ، والرغبة فى اعلاء شأن مصر ، هذه هى الصفات التى تمتاز بها شخصية اسماعيل

ظهرت نتائج هذه الصفات فى مختلف الاعمال التى تمت على يده ، فقد سعى ووُفق فى الحصول من تركيا على أقصى ما يمكن من الحقوق والمزايا ، كى يصل بمصر الى الاستقلال التام ، فهذه نزعة مجيدة تدل على شدة حبه لعظمة مصر و رفعة شأنها

واتجهت همته الى توسيع أملاك مصر فى افريقية ، فأكمل فتح السودان ، و وصل بحدود مصر الى منابع النيل ، وشواطىء المحيط الهندى ، أى الى حدودها الطبيعية ، و بذل فى هذا السبيل أقصى مالديه من عزيمة وقوة ، وتلك لعمرى صفحة مجيدة من صحائف اسماعيل ، تزين تاريخه ، بقدر مايزدان بها تاريخ مصر القومى

وعنى بقوة البلاد الحربية بتنظيم الجيش وانشاء المدارس الحربية العالية وتسليح الجند بأحدث الاسلحة ، وتزويد الحصون والقلاع بالمدافع الضخمة

ووجه أيضا همته الى إنهاض البحرية المصرية حربية كانت أو تجارية ، فرفع علم مصر على مياه البحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر والاقيانوس الهندى

وله على العلم والادب أيادٍ بيضاء ، بما أنشأه من المدارس العالية والمعاهد العلمية ، وتجديده عهد البعثات ، فمدرسة الحقوق ، ومدرسة المهندسخانة ، ودار العلوم ، ومدارس البنات ، والمدارس الصناعية ، والمدارس الثانوية والابتدائية ، ودار الكتب ، والمتحف المصرى ، ودار الآثار العربية ، والجمعية الجغرافية ، والنهضة العلمية والادبية ، والحركة الفكرية التى ظهرت فى عهده ، ونهضة الصحافة ، والتأليف ،

والطباعة والنشر ، هى من آثاره الخالدة كما تراه مفصلا فى الفصل التاسع

واعمال العمران التى تمت على يده كفتح الترع ، واقامة الجسور ، والعناية بزراعة القطن ، واستحداث مصانع السكر ، واصلاح القناطر الخيرية ، وزيادة مساحة الاطيان الزراعية ، وانشاء السكك الحديدية والكبارى ، والاسلاك البرقية ومصلحة البريد ، وتعمير المدن وتخطيطها ، وتنظيمها ، كل هذه الاعمال قد نهضت بعمران مصر وتقدمها

وقد بسطنا الكلام عن هذه الاعمال المجيدة فى فصول هذا الكتاب ، ففيها بيان لما ذكرناه ، وتفصيل لما أجملناه

كل هذه مآثر عادت على البلاد بالخير العميم ، وان ننس لاننس آخر صفحة ختم بها حياته السياسية ، إذ قاوم المطامع الاستعمارية التى بدت من الدولتين الانجليزية والفرنسية ، ولو أنه آثر الاذعان والاستسلام لبقى على عرشه يتمتع بهذا الملك العريض ، ولكنه أبى على الدول طلباتها ، وأصر على أن تكون الوزارة خالصة للمصريين ، واستجاب الى مطالب الاحرار وعهد الى شريف باشا تأليف وزارة وطنية خالية من العنصر الأوروبى ، وأقر مبدأ مسئولية الوزارة امام مجلس شورى النواب

ولاشك أن موقفه فى هذا الصدد هو دفاع عن استقلال البلاد . ومناصرة للحركة القومية . وفى هذا السبيل استهدف لغضب الدول الاجنبية ، حتى فقد العرش والتاج . فهو من هذه الناحية ضحية كبرى فى سبيل الاستقلال والدستور

والاقدام على هذه التضحية الغالية ، وما أعقبها من النفى والتشريد والحرمان ، عمل جليل يزين تاريخ اسماعيل

فالصفحة التى ختم بها اسماعيل حياته السياسية جديرة بان تسجل فى صحائف الحركة القومية بالفخار والاعجاب .

وإذ ذكرنا الحسنات ، فمن الواجب علينا ان ننتقل الى الاخطاء والسيئات

لنؤدى واجبنا نحو الحقيقة كاملة ، فنقول ، انه بجانب الحسنات التى ذكرناها ، يوجد الجانب السيء من شخصية اسماعيل ، وهو بذخه ، واسرافه ، وعدم تقديره العواقب ، وضعفه امام الملذات والشهوات ، وقد أدت به هذه العوامل مجتمعة الى التبذير فى اموال الخزانة العامة ، فلم تكفه الملايين التى كان يجبيها من الضرائب ، بل عمد الى البيوت المالية والمرابين الاجانب يستدين منهم القروض الجسيمة ، ولايخفى ان هذه القروض هى الوسيلة التى تذرعت بها الدول للتدخل فى شؤون مصر ووضع الرقابة المالية عليها

صحيحٌ ان هذه القروض لو استدانتها دولة اوروبية لما كانت فى نظر الدول مسوغا للتدخل فى شؤونها ، والعبث باستقلالها ،وانما كان تدخل الدول فى شؤون مصر اضطهاداً مقصودا منه تحقيق اطماع استعمارية قديمة ،ولكن مما لانزاع فيه أن الحكمة كانت تقتضى ادراك هذه المقاصد ، وتعرُّف هاتيك المطامع ، والابتعاد عن شرها ، بدلا من الوقوع فى حبائلها ، وليس من شك فى ان الديون هى من الوسائل الفعالة لتدخل الدول الأوروبيـة فى شؤون الامم الشرقيـة ، ولم يكن اسماعيل فى حاجة الى من يبصره بمطامع انجلترا والدول الاوروبية فى مصر ، فان تاريخ محمد على وابراهيم صفحة ناطقة بتطلع انجلترا الى وضع يدها على البلاد ، وما وقوفها فى وجه فتوحات ابراهيم ، وائتمارها بمصر فى مؤتمر لندن سنة ١٨٤٠ ، ببعيد عن ذاكرة اسماعيل ، فلم يكن ينقصه الاعتبار بالحوادث السياسية ، لان ما لقيته مصر فى عهد أبيـه وجده كان جديرا بان يفتح عينيـه ، و يبصره بالخطر الذى يتهدد مصر من ناحية التدخل الاوروبى

لكن اسماعيل لم يفطن لعواقب هذا التدخل ، لان ثمة عيباً كبيراً فى سياسته عامة ، وهو ركونه الشديد الى الاوروبين والدول الاجنبية ، واعتماده عليهم ، وثقته بهم ثقة لا حد لها ،وهذه الثقة كانت من عوامل تورطه فى القروض الخارجية ،فقد كان لحسن ظنه بالاجانب لا يحسب حسابا لليوم الذى ينقلبون عليه ، وتتحول تلك القروض

اداةً للتدخل الاجنبي، ومن مظاهر هذه الثقة انه عهد الى الاجانب من رعايا الدول الاستعمارية بمهمات خطيرة من شؤون الدولة ، وأطلعهم على اسرارها ، ومكّن لهم من مرافقها ، ففى عهده تعددت البيوت المالية والشركات الاجنبية التى تغلغلت فى البلاد ، وعهد الى الاجانب بمناصب كبرى من التى كانت الحكمة تقتضى ابعادهم عنها ، كتعيين السير صمويل بيكر الرحالة الانجليزى حاكما لمديرية خط الاستواء ، والكولونل غردون باشا حاكما لها من بعده ، ثم حاكما عاما للسودان ، والمسيو منزنجر محافظاً لسواحل البحر الاحمر ومديراً لشرقى السودان ، والجنرال استون باشا رئيسا لاركان حرب الجيش المصرى ، والاميرال ماكيلوب مديرا للموانىء والفنارات ، والمستر موريس وكيلا لها ، والمسيو فردريكو مديرا لوابورات البوستة الخديوية ، والمستر كليار مديرا للبريد ثم للجمارك ، وهلم جرا ، كما انه اسند الكثير من المناصب العاليـة فى دوائره واملاكه وبطانته الى موظفين من الافرنج

كل هذه التعيينات ترجع الى اسراف اسماعيل فى ثقته بالاجانب والاعتماد عليهم، وتلك نقطة ضعف كبير فى سياسته تبين لنا الفرق بينه و بين محمد على

لقد تولى اسماعيل الحكم والطريق امامه معبّد بما قام به محمد على وابراهيم من جلائل الاعمال، فكان مطلوبا منه أن يكمل البناء الذى شاده جده وابوه ، ويحتفظ باستقلال الدولة التى ألقت المقادير زمامها اليه ، ولم يكن يغيب عن ذهنه أن محمد على كان يخشى على مصر من التدخل الاجنبى ، فلم يمد يده الى الاستدانة من الخارج ، ولا رضى ان يعهد الى الاجانب بالمناصب الخطيرة ، أو يمكن لهم فى البلاد ، و بلغ به بعد نظره ان رفض تخويل شركة انجليزية امتياز مد السكة الحديدية بين القاهرة والسويس ، كما رفض شق قناة السويس لكيلا تكون ذريعة للتدخل الاوروبى فى شؤون مصر

فالطريق اذن كانت مرسومة امام الخديوى اسماعيل، ولم يكن مطلوبا منه الا ان ينهض باعمال التقدم والعمران معتمداً على موارد الخزانة العامة ، وهى موارد

تكفى للقيام بتلك الاعمال لمن يحسن تدبير شؤونها ، ولكنه تنكب سبيل ابيه وجده ، وتورط فى القروض تلو القروض دون حاجة اليها ، ومن غير ان يفكر فى طريقة ايفائها او ايفاء فوائدها ، حتى ابتلعت هذه الفوائد معظم موارد الميزانية ثم عجز عن الوفاء ووقعت الحكومة فى الاعسار كما رأيته مفصلا فى الفصل الحادى عشر ، وكانت النتيجة أن نالت الدول الاجنبية حقوقا ومزايا تشل سلطان الحكومة ، وهذه المزايا اشبه ما تكون بالوصاية على مصر

ولقد ظهرت هذه الوصاية بمظاهر مختلفة من انشاء صندوق الدين . الى فرض الرقابة الثنائية على مالية مصر ، الى تعيين لجنة تحقيق اوروبية تفحص شؤون الحكومة المالية والادارية ، الى تعيين وزيرين اجنبيين فى الوزارة المصرية لهما حق الفيتو اى وقف كل عمل تشريعى او تنفيذى للحكومة . ولا شك ان هذه الاحداث كما قلنا فى مقدمة الكتاب قد تصدع لها صرح الاستقلال الذى نالته مصر بجهودها وتضحياتها العظيمة من عهد محمد على ، فهذه الحالة المحزنة التى وصلت اليها البلاد كانت نتيجة سياسة اسماعيل المالية

ولا نكران انه سعى فى السنوات الاخيرة من حكمه فى ان يتخلص من هذه الوصاية التى اتخذت شكلا مهينا من التدخل الفعلى فى شؤون مصر ، ووقف تجاه الدول الاوروبية موقف المقاومة العنيفة ، ولكن كان ذلك بعد أن تغلغل النفوذ الاجنبى السياسى والمالى فى مصر ، فلم يستطع له دفعا ، وغلبته الدول على أمره

فاذا نظرنا الى الامور فى جوهرها وحقائقها نجد أن المسألة المصرية قد تراجعت فى عهد اسماعيل ، إذا قورنت بما كانت عليه فى عهد محمد على ، ولئن كان اسماعيل قد نال من تركيا مزايا وحقوقا زادت نظريا من حدود الاستقلال ، فان مصر من الوجهة العملية كانت فى عصر محمد على اكثر استقلالا مما صارت اليه فى عهد اسماعيل ، وحسبك دليلا على ذلك ان اسماعيل باشا هو العاهل الوحيد من ولاة الاسرة المحمدية العلوية الذى خلع بفرمان من السلطان بناء على طلب الدول ، وليس يخفى ان خلع

الخديوى بأمر من السلطان هو من أشد المظاهر الهادمة لاستقلال مصر ، لانه تدخل بين فى سيادتها الداخلية ، ومن تصاريف القدر ان يقع هذا التدخل ضد الخديوى الذى نال من تركيا أقصى ما يمكن من مزايا الاستقلال ، ويرجع ذلك الى الضعف الذى اصاب البلاد من ارتباك احوالها المالية وتضعضع قوتها الحربية والمعنوية ، فسهل على الدول ان تتدخل فى شؤونها وتعبث باستقلالها ، ولا شك فى ان الفرق كبير من هذه الناحية بين حالة مصر فى عهد محمد على وحالتها فى عهد اسماعيل

ففى عهد محمد على لم يكن ثمة صندوق دين ، ولا نفوذ للاجانب ، ولا رقابة منهم على مالية الحكومة ، ولا وزراء اوروبيون داخل الحكومة ، ولا محاكم مختلطة غالبية القضاة فيها من الاجانب ، فهذه النظم والاوضاع قد تقررت فى عهد اسماعيل ، وهى قيود شلت سيادة الحكومة الاهلية ونقصت مزايا الاستقلال الفعلى ، وظلت تنمو وتشتد حتى أواخر عهد اسماعيل ، واستمرت البلاد من بعده تتعثر فى اذيال الارتباك المالى والرقابة الاوروبية الى ان انقلبت الرقابة احتلالا انجليزيا عسكريا ، وهو الاحتلال الذى نعانيه الى اليوم (سنة ١٩٣٢)

والخلاصة ان عصر اسماعيل كان عهد تقدم وعمران ، اختلطت به اخطاء واغلاط أفضت الى تصدع بناء الاستقلال المالى والسياسى

ولو خلت شخصية اسماعيل من عيوبها لجعل من مصر يابانا أخرى ، ولصارت على يده دولة من أقوى الدول المستقلة وأعظمها شأنا .

ولكن هكذا شاء جدُّ مصر العاثر أن تتلاحق الاخطاء وتختلط السيئات بالحسنات فى تاريخ اسماعيل ، فاغتنمت الدول الاستعمارية الفرصة فى اغلاطه ، والضعف الذى انتاب البلاد على عهده ، ووجدت من ذلك سبيلا الى تحقيق اطماعها فى ارض الكنانة ، والضعفُ فى كل عصر آفة الامم ، ومضيعة لحقوقها ، والقوة هى سياجُ حريتها واستقلالها ، وقديماً طمع الاقوياء فى الضعفاء ، سنة الله فى خلقه ، ولن تجد لسنة الله تبديلا

وثائق تاريخية

مذكرة شريف باشا الى الدول

عن امتلاك مصر منطقة البحيرات الاستوائية (انظر ج ١ ص ١٢٩)

« افادت الانباء الاخيرة الواردة الى القاهرة ان غردون باشا قد استولى نهائيا على منطقة (مزولى) الواقعة على نهر السومرست (نيل فيكتوريا) ، وان الجنود المصرية اسسوا محطة فى (ماسندى) عاصمة (اونيورو) ، وأخلد الاهلون الى الطاعة والسكينة ، وارسل غردون باشا القوة اللازمة من الجنود بقيادة نور اغا وهو ضابط كفء عارف باحوال البلاد لانشاء محطة عسكرية فى (اورندجانى) واخرى على شاطىء بحيرة فيكتوريا بالقرب من شلالات (ريبون)

« وافادت الانباء الاخيرة ايضا ان غردون باشا احتل (مقانقو) على شاطىء بحيرة البرت ، حيث يصب نهر السومرست فى البحيرة ، ووصل بين مقانقو و (الدفلاى)[١] الواقعة على النيل الابيض حيث وصلت السفن الحديدية تصحبها احدى البواخر النيلية

« وعلى ذلك قد تم الحاق جميع البلاد الواقعة حول بحيرة فيكتوريا وبحيرة البرت بمصر ، وفتحت البحيرتان وروافدهما ونهر السومرست للملاحة ، وصارت ممهدة للاكتشافات التى يقوم بها غردون باشا

« وانى لسعيد اذ اعلن نتيجة هذه الحملة التى كللت بالنجاح بفضل كفاءة من اشتركوا فيها وما اظهروه من الهمة والاخلاص تحت قيادة غردون باشا تحقيقا للغاية التى قصد اليها الخديوى وهى نشر لواء الحضارة واحياء التجارة والزراعة فى تلك البلاد »

---

(٢) انظر مواقع هذه الجهات على الخريطة ص ١٢٨ من الجزء الاول من هذا الكتاب

مراجع البحث

تذكر هنا أهم المراجع التى اعتمدنا عليها فى بحث فصول الكتاب

مراجع عامة عن عهد عباس وسعيد واسماعيل

— الخطط التوفيقية . للعلامة على باشا مبارك . فى عشرين جزءا . وقد تكلمنا عنها (ج ١ ص ٢٥٣)

— « الوقائع المصرية »

— مجلة الجمعية الجغرافية الملكية

Bulletin de la Societé Royale de Geographie

— مجلة المجمع العلمى المصرى Bulletin de l'Institut Egyptien

— مجلة مصر (97 — 1894) Revue d'Egypte للمسيوجلياردو بك Gaillardot

— مجلة العالمين الفرنسية Revue des Deux Mondes

وقد بينا فى هوامش الكتاب الاعداد التى رجعنا اليها

— التوفيقات الالهامية فى مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين الافرنجية والقبطية ـ للواء المصرى محمد مختار باشا طبع سنة ١٣١١ هـ (١٨٩٣)

— النتيجة المستحسنة لحساب مائة سنة . للسيد مصطفى محمد الفلكى ومحمد افندى نجيب طبع سنة ١٣١٣ هـ (١٨٩٥ م)

— مجموعة القوانين والقرارات

— مجموعة الاوامر والقيودات بالدفترخانة المصرية (دار المحفوظات)

— قاموس الادارة والقضاء . لفيليب جلاد فى ستة اجزاء

— كتاب الوثائق الدولية للسلطنة العثمانية . لنورادنجيان افندى تم طبعه سنة ١٩٠٣ فى أربعة أجزاء Recueil d'actes internationaux de l'Empire ottoman

— الوثائق الدبلوماسية والفرمانات السلطانية الخاصة بمصر طبع سنة ١٨٨٠

Actes diplomatiques et firmans imperiaux relatifs à l'Egypte

— مجموعة المعاهدات . لدى مارتنس فى ٣٥ جزءا
De Martens — Recueil général des Trtaiés
— مجموعة معاهدات الباب العالى. للبارون دى تستا تم طبعه سنة ١٩٠١ فى عشرة أجزاء
Recuil des traités de la Porte Ottomane — par De Testa
— تاريخ الدولة العلية العثمانية . لمحمد بك فريد
— تاريخ المسألة الشرقية . لمصطفى كامل باشا طبع سنة ١٨٩٨
— مذكرات عرابى باشا (كشف الستار عن سر الاسرار)
— حقائق الاخبار عن دول البحار . لاسماعيل باشا سرهنك طبع سنة ١٣١٢ ﻫ فى جزأين
— الكافى . لميخائيل بك شارو بيم طبع سنة ١٨٩٨ فى اربعة اجزاء
— البحر الزاخر فى تاريخ الاوائل والاواخر .لمحمود باشا فهمى طبع سنة ١٣١٢ﻫ
— كشف الستار عن أسرار مصر — لمدام أولمب ادوار طبع سنة ١٨٦٥
Les mystères de l'Egypte Devoilés — Mme. Olympe Audauard
— مصر الخديوى — لادوين دى ليون طبع سنة ١٨٧٧
The Khedive's Egypt — Edwin de Leon
— تاريخ أوروبا السياسى من افتتاح مؤتمر فيينا سنة ١٨١٤ الى انتهاء مؤتمر برلين سنة١٨٧٨ . للمسيو دبيدور
Histoire diplomatique de l'Europe — Debidour
— دائرة المعارف الفرنسية الكبرى La Grande Encyclopedie

مراجع خاصة بعهد عباس وسعيد

المراجع السابقة ثم
— مصر الحديثة — للمسيو مريو (طبعة سنة ١٨٦٤)
L'Egypte Contemporaine — Merruau
— (وله) مصر تحت حكم سعيد باشا (مجلة العالمين عدد ١٥ سبتمبر سنة ١٨٥٧)

— الفلاح (ذكريات عن مصر) — لادمون أبو . طبع سنة ١٨٦٩ .
Le Fellah, par Edmond About

— سليمان باشا — للمسيو فانترينييه Soliman Pacha, par Vingtrinier
(فيه تاريخ حروب مصر من سنة ١٨٢٠ الى سنة ١٨٦٠) طبع سنة ١٨٨٦

— مصر سنة ١٨٥٨ — للمسيو دلاتر Delatre وهي مقالة منشورة بمجلة الشرق والجزائر والمستعمرات السنة الثامنة والتاسعة L'Egypte en 1858, Revue d'Orient, d'Algerie et des Colonies — VIII (1858) et IX (1859)

— مصر وسوريا Egypte et Syrie — للمسيو ديكان Du Camp المجلة المذكورة بالسنة الثامنة

— رسائل عن مصر — لبارتلمي سان هيلير طبع سنة ١٨٥٧
Lettres sur l'Egypte, par Barthelemy Saint Hilaire

— رحلة سعيد باشا فى السودان للدكتور أباته باشا طبع سنة ١٨٥٨
Voyage de Mohammed Said Pacha dans ses provinces du Soudan — Abbate

مراجع خاصة بمصر اسماعيل

المراجع السابقة ثم

— مصر كما هي Egypt as it is للمستر ماك كون طبع سنة ١٨٧٧

— (وله) مصر تحت حكم اسماعيل Egypt under Ismaïl طبع سنة ١٨٨٩

— مصر وأوروبا L'Egypte et l'Europe
للقاضي المختلط فان بملن Van Bemmelen طبع فى جزأين سنة ١٨٨٢

— رسائل عن مصر الحديثة للمسيو جليون دنجلار
Lettres sur l'Egypte contemporaine, par Gellion-Danglar

— المسألة المصرية La Question D'Egypte للمسيو فريسينيه De Freycinet طبع سنة ١٩٠٥

— المركز الدولى لمصر والسودان

Situation internationale de l'Egypte et du Soudan

للمسيو كوشرى Cocheris طبع سنة ١٩٠٣

— المسألة المصرية والقانون الدولى

La Question égyptienne et le droit international

لدى مارتنس De Martens طبع سنة ١٨٨٢

— أوروبا ومصر . للمسيو نوتوفيتش Notovitch . طبع سنة ١٨٩٨

— الكتاب الأصفر (مجموعة الوثائق الدبلوماسية الفرنسية)

— الكتاب الأزرق الانجليزى **Blue Book**

— خديويون و باشاوات **Khedives and Pachas**

للمستر موبرلى بل Moberli Bell طبع سنة ١٨٨٤

— مصر مرحلة فرحلة **L'Egypte à petites Journées** للمسيو رونيه **Rhoné**

طبع سنة ١٨٧٧

— مصر الأخيرة **La dernière Egypte** للمسيو لبيك **Lepic** طبع سنة ١٨٨٤

— مصر وتقدمها فى عهد اسماعيل

L'Egypte et ses Progrès sous Ismaïl Pacha

للمسيو رونشتى **Ronchetti** طبع سنة ١٨٦٧

— مصر واسماعيل باشا لسا كرى وأوتربون **Sacré et Outrebon** . طبع

سنة ١٨٦٥

— التأليف عن مصر والسودان . للأمير ابراهيم حلمى

The litterature of Egypt and the Sudan

فى جزأين . وفيه بيان للمؤلفات التى ظهرت عن مصر منذ العصور القديمة الى

سنة ١٨٨٥ وله ملحق لغاية سنة ١٨٨٧

— سياحة السلطان عبد العزيز فى مصر

Voyage de Sultan Abdul-Aziz de Stamboul au Caire

للمسيو جاردى Gardey طبع سنة ١٨٦٥

— معلومات جغرافية Notices geographiques للعلامة قدرى باشا (عن مصر وبلدانها وتاريخها) طبع سنة ١٨٦٩

— انجلترا فى مصر England in Egypt للورد الفرد ملنر طبع سنة ١٨٩٣

— مصر الحديثة Modern Egypt للورد كرومر طبع فى جزأين سنة ١٩٠٨

— مصر Egypt للبارون مالورتى Malortie طبع سنة ١٨٨٣

— الحياة الاجتماعية فى مصر Social life in Egypt

لستانلى لين بول S. Lane Poole طبع سنة ١٨٨٤

— أفكار عن نظام الوراثة المباشرة فى عرش مصر

Reflexions sur la succession directe dans le Vice Royaume d'Egypte

للمسيو جوبتى Gobetti طبع سنة ١٨٦٨

— مصر ومؤتمر برلين L'Egypte et le Congrès

للمسيو برنسويك Brunswick طبع سنة ١٨٧٨

— مصر طبقا للمعاهدات ١٨٤٠ — ١٨٤١

L'Egypte d'après les traités de 1840 — 41

للمسيو برديانو Bordeano طبع سنة ١٨٦٩

— مصر وتركيا للمسيو جى لوساك Gay Lussac طبع سنة ١٨٦٩ (رد على الرسالة السابقة)

— مصر وتركيا للمسيو تريفيزانى Trevisani طبع سنة ١٨٦٩

— الخديوى والسلطان . للمسيو جيومون Guillaumont طبع سنة ١٨٧٠

— الخلاف بين مصر وتركيا Le differend Turco-Egyptien

للمسيو لورى Laury طبع سنة ١٨٦٩

— خديوى مصر . للمسيو جيومو Guillaumot طبع سنة ١٨٩٦

— كلمات رد Quelques mots de reponse للمسيو ادوارد Edourds

— كلمات عن مصر — الخديوى والفلاح

Quelques mo's sur l'Egypte Contemporaine

لا لفريد ميرارج Mayrargues طبع سنة ١٨٦٩

— مصر فى معرض باريس العام سنة ١٨٦٧

L'Egypte à l'Exposition universelle de 1867

للمسيو شارل ادمون Edmond طبع سنة ١٨٦٧

— مصر وتركيا للمسيو فردينان دلسبس طبع سنة ١٨٦٩

— البروجريه اجبسيان Le Progrés Egyptien مجلة اسبوعية كانت تصدر بالاسكندرية (سنة ١٨٦٨ — ١٨٧٠) معارضة سياسة اسماعيل

— مصر الحديثة L'Egypte moderne للمسيو مونتو Montaul طبع سنة ١٨٦٩

— مصر تحت حكم اسماعيل للمسيو مريو Merruau (مجلة العالمين عدد ١٥ أغسطس سنة ١٨٧٦)

— مجلة أركان حرب الجيش المصرى

— الجريدة العسكرية

— مصر للمصريين لسليم النقاش طبع سنة ١٨٨٤ فى تسعة أجزاء (ناقص منها الجزآن الثانى والثالث)

— تاريخ المسألة المصرية من سنة ١٨٧٥ — ١٩١٠

تعريب الأستاذين عبد الحميد العبادى ومحمد بدران عن الأصل الانجليزى Egypt's Ruin لينودور روذستين Rothstein طبع سنة ١٩١٠

— تاريخ مصر فى عهد الخديوى اسماعيل باشا (١٨٦٣ — ١٨٧٩) لالياس بك الايوبى طبع سنة ١٩٢٣ فى جزأين

— التاريخ السرى لاحتلال انجلترا مصر . للمستر ويلفرد سكاون بلنت Blunt

Secret history of the English occupation of Epypt

طُبع سنة ١٩٠٧ وعرّبته جريدة « البلاغ » للاستاذ عبد القادر حمزة

— صور مصرية Croquis egyptiens لشونسكى Chonsky طبع سنة ١٨٨٧.

— خواطر فى السياحة Impressions de voyage

لمدام لى شيلد Mme. Lee Childe طبع سنة ١٨٨٢

— (ولها) شتاء فى القاهرة Un hiver au Caire طبع سنة ١٨٨٣

— نظرة فى حالة القاهرة القديمة والحديثة للمسيو رونيه Rhoné

Coup d'œil sur l'etat present du Caire ancien et moderne

— اسماء كبار موظفى الحكومة المصرية من سنة ١٢٧٧ الى ١٢٩١ هـ (١٨٦١ — ١٨٧٥م) وهو كتاب مخطوط بدار الكتب الملكية رقم ١٥٥٤ تاريخ

— احصاء مصر Statistique de l'Egypte لدى رينى بك De Regny مدير ادارة الاحصاء (السنة الاولى) ١٨٧٠ — (السنة الثانية) ١٨٧١ — (السنة الثالثة) ١٨٧٢

— احصاء مصر سنة ١٨٧٣ Statistiqu de l'Egypte ، أصدرته وزارة الداخلية بالفرنسية وقد أشرنا اليه فى الهامش أحيانا باسم رينى بك لانه وضع مقدمته وتولى ترتيبه على نسق الكتاب السابق ، وله ترجمة عربية بعنوان (الكوكب الدرى فى الاستقراء المصرى) طبع سنة ١٢٩٠ هـ (١٨٧٣م .)

— دليل مصر العام Guide general d'Egypte للمسيو فرنسوا لفرناى Fr. Levernay طبع سنة ١٨٧٠

— احصاء عام لمصر من سنة ١٨٧٣ — ١٨٧٧

Essai de statistique general de l'Egypte لأميتشى بك Amici طبع سنة ١٨٧٩ فى جزأين

— مصر القديمة والحديثة وتعدادها الاخير

L'Egypte ancienne et moderne et son dernier recensement

لامتيشى بك Amici طبع سنة ١٨٨٤

— الاحصاء السنوى العام الذى تصدره مصلحة الاحصاء ابتداء من سنة ١٩١٠

تجربة حكومة أوروبية فى مصر

Un essai de Gouvernement europeen en Egypte

للمسيو جابريل شارم Gabriel Charmes . رسالة مأخوذة عن مجلة العالمين

(١٥ اغسطس واول سبتمبر و١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٩)

— (وله) خمسة أشهر فى القاهرة Cinq mois au Caire طبع سنة ١٨٨٠

— تاريخ الصحافة . للفيكونت فيليب طرازى طبع سنة ١٩١٣ فى جزأين

— اسماعيل باشا خديوى مصر . للمسيو رافيس Ravaisse طبع سنة ١٨٩٦

— حياة البلاط فى مصر Court life in Egypt للمستر بتلر Butler طبع سنة ١٨٨٧

— شريف باشا . للمسيو سانتيردى بوف Santerre de Beuve طبع سنة ١٨٨٧

— نوبار باشا . للمسيو هولنسكى Holynski طبع سنة ١٨٨٥

— نوبار باشا . للمسيو برتران

— انجلترا ومصر . للمستر ديسى Dicey طبع سنة ١٨٨١

— جغرافية مصر . لامين باشا فكرى طبع سنة ١٢٩٦ هـ

— تقرير اللورد دفرين عن مصر سنة ١٨٨٣

— شؤون سياسية عن مصر Choses poltiques d'Egypte لبوريللى بك Borelli bey طبع سنة ١٨٩٥

— كنز الرغائب فى منتخبات الجوائب . لاحمد فارس الشدياق طبع سنة ١٢٩١ — ١٢٩٨ فى سبعة اجزاء

— انجلترا فى مصر L' Angleterre en Egypte

لمدام جوليت آدم Jalliette Adam. تعريب على بك فهمى كامل

— مصر L' Egypte للكاتب الألمانى جورج ابرز G. Ebers وله (ترجمة فرنسية للمسيو ماسبرو) فى جزأين طبع سنة ١٨٨٠

— باريسى فى القاهرة Un Parisien au Caire للمسيو برييه Perrieres طبع سنة ١٨٧٣

— مصر الحديثة L'Egypte moderne

للمسيو مونتان Montant (اطلس به رسوم وصور)

— مؤتمر الاستانة والمسألة المصرية سنة ١٨٨٢ للدكتور سيد كامل طبع سنة ١٩١٣
La Conference de Constantinople el la. Question égyptienne en 1882

مراجع خاصة بقناة السويس

— مراسلات ويوميات ووثائق عن تاريخ قناة السويس
للمسيو فرديناد دلسبس Ferdinand De Lesseps طبع من سنة ١٨٧٥ الى سنة ١٨٨١ فى خمسة اجزاء

Lettres, Journal et documents pour servir à l'histoire du Canal de Suez

— (وله) أصول قناة السويس Les origines du Canal de Suez
طبع سنة ١٨٩٠

— (وله) ذكريات أربعين سنة Souvenirs de quarante ans طبع سنة ١٨٨٧ فى جزأين

— قناة السويس . للمسيوفوازان بك Voisin bey (طبع سنة ١٩٠٢ — ١٩٠٧) فى سبعة أجزاء

— قناة السويس . للمسيو ديبلاس Desplaces طبع سنة ١٨٥٩

— حول طريق Autour d'une Route للمسيو شارل رو J. Chrles Roux

— (وله) . برزخ وقناة السويس L'Isthme et le Canal de Suez

طبع سنة ١٩٠١ فى جزأين

— قناة السويس البحرية Le Canal martiime de Suez
للمسيو فونتين Fontaine (وقد نقلنا عنه صورة ابتداء العمل فى حفر القناة)

— افتتاح قنـاة السويس L'Inauguration du Canal de Suez للمسيو
نيكول Nicole وفيها رسوم للرسام ريو

— عائلة فرنسية Une famille Frnçaiese للمسيو بريديه Bridier
وفيه ترجمة فرديناند دلسبس طبع سنة ٩٠٠

— فرديناند دلسبس . لبرتران وفرييه Bertrand et Ferrier طبع سنة ١٨٨٧

— قناة السويس وما تكلف مصر
Ce que coûte à l'Egypte le Canal de Suez
للمسيو درفيو E. Dervieu طبع سنة ١٨٧١

— شراء اسهم قناة السويس او الغزوة الانجليزية فى مصر
L'invasion anglaise en Egypte. L'achat des actions de Suez
للمسيو شارل لساج Lesage طبع سنة ١٩٠٦

— قناة السويس والسياسة المصرية
Le Canal de Suez et la politique Egyptienne
للأستاذ حسين حسنى طبع سنة ١٩٢٣

مراجع خاصة بالسودان

— مجلة الجمعية الجغرافية السابق الكلام عنها ، « والوقائع المصرية » و « مجلة مصر » ومجلة العالمين الفرنسية

— السودان بين يدى غردون وكتشنر لابراهيم فوزى باشا فى جزأين

— الاسماعيلية Ismailia للسير صمويل بيكر Sir Samuel Baker
طبع سنة ١٨٧٥

— (وله) البرت نيانزا Albert-Nyanza طبع سنة ١٨٦٨

— مصر ومديرياتها المفقودة L'Egypte et Ses provinces Perdues

للكولونل شايي لونج بك Chaillé Long bey طبع سنة ١٨٩٢

— (وله) افريقية الوسطى Central Africa طبع سنة ١٨٧٦

— (وله) الانبياء الثلاثه غردون والمهدى وعرابى Les trois prophètes

طبع سنة ١٨٨٦

— (وله) منابع النيل Les Sources du Nil

— (وله) مصر وافريقية والافريقيون Egypt, Africa and Africans

طبع سنة ١٨٧٨

— (وله) مصر والسودان وكسلا (مجلة العالمين الفرنسية عدد اول نوفمبر سنة ١٨٩٤

— اكتشاف منابع النيل

Journal of the discovery of the sources of the Nil

للرحالة اسبيك Speke طبع سنة ١٨٦٣ (وله ترجمه فرنسيه)

— النيل والسودان ومصر Le Nil, le Soudan et l'Egypte تأليف

شيلو بك Chelu bey طبع سنة ١٨٩١

— دراسة حوض النيل لدى لاموت De La Motte (محاضرة بالفرنسية) طبعت

سنة ١٨٨٠

— جبر الكسر فى الخلاص من الاسر . لمحمد رفعت بك (تكلمنا عنه ج ١

ص ١٥٦)

— الكتاب الازرق الانجليزى Blue Book عن سنة ١٨٨٣

— الكولونل غردون فى افريقية الوسطى Colonel Gordon in Central Africa

للمستر هيل Hill طبع سنة ١٨٨١ (وفيه رسائل غردون الى اخته)

— يوميات غردون باشا Journal of Gordon at Khortoum طبع سنة ١٨٨٥

— مصر والسودان L'Egypte et le Soudan للمسيو هنرى بنسا Pensa طبع سنة ١٨٩٥

— النار والسيف فى السودان لسلاطين باشا . اصله بالألمانية وله ترجمة فرنسية Feu et fer au Soudan طبع سنة ١٨٩٩ . وله ترجمة عربية لجريدة «البلاغ» عن النسخة الانجليزية

— السودان وغردون والمهدى Le Soudan, Gordon et le Mahdi
للكابتن هومان Heumann طبع سنه ١٨٨٦

— تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته لنعوم بك شقير طبع سنة ١٩٠٣ فى ثلاثة أجزاء

— تركة مصر فى الاقاليم الاستوائية
La succession de l'Egypte dans les provinces équatoriales
للمسيو ديهران Deherain (مجلة العالمين عدد ١٥ مايو سنة ١٨٩٤)

— نشرات هيئة اركان حرب الجيش المصرى (عن السودان)
Publications of the Egyptian General Staff
للكولونل بردى باشا Purdy طبع سنة ١٨٧٧

— سبع سنوات فى السودان Sept ans au Soudan لجسى باشا Gessi pacha

— فى باطن افريقية (١٨٦٨ — ٧١) Au cœur de l'Afrique
للعالم الرحالة جورج شونفرت Schweinfurth طبع سنة ١٨٧٥

— عشر سنوات فى مديرية خط الاستواء والعودة مع امين باشا Dix années dans Afrique equatoriale لكازاتى Casati طبع سنة ١٨٩١

— السودان المصرى The Egyptian Sudan تأليف وليس بودج Wallis Budge في جزأين طبع سنة ١٩٠٧ وفيه بيان عن المؤلفات الخاصة بالسودان

— مصر المسلمة والحبشه المسيحية Moslem Egypt and Christian Abyssinia لوليم داى Dye طبع سنة ١٨٨٠

— الحملة المصرية على الحبشة

Expedition des Egyptiens contre l'Abyssinie

للمسيو سوتزارا *Suzzara* (مجلة مصر) Revue d'Egypte عدد مارس وابريل ومايو سنة ١٨٩٦

— السودان المصرى ومطامع السياسة البريطانيـة . للاستاذ داود بركات رئيس تحرير « الاهرام » طبع سنة ١٩٢٤

— مصر والسودان فى نظر العلم والتاريخ للدكتور احمد فؤاد طبع سنة ١٩٣٠

— فاشودة وفرنسا وانجلترا Fachoda, la Frauce et l'Angleterre

لروبير د كى Robert de Caix طبع سنة ١٨٩٩

— تقسيم افريقية Le partage de l'Afrique لبانينج Banning طبع سنة ١٨٨٨

— تقسيم افريقية Le partage de l'Afrique لدى فيل Deville طبع سنة ١٨٩٨

— مسألة افريقية La Question d'Afrique

للمسيو ريمون رونز Raymond Ronze طبع سنة ١٩١٨

عن الحالة المالية والاقتصادية

— تاريخ مصر المالى من عهد سعيد باشا (سنة ١٨٥٤ — ١٨٧٦)

Histoire financière de l'Egypte لمؤلف مجهول J. C. قيل انه بابونو Paponot ، وقيل انه ج . كلودى J. Claudy طبع سنة ١٨٧٨

— تقرير لجنة كيف Cave المنشور ذيلا لكتاب مصر كما هى لماك كون

— التقرير الابتدائى للجنة التحقيق العليا الاوروبية

ommission superieure d'enquete Rapport preliminaire

طبع سنة ١٨٧٨

— التقرير النهائى للجنة المذكورة

Rapport concernant le reglement provisoire de la situation financière

طبع سنة ١٨٧٩ على حدة ووارد ايضا فى الكتاب الاصفر الفرنسى

— الملكية العقاريه فى مصر La propriété foncière en Egypte

ليعقوب ارتين باشا طبع سنة ١٨٨٣ وله ترجمة عربية

— حقيقة المالية المصرية La verité sur les finances egyptiennes

للمستر جوشن Goschen طبع سنة ١٨٧٨

— مصر ومستقبلها الزراعى والمالى

L'Egypte, son avenir agricole et financier للمسيو بابونو Poponot

— الاطيان والضرائب فى القطن المصرى لجرجس بك حنين طبع سنة ١٩٠٤

— القوانين العقارية فى الديار المصرية لجامعه السير الدون جورست

— تحفة الخديوى اسماعيل لصعيد وادى النيل أو أعظم ترعة للرى فى الدنيا

(ترعة الابراهيمية) لمحمد بك اسماعيل حب الرمان طبع سنة ١٩٠٠

— الرى فى مصر L'irrigation en Egypte للمسيو باروا Barrois طبع سنة ١٩١١

— مذكرات عن أهم أعمال المنفعة العامة فى مصر

Memoires sur les principaux travaux d'utilité publique en Egypte

للينان باشا دى بلفون Linant de Bellefonds طبع سنة ١٨٧٢

— مصر والجغرافية L'Egypte et la Geographic لبونولا بك Bonola bey

وفيه بيان اعمال العمران التى تمت فى مصر على عهد الاسرة المحمدية العلوية

طبع سنة ١٨٩٠

— زراعة القطن فى مصر والغزالون فى انجلترا . للميسو جون نينيه J. Ninet
(مجلة العالمين عدد اول ديسمبر سنة ١٨٧٥)

— حالة مصر الاقتصادية والمالية والسودان المصرى

La siluation economique et financière de l'Egyple.
Le Soudan Egyptien

للمسيو ارمنجون Arminjon طبع سنة ١٩١١

— انتاج القطن فى مصر La produclion du coton en Egyple

للمسيو فرنسوا شارل رو Fr. Ch. Roux طبع سنة ١٩٠٨

— مذكرات المستشار المالى

— تقارير اللورد كرومر

— مصر اليوم L'Egyple d'aujaurd'hui لكريساتى Cressati طبع سنة ١٩١٢

عن التعليم والنهضة العلمية والادبية

— التعليم فى مصر . لامين سامى باشا طبع سنة ١٩١٧

— مجلة « روضة المدارس »

— كتاب الوسيلة الادبية . للشيخ حسين المرصفى طبع سنة ١٢٨٩هـ (١٨٧٢ م) فى جزأين

— سر الليال فى القلب والابدال . لاحمد فارس الشدياق طبع الجزء الأول منه سنة ١٢٨٤ هـ (١٨٦٧ م)

— التعليم العام فى مصر L'instruction publique en Egyple

للمسيو دور بك Dor bey طبع سنة ١٨٧٢

— التعليم العام فى مصر (بالفرنسية) . ليعقوب ارتين باشا طبع سنة ١٨٩٠

— ترجمة حياة على باشا مبارك . للدكتور محمد درى باشا

— ترجمة حياة محمود باشا الفلكى . لمحمد مختار باشا واسماعيل باشا الفلكى

— ترجمة حياة اسماعيل باشا الفلكي . لاحمد زكي باشا

عن الحركة الوطنية والحياة النيابية

— مضابط مجلس شورى النواب
— « الوقائع المصرية »
— صحف « الوطن » و « مصر » و « التجارة » و « الاهرام » و « الفار دالكسندري » . و « الريفورم » و « المونيتور اجبسيان » التي كانت تصدر في ذلك العهد
— صحيفة « الجوائب » التي كانت تصدر بالاستانة . لاحمد فارس الشدياق
— تجربة حكومة أوروبية في مصر للمسيو جابرييل شارم — مصر الحديثة للورد كرومر (تقدم ذكرها)
— الرد على الدهريين للسيد جمال الدين الافغاني
— حاضر العالم الاسلامي . للكاتب الامريكي ستودارد . تعريب الاستاذ عجاج نويهض وفيه فصول وتعليقات مستفيضة للامير شكيب ارسلان

عن القضاء

— إدارة نظام القضاء في مصر
Comment on administre la Justice en Egypte
للوكوفتش Lucovich طبع سنة ١٨٦٦
— مصر وأوروبا للقاضي المختلط فان بملن (تقدم ذكره)
— المحاكم المختلطة في مصر للمسيو هيروروس Herreros طبع سنة ١٩١٤
— نظام الامتيازات في السلطنة العثمانية
Le regime des capitulations dans l'Empire Ottoman
للمسيو ديروزاس Du Rausasse طبع سنة ١٩٠٥ في جزأين

— الامتيازات الاجنبية . لعمر بك لطفى طبع سنة ١٣٢٢ هـ
— كتاب المحاماة . لاحمد فتحى باشا زغلول طبع سنة ١٩٠٠
— تطور المركز القضائى للأجانب فى مصر

De l'evolutiou de la condition Juridique en Eygpte

للمسيو لامبا Lamba طبع سنة ١٨٩٦
— الكتاب الذهبى للمحاكم المختلطة

Le livre d'Or du cinquantenaire des Jurudictions mixtes d'Egypte

أصدرته نقابة المحاماة أمام المحاكم المختلطة ، طبع سنة ١٩٢٦

فهرست الجزء الثانى

الفصل العاشر

الفصل الحادى عشر

الفصل الثانى عشر

الفصل الثالث عشر

خاتمة النزاع

الفصل الرابع عشر

الفصل الخامس عشر

الفصل السادس عشر

الفصل السابع عشر

فهرست الخرائط والصور

فهرست هجائى للكتاب

الرقم الأول يشير الى الجزء والذى يليه الى الصحيفة ، و بينهما هذه العلامة ـ وحرف(ن) يشير الى ان صاحب الاسم كان من اعضاء مجلس شورى النواب(١)

---

(١) قد عاونى في وضع هذا الفهرست الاستاذ الأديب الشيخ محمود ابو رية الموظف بمجلس مديريه الدقهلية فله منى جزيل الشكر والثناء

(ز)

(ش)

تصحيح خطأ

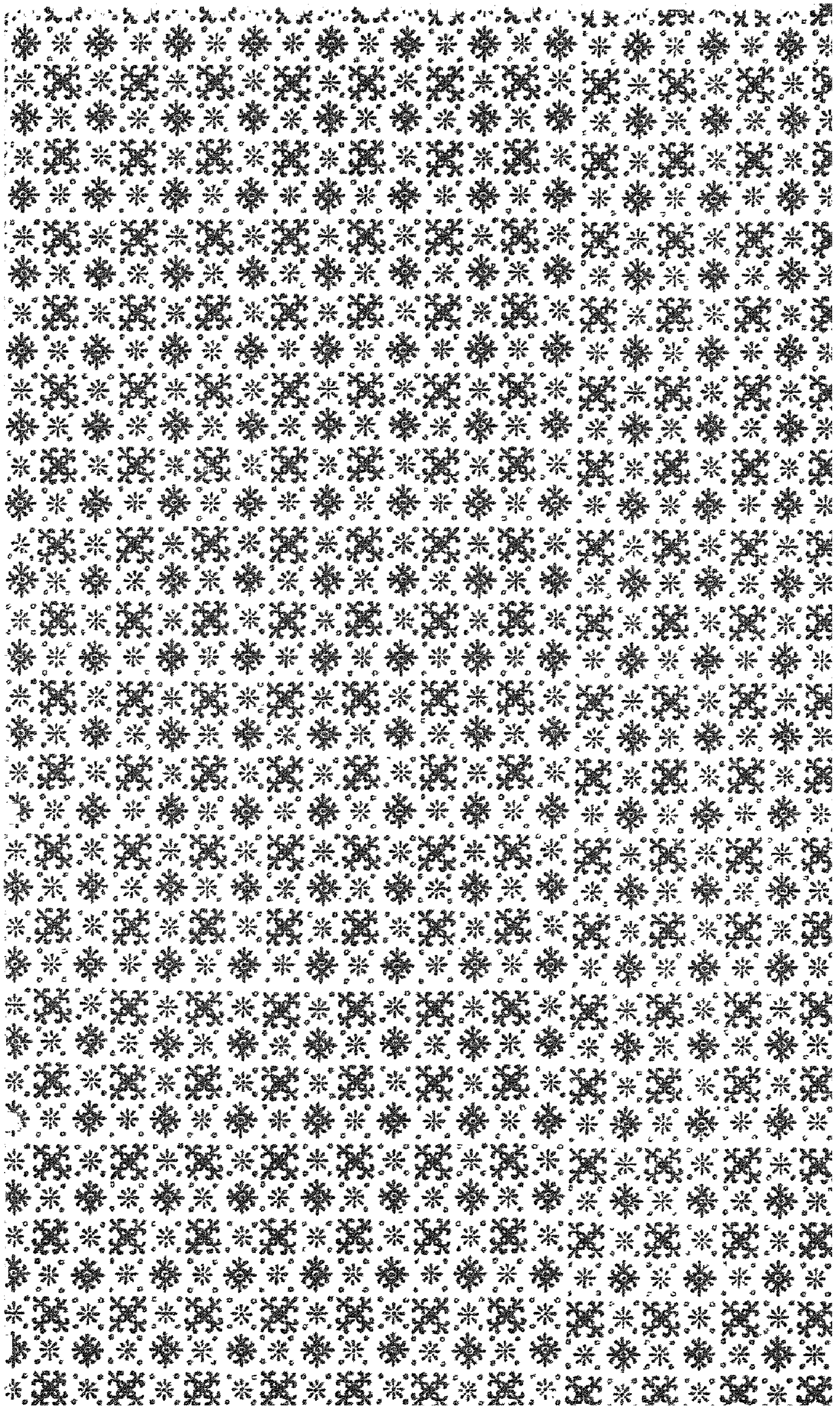
(في الجزء الاول)


صفحة	سطر	خطأ	صواب
١١	٧	وخليفته	خليفته
٢٩	١٠	سنان	شنان
٤٣	١	١٨٥٩	١٨٥٨
٤٩	٢	فكان	فكانا
٥٢	٢٣	هذا	هذه
٥٦	٢	اكتتب	اكتتبت
٧٤	١١	ورعة	وروعة
٩٣	١	١٤ أغسطس	٤ أغسطس
١١٤	١٤	١٨٤٠	١٨٤١
١٣٣	١٧	فرادلاى	ودلاى
١١١ و ١٢٩ و ١٤٨ و ١٨٤		حفون	حلفون
١٤١	١٠	بوادى	بوادى التخوم
١٧١	١٣ — ١٤	انشاؤه التخوم	انشاؤه كما خططهما
١٧٨	٢٤	جردوفوق	جردفوق
١٩٩	٢٦	شركة	شركات
٢١٩	١٤	بعض	ببعض
٢٥١	٦	١٨٨٧	١٨٧٨
٢٦٣	٢٣	١٨٧٥	١٨٧٦
٢٧٢	١٩	لافوتين	لافونتين
٢٨٠	١٣	حسن باشا	حسين باشا
٣٠٢	١٧	محب	ومحب

في الجزء الثاني

صفحة	سطر	خطأ	صواب
١٧	٢١	١٨٣٧	١٨٧٣
٣٢	٣٣	وانفقت	وانفقت
٥٥	١	والطواف	والطرف
٧٠	٢	رعية	فرعية
٩٧	٧	مبلع	مبلغ
١٠٦	١٧	اوطننا	اوطاننا
١١٣	٣	١٨٧٦	١٨٦٧
١١٤	٢	١٥ رمضان	١٨ رمضان
١٣٨	٢	بما يزيد كثير	بما يزيد
»	١٣	الالغاء	لالغاء
١٤١	٢	عبد الرازق	عبد الرزاق
١٧٨	٢٢	محمد	احمد
١٧٩	٢	اسهامية	السهامية

(استدراك) في الجزء الثالث من تاريخ الحركة القومية ص ٥١٩ سطر ٦ — ٧ وردت عبارة (في عهد سعيد باشا) والصواب (في عهد عباس باشا الأول)






Bibliotheca Alexandrina
02688507